

ثورة مضادة، إرهابات،

أم ثورة!

د. عادل سمارة

2012

محتويات الكتاب

إهداء وعرهان

مقدمة

الفصل الأول

مقاربات في النظام العالمي كثورة مضادة

ثورة مضادة قبل الثورة

الثورة المضادة والتراكم واحتجاز التطور

الأزمة الممتدة للثورة المضادة... تشخيص
الضرورة والصدفة في تطورات النظام العالمي:

تواطؤ المجتمع المدني في المركز

التواطؤ في الضفة الأخرى:

تجلي هذه التطورات عربياً:

النظام العالمي والسياق الإقليمي: الأمم القديمة

من حافة الانهيار إلى حافة النهوض

الفصل الثاني

خليج الثورة المضادة: المال الخليجي المفخخ

موقع الشركة في الدولة

في طبيعة التشكيلة الخليجية

ربع، فرأسمال مالي/بطبريكي يتراكب على ثقافة ما-قب-رأسمالية بكثير

دول الربيع القديمة، ريع النفط: مقارنة

أسس ريعية في الثقافة العربية

“ الاستبداد” الشرقي القديم والاستبداد النفطي

الشبه والاختلاف:

أعطه يا غلام؟

الخارجي:

المستوى العربي،

السعودية كنموذج ريعي

قطاع خاص مولود الدولة التابعة وبرعايتها:

الولايات المتحدة: مهندسة العلاقة الخليجية الصهيونية

ضمن الثورة المضادة

فشل دوره كاستثمار أجنبي

موقع رأس المال الخليجي بمعيار الاستثمار الأجنبي المباشر

هدر الاستثمارات المحلية... التابعة!

هدر أصول الخليج بالخارج:

الهدر التسليحي

رأس المال الخليجي كجسر للتطبيع العربي

في الصراع القومي ابحت عن الطقي

الفصل الثالث

الرأسمالية الفلسطينية والثورة المضادة

التعاقد من الباطن: تأسيس تطبيعي من الداخل

من مقدمة إلى غطاء للتطبيع الخليجي

مجلس الأعمال الإسرائيلي الفلسطيني

مؤتمر بيت لحم للتنمية

غرفة التجارة الفلسطينية الإسرائيلية

بنوك

وسطاء فلسطينيون لتطبيع رأسمال الخليج

رشى خليجية للصمت عن الثورة المضادة

المال النهائي...الاستثمار الفلسطيني في الكيان

الفصل الرابع

الثورة المضادة: من اختراق السياسي إلى اختراق الثقافي

المثقف

في وصف الاختراق

في شخصية المخترق

الثورة المضادة تخلق نقيضها: المثقف المشتبك

الفصل الخامس

ثورة أم إرهابات لثورة عربية مقبلة

القضية الأولى والعروبة كوحدة تحليل

قصة المقاومة والممانعة:

مصر

مفترق الطرق

مصر من السياق العربي والهيمنة الثالثة

سوريا

تأهل سوريا لقيادة مرحلة جديدة

المسألة السورية قومية لا قُطرية:

سوريا بين السوق الاجتماعي،
والمال النفطي المفنخ والحصار
اللغم المؤقت لاقتصاد الربيع
لموقف تاريخي يجب الإصلاح والحسم
ملاحظات اقتصادية
على المستوى القومي
سوريا ليست شرق أوروبا
الجزائر
وصلت القُطرية حدها التاريخي
من ثورة لدولة إلى تنوير الدولة لأجل الوحدة
الكمبرادور الاندماجي
انسدادية الثورة والدولة القُطرية
العولمة تطرق الأبواب المغلقة
مثقفو الصدى والاستدعاء
القُطرية والتكتلات الكبرى
ولكن، هل يمكن استثمار تطورات المرحلة؟
الفصل السادس

المسألة الطبقية

في الحراك والتحرك العربيين

تونس

حالة سوريا تعبير أوضح

ليبيا... من حيرة القذافي إلى استعمار مشرعن!
من خلايا نائمة إلى مثقفي إسناد الثورة المضادة:

الفصل السابع

في ذكرى الحكيم

الحكيم: من يقاوم هو على طريق الانتصار

لم يعيش على ولم يُعالج بأموال الفقراء والملاجئين

التجربة الشخصية

الوحدة العربية

حركة واحدة

حركة القوميين العرب

في سؤال من محمود سويد

القومي والقطري

المثقفون

العولمة والقومية

فلسطين

الدولة الفلسطينية

الوحدة الوطنية

وضع فلسطين الآن

ملحق 1

في الرد على المفكر المتميز سمير أمين

رد عادل سماره على سمير أمين:

ملحق 2

مصطلحات خاصة بالكاتب

في نحت المصطلح وتحرير المعنى

1- قوى الدين السياسي

2- الانسحاب إلى الداخل

3- الهيمنة الثالثة

4- التجويف والتجريف

5- أولاد هيلاري

- 6- الاندماج المهيمن للكيان الصهيوني
- 7- استدخال الهزيمة
- 8- مراكمة الشروة أم المعرفة للثورة
- 9- تذويت وإعادة الهندسة
- 10- موجة القومية الثالثة
- 11- القومية الحاكمة والقومية الكامنة:
- 12- الأنجزة (المنظمات غير الحكومية)
- 13- القَلَش المالي للحكم الذاتي
- 14 سلام رأس المال
- 15- أوسلو ستان
- 16- الأموال الكسولة
- 17- السذكورية
- 18- احتلال المصطلح
- 19- تطوير اللاتكافؤ
- 20 - خط الفقر المعرفي
- 21- التنمية بالحماية الشعبية

22- مثقف ما-بعد البحار

23- الوطن كمكان

24- المثقف المشتبك

إهداء وعرفان

لا تتطور معارفنا ومواقفنا في محاورة من نُحب وحسب. ربما يؤثر فينا ويستفزنا أكثر من لا نُحب، بل من يرتد ويخون! هذا الشغل مُهدىّ إلى (هي/هو) كل من يقف من الغرب الراسمالي وراس المال موقف الند والنقيض والناقد والحذر والمتشكك والمشتبك. كل من تجاوز الثقة بالأنظمة العربية وفتح نار الوعي على الحكام العرب المعادين للقومية العربية والذين ينسجون علاقات "الأخوة" مع الصهاينة فيتصهينون. إلى كل من رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني الإشكنازي ورفض التطبيع. إلى كل طامح في وطن واحد واشتراكي للشركاء غير العرب والعرب.

ومُهدىّ إلى (هو/هي) اصدقاء قدامى تساقطوا، وخانوا، وباعوا، وقبضوا. وإلى من لا اعرفهم امثال هؤلاء من مثقفات/ين، كتبوا وبحثوا وكذبوا واخبروا واستدعوا الاستعمار للعراق وليبيا وسوريا. إلى هؤلاء لأن فعلهم المشين كان حافظاً لهذا الرد والصد.

مقدمة

كما للوهلة الأولى، وقد مضى عام ونصف، ولم نتمكن بعد من حسم نَسَب ما يولد في الوطن العربي، هل نسميه كالأذنين صَعْب نسبهم قبيل الإسلام، عمرو بن العاص، أم زياد أبيه! أم هو ابنهم وابننا جميعاً والعبرة في من يرث الأرض. هذا حال ما يجري، ثورة، ثورة مضادة، حراك، تحريك، انتفاضات... الخ. ومن هم اللاعبون: نقابات تونس، عمال مصر، شرائح من الطبقات الوسطى اللاعاملون، الشباب المتعلم غير المثقف، أولاد هيلاري المولّدون في أنابيب الفيس بوك في بلغاريا ورومانيا وأكرانيا والمعمدين في البيت الأبيض، الإخوان المسلمون بأنواعهم، مجموعات ناصرية، مجموعات يسارية، مجموعات وهابية، تنويعات من القاعدة، مضيعون طبقيّاً، عساكر الفطريات المصنوعون في الغرب... الخ ولكن، طالما ليس انقلاباً، فاستقرار الإناء كي تُرى الصورة فيه يتطلّب وقتاً، وهذه الضرورة للوقت هي ما يُريك الكتابة عن ما يجري وهو يجري.

هذه إشكالية هذا الكتاب الذي يُغامر كاتبه بالزعم أن ما يجري هو إرهابات للثورة التي وثبتت الثورة المضادة على عنقها وغفّت الفراخ في العش، هل قفز بعضها مغامراً بالنجاة؟ هذا ما ستبديه الأيام. وإن نجح، فإن شأنه سيكون شأن عبد الرحمن الداخل الذي أنشأ دولة الأمويين في الأندلس.

وقال وهو يودع دمشق:

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علّوا فرسي بأشقر مزبد

فصدت عنهم والأحبة فيهم طمعاً لهم بعقاب يوم مُرصد

لكنه اليوم عبد الرحمن العائد إلى دمشق بعد سقوط غرناطة، فهل ينجح اليوم في مصالحة الأمويين والعباسيين كي يستعيدوا مكة ويُعربوها كي يستعيدوا فلسطين وسبته ومليبية ولواء الإسكندرون؟

ما يدور في الوطن العربي خطير وتاريخي يحمل في أحشائه أربعة أمور ينخرط فيها العالم بأسره:

- تقرير مصير فلسطين، فإما عودة للصراع عليها وتحريرها وإما تصفيتها بطبقات وهابية لكاتب ديفيد مغلفة باغتصاب عبرة صلح الحديبية في تخريجات قوى الدين السياسي.
- تقرير مصير ووجود وتحرير الوطن العربي فإما لأهله وإما لفرنجة رأس المال والعولمة.
- تقرير مصير الإسلام، فإما إسلام عربي كما بدأ، إسلام إيماني لا سياسي وإما إسلام جاهلي هجري تحركه فرنجة العولمة وأهل التلمود.
- تقرير مصير العالم، فإما آسيا وإما الإنجلو-ساكسون.

إلى هذا الحد وصل الاستقطاب واشتد الصراع وأبعد. لنتذكر جميعاً أين وصلنا قبل 2011:

- اعتراف معظم الطبقات الحاكمة/المالكة بالكيان الصهيوني الإشكنازي وهذا يعني تسليم مفتاح البيت من المحيط إلى الخليج للغرب الرأسمالي والصهيونية.
- تجويف ومن ثم اندغام معظم القوى السياسية العربية في أنظمة الحكم القطرية هذه وبالتالي تصهينها وتخرجها غرباً.

- وها نحن في خضم معركة على أبواب الطبقات الشعبية كي تركع للغرب والكيان أو تنتصر وتحقق مشروعا عربيا وحدويا وتحريريا واشتراكيا. هذه هي المعركة الفاصلة. هذا بكل تكثيف معنى المعركة الحالية، فهي فاصلة في التاريخ، والويل لمن يُخلفه التاريخ وراءه وخاصة إذا كان باختياره!

ملاحظة: لن أُشير هنا إلى فصول الكتاب، وأكتفي بالإشارة إلى أن ملحق رقم 2 هو ثبت بعدد من المصطلحات التي استعملتها في هذا الكتاب وما قبله. لذا، أُحيل القارئ/ىء للاطلاع عليها.

الفصل الأول

مقاربات في النظام العالمي كثورة مضادة

تقتضي الخصوصية التاريخية والحالية للوطن العربي، وأهمية ما هو قادم بما يترتب عليها كأهمية، قراءة أكثر نقدية وعمقاً مما يقتضيه وضع أي بلد آخر مشابه والطلوع بخطاب متجدد ومحرراً من أمراض التبعية الفكرية واشتقاق التحليل وتواطؤ المواقف (على مستوى الفرد والحزب والطبقة والأمة ناهيك عن أنظمة الحكم) ومن ثقافة التبعية كذلك حيث الثقافة هي الخطوة الأولى في تنفيذ الفكر والمعتقد، هي تجسيد سلوكي والذي يتحول مع الزمن إلى عادة والعادة صعبة الاقتلاع على الأقل من باب أنها قلما تُراجع. ورغم دور الفكر في التأسيس للثقافة، إلا أن أحد الفوارق بينهما أن الفكر عالمي الطابع ومجال الحرية فيه عال بل لا محدود هذا إذا اخذنا حالة التفكير الحر لنفرقها عن حرية التفكير، أي سماح الحاكم للمحكوم أو التابع للمتبع أو الرجل للمرأة بدرجة ما من الحرية. أما الثقافة وهي تدمج بين قليل من الفكر وكثير من أنماط الحياة اليومية سواء في المعتقد أو طابع العلاقات الاجتماعية أو الفن والشعر والنحت ونوع الأكل والفلكلور... الخ، فلا بد أن تُحكم بطبيعة المجتمعات والتي هي في التحليل الأخير مرتكزة على ومقودة ب نمط الإنتاج¹ والذي تُقرر فيه في التحليل الأخير علاقات الإنتاج مرتكزة

1 - لعل أفضل ما يوضح الدور المفصلي لنمط الإنتاج هو حال الوطن العربي. ففي المجتمعات التي يسيطر فيها نمط إنتاج رأسمالي متقدم حيث يقوم بمحاصرة والسيطرة على أنماط الإنتاج الأخرى وإلحاقها به، مثلاً سيطرة الطبقة الرأسمالية على الطبقات التي تمثل أنماط وأشكال إنتاج ما قبل و/أو غير رأسمالية. كما يتم تتبع البنية البطريركية في تلك المجتمعات وإلحاق المؤسسة الدينية بذلك النمط المسيطر، وهذا ما ينعكس في طبيعة الاهتمامات الاجتماعية، الثقافة الاجتماعية في بلد رأسمالي متقدم فرنسا أو بريطانيا مثلاً، حيث العلاقات بين الأفراد قائمة على درجة عالية من الاستقلالية، وحيث هناك حياة حزبية توفر للفرد مناخاً فردياً واجتماعياً، وحيث التدين حالة طقوسية فردية إلى درجة كبيرة، بينما نرى أن تخلف نمط الإنتاج في الوطن العربي بما فيه اقتصاد الربيع يؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط تفكير غيبية ولا اجتماعية أو لا جماعية حيث يتدخل كل فرد في الحياة الخاصة للآخر ويتحكم الرجل بمجمل حياة المرأة،

على مستوى تطور قوى الإنتاج وشكل توزيع الخيرات المادية وهذه محكومة بالعلاقات، علاقات الإنتاج. وكما نلاحظ في هذا تداخل بل تواشج وتكامل وتمفصل القوى والعلاقات.

ومن هنا نرى تكالب ثقافة رأس المال وخاصة من بلدان المركز على فرض ثقافتها على مختلف أمم العالم لأن وراء هذه الثقافة يكمن الناس بمصالحهم وتحديداً الطبقة الرأسمالية الساعية دوماً وبكل الأسلحة لتحقيق معدلات لا متناهية من الربح وصولاً إلى التراكم اللامحدود.

ما يحصل في الوطن العربي اليوم هو حالة متحركة، لا يسهل إعطاء تحديد ولو شبه نهائي لها. صحيح أن حاجز الخوف قد انكسر نسبياً في عدة أقطار، ولكن الجرأة وحدها لا تكفي، فسلح الوعي ما زال متأخراً عن سلاح التضحية وهو ما تمظهر في اقتصار التغيير على رأس النظام في البلدين المركزيين في هذه التطورات تونس ومصر ثم اليمن، وبالتالي لم ينتقل الحراك إلى بنية النظام نفسه أو بُنى النظام الاقتصادية الاجتماعية السياسية تحديداً لينتقل البلد من الحرب في قمة السلطة إلى الصراع الطبقي، فمصر مثلاً بدأت في بداية الخمسينات بانقلاب تحول إلى ثورة ثم ثورة مضادة اتخذت وضعية حرب أهلية/طبقية تقوم بها البرجوازية الكمبرادورية والطفيلية ضد الطبقات الشعبية والوسطى ثم انتقلت عام 2011 إلى "إرهابات ثورة" مفتوحة سرعان ما أخذت شكلاً انقلابياً غير معلن على يد الثورة المضادة، وهذه ملايسات ما أسميه الثورة الأولى كواحدة من ثلاث مراحل ثورية يكون من الخطير عدم تواصلها، فهي لا تزال تراوح حول الثورة الأولى اي الديمقراطية بشكلايتها إن جاز التعبير، أي إزاحة رأس النظام، في حين أن الثورة الثانية تقتضي الانتقال إلى المستوى الاجتماعي الطبقي سواء في تفويض قيود التبعية، ورتق الفجوات بين الأجور وإعادة القطاع العام، واسترداد الأرض بعد

ويلعب رجل الدين دور السياسي والقاضي والعالم بالفيزياء والتاريخ فقط لأنه يحمل وكالة دينية منحه إياها النظام الحاكم أو المؤسسة الدينية!

تفكيك الإصلاح الزراعي، وإعادة تركيب البنية الإنتاجية... الخ وصولاً إلى الاشتراكية وهي التي يمكن أن تتواكب مع الثورة الثالثة وهي الموقف من الكيان الصهيوني والعودة إلى قيادة الأمة العربية، أي الانطلاق لما هو خارج نطاق القطر نفسه. (انظر لاحقاً). فالصراع الاجتماعي مستمر، وإن أخذ بعداً شكلي الصراع السياسي في قمة السلطة والانتخابات البرلمانية، فإنه كصراع اجتماعي يأخذ شكلاً سياسياً هو في جوهره الكامن طبقي. وإذا تمكنت القوى الثورية من مواصلة المسيرة لا بد أن تنتهي إلى الصراع الطبقي متجاوزة الثورة الديمقراطية وذلك كي تكون ثورة. وفي المراحل الثلاث للثورات نرى مقاومة شديدة من الثورة المضادة، وهي مقاومة طبقية ثلاثية التركيب التحالفي: أي البرجوازية المحلية، ورأسماليات الريع النفطي العربي والرأسمالية الصهيونية، وجمعها بقيادة الرأسمالية الغربية.

وبمقارنة محدودة، فإن ما حصل في ليبيا كان تدميراً مقصوداً للبلد وليس فقط للنظام الاقتصادي الاجتماعي برمته، فليس ما حصل صراعاً طبقياً بل شكلاً من العلاقة المأجورية مع الناتو وتسليم البلد إلى قوى قروسطية على جانب ممثلي الشركات الغربية الكبرى!، الأمر الذي جعل من السهولة بمكان على الناتو تحويلها إلى دولة معادية للتقدم والعروبة، فهو نسخة عما جرى للعراق من حيث الخراب، ونسخة عن الكيان الصهيوني فيما يتعلق بتحويل البلد إلى قاعدة للثورة المضادة يقودها الناتو وأداتها ممثلو شركات النفط الغربية الكبرى وسلفية وهابية. بمعنى أن الثورة المضادة نجحت هناك في أخذ زمام المبادرة سريعاً، وحققت انتصاراً حاسماً. وقد يكشف قادم الأيام أن أي حراك شعبي لم يحصل منذ البداية بل عمل مسلح. بينما الصراع المشتد والممتد هو في سوريا لسحب الحالة الليبية عليها، أما في اليمن، فتمكنت قوى الثورة المضادة من خصي الحراك الشعبي حتى اللحظة كما يبدو.

ما أود التأكيد عليه هنا أن تجويف الوعي والثقافة على مدى عقود هي فترة ما يسمى "ما بعد الاستعمار، أي الاستقلال"، عقود من قمع المنظمات القاعدية ومختلف أشكال الانتظام الشعبي القطاعي والطبقي للطبقات الشعبية وخاصة القوى السياسية، وبتركيز على القومية واليسارية أو العلمانية عموماً مترافقاً مع تساهل نسبي ومحسوب مع قوى الدين السياسي قد أفقد الحراك الشعبي تراثاً، ومن ثم بصيرة الرؤية لما يجب وكيف يجب أن يتم التغيير، وهو الأمر الذي وظف توضيحات الحراك الجاري لصالح قوى الدين السياسي. وهذا يفتح على ضرورة التخلص من آثار نمط تفكير الانقلابات العسكرية التي تغير بُنى السلطة في ليلة واحدة، وإن كانت لا تغير حقاً بنية النظام ومنظومة العلاقات الاجتماعية السياسية سريعاً أو لا تغيرها قط بل تزعم تغييرها، فإن الثورة تشترط وقتاً أطول. ولكن شريطة أن تكون هناك قوة شعبية منظمة لديها رؤية توظفها عن وعي ودراية لإدارة المعركة. وهذا يجعل ضرورتها في حال غيابها أكثر إلحاحاً ومسؤولية. فطالما أن الصراع الطبقي ظل مؤجلاً أو مجمداً نظراً للافتقار لقوى سياسية طبقية منظمة، وعدم منطقية مطالبة الحراك الشعبي العفوي برؤية وتنظيم مباشرين، فإن العمل على بلورة هذا الرأس القيادي الواعي يصبح أكثر من مُلِحِّ. هذا مع الاستفادة من حقيقة أن هذه البلورة يجب أن لا تكون نخبوية من قيادة في الأعلى، بل نتاج حراك شعبي يفرز من يُناط به دور قيادي محسوب ومراقب من قبل البرلمانات الشعبية، فلا مبايعة بالقيادة، بل متابعة لها ورقابة عليها.

ليس الحديث عن الصراع الطبقي مجرد موضة أو تقليد موضة حصلت في الغرب الرأسمالي مثلاً، ولكن الحضور التنظيمي الواعي كطليعة للطبقات الشعبية وحده الذي يدرك وي طرح تحليلاً لما كان قائماً، ولا زال قائماً، رغم قطع رأس النظام مما مكّن النظام نفسه من إنبات رؤوس عدة كالهيدرا. إنَّ التكوين الطبقي لهذا النظام واضح بأكثر من معالم، مختلف

الطبقات الأخرى بمكوناته الكمبرادورية والبيروقراطية والطفيلية واعتمادها على الريع. وهو بمجرد وجوده كان يشنُّ حرباً أهلية طبقية دائمة ضد الطبقات الشعبية، وبما هو كمبرادوري فهو يشنها ضد الوطن نفسه والأمة بالطبع. ومن هنا فإنَّ غياب المضمون والشعار والممارسة الصراعية الطبقيّة أو خفوتها اليوم، يؤشر إلى أنّ التغيير المطلوب ما زال على حواف بل ربما خارج الأجندة.

لقد جرى تمويه أو إخفاء الحرب الأهلية التي بدأت في الوطن العربي فور الحصول على الاستقلالات الشكلية، حرب من طرف واحد، أي من الطبقات الحاكمة في الوطن العربي ضد كافة الطبقات الشعبية. فوصف حالة الوطن العربي بالتبعية لا تُضيء بوضوح على دور الأنظمة التابعة، وبالتالي الطبقات التابعة، ولا تدخل في قراءة تفاصيل المصالح الطبقيّة، دور الطبقات في هذه التبعية. صحيح أن التبعية هي عملية تحالف بين المستعمر والطبقات الحاكمة، سواء قبل الاستقلال الشكلي أو بعده، ولكن استمرار هذه التبعية وتجسدها في احتجاز التطور هو عملية حرب طبقية تشنها الأنظمة الحاكمة ضد الطبقات الشعبية.

لعل أهم سمات هذه الحرب الأهلية ليس في طبقيتها بل في ضعف رد أو تصدي المعسكر الطبقي الآخر. ومن هنا هي سيطرة أكثر مما هي هيمنة لأنها مثابة ممارسة قمع شديد². لكن هذا يطرح السؤال: بغض النظر فيما إذا كانت سيطرة أو هيمنة، لماذا لم تقم هناك محاولات الهيمنة البديلة هيمنة الطبقات الشعبية؟ وهل ما يحصل هو مشروع الهيمنة الثانية أو البديلة؟ ربما الإجابة على هذا السؤال في دور القمع وشدته من جهة، وفي الرد السلبي من

2 - لعل السعودية المثال الأوضح. فرغم أنّ ما تحصل عليه الأسرة المالكة فيها هو 400 مليار دولار سنوياً، إلا أن متوسط دخل الفرد هناك 1500 دولار، أي مثيلاً للأرض المحتلة! كما أن 60 بالمئة من سكانها تحت خط الفقر (حسب صحيفة عكاظ 17-7-2012). أمّا سبب عدم حراك الناس فليس اتساع مساحتها بل اتساع القمع وتجويف الوعي. في ظروف كثيرة يقود الجوع إلى الركوع.

الهيمنة الثانية لا سيما في حالة مصر، حيث اتضح ذلك في رفض التطبيع مع الكيان³، وإن كان هذا متعلقاً بالصراع القومي أكثر مما هو متعلق بالصراع الطبقي. وعليه، يمكن اعتبار الحراك الحالي بداية تبلور الهيمنة الثانية أو البديلة، وهو الذي استثار كما يبدو الثورة المضادة كي تُصعد وتائر هجومها لتحوّله من حراك عفوي إلى تحريك بأيدي مضادة.

نخلص في هذه النقطة إلى القول بأن الثورة المضادة كانت متقدمة على قوى الثورة الظاهرة والمحتملة أو الكامنة. كما أنّ مجريات الحراك عام 2011 وحتى اليوم ما زالت تعلمنا بأن قوى الثورة ما تزال أقل في عطائها وانتظامها ورؤيتها من المفروض بما أن شرط التحول إلى ثورة وانتصار يتطلب انتظاماً ورؤية مختلفة وأوسع بما لا يُقاس. كما يؤكد هذا أنّ الرد على الثورة المضادة وخاصة طبعتها في الهيمنة الثالثة (انظر ملحق 2) يجب أن لا يكون محلياً أو على صعيد قومي وحسب بل على صعيد عالمي عبر النضال الأممي.

وهذا يوجب تكريس الثقافة والوعي الطبقيين للطبقات الشعبية بما هي الرد الطبيعي دفاعاً عن الطبقة والأمة وحتى الوطن كأرض. مطلوب منّا في هذه المرحلة حيث الوعي الطبقي أدنى من التبلور الطبقي الذي ليس بدوره في حالة عالية من التبلور، ولكنه موجود وبالإمكان التخندق فيه بما يوصله أو يرفعه إلى الصراع الطبقي أو نقله من التدفق الجماهيري، حراك الجموع، إلى

3- ولكن علينا الاستدراك بأن رفض المصريين للتطبيع رفضاً سلبياً لا أكثر. اتضح ذلك خلال الحراك الجاري منذ 25 يناير 2011. فقلما كانت هناك شعارات ضد الكيان الصهيوني باستثناء الهجوم في العام الحالي على السفارة الصهيونية. هذا لا يعني أنّ الشعب المصري مع التطبيع لكنه لا يعني كذلك أن القضية الفلسطينية في هذا الحراك ذات أولوية مباشرة كما يقول الإعلام القومي متفائلاً. ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين عدم الحماسة هذه وبين تورط منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقات أوسلو ومواصلة التفاوض مع الكيان الصهيوني الإشكنازي وهي أمور تحمل في باطنها "تطفيش" للعرب عن القضية الفلسطينية. كما بينت لقاءات قادة الإخوان المسلمين مع قادة الولايات المتحدة وتصريحاتهم بأنهم سوف يحترموا اتفاقات الدولة بما فيها كامب ديفيد وهي عامل ردع لتحركات الشارع كي تبتعد عن استهداف العلاقة بالكيان.

الميادين إلى التمترس الجماهيري خلف المتاريس، وإلى رؤية وبرنامج واضحين يزوده بهما ويتزود منهما تنظيم ثوري عروبي اشتراكي.

ثورة مضادة قبل الثورة

يثير القول بأن الثورة المضادة موجودة ومتمترسة قبل الثورة، يثير اعتراضاً كما لو كان ذلك تلاعباً باللغة، وهذا دون التدقيق في واقع أن الثورة لم تكن لتحصل لولا وجود الثورة المضادة وبالتالي ضرورة نفيها. وهذا الأمر قائم بشكل خاص في الوطن العربي. ولو كان هذا الوطن حراً ومتحرراً لكان المطلوب فعل التطور والتنمية والدمقرطة والحريات والوحدة والاشتراكية وليس البدء من الصفر.

إنّ ما يحصل في الوطن العربي في هذه الفترة هو حالة من الخلط التي بها جوانب ثورية وبها حراك وبها اعتراض وبها شدّ إلى الوراء وذهاب ما قبل قروسي وهي في موجزها حالة الانسداد الناجم عن اصطافاف طبقي لم يُحسم لمعسكر الثورة أو الثورة المضادة بعد، ومع ذلك يمتاز ما حصل أنّ الوطن بأسره يتعرض لهزات شاملة.

لا يمكن فهم قوة الثورة المضادة بعيداً عن النظام الرأسمالي العالمي سواء بهيمنة الطبقات الحاكمة هناك بأدوات متعددة أو بسيطرة هذه الطبقات/الأنظمة على محيط هذا النظام. بكلمة أخرى، فالعالم محكوم بهذا النظام الذي هو طبقي بامتياز مهما حاولت الليبرالية الغربية وقوى الدين السياسي، والمابعدية الفردانية إخفاء وجود بل حصول الصراع الطبقي. وبالطبع هناك تمايزات في مستوى كلّ من السيطرة في المحيط والهيمنة في المركز. فمع وجوب أخذ دور دول مثل روسيا والصين بالاعتبار على الصعيد العالمي وعدم كونهما تلعبان دوراً استعماريًا عدوانيًا كما هو دور الغرب الرأسمالي منذ قرون، ولكن السيطرة الطبقيّة في روسيا والصين لا تختلف

جوهرياً عنها في المركز الرأسمالي الغربي بل هما تمران كما هي الهند أيضاً بحقبة أقرب إلى تحقيق التراكم الأولي حيث الاستغلال للطبقات الشعبية على أشده، لذا لا غرابة أن هذه الدول تحقق تراكماً ملموساً.

وكي لا تختلط الأمور لا يكمن الفارق بين الدول المتقدمة والصاعدة في دور دول المركز الإمبريالي خارج نطاقها القومي، أي في الأشكال المتعددة للاستعمار، بل كذلك في طبيعة الاستغلال الطبقي في الدول الصاعدة وخاصة الصين والهند، حيث هو أكثر قساوة منه في المركز الإمبريالي، وإن كان تحصيل فائض القيمة النسبي في بلدان المركز الرأسمالي الغربي أعلى وهذا منسوب إلى مستوى التطور التكنولوجي. إن قساوة الاستغلال بل توفر فرص الاستغلال الطبقي على الطبقة العاملة هي التي تفسر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من المركز إلى الدول الصاعدة حيث مئات ملايين العمال الذين يقومون بأعمال شاقة وبأجور متدنية وحقوق أقل، وهو أمر يجد تفسيره في المستوى الطبقي وليس القومي، بمعنى قيام الشركات الصناعية الغربية بنقل الكثير من مواقعها الإنتاجية من المركز إلى المحيط.. وللمفارقة، فإن هذا يقود إلى نمو أعلى في بلدان كالصين والهند وهو نمو لا تنمية من جهة، كما أنه لا يعكس تطوراً حقيقياً أعلى للطبقة العاملة.

علينا أن نتذكر اليوم، أن تفكك الاتحاد السوفييتي والانفتاح اللبرالي للصين الشعبية من خلال قيادة ذات موقع طبقي من جهة وموقع سياسي إيديولوجي من جهة أخرى يزعم بقاء المضمون الاشتراكي، قد أعاد إلى إيديولوجيا السوق تفاخرها بأنها الطريق الوحيد الممكن للبشرية. ولكن علينا أن نتذكر أن تطور الصين خاصة وحتى الهند قد تأسس خلال الثورة الماوية في الصين وحكم حزب المؤتمر في الهند. هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن الأزمة الحالية التي تعصف بالعالم بما هو رأسمالي بالإجمال تعيد التأكيد بأن الرأسمالية ليست خيار

التطور البشري، وتكشف كذلك أن فوائض الثروة تتحرك بالحس الغريزي إلى المناطق في العالم التي تسمح بالاستغلال الأعلى للحصول على الربح اللامحدود، وهذا ما يفسر الفارق مثلاً بين النمو العالي بل النمو التنموي في الحقبة الماوية، وبين النمو الرأسمالي المعولم والجشع اليوم. وهو نمو يذهب بالتناقض مع حقوق العمال.

إنما المهم هنا أن هذه الصورة أو اللوحة هي كاشفة للأرضية الطبقيّة المشتركة على صعيد عالمي. فالشركات الغربية التي تنقل مواقعها الإنتاجية إلى الصين والهند على سبيل المثال، تشكل حالة تشارك طبقي على صعيد عالمي بين الرأسماليات واستغلال طبقي للطبقات العاملة على الصعيد نفسه. لكن الطبقات الرأسمالية تعمل بشكل مشترك وبمصالح متعاونة، بينما الطبقات العاملة تخضع للاستغلال فرادي بل توضع في غالب الأحيان في حالة من التنافس لصالح رأس المال. وهذا يكشف عن بعد هام هو تنقل الثروة بين الطبقات الرأسمالية على صعيد عالمي مما يعطي انطباعاً في نمو منطقة وتراجع أخرى بأن هذا هو القدر وأن النمو آتٍ إلى كل بلد ذات يوم. هذا دون قراءة أن النمو ليس تنمية وليس عدالة توزيع من جهة، ومن جهة ثانية فإن من يقطف معظم نتائج هذا النمو هي طبقة، ومن جهة ثالثة بأن بلدان المحيط لم تحظ حتى بفرصة ولو لوقت ما بالنمو هذا مما يفتح على قوة الجدل بأن الطريق للتطور الإنساني هو الاشتراكية.

لعل أحد التطورات الجديدة في النظام العالمي اليوم هي في الموقف السياسي للدول الصاعدة، رغم رأسماليتها، في مواجهة الرأسماليات الإمبريالية التقليدية. وهي مواجهة اقتصادية طبقية في جوهرها. فالتناقض السياسي بين الدول الصاعدة والإمبرياليات حيال الأزمة السورية يجد تفسيره المتين في صراع القطبيات العالمي على السيطرة الاستراتيجية والتي ترجمتها النهائية في النفط والغاز وأتابيب نقلها والأسواق، لكنها سيطرة لا تتحقق دون قوة عسكرية ودون

قوة اقتصادية تملأ الحيز الذي يتم الصراع والسيطرة عليه، ولا دون قوة سياسية قومية للبلد الذي يدخل هذا الصراع. ومن نافل القول أن كل هذا يشترط بالطبع سلطة للبرجوازية الإنتاجية ذات التوجه القومي طالما نحن في تشكيلات اجتماعية اقتصادية رأسمالية. ولا شك أن هناك فارقاً بين سياسات الصين وروسيا القائمة على التبادل الحر غير الاستعماري، حتى ولو لا متكافئاً، وبين سياسات المركز الإمبريالي القائمة على التبادل بالقوة وتحت السلاح مهما جرى تغليف ذلك بالدمقرطة وحرية التجارة وحقوق الإنسان... الخ.

ولكن، في هذا التنافس بين الأقوياء يبرز السؤال المركزي، لماذا لا يكون هناك وطن عربي قوي! فالصداقة مع روسيا والصين والانتصار بهما على الغرب الإمبريالي لا يعني سوى مقدمة تغيير الواقع القطري العربي والتي وحدها لا تكفي بل هي خطيرة. فلو تصورنا عالماً تتغلب فيه ذات يوم، لا نراه بعيداً، الدول الصاعدة وينحسر فيه نفوذ وسيطرة وهيمنة الغرب، فهل هناك ما يمنع أن تُغري هشاشة الوضع العربي كلاً من روسيا والصين بأن تفرضوا شروطاً استغلالية أو استعمارية؟ بمعنى أن استمرار ضعفنا وتبعيتنا حتى على الأصدقاء يمكن أن تحولهم إلى سادة ومسيطرين. هذا هو التحدي لسوريا خاصة في وضعها الحالي أو بما سيأتي بعد الإصلاح بمعنى تجديد سوريا ديمقراطياً وقومياً وتنموياً واشتراكياً، فلا خيار غير هذا. وهذا ما يفتح على قراءة أدق للواقع العربي بمجموعه ضمن الحراك الذي نتحدث عنه "إرهاصات الثورات" أو مقدمات الثورات. والتي بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف عليها، فإن ما هو مطلوب الشغل على توصلها.

يثير هذا القول سؤالاً: في خضم الصراع المتواصل بين الثورة والثورة المضادة ما هو موقع الدول الصاعدة؟ هل هي من معسكر الثورة أم الثورة المضادة؟ وهذا يفتح على ضرورة عدم قراءة السياسة بمعايير حديّة، بمعنى أن الاصطفاف سواء كان محلياً أو إقليمياً أو دولياً

إنما يتحدد بموجب مصالح اقتصادية تهندسها سياسات. صحيح أن السياسات متحركة ولكن المصالح ثابتة. وهدف المصالح في التحليل الأخير هو التراكم. بمعنى أن موقع الأخلاق والصدقات والجوار موجود ولكنه ثانوي، إلى جانب المصالح بل في خدمتها. وعليه، فالمحدد الأساس في الوطن العربي لفهم هذه المعادلة المنشبكة ذاتياً هو وضع الوطن العربي واصطفاف القوى فيه وتحديداً الطبقة. وهذا بدوره هو الذي يقود إلى مقارعة الغرب الإمبريالي بشدة ووضوح، ويقود الأصدقاء إلى تعديل سياساتهم بما يجمع بين مصالحهم وتمسكنا بمصالحنا.

من الضرورة بمكان أن نعترف بأن الثورة المضادة ما تزال قوية ومتعددة الأدوات ومنظمة، وتعد أدواتها هو الذي جعل من السهل عليها تغيير تلك الأدوات وحتى بطرق خبيثة، وكل هذا لا يكشفه سوى الإخلاص الثوري والوعي الثوري. لم تلغ الثورة المضادة سلاحها العسكري أو لنقل رأسمالية الكينزية السلاحية، وإن كان استخدامه قد أُعيق في حقبة الوجود السوفييتي. أما حقبة العولمة فقد فتحت له الطريق ثانية. إلا أنه ما لبث أن تُلْم هذه المرة بقوة دم الضحايا في العراق وأفغانستان خاصة وفلسطين ولبنان والصومال ويوغسلافيا عامة. وربما لهذا لجأت الثورة المضادة لاستخدام أدواتها العربية بشكل مباشر في ما نسميه الهيمنة الثالثة ضد ليبيا وسوريا وهو استخدام على ما يبدو لم ينجح في سوريا وهو قيد التجربة.

صحيح أن سلاح الاختراق متعدد، ولكن الثقافي منه هو السلاح الأطول عمراً والأكثر استخداماً والأسهل تمريراً والأقل انكشافاً لقدرته على التخفي، فهو مجسد في السلعة الثقافية التي تعمر طويلاً. ما نود توضيحه مجدداً في هذا السياق هو التنبيه إلى أن الثورة المضادة على الصعيد العالمي ما تزال قوية وتزداد شراسة وهذا يجعل مهمة التغيير أكثر صعوبة وأعسر مخابراً. وكما أشرنا، فقد أخرجت الثورة المضادة سلاحها المحلي في الوطن العربي عبر أنظمة وطبقات وقوى سياسية وفئات اجتماعية وطوائف ومذاهب وإثنيات وقبائل تمارس عداها للأمة العربية

وليس للأنظمة الحاكمة العربية فقط والخروج عليها بشكل مكشوف. وهذا دليل على شدة المأزق ولكن إضافة إلى صرامة قرار العدوان. فالقلق الرأسمالي على التراكم يحتاج/يستحق كل هذا.

الثورة المضادة والتراكم واحتجاز التطور:

من الصعب فهم الثورة المضادة عبر قراءتها سياسياً أو عبر نصوص لغوية عميقة المعنى اللغوي البلاغي ولكن بعيداً عن الاقتصاد السياسي الذي لا يشتغل خارج المادية التاريخية. فهي كملموس لا بد من قراءتها باللموس وليس بالمجرد وحسب. يشترط التراكم الرأسمالي كي يتحقق ثلاث سياسات متتالية ومتكاملة ويشترط بقاؤها بترباط بعضها البعض وهي:

- الاستغلال الطبقي داخل دول المركز نفسها منذ بدايات هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي فيها في مستويي التراكم البدائي والتراكم الموسع.
- استغلال المستعمرات وخاصة بالنهب.
- واحتجاز تطور هذه المستعمرات بطرق وسياسات متعددة ومتناسلة أبداً، وهذا الفعل والتفعل الخبيثان للثورة المضادة التي أبقت المحيط مُراوِحاً في مكانه وفي أحيان متراجعاً في حال أسوأ من فترة الاستعمار مما أفرز مناخاً لاستدعاء الاستعمار يؤدلج له متقفو الاستدعاء.

يفتح الاستدعاء على تفسير معنى احتجاز التطور بما هو ليس مجرد اصطلاح، بل هو تفكيك الترابط القومي ومن ثم التكوين الاجتماعي وتحديد التبلور الطبقي في المستعمرات بهدف تحويل المجتمعات المستعمرة إلى مجرد تراكبات بشرية بلا هدف سياسي قومي، وهذا يتقاطع، بقصد أو لا مع دعوات المابعديين في الهجوم على السرديات الكبرى رغم أنها تشكل آليات تلاحم وعمل جماعي في المحيط لمواجهة الثورة المضادة. وعبر هذا يتم تهميش الطبقات الشعبية من الحياة الإنتاجية وصولاً إلى تهميشها من الحياة السياسية سواء مع وجود الاستعمار

أم بعد خروجه بغض النظر عن جدّة ذلك الخروج. وضمن هذا يتم لتقوية وتثبيت احتجاج التطور تقوية البطريركية بالتحالف الاستعماري معها بغض النظر عن معادلة اقتصاد التسايط التي تحكم هذا التحالف.

في حالة الوطن العربي يتم التحالف بين الاستعمار والكمبرادور المحلي والبطريركية السياسية والأسرية في سدة الحكم، والسلفية الدينية، الدين السياسي (سنشير إليه بـ"الدين السياسي الإسلامي" - انظر ملحق 2)، والسلفية الثقافية حيث تشكل هذه جميعاً جبهة القوى لجعل احتجاج التطور حالة مديدة. وضمن هذا يتم بالطبع تهيمش المرأة علاوة على اضطهادها وهو ربما التهيمش الأخطر حيث يستهدف نصف المجتمع من جهة، ولصالح أقلية ذكورية متمسكة بالسلطة من جهة ثانية وتابعة للسيد المستعمر الذي يحميها من جهة ثالثة.

والتهيمش عبر احتجاج التطور هو مصدر تراكم هام ومُغدق. فهو يعفي النظام الحاكم من مختلف المهام التي تقوم بها دولة الرفاه في المركز. فهذا التهيمش إضافة إلى تضيق القاعدة الإنتاجية كتشغيلية في الأساس، يعفي نفسه من توفير الضمان الاجتماعي والصحي المناسبين، مما يدفع المواطن إلى اللجوء إلى تسوّل حقوقه عبر الوساطات والمحسوبيات وهذه توفر على السلطة ما يجب بذله للمجتمع، وتخلق حالة من فساد السلطة، وخنوعاً سياسياً ونفسياً لها مما يُطيل عمر سيطرتها وعدم مساءلتها.

وفي سياق احتجاج التطور يلعب الربيع بأنواعه ومجالاته وليس النفط وحده دوراً أساسياً في تحقيق التراكم ومن ثم توزيعه على قاعدة التبعية نفسها:

- الكم الأكبر من الربيع للمستعمر.

• والكَم الأقل للمستعمَر الذي يستغل هذا التراكم في تقوية قاعدة حكمه وسيطرته الداخلية ويؤهله أكثر لتنفيذ سياسات الاستعمار/الثورة المضادة بطبقاتها المتجددة. من هنا وجب فهم احتجاز التطور لنجعل منه مادة للثورة. وهذا يفتح على إشكالية خطيرة وهي عدم الربط بين احتجاز التطور بما هو حرب حقيقية على الأمة العربية وبين العلاقات الدبلوماسية والثقافية والسياسية والأكاديمية بالغرب الرأسمالي حيث يبدو معها وكأن لا علاقة بين النهب وتعميق التخلف وبين العلاقات الخبيثة هذه.

نخلص من هذا أن الثورة المضادة موجودة سابقاً على الثورة، وهي قوية وذات أذرع متعددة واضحة وخفية ولها خطابان معلن ومخفي، وهي كان لا بد لها من التصدي للحراك لاغتياله قبل أن يصبح ثورة، وبأن دافعها ومن ثم دفاعها الرئيس ليس عن الثقافة ولا الأخلاق ولا الأديان ولا الأقوام ولا الأعراق بل عن التراكم. هل يقتضي ذلك الانسحاب إلى الداخل لإعادة الاصطفاف؟ أم مواصلة الهجوم في اللحظة طالما انفتح باب الصراع أم اختيار تكتيكٍ هنا وآخر هناك.

نقصد بالانسحاب إلى الداخل قيام طبقة أو طبقات من مجتمع معين بتقليص واعٍ لسلوكها الإنتاجي أو لحاجاتها الاستهلاكية التي تقدمها أو تشتريها من الخارج، وتتجه بالتالي للعمل أو الشراء من السوق المحلي وذلك كخطوة أساسية في مشروع تنموي قومي يهدف إلى فك الارتباط بالأجنبي وفك التبعية وكسر احتجاز التطور. لقد قامت الطبقات الشعبية في الأراضي المحتلة في الانتفاضة الأولى بتبني هذه الخطوات التي أعطت نتائج تنموية باهرة حيث قاطعت سوق العمل والمنتجات الصهيونية. ولم يكسرهما سوى كارثة توقيع اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي. (انظر ملحق 2)

الأزمة الممتدة للثورة المضادة....تشخيص

بما هي مضادة، فهي في حالة هجوم عدواني دائم يتخذ لتبريره مظهر الدفاع محاطاً بغلاف إعلامي شديد الإتقان، فالحربان العالميتان خيبتنا باسم الحرية ومواجهة النازية والفاشية رغم أنهما صراع على اقتسام العالم بقوة السلاح، فقد حصل تدمير العراق بزعم حماية "مشيخة-دولة الكويت" ثم لاحقاً أُحتل بزعم وجود أسلحة دمار شامل تهدد الولايات المتحدة فما بالك بأوروبا والكيان، واحتلت ودمرت أفغانستان بحثاً عن بن لادن وأحرقت ليبيا باسم مظلة جوية لحماية المدنيين فإذا بها تحرق كل شيء وخاصة النهر الصناعي العظيم⁴ باستثناء آبار النفط تعبيراً عن حقد رأسمالي أبيض يهدف بث الرعب في العالم بأسره ويُدافع عن نهب كل هذا العالم حفاظاً على إله رأس المال أي التراكم. كما تتم تقوية الكيان الصهيوني الإشكنازي المغتصب لفلسطين والجولان وسيناء على أنه أمام خطر "احتلال واستيطان عربي مكان اليهود المساكين" ولأنه الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة... الخ. تحت هكذا ذرائع جرى ويجري تمرير مشروع البحث عن التراكم تحت أية كلفة. هذا هو جوهر الثورة المضادة كمشروع دائم للعدوان ضد الإنسانية. وهذا ما يُفترض في الثورة أن تدركه وتبشر وتُعبئ به على صعيد عالمي ودائم. وعليه، فإن هجمة الثورة المضادة في الوطن العربي ليست حالة شنود عن قاعدتها، بل هي حالة تصعيد قائم على قلق لمواجهة محاولات النهوض العربي وبشكل أعم في المنطقة، وكما يتبين، هناك محاولة نهوض عالمي كذلك ماثلة في تبلور قطبيات جديدة إثر تشكل البريكس وخاصة روسيا والصين، ونهوض المقاومة والممانعة عربياً.

4 - في حين يؤكد الكتاب ذوو العلمية والمصداقية من الغرب أن النهر الصناعي العظيم هو معجزة أنجزها نظام العقيد القذافي، وهو برأينا كان ديكتاتورا، لكن الكتاب العرب يُنكرون كل شيء، طبعا منهم من يعلمون ومنهم من لا يعلمون! الأهم أن تدمير هذا النهر هو بقرار خاص من فرنسا كي تستولي على المخزون المائي الليبي الذي يقع في محيط جوفي بمساحة ألمانيا وبه مخزون يكفي لألف سنة!

وإذا كان الكثيرون قد احتفوا بما يدور من حراك في الوطن العربي، وبغض النظر عن الحماس السريع للاحتفال، فقد تأخروا عن التقاط ما يستحق المأسسة أكثر، وهو أبكر، أي تصليب عود معسكر المقاومة والممانعة، فالخطر الذي دفع الثورة المضادة للاستنفار قد بدأ مع ظهور محور المقاومة والممانعة في الوطن العربي وهو قبل الحراك الشعبي بسنوات. ولكن، لا شك أن الحراك قد تأثر بكل من تبلور محور المقاومة والممانعة من جهة وبالأزمة المالية الاقتصادية ولا سيما في المركز من جهة ثانية.

كانت الهزيمة الأخيرة للمشروع النهضوي العربي الأخير في ستينات القرن الماضي، وخاصة هزيمة مصر الناصرية في حرب 1967 ومن ثم انقلاب الكمبرادور في مصر على السلطة وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي. ومن المؤكد أن سقوط الناصرية في مصر كان من عوامل إضعاف نفوذ الاتحاد السوفييتي الذي بدأ تفككه مع محيطه الأوسع والأبعد في آسيا وإفريقيا، وهو الذي زاد من أزمته التي امتدت إلى محيطه الأقرب في أوروبا الشرقية وصولاً إلى الاتحاد السوفييتي نفسه.

صحيح أن هزيمة الناصرية وتراجع الكتلة السوفييتية، قبل سقوطها، ترافق مع أزمة التراكم في دول المركز الرأسمالي، منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، ولكن سباق الإنفاق على التسليح الذي دخله السوفييت عجل بسقوط هذه الكتلة وهزيمتها في هذه المباراة حيث كانت الإمبريالية تتفق من فوائدها وفوائض توابعها بينما كان السوفييت يفقدون محيطهم/حليفهم (ينظر لهذا كل امرئ كما يشاء) الأبعد منذ سبعينات القرن الماضي (أي مصر والعراق وغانا وغينيا... الخ) ، مما حول أزمة الرأسمالية إلى انتصار وهو الأمر الذي فتح الفرصة لتوجهات أشد يمينية في المركز الرأسمالي الغربي وخاصة بالانتقال إلى النيولبرالية التي عبر الخصخصة وعدم التضبيب قد أعفت الدولة من كثير من دورها الاجتماعي، وهو الأمر الذي حافظ على

ارتفاع نسبي في معدل التراكم في المركز نفسه، ولكن بالطبع على حساب الطبقات الشعبية واستغلال أوسع لبلدان المحيط التي أرغمت على الوفاء بأقساط وفوائد مديونياتها وتبني برامج التصحيح الهيكلي بما فيها من تحويل للثروات إلى المركز. ومما جعل ذلك أكثر سهولة أن كل هذا تم بالتوازي مع هزيمة المعسكر الثوري في العالم مما حى الثورة المضادة من ثورة منظمة وجذرية ضده.

يمكننا القول بأن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي قد شهدت حالة من التجويف والتجريف (انظر ملحق 2) على صعيد عالمي. تجويف الوعي بانحسار الثورة العالمية وانحسار الكثير من قوى وكوادر ومتقفي ومفكري الشيوعية والماركسية بل وارتدادهم بشكل ذليل إلى الليبرالية يقودهم الأسف وطلب الاعتراف. لقد قادت الردة المهزومة طوعاً أو كرهاً إلى تسهيل تجريف الثروة إلى المركز مما دفع المركز إلى درجة ما من التخصص في المستوى المالي والمضارباتي على حساب الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي، ومن ثم تزايد انتقال شركات إلى المحيط وخاصة إلى الدول التي أسميت مؤخراً بـ"الصاعدة". ويمكن اعتبار نهب ثروة الاتحاد السوفييتي السابق بعد تفككه في تسعينات القرن الماضي على يد المافيا ومن ثم نهب ثروة بلدان النمرور 1997 نموذجاً حاداً في عملية النهب التي لم ترتفع وتائرهما في بلدان العالم الأخرى ولكنها كانت هناك أيضاً.

هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين الماركسيين غير التقليديين على استنتاج أعتقد أنه لسمير أمين، ومن ثم بريان تيرنر بأن المركز يتآكل من أطرافه بدايةً، هذا ما حصل للاتحاد السوفييتي، وهو ما بدأ بالحصول في حالة المركز الرأسمالي الغربي، وإن كان التآكل ممتداً. فالأزمة التي حصلت في جنوب شرق آسيا 1997 قد أفقدت إجماع واشنطن مصداقيته، فقد نصح الصندوق لمواجهة هروب الرساميل من هذه المنطقة بأن يقدم حُقناً مالية لمنع شح

السيولة التي بحصولها يتقوض الاقتصاد. واقترح الصندوق معدلات فائدة عالية وسياسات
تكشف وكانت النتيجة، أن المستثمرين الدوليين واصلوا هروبهم. هل كان هذا السبب وحده أم
كذلك الإغراءات الصينية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى بلد تُدفع فيه أدنى الأجور مقابل
أعلى ساعات العمل وأقل الحقوق العمالية. وكانت النتيجة داخليا، فشل المشاريع في دفع
الديون، وزيادة البطالة... الخ. صار لا نقاش فيه أن رأس المال ينتقل إلى الأماكن التي فيها
احتمالات الازدهار، وحينما تبدو ملامح الأزمة يهرب.

كانت الأزمة في روسيا الاتحادية أخطر والتي خلقها تبني وصفة جيفري شاكس في
روسيا أي العلاج بالصدمة وخاصة أثرها 1998، حيث بيعت القاعدة الإنتاجية بفلس ضئيلة
وتم تهريب الأموال إلى الولايات المتحدة كي يتزايد حجم المال الكسول، فتلجأ صناديق التحوط
لدفع قروض بلا تغطية ولتظهر نتائج ذلك بعد عقد من الزمن. كان الحل في روسيا في قيادة
وطنية للبرجوازية من جهة وفي دور واسع للدولة. وهذا يطرح مجدداً دور الدولة القومية الذي
على العرب فهمه.

ليس صحيحاً أن الأزمة الحالية في الولايات المتحدة والعالم بدأت عام 2008، فبدايات
الأزمة المديدة كانت منذ منتصف الستينات واتضحت في السبعينات بآثار حرب فيتنام. فتأثير
الأزمة ليس درامياً لا سيما في بلدان ذات اقتصاد متمأسس مما يعني قدرتها على التعايش
المديد مع الأزمة حتى تنفجر. ففي الربع الأخير للقرن العشرين كانت إنتاجية العامل - الإنتاج
لأهلي الإجمالي للساعة أقل من 1% في السنة، وهذه أقل من نصف ما كانت عليه في القرن
الماضي. وفي الربع نفسه، بين 1973 و 1998، فإن النمو الحقيقي للأجرة كان أقل من أية
نقطة في تاريخ الولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية بما فيها الكساد العظيم. وفي 1997، كان
الأجر الحقيقي للساعة لعمال الإنتاج (دون أن يتضمن المنافع) على نفس مستواه عام

1965⁵. وهذا يوضح أن ما أُسمي في البداية بالأزمة المالية عام 2008 كانت له مقدمات حقيقية على صعيد الإنتاج وتدني الأجور، وهذا يفسر اللغز الذي أربك الجميع، بمعنى: كيف كان لتدفق التحويلات المالية إلى الولايات المتحدة عبر المضاربات والنهب وغسيل الأموال أن تعجز عن الحفاظ على الازدهار الاقتصادي بل أدت إلى انفجار الفقاعة المالية.

لقد تولدت عن حقبة العولمة هذه آليات مضارباتية كبرى راكمت أموالاً كسولة في المركز وهي التي كانت تجربتها الأكثر مرارة في الولايات المتحدة، حيث قامت المؤسسات المالية بالمضاربة بالمعكوس، بمعنى تقديم قروض هائلة دون ضمانات كافية، الأمر الذي قاد كما لوحظ منذ عام 2008 إلى انهيار القطاع العقاري ودوبان أو انفجار الفقاعة المالية ووضع ما أُسمي بـ"الاقتصاد الجديد" موضع الشك والقلق..

لقد كُتِبَ عن هذه الأزمة الكثير ولكن سماتها حتى اللحظة ممثلة في:

- وضع مرتبك ومُجهَد للدولة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كي تنفذ المؤسسات المالية التي تتطلب المزيد من الحقن المالية بينما لا تُفرج سوى عن مبالغ زهيدة للإقراض.
- محاولة الدولة وخاصة في الولايات المتحدة تحريك الاقتصاد عبر خلق فرص عمل في القطاعات التقليدية كشق الطرق كي تتوفر لدى المستهلك مبالغ مالية ما يقوم بموجبها بالاستهلاك حيث لا حياة للاقتصاد طالما الاستهلاك، وخاصة في الولايات المتحدة، متوقفٌ أو ضئيلٌ.
- بيع سندات خزينة الدولة إلى الصين كي تتحصل الدولة على بعض المال بينما حصلت على 2 تريليون دولار من الصناديق السيادية لأنظمة الخليج العربي دون سندات خزينة.

5 – See Robert Brenner, The looming Crisis in World capitalism: From Neoliberalism to Depression, in Against the Current, November/December 1998, p.p. 22-26.

- التقدم والتراجع من قبل الدولة باتجاه تحصيل ضرائب من الشركات الكبرى التي باتت المستفيد الوحيد من الأزمة وهو تقدم وتراجع معياره شدة أو ضعف المقاومة الطبقيّة لقرارات السلطة البرجوازية.
- حصول الدولة على فرصة محددة للمناورة بين فرض ضرائب على الأغنياء وعدم امتصاص البطالة طالما منسوب الاحتجاج لدى الطبقات الشعبية ضعيفٌ مما يؤكد عمق تورط هذه الطبقات في الرنوخ في إيديولوجيا هيمنة رأس المال.
- وليس آخر التحديات البروز المتناسك لمجموعة البريكس اقتصادياً ولروسيا والصين كقطبيات سياسية تقف في وجه الثورة المضادة عبر الهجوم الذي يُدار ضد سوريا. وهذا يفتح على مسألة المقاومة والممانعة والقطبية على المستوى المناطقي.

الضرورة والصدفة في تطورات النظام العالمي:

تمور في العالم، وخاصة في الوطن العربي سلسلة التطورات والصراعات الكبرى التي أُورِدت أعلاه، فهي تمثل وتحكم كلاً من الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على صعيد عالمي. أما الثقافي فهو فيها وقبلها منها وسيتواصل معها. هل تواكبت صدفة أم هي نتاج ضرورة تفرض نفسها دون ترتيب بشري مسبق؟ هل كانت الأزمة المالية الاقتصادية في المركز هي التي زادت من قلق الثورة المضادة فقررت الاحتياط المسبق بتشديد قبضتها على مزرعتها العربية كي لا تقلت من يدها فبكرت بإحداث حراك محسوب في تونس ومصر؟ أم هي كانت أصلاً، وكعادتها وبسبب وجودها المسبق، لحقت بالحراك فوضعت له الفرامل التي نراها في التحالف والتنافس بين قيادات الجيش وقيادات الدين السياسي الإسلامي، بينما الطرفان لا يمسّان المحرم الاقتصادي الذي نهب مصر مثلاً؟ وإن كان ذلك كذلك، فهل تسمح قوى الثورة لهذا الترتيب بالسير كما حُطط له؟ هذا يطرح سؤال: ما العمل في كافة الأحوال؟

هل كان مشروع الشرق الأوسط الجديد قائماً على قراءة مسبقة من الدوائر السياسية والمفارز الفكرية الغربية والتي استشفت اقتراب الأزمة الاقتصادية المالية وخاصة على ضوء الصعود الاقتصادي للصين والسياسي القطبي لروسيا والإقليمي لإيران، وتصليب عود المقاومة في لبنان والعراق، فقررت تشديد قبضتها على الوطن العربي لتعزيز موقعها في منطقة هي شريان أساسي للتراكم؟ وهل كان العدوان على لبنان هو الخطوة الأولى للإجهاد على نقيض يتنامى في المنطقة يمكن لتلاقيه مع الدول والقطبيات الصاعدة أن يقوض النظام العالمي الراهن أو يضبط ويلجم عدوانه وهو اللجم المتجلي عملياً في فقدان المركز الرأسمالي الغربي لمقادير هائلة من دفوقات التراكم؟

لا تقاس الحركات الاجتماعية ومنها السياسية طبقاً لترتيب رياضي واحد اثنين ثلاثة. فالعالم ساحة يتحرك فيها كل معسكر وكل نظام وكل طبقة طبقاً لمصالحها ولقدراتها على تحقيق المصالح ولجم النقيض أو تصفيته. ولكن الذي يمكن القطع به، أن تغول الرأسمالية في حقبة العولمة صعّد من وتائر تحكمها بالعالم ونهبه، وصعد بالمقابل من وجوب التصدي العالمي والإقليمي لها.

إن التغول الرأسمالي المنفلت محكوماً بقانون فوضى الإنتاج الذي تحول إلى سباق المضاربات، وانتقال مواقع الإنتاج بنسب عالية إلى البلدان الصاعدة، مما عمق أزمة جانب العرض وأدى إلى تراكم حاد للثروة في نخبة يتضاءل عددها باستمرار مما تناقض مع قدرتها الاستهلاكية الأمر الذي أدى إلى عجز الطبقات الشعبية في الولايات المتحدة، نظراً لتراجع مداخيلها، عن سداد شرهها الاستهلاكي، كل هذا هزّ اقتصاد الملاذ الأخير، ومن ثم قاد إلى نقشي الأزمة عالمياً.

ما نود التركيز عليه هنا هو أن الفيصل في كل تساؤلاتنا هو نمط الإنتاج، وفي هذه الحالة نمط الإنتاج الرأسمالي حيث تدأب الطبقات الرأسمالية في البحث عن التراكم اللامحدود من جهة، وتتورط دوماً عبر تنافسها في فوضى الإنتاج، لا بد لهذه المعادلة المعقدة أن تتجلى أو تتمظهر في أزمات اقتصادية تبدو في العادة على شكل صراعات سياسية وحتى ثقافية. وبكلمة، نحن أمام عالم يقرر تطورات ومصيره نمط الإنتاج المهيمن حيث يتحكم الإنسان بما أنه في تأثيره كزمان في المكان هو صائغ نمط الإنتاج يتحكم بالمكان، بالحيز يصهره ويسحقه ويعيد إنتاجه. صراع الإنسان هو الذي يعيد تشكيل الحيز، وهو صراع في جوهره طبقي ومظهره قومي والويل للأمة التي تحكمها طبقة تتناقض مصالحها مع الأمة نفسها وهذا حال معظم الوطن العربي.

نحن إذن أمام ضرورة تعورها سلسلة من الصدف هي مقاومة المضطهدين لتسونامي النهب وحياسة التراكم. الضرورة ممثلة في هجمة رأس المال سعياً وراء التراكم، والصدفة وهي مجموع ضرورات جانبية من أمم تقاوم فتصيب من الرأسمالية مقتلاً هنا أو هناك. وكلما اشتدت مقاومة الأمم المغلوبة أو الصاعدة كلما ارتقت صدفها إلى مصاف ضرورات أيضاً. هكذا كانت المقاومة ضرورة محلية وصدفة عالمية، وهكذا كان سقوط مبارك وبن علي.

تُنبئ هذه الضرورات المحلية والصدف في موقعها وعلاقتها بالنظام العالمي عن ذلك الصراع الممتد بين المحيط ونمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر في المركز، وهو صراع مشتد دائماً. فحين يقوم المحيط بالمقاومة يشدد المركز من عسفه، وحين تخف مقاومة المحيط يستمر المركز في عسفه عبر الاستغلال والنهب، يختلف شكل العسف أما عملياً فهو متواصل. لذا، لا خيار للمحيط فإما الخضوع للاستغلال بالتواطؤ وإما بالقوة.

ينتهي بنا تكثيف اللحظة هذا إلى وجوب التمييز بين تجلي الأزمة في المركز وفي المحيط. فرغم أن الأزمة لا تزال تضرب في العمق، إلا أن المركز لم يصل حدَّ الحراك الشعبي الواسع مما يبين أن إجراءات التقشف لا تزال قيد التحمل من جهة، وبأن قوى الثورة لا تزال أضعف من تحريك الطبقات الشعبية في رفض لهذا النظام من جهة ثانية، وبأن هيمنة إيديولوجيا البرجوازية القائمة على تجذر نمط الإنتاج الرأسمالي لا تزال مسيطرة على الطبقات الشعبية من جهة رابعة، فهي تكشف عن انتهازية كامنة أو مخفية في بنى ومؤسسات المجتمع في الغرب ومؤسسات مجتمعه المدني والتي مضمونها، غض الطرف أو حتى التواطؤ عبر المشاركة أو التغاضي عن العدوان على المحيط بما هو عدوان يحقق التراكم الذي تصل تساقطاته إلى الطبقات الشعبية في المركز نفسه.

وبالمقابل، فالمحيط يعيش التقشف الدائم الذي غدا نمط الحياة هناك، هذا إضافة إلى القمع وتعمق الميل إلى زيادة هذا التعمق بأن كل شيء على الأرض راجع إلى الله مما يبين كأن الأزمة بين أخلاق الفرد وبين الله، الأمر الذي يعفي النظام التابع والكمبرادوري وحتى القروسي كما في بلدان النفط، من المسؤولية عن كل ما يجري بيد الإنسان.

تواطؤ المجتمع المدني⁶ في المركز

6 - قراءة المجتمع المدني والهيمنة من أكثر القراءات خلافية، فالهيمنة كما أسس لها لينين هي ديكتاتورية البروليتاريا على شكل سيطرة وقيادة طبقة وبتوجيه أو قيادة البروليتاريا بإجماع الطبقات الحليفة. لقد صاغها غرامشي بأن البروليتاريا تقود الطبقات الحليفة بالهيمنة والأخريات المعادية بالديكتاتورية. غرامشي لم يعول على تنازل البرجوازية عن السلطة، (وهذا ما سنقرأه في حالتي مصر وتونس لاحقاً) وهذا بعكس كل الذين امتطوا ومططوا نظريته. لقد استفادوا من مدخله في عدم الانحصر في الاقتصاد بأن حرفوه إلى لبرالي وهذا خبث اليمين وتوابعه. وهو يرى أن البرجوازية لتسهيل الهيمنة تقدم تنازلات حينما تواجه أزمته العضوية لكن دون المساس بجوهر مصالحها. وهذا عكس ما ذهب إليه وولرشتين بحماسة تقارب لغو الخطاب الذي ساد بين من أسموا بـ"العلماء السوفييت" بأن الاتحاد السوفييتي دخل المرحلة الشيوعية في فترة حكم نيكيتا خروتشوف، حيث كتب وولرشتين: "إن عمليات الرأسمالية نفسها تقوض القوة

أما والصراع طبقي على صعيد عالمي بغض النظر عن سخونته المعلنة أو تمظهراته القومية فإنّ المتواطئ بالسلوك والغريزة كالمتواطئ عن وعي هو مشارك في هذا الصراع. ففي حقبة العولمة حيث توحش رأس المال، غدا الكل مشاركاً أو مُستخدماً في هذا الصراع. لعل مسألة المجتمع المدني هي الأكثر إشكالية في خضم هذه التطورات حيث يجري استخدامها من قبل الرأسمالية سواء في المركز أو المحيط في خارج السياق التاريخي والتنظيري لتطورها وتطويرها، بمعنى أنها غدت أداة طيعة لتمويه الصراع والتغطية ليس على الاستغلال في البلد الواحد بل كذلك الغزو الرأسمالي المعولم لبلدان المحيط وخاصة مع غياب القطبية السوفيتية التي شكلت، لقرابة قرن، حاجزاً دون توسع رأس المال بالسيف ليقصر على التبادل اللامتكافئ لصالح المركز وتواطؤ النهج التبعوي من برجوازيات المحيط.

ليست الصفحات القليلة التالية مسحاً موسعاً لا للتنظير في مسألة المجتمع المدني ولا لسياسات الدول (الطبقات والأنظمة الحاكمة المالكة) ومواقف المجتمعات الرأسمالية الغربية تحديداً، وإنما هي تناول لمحطات معينة فارقة للكشف عن المعنى الحقيقي لمجتمع مدني أو مدى حقيقية مدنية مجتمعات التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في الغرب الرأسمالي وتحديداً في مواقفها من غزو الوطن العربي في ربط هذا كله بالمسائل الأساسية التي يتعرض لها هذا الكتاب ومنها التراكم. أي ما الذي يحكم مواقف المجتمع في هذه الرأسماليات: هل هو الموقف الأخلاقي الإنساني و/أو الديني أم المصلحة الدفينة والوعي الدفين المخفيين وراء الخطاب المعلن؟

السياسية للنظام... وأعتقد، كما اعتقد شومبيتر، أننا نعيش في المراحل المبكرة من التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، والتي تجري أمام أعيننا"، وبهذا شتّ الرجل كثيراً عن التغيير التكتيكي الذي طرحه غرامشي.

تقوم مساهمة أنطونيو غرامشي، بما أنه المؤسس الحقيقي لنظرية المجتمع المدني⁷ الأصلية، على أن دور منظمات المجتمع المدني هو التوسط بين المجتمع السياسي والمجتمع نفسه. وهذا يعني، ولا نقصد أن هذا هدف غرامشي، أن منظمات المجتمع المدني هي وسيلة أو عربة يمكن للسلطة الحاكمة أن تستخدمها لتضميخ وترنيخ المجتمع بإيديولوجيتها كي يستدخل تلك الإيديولوجيا ويتحول إلى قوة سلبية في ذاتها ولذاتها، مما يمرر سياسات السلطة عبر قبول هائل بل واحتضان المجتمع لهذه السياسات، وهذا ما يُغني السلطة عن الاستخدام المباشر والفق للسيف أو السيطرة.

فمقابل هيمنة الطبقات الحاكمة/المالكة يركز غرامشي على الهيمنة المقاومة، أي أن للطبقات الشعبية مشروعها في الهيمنة مستخدمة كذلك مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة هيمنة السلطة ومن ثم الانتصار وإسقاط سلطة رأس المال دون أن يكون هدفه تورث الدولة بالمعنى البرجوازي بالطبع.

وعليه، فإن جوهر نظرية المجتمع المدني هو جوهر صراع طبقي، بعيداً عن الإخراج السلبي والمستلب الذي يتم شرح هذه النظرية به من قبل الليبراليين والمرتدين من الشيوعيين حيث يسحبون منها محركها الثوري، أي الوعي والنضال الطبقي والذي أكد غرامشي على أن توفره يشترط وجود الحزب الشيوعي. إن الاستلاب يطبع منظمات المجتمع المدني في الغرب الرأسمالي على الصعيدين الداخلي والخارجي لا سيما في حقبة العولمة. فعلى صعيد تطورات الأزمة الجارية في المركز الرأسمالي الغربي لا نجد بشكل مؤثر سوى هيمنة الطبقة الحاكمة/المالكة حيث الطبقات الشعبية إما ممعنة في تبعيتها دون وعي، وإما مشغولة في

7 - لاطلاع متكامل على مسألة المجتمع المدني انظر عادل سمارة، الأطروحات الأم للمجتمع المدني: سؤال في شروط وجود مجتمع مدني ودور الأنجزة محلياً، في مجلة **كنعان**، العدد 146، صيف 2011، ص ص 67-96.

محاولات تلطيفها وتجميلها، بينما قلة نادرة غير مؤثرة هي التي تنتقد هذه الهيمنة دون أن ترتقي إلى خلق نهج بديل مؤثر.

هناك عديد الأسباب أمام تأخر وتخلف الهيمنة البديلة في المركز، وهو التخلف والإعاقة التي نراها اليوم حيث الأزمة الاقتصادية تشتد وتشدّد خناقها على الطبقات الشعبية دون رد فعل أو مبادرة في الاتجاه المقاوم. فبعد أن قضت البرجوازية الكثير من حقوق الطبقات الشعبية، وفرضت عليها التقشف والاصطياد الضريبي وأبقت على امتيازات وإعفاءات الطبقة الرأسمالية ممثلة في الشركات الكبرى لم نجد حراكاً بقوة هجوم رأس المال. ويبدو أن ما لم يتم التأسيس له باكراً وتاريخياً لا يمكن أن يثمر في لحظة انفعال وحين حلول الأزمة وحدها، وإن حصل فقد يكون انفجاراً ثورياً غير منظم، انفجار الجُموع، الأمر الذي ينطوي على إمكانية احتوائه وهذا ما تتم محاولة تطبيقه في الوطن العربي.

من الطرافة بمكان أن نلتقط آلية تخدير الطبقات الشعبية على الأقل في المركز وفي الوطن العربي. ينسب الاقتصاديون المبتدلون إلى الكينزية فضل مزايا دولة الرفاه في أعقاب الأزمة الرأسمالية الكبرى 1929، ويرون كينز مثابة الطبيب الذي عالج الرأسمالية المريضة في ثلاثينات القرن الماضي وهو ما أعطى الرأسمالية زخم الازدهار بعد الحرب العالمية الثانية حتى أواخر ستينات القرن الماضي. وقَرَنَ الكثير من الاقتصاديين الكينزية بالفوردية التي دفعت باتجاه أجور أعلى للعمال مما حقق قدرة استهلاكية وسعت معدة الأسواق وسمحت بالطبع للدورة الاقتصادية بالدوران السريع فكان الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار... الخ.

ولكن هذا التحليل يعاني من خلل خطير لعب دوراً في تحوير وعي الطبقات الشعبية في المركز، بل خلق لديها تظاناً صار جزءاً أساسياً من مكونات موقفها السياسي وحتى

الاجتماعي والقومي الملحق بموقف الطبقات المهيمنة، كما أزاح وعي الطبقات الشعبية في المحيط عن فهم أسباب ازدهار المركز التي بدت وكأنها محض محلية في المركز ومن المركز نفسه.

لا بد من أخذ النهب من أجل التراكم الذي مارسه المركز ولا يزال على صعيد عالمي. فلم تتكون ثروة برجوازية المركز فقط نتيجة استغلال الطبقات الشعبية هناك، بل كذلك من نهب المحيط، وهو النهب الذي سهّل رشوة الطبقات الشعبية في المركز رشوة مجسدة في المواقف المساومة للقيادات العمالية⁸. فالتحويلات من المحيط إلى المركز بغض النظر عن آلياتها، أي النهب والتبادل اللامتكافئ وفتح أسواق المحيط سواء بالقوة أو التبعية وتحويل الأنظمة والمواطنين لأرصدهم إلى المركز قد لعبت دوراً كبيراً في دعم دولة الرفاه وتدخلها في الاقتصاد. لا مشكلة في تحديد تسمية هذه التحويلات بأنها عائدات غير منظورة أو تحويلات ناتجة عن استثمارات أو قيمة زائدة منهوية على صعيد عالمي (لا قومي)... الخ، إنما المهم أن هذه التحويلات خلقت الإمكانيات المالية اللازمة لنظرية كينز في دور دولة الرفاه، وهي سياسة أو ظاهرة قادت إلى توسع اقتصادي احتاج لتشغيل معظم النساء في تلك المجتمعات. ما قصدناه هنا هو أن تحويلات المحيط لعبت دوراً أساسياً في نجاح نظرية كينز وسياسات دولة الرفاه التي حينما "رفّهت" الطبقات الشعبية كأن ترشي هذه الطبقات وتفتك بمستوى حياة الطبقات الشعبية في المحيط.

وهذا يفسر أمرين لافتين:

8 - لم تعترض النقابات العمالية في الولايات المتحدة على الإنفاق الحكومي الموسع على التوجه التسليحي للشركات في السبعينات طالما حصلت على أجور أعلى وضمنت خلق شواغر عمل حيث قايضت هذه المكاسب، وتجلّى توافقها مع السلطة والشركات في تقليل الإضرابات، وبذا أطلقت يد السلطة في سياساتها المحلية والدولية.

- فهو من جهة يفسر لماذا كانت ولا تزال الأنظمة "الديمقراطية" في المركز والتي تروج لحقوق الإنسان، كانت تدعم الأنظمة التابعة والقمعية والديكتاتورية في المحيط وخاصة في الوطن العربي. ولم تبالِ قطعياً بكونها تدعم بل تحمي أنظمة الخليج التي لم تسمح بأي مستوى من الحياة السياسية في مجتمعاتها.
- وتفسر كذلك كيف صمت المجتمع المدني وخاصة القوى السياسية واليسارية في المركز عن سياسات أنظمتها تجاه المحيط في عملية تواطؤ تاريخي واضح ومديد تجلى في التعامي عن سياسات الأنظمة طالما تتمتع هذه المجتمعات بحياة أفضل، وهذا يخدم أطروحة ماركس عن أوروبا بأن القومية سلاح بيد البرجوازية، وهو سلاح يمكن استخدامه من أية برجوازية في العالم طبقاً لمصالحها وغياب الوعي الطبقي للطبقات الشعبية.

إنَّ حصة المحيط في التراكم الذي يتمتع به المركز هي التي تحمل التفسير الأدق لكل من نجاح الكينزية من جهة وحصول ازدهار ما بعد الحرب الثانية في المركز من جهة ثانية. وهو الازدهار الذي قصمت ظهره حرب فيتنام من قبل الولايات المتحدة ولاحقاً بداية تطور الإنتاج في العديد من دول المحيط التي بدأت بتقليص وارداتها من المركز وصولاً إلى منافسة المركز في أسواق المحيط الأخرى، وهو ما ولد الأزمة في جانب العرض بتمفصلاتها أي لقلّة القدرة الاستهلاكية في مجتمعات الاستهلاك، وتراكم حاد للثروة في فئة متضائلة العدد في المجتمع، وهو ما أوصل الوضع إلى استقطاب حاد في الثروة مقابل تراكم سلع وعجز استهلاك. وليس هدفنا التوسع هنا بل تثبيت الإشارة إلى تواطؤ المجتمع المدني في المركز تجاه أنظمتها التي تستغل المحيط طالما تحقق هذه الأنظمة متطلبات دولة الرفاه. باختصار، فإن تحويلات المحيط قد استغلت في تبريد رد فعل الطبقات الشعبية في المركز، ولكن لماذا لا يتم الخروج إلى الشارع اليوم؟

وعليه، فإن توقف فاعلية: إدارة الطلب الكينزية لا يُعزى إلى ضعف في النظرية طراً عليها فجأة، بل يُعزى إلى ضعف الدفوقات المتأتية من المحيط إلى المركز والتي على أية حال لم تحصل بسبب نقلة ثورية في المحيط باتجاه سياسات جديدة من فك الارتباط أو القطيعة، بل تأتت من الأزمة في جانب العرض، حيث دخلت السوق منتجات من دول جديدة صاعدة وهو ما قاد إلى تدني معدل الأرباحية في المركز، وهو الأمر الذي دفع رأسمالية المركز للاتجاه إلى رأس المال المالي الذي يحقق أرباحية أعلى من رأس المال الإنتاجي الذي بدأ معدل الربح فيه بالتدهور منذ ستينات القرن العشرين، بينما تبني التوجه النقودي بدأ مع بداية الثمانينات. قد يكون هذا التحليل هو الجواب على عجز الكينزية عن "تمويل العجز".

لقد شكلت الكينزية السلاحية/التسليحية آخر حلقات حماية التراكم وخاصة في الولايات المتحدة. ولكن هذه السياسة لم تنحصر في الإنفاق على إنتاج السلاح وبيعه بل دفعت الرأسمالية إلى تحقيق جوهرها المألوف، وهو اعتماد الحرب كسياسة للإنعاش الاقتصادي. وهكذا جرى استبدال الحرب الباردة بالحروب الساخنة في فترة تفكك الكتلة الاشتراكية وسيطرة القطب الواحد مما نقل الكينزية السلاحية/التسليحية إلى رأسمالية الكينزية الحربية الأكثر هجومية، الأمر الذي نتجت عنه تورطات المركز في حروب استنزفته. ففي حين قيل أن العدوان على العراق قُصد به مسح هزيمة فيتنام أدى ذلك التورط إلى هزيمة أكثر إهانة وأقل توقعاً، ومن ثم إلى أزمة جديدة قضت على تمفصلات الكينزية بحيث لم يعد هناك ما يمكن استحلابه منها. ومن المفارقات أن منظمات المجتمع المدني في المركز التي تظاهرت ضد العدوان على العراق 1991 و 2003، أي حينما كانت الكينزية السلاحية ما تزال تضمن وظائف ومداخل وأجوراً، صممت صمت القبور منذ بداية أزمة 2008 وخاصة بعد انفضاح العدوان على ليبيا. كما أن محاولات أنظمة

المركز انتزاع قرار من مجلس الأمن للعدوان على سوريا لم يستحث اعتراضات من المجتمع المدني في إشارة إلى التوجه التواطئي لدى هذه المجتمعات.

يبدو أن تطورات النظام العالمي لم تعد تُصاغ فقط في المركز الرأسمالي الغربي، فظهور القطبيات الجديدة شكل قوة ردع اقتصادية إضافة إلى قوة ردع تحاول تعديل "القانون" الدولي الذي صيغ وتم امتطأؤه من المركز الغربي. وعليه، فإنّ التحالف التواطئي الداخلي في المركز بين النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية وتطامن القيادات النفاية وقيادات المجتمع المدني معها، كلّ هذا اصطدم بما هو خارج قدرتها على التفرد بالساحة الدولية. وإذ نكتب هذه السطور، فإن الصراع، وإن على نار خفية، ما زال دائراً وباتجاه الاشتداد.

والسؤال، بعد أن وصلت الكينزية السالحية إلى طريق مسدود، وبعد أن تجذرت مصالح شركات المركز في البلدان الصاعدة، ما هو الحل الذي سيلجأ إليه حلف التواطؤ داخل المركز لا سيما وأنها وإن انتصرت في ميدان تستعصي عليها أخريات. فالتواطؤ الواضح من الطبقات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني في حالة ليبيا، لم يُعط نفس النتائج في حالة سوريا، كما أنّ التواطؤ تجاه عدوان الكيان على لبنان 2006 وعلى غزة 2008-09 قد أعطى مصداقية شعبية لمعسكر المقاومة والممانعة في الوطن العربي وذلك على حساب الأنظمة التابعة للمركز الرأسمالي الغربي. وإذا صحّ التقدير بأنّ للغرب دوراً في إسقاط مبارك وبن علي، فليس هناك ما يؤكد أن الأمور ستبقى ضمن ديمقراطية أولاد هيلاري.

هل صحيح اعتقادنا أن بلدان المركز قد استنفذت الخطط البديلة سواء فيما بينها أو على الصعيد العالمي؟ فإذا كانت الولايات المتحدة، بخلاف أوروبا واليابان، قد ركزت منذ سبعينات القرن العشرين بشكل خاص على استراتيجية بديلة ذات فرعين:

- التفوق في الصناعات العسكرية، الكينزية السلاحية.
- وخلق أسواق لهذه الصناعات على الصعيد العالي.

وذهبت كذلك إلى المضاربة المالية وتسهيل الإقراض العقاري نتيجة الإخفاق في توسيع القاعدة الإنتاجية الراحلة شرقاً. فالمركز لم يعد قادراً على ضبط أو لجم حراك الشركات الغربية تجاه الشرق، ولا على احتجاز تصنيع الدول المستقلة الصاعدة. هذا وإن كان يجد تعويضاً ما بتحالفه مع الكمبرادور العربي، وهذا أحد أسرار تمسكه بالنفط وكذلك بالسوق. والأهم بأن هذا ما يدفع المركز لاعتبار معركة الوطن العربي مثابة مذبحه مجدو "أرماجدون" للثورة المضادة. يطرح تواطؤ المجتمع المدني في المركز تحدياً كبيراً في وجه مختلف القوى التي حاولت إحلال هذا التحريف لأطروحة غرامشي من جوهرها الأممي الدافع باتجاه هيمنة الطبقات الشعبية وصولاً إلى تصفية الرأسمالية، ويعيد التحدي ثانية لقوى الثورة وخاصة في المحيط كي تُجدد مشروعها الثوري بمختلف جوانبه وخاصة فيما يخص التبعية للخطاب الآتي من الغرب!

التواطؤ في الضفة الأخرى:

طالما نتحدث عن الأزمة العالمية وعلاقتها بالوطن العربي وتوظيف الريع النفطي "رأس المال الخليجي المفخخ" في رشوات من حكام الخليج للوطن العربي، رشوات لم تتوقف عند رشوة الأنظمة وكابشة أسننتها، بل تصل إلى رشوة أحزاب وقيادات ومؤسسات وجمعيات وشخص، منها تحت اسم الدين ومنها تحت اسم العمل الخيري، ومنها حتى تحت اسم الثقافة، ولعل نموذجها المبكر رشوة م. ت. ف، ونموذجها الحالي الخطر قنوات الفضائيات السعودية للأمير طلال مع الصهيوني اليهودي روبرت ميردوخ التي يركع امامها المواطن/نة العرب حتى المؤمنين الطبيعيين أضعاف مثلهم بين يدي الله في الصلوات الخمس، قنوات تستلب

بالمسلسل ربة البيت كي تحذر علاقات زوجها السرية والمراهق بعرض الحسان وعشقهن،
والتقليديين بحياة مشايخ القبائل!

نتحدث عن سيولة مالية هائلة تبحث عن تصريف غير استثماري ولا إنتاجي ولا تنموي وتتحكم
بها أسراً حاکمة دون أية مساءلة. هذه ميزتها الأساسية. ويزداد حجمها، النسبي، ضخامة حين
توظف في الرشى وليس في التنمية. فالتنمية مهما أنفق عليها، لأنها من أجل الجميع يبقى
التأثير النسبي للمال أقل، بل والفعلي. أما حين استخدام المال في الرشى والفساد والإرهاب،
والجنس المكشوف وحتى غير المباشر وهو أخطر، فتأثيره أوسع بما لا يُقاس. لذا، ليس المال
هو العامل الأساس في التنمية ولكنه العامل الأساس في الفساد والتخريب والثورة المضادة.

كشفت الأزمات الأخيرة في الوطن عن عمق الخراب الذي أحدثه مال الخليج. كما كشف عن
أنّ هذه الرشى لم تكن سذاجة بدوية كما يعتقد البعض، بل كان وراءها فكر رأسمالي صهيوني
متزن ورصين وخبيث وكفؤ. فكيانات الخليج هي لا شك كيانات يرتبط وجودها وبقاؤها بالمركز
الإمبريالي العالمي، وهو مركز في تناقض تناحري مع الأمة العربية والقومية والوحدة، ولا بدّ
للمركز أن يعتمد إلى جانب القوة المسلحة على قوى محلية ولا شك أنّ المركز وحكام الخليج
يعرفون أن أي تحرك من حليف للمركز هو مشبوه، فلا بد من البحث عن صياغات تلجم حتى
من يُدرك أن هذا الخليج هو أداة. وليس سوى المال هو الأداة التي يجب استثمارها. فبالرشوة
المالية أو الاعتماد على المال حتى لو وظيفياً، وإقامة مؤسسات تعتمد على هذا المال، كلّ هذه
تقود إلى لجم النقد والتحريض وحتى التحريض المكتوم والسري.

ربما استفاد المركز في هذا المجال من حالة بينية من التواطؤ، أي منظمات الأنجزة بدورها
التواطئي المزدوج. فهي من جهة تواطؤ من ممثليها الغربيين الذين يقومون بدور المروج لثقافة

الغرب الرأسمالية زاعمين هدفها "الإنساني والتنموي"، أي يتحول هؤلاء إلى متواطئين مع الثقافة الليبرالية الغربية التي تمثل مصالح الأنظمة الحاكمة ومع ذلك يسوقون أنفسهم في المحيط كـ"يساريين"، وهذا يفتح على تواطؤ المنظمات غير الحكومية المحلية تجاه المركز الذي يرشيها أو يشتريها فتفقد. وإن تدريجياً، عذريتها الثورية وتتحول إلى ناقلات أو حصان طروادة لاختراق المجتمع المحلي. وهذا ينعكس على المستفيدين منها محلياً حيث يتحولون إلى دُعاة لها أو فُضاة يُفتون بإنسانيتها أو براءتها.

ربما كانت منظمة التحرير بتمولها ثم تموّل السلطة المثال الأوضح على خطورة وخبث المال الخليجي. لقد انطلى على الكثيرين التصور أنّ المال الخليجي ليس مشروطاً، أو ليست له شروطاً معلنة. ولكن تطورات الحراك العربي في السنة الأخيرة كشفت عن أمور في منتهى الخطورة أي الخطاب والهدف الخفيين لهذا التمويل، وهي تحديداً في خدمة الكيان الصهيوني. لقد اتضح أنّ كلّ من يتمول من أموال أنظمة الخليج لا ينتقدها مهما مارست من تطبيع مع الكيان الصهيوني ومن مشاركة في العدوان على أقطار عربية وخاصة البحرين وليبيا وسوريا. وحتى من لم يتمولوا مباشرة، فقد غدا من الصعب على كثيرين نقد الإمارات طالما هي تمول إقامة مستشفى، أو نقد قطر طالما تدفع رواتب موظفي قطاع غزة! ولكن بالمقابل تقوم قطر بتمويل مرتكبي المجازر في سوريا ودفعت تكاليف قيام الناتو بتدمير ليبيا⁹، وتستثمر في أعمال مع شركات صهيونية في الكيان نفسه وفي المحنل 1967 (انظر الفصلين الثاني والثالث). وهكذا وجدنا أن أموال الخليج قد نجحت في تجنب الكثير من النقد عبر الخصي بالمال، بينما مارست أنظمتها التطبيع مع الكيان الصهيوني وطعن القومية العربية وتركيز القُطرية وحتى

9 - حسب تصريح لمصطفى عبد الجليل أحد أقطاب ثوار الناتو في ليبيا أنّ قطر أنفقت 2 مليار دولار لإسقاط نظام القذافي - وكالات الأنباء 11 آب 2012، مقابل هذا لا بد من صرف نصف مليون دولار مثلاً للجمعيات الخيرية في رام الله!

الكيانية وتعمل على مسح المشترك القومي وهو ما يتضح من موات الحراك الشعبي تجاه سوريا ناهيك عن فلسطين.

لقد استخدم التمويل المبكر ومنذ عقود لتظهر نتائجه الخطرة اليوم بما هو:

- تمويل الهدف منه لجم نقد هذه الأنظمة.
- تمويل يغطي على التطبيع مع الكيان.
- تمويل يجعل من الدول القطرية مواقع هجوم على القومية العربية لإيصال الوطن إلى تفكيك لدويلات مذاهب وطوائف.
- تمويل يخدم قوى الدين السياسي الإسلامي للسيطرة على الوطن العربي.
- تمويل يغطي على التحالف الطبيعي لأهل السوق أي بين قوى الدين السياسي الإسلامي والرأسمالية الغربية بطبعتها النيولبرالية، من تخيل ما يجري هذا!.

قد نكون وصلنا إلى وضع اليد على حقيقة هامة، أنه حينما تكون هناك أزمة اقتصادية، في الغرب خاصة، يتم تعليق نشاط المجتمع المدني، تعليق أخلاقياته لصالح الحرص على العيش الأفضل. هل هذا أمر طبعي؟ هل هو تغلب المصلحة المادية على الموقف الأخلاقي، هل يعني هذا أن أساس الأخلاق أرضية مادية، هل هذا تواطؤ المجتمع في الغرب وعلى رأسه منظمات المجتمع المدني وهل هو تأكيد بأن خيار البشرية إما الاشتراكية أو البربرية؟

وبغض النظر إن كانت هناك منظمات مجتمع مدني في الوطن العربي، وبغض النظر عن مدى تفهم ومعرفة وممارسة مسألة المجتمع المدني في الوطن العربي، فقد اتضح أن بوسع التمويل المسموم وقف النقد لأنظمة تتآمر على محو أمة بأكملها وهذا تواطؤ أشد خطورة من تواطؤ المجتمع المدني في الغرب. إن مقارنة بين الحراك الشعبي العربي ضد العدوان على العراق عام 1991 وبين العدوان على ليبيا وسوريا، رغم أن الإعلام كان يتهم العراق باحتلال

الكويت! ومع ذلك تحركت الجماهير العربية لصالح العراق مما يبين أن اختراق الجماهير بالرشى لم يكن متعمقاً، بينما يجري العدوان علانية على سوريا ولا يتم حراك شعبي ذو بال، بل ربما هناك الكثير من الشارع العربي ضد سوريا دون أن يدرك أن المشكلة ليست مع القيادة السورية بل الهدف الوطن السوري بل الوطن العربي!

وكما أشرنا، فقد تحرك الشارع الغربي ضد التحضير للعدوان على العراق قبيل 2003، ولكن هذا الشارع لا يتحرك ضد العدوان على سوريا ولا يتحرك حتى ضد قطر والسعودية اللتين يعرف الشارع الغربي أن لا علاقة لهما بالمدينة أصلاً وأنهما احتلتا البحرين بينما ثار العالم الرسمي حين استرجع صدام الكويت!. هل يكمن في خلفية الشارع الغربي أن العدوان ضد العراق 2003 كان قبيل الأزمة الاقتصادية المالية؟ بينما اليوم، فإن التواطؤ ضد سوريا أمر مفيد كما لو كان "بيزنس" لأنَّ الغرب بحاجة للسيولة المالية من دول النفط بل لبقاء هذه الأنظمة. ولم يتحرك هذا الشارع ضد العدوان على ليبيا رغم أن الغرب نفسه كان يرى في صدام حسين ديكتاتوراً أكثر من القذافي؟

يفتح هذا على مسألة صغتها مع بداية الأحداث والحراك في تونس ومصر أي التجويف والتجريف. تجويف الوعي وتجريف الثروة. لكن تجويف الوعي في الوطن العربي والذي تم باليات القمع المفتوح، يقابلها في المركز تجويف الوعي باستدخال المجتمع لهيمنة إيديولوجيا السلطة، أما النتيجة فواحدة اي تجريف الثروة بهدف التراكم. وربما هذا ما لاحظناه كأساس للأزمة المالية الاقتصادية في الغرب الرأسمالي وخاصة الولايات المتحدة حيث تزايد تركيز الثروة بأيدي أقل عدد ممكن من الناس، وتوسع الفقر والإفلاس على أكبر عدد ممكن من الناس والنتيجة عجز المواطن عن سداد القروض.

وهذا يُجيز التساؤل المتشكك بمعنى: هل يظل المجتمع مدنياً في ظروف التجويف والتجريف؟ أم يتحول المجتمع إلى متواطئ دون إشهار ذلك، هل هناك ما يمكن وصفه بالانتهازية المجتمعية؟ وهذا يطرح السؤال الأكبر الذي ربما أجبنا عليه وهو التشكيك بوجود مجتمع مدني حقيقي في الغرب بمفهوم غرامشي؟ لعل ما يكشف هشاشة مدنية المجتمع في الغرب الرأسمالي هو المستوى الخارجي. وليس المقصود هنا فقط نهب ثروات المحيط لتخدير الصراع الطبقي في المركز، بل أيضاً وأساساً تطامن وتواطؤ المجتمع نفسه تجاه الاستعمار والعدوان بما هما آليتا النهب من أجل التراكم. فالمجتمع الاستعماري ليس مدنياً وإنما هو مغطى بقشرة لا تلبث أن تُقشط عند أول تحدٍّ.

لعل المهم هو أن نفكك التشابك المقصود بإحالة المفاهيم المحورة للمجتمع المدني حالياً على مفهوم غرامشي المناقض لها تماماً. ومن هنا، فإنَّ استيراد المحيط للشكل المشوه للمجتمع المدني لدى غرامشي، استيراد جثة المجتمع المدني فاقدة الروح، هو أمر خطير جداً، ينتهي إلى استيراد الليبرالية والهيمنة الثقافية والثورة المضادة وينتهي إلى الهيمنة الثالثة كما يحصل في الوطن العربي.

إنَّ الديمقراطية التي رافقت ظاهرة المجتمع المدني في الغرب الرأسمالي، أي الديمقراطية التي هي مكون أساسي من هيمنة رأس المال، ليست متوفرة في المحيط، ولا يمكن توفرها بقرار سياسي من الأعلى طالما هناك احتجاجاً للتطور. وهكذا كأننا ندور في حلقة مفرغة يصير المستعمر على تكريسها. وهذا يعيد التأكيد بأنَّ الطريق ليس في اللحاق (لا أوروبا بعد أوروبا) لا بد من الانسحاب إلى الداخل.

إن الحديث مؤخراً عن مجتمع مدني معولم هو تجاوز لأهمية المسألة القومية في المحيط بما هو خاضع للاستعمار والتبعية وظروفه الداخلية مختلفة جدا عنها في المركز. إن هذه الدعوة هي تكريس لهيمنة المركز وتقويض للسرديات الكبرى وفتح المجال أوسع للفردانية من صعيد محلي إلى عالمي. إن هذا شكل من أشكال نفي الأممية. إن مجتمعاً مدنياً معولماً يخفي الاستعمار والقومية والطبقات فمن الطرافة بمكان أن يتحدث المنتدى الاجتماعي العالمي عن مجتمع معولم بينما الطبقات الحاكمة في المركز تدير حروباً في مختلف أنحاء العالم.

تجلي هذه التطورات عربياً:

إذا كان المجتمع/ات الغربي بكل هذه الإشكالات فيما يخص حدود مدنيته وإنسانيته، وخاصة جاهزيته للتخلي عن مواقف إنسانية، أي توأطئه مع دور بلاده الاستعماري من أجل مصالح مادية بل وأقل أي معيشية يومية، فهل إشكالات المجتمع العربي من نفس الطراز؟ هذا إذا جاز لنا الحديث عن وجود حقيقي لمؤسسات مجتمع مدني في الوطن العربي¹⁰. وسؤالنا هذا لا يرتد إلى التظاهرات الفوقية لأية مسألة اجتماعية التي هي تظاهرات لطبيعة الأسس المادية التي تشكل تلك التظاهرات حتى لو بدت لها استقلال نسبية.

هل يمكننا تصور وجود أو مطالبة مجتمع يعتاش على الربح أو مجتمع غير إنتاجي بما يكفيه حدوده الدنيا ليكمل تغطية متطلباته من ربح السياحة أو العمل في الخارج أو ضرائب الممرات كقناة السويس... الخ أن يفرز منظمات مجتمع مدني؟

10 - انظر عادل سمارة، الأطروحات الأم للمجتمع المدني: سؤال في شروط وجود مجتمع مدني ودور الأنجزة محلياً، في مجلة **كنعان**، العدد 146، صيف 2011، ص ص 67-96. مصدر سبق ذكره.

تطعن المجتمعات المدنية مدنياتها بالتواطؤ، وتخلو المجتمعات العربية من مدنية المجتمع بفعل غياب المجتمع السياسي الحقيقي المتأني عن وجود قاعدة إنتاجية صناعية زراعية تحمل الطبقتين السياسيتين في ظل هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وفي مرحلة الرأسمالية المتقدمة صناعياً حيث في هذه الحالة تكون البرجوازية مضطرة لتبريد الصراع مع الطبقات الشعبية كي لا يتوقف خط الإنتاج بالإضرابات وغيرها . وكذلك، هل يمكن للمتواطئ، أي المجتمع الغربي، أن يحرص على مساعدة المجتمعات العربية على بلوغ حالة المجتمع المدني أم يفضل احتجاز تطورها بالعموم محفور بتفضيل مصلحة نفعي مبتذل؟

هل هناك دولة حقيقية عصرية في الوطن العربي حصل المواطن فيها على حق المواطنة؟ أي هل هناك مجتمعٌ سياسيٌ كي يسمح بل يشترط وجود منظمات مجتمع مدني؟ فمنظمات المجتمع المدني ضرورية للمجتمع السياسي الذي يفضل تمرير وترويج سياساته وإيديولوجيته كبديل للسيطرة.

ما هي العملية التاريخية أو السيرورة التي يمر بها مجتمع ما حتى تُصبح منظمات المجتمع المدني ضرورية له؟ وهذا السؤال يعني بالمقابل أن تكوين منظمات مجتمع مدني في مجتمع متخلف مسألة خلافية وهي ابتسار وسلق غير ناضج وتقليد تم إيلاجه عنوة في بنية لم تتضج له. وهذا بالطبع لا يعني رفضنا لوجودها، ولكنه يعني بالمقابل أن يكون وجودها طبيعياً لا مُقحماً ولا افتراضياً. وقد يتشابه هذا الإقحام مع دحش الحداثة وحتى ما بعد الحداثة في مجتمعات بلادنا.

نفترض أن إنجاز مجتمع ما لدرجة مقبولة من الحداثة يعني أو يوجب تبلور منظمات مجتمع مدني فيه. ولكن الحداثة نفسها ليس شرطاً أن تكون بطبيعتها الأوروبية، لأن الحداثة مسألة

إنجاز ومساهمة تاريخية بشرية¹¹. ولكن بما أن الحداثة بمفهومها الاصطلاحي اليوم مقصود بها الحداثة الأوروبية الغربية نضطر أن نقيس عليها دون أن نعتقد بوجود الانحصار في شروطها ومضامينها.

فالحداثة الغربية نفسها مشروطة بالتحديث كي يولدها وتحديداً التحديث الاقتصادي في قطاعي الصناعة والزراعة، مما يعني وجود عمل مأجور حقيقي، وطبقة تملك ولا تعمل وأخرى تشتغل عند تلك الطبقة ولا تملك، ووجود تداخل/تحالف/تقسيم عمل/اندماج بين الطبقة المالكة والنخبة الحاكمة سياسياً وإدارياً وتشريعياً. هذه جميعها ضرورية كي نقرأ علاقة التشابك والاشتباك بين الطبقة المالكة/الحاكمة والطبقات الشعبية المحكومة وكيف أن الوصول إلى مدنية المجتمع يفرض ذلك النضال من تحت مسلحاً بقوة وقف خط الإنتاج إذا لم يحصل على الحد الأدنى من الحرية السياسية. وليس مقصدنا هنا حصر الأمر في الحتمية الاقتصادية، ولكن القصد أن التأثير المادي ماثلاً في مفاصل الحياة الاجتماعية واليومية للناس أساسي في فرز الوعي وبلورته سواء في مستواه المطربي أم تجليه في صراع طبقي.

ليس سهلاً توقع مؤسسات مجتمع مدني لم يترسمل بمعنى التصنيع، الإنتاج الصناعي، والتصنيع الزراعي، وهذان يشتملان على تقليص تهميش قوة العمل في العمل ومن ثم في المجتمع والسياسة، مجتمع أحتجز ترسمله في مستوى اقتصاد الريع مما يعطي للسلطة الحاكمة وضعية الواهب والمجتمع في وضعية المتلقي! أو مجتمع يعيش على ريع تتحكم به قوى خارجية كالسياحة أو العمل في الخارج أو الممرات المائية أو حتى الموقع الاستراتيجي حيث تؤجر الدولة سيادتها بالمال. أو مجتمع في بلد صحراوي بلا نفط كالأردن، أي بلد يعيش على

11- هل بوسع أحد إنكار أن المسيحية والإسلام حين ظهورهما كانا ثورات حدثية؟ وهل يتخيل أحد مدى سحقهما بتحويلهما

إلى المحافظة الجديدة والوهابية والقاعدة والدين السياسي؟

ريع دوره السياسي في منطقة قيد الاستهداف حيث السلطة هي مصدر التشغيل والمعيشة، فالريع من الموقف السياسي من التسوية هو عماد المعيشة اليومية لأكثرية المجتمع، وحيث تتضاءل مساهمة مواقع الإنتاج محلية السبيل لأموال الدعم المسموم وهنا مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية النموذج الأوضح¹²؟

وعليه، إذا كان المجتمع المدني في الغرب متواطئاً تجاه نهب المحيط، فإنَّ المجتمع الما-قبل مدني في المحيط متواطئ ضد ذاته في الاستئامة لأنظمة تقوي وجودها بالريع وتقوض حراك المجتمع متعيّشة على تساقطات اقتصاد الريع، وبشكل أكثر تحديداً، عبر تطبيق مقولتنا: التجويف والتجريف.

والاعتماد على الريع بتنوعاته يشتمل على أو يقود إلى تواطؤ بين العلمانية الشكلانية والريع لصالح السلطة السياسية. لذا، لم تتبلور في الوطن العربي أنظمة علمانية بالمعنى الحقيقي، وهو أمر انعكس على القوى السياسية كذلك. لذا نرى ممالأة من الحكام وحتى من الأحزاب للمؤسسة الدينية بل ولقوى الدين السياسي الإسلامي وهو الأمر الذي انفجر كما نرى مؤخراً خلال أحداث الحراك العربي. إن تناغم الريع واللاعلمانية هو تواطؤ لا مرئي بين ما تسمى منظمات المجتمع المدني والسلطة السياسية الحاكمة التي تعتبر العلمانية خطراً على نفوذها، فترشي المجتمع بالريع كي لا ينطلق أو يتحرر باتجاه العلمانية لأنها أي العلمانية الفعلية تحرر المجتمع من سلطة رجال الدين، وهذا يقرب الطريق على المجتمع لرفض سلطة رجال السياسة.

وتجدر الإشارة إلى أن جماعات أو قوى الدين السياسي الإسلامي، وهي غير علمانية، وغالباً ما تقودها قيادات برجوازية تجارية وكمبرادورية وطفيلية والكثير منها جنى ثروته من بلدان النفط

12 - انظر دراسة عادل سمارة، استلاب التمويل واغتراب التنمية، في مجلة كنعان، عدد 149، ربيع 2012، ص ص 7-

حاملاً إلى الأقطار العربية الأخرى وخاصة مصر مذهب الوهابية والسلفية من جهة وثروات ريعية من جهة ثانية. بناء على منبتي الثروة والمذهب، فهذه القوى ليست ديمقراطية كذلك، خاصة إذا أقمنا تقييمنا على أن الديمقراطية بالمعنى العصري هي مسألة وُجوبية يفرضها واقع إنتاجي لا يكون الناس فيه مهمشين بل فاعلين.

تختلف البرجوازية التجارية والكمبرادورية عن البرجوازية ذات التوجه الإنتاجي، بمعنى أن الثانية ذات نزعة قومية على الأقل من باب أنها استثمرت في بنية البلد، بينما الأولى هي كتجارية متنقلة مترحلة مما يجعل النزعة الوطنية لديها أقل ويحول الوطن في حالات كثيرة إلى مكان الأمر الذي يقربها للتحالف مع السلطة الحاكمة التابعة، أي تتحالف السلطة القطرية مع الكمبرادور. ومن هنا قد نتفهم تلك العلاقة القوية باستدامة بين قوى الدين السياسي الإسلامي والأنظمة العربية المسماة معتدلة، وهي جرى تخليقها على يد الاستعمار وبقي ارتباطها به على حاله حتى حينما وصلت وضعية الثراء كما هو في الخليج العربي.

وتتقاطع مصالح تحالفية بين كل من قوى الدين السياسي الإسلامي والأنظمة التابعة والبطيريركية. وتقاطع المصالح هذا قد لا يأخذ شكل تحالف معلن أو مكتوب ولكنه تقاطع ضمني بمعنى أن المصالح نفسها تتآلف دون تجسيدها في لغة مكتوبة. فمن الطبيعي أن تتوافق ذهنية الدين السياسي مع ذهنية البطيريركية لا سيما أن كليهما لا تؤمن بالديمقراطية بل إن نمط حياتهما ومصادر دخلهما لا تعتمدان على أرضية إنتاجية تشترط علاقة ديمقراطية ما. وهذه أمور تتوافق مع النخب الحاكمة. فالأمر بمجمله مرتبط بنمط الإنتاج وما يترتب عليه من نمط ثقافة وتفكير، أي الاختلاف بين نمط الإنتاج الرأسمالي المتقدم بما يفرزه من طبقات وتحالفات ومن ثم ثقافة، وبين نمط إنتاج رأسمالي محيطي تابع وكمبرادوري علاقته رأسمالية في السوق وما قبل رأسمالية في تدبير العيش سواء في الريع أو القومسيونجية أو الطفيلية أو

في الإنتاج الزراعي الأسري، أما الإنتاج الصناعي فلم يتجذر بما يكفي لا سيما أن الكمبرادور قاد إلى تصفية القطاع العام منه مما سمح لرأس المال الخاص بأن يتغول في جهد ومن ثم أجور الطبقة العاملة ويجوّف وعي قياداتها وكوادرها.

وفي مختلف هذه العلاقات تظل المرأة في المرتبة الدنيا حيث تتحالف الذكورية بفئاتها السياسية والدين السياسي والبطيركية والتي تجمعها الملكية الخاصة تتحالف ضد المرأة، دون أن ننفي تقسيم المرأة إلى مراتبية أيضاً في علاقتها الخاضعة للمؤسسة الذكورية حيث في أفضل حالاتها تصل، أي المرأة إلى وضعية "النسذكورية"¹³. (انظر ملحق 2)

في عصر الدولة القومية، تجد الطبقة البرجوازية والتي يُفترض أن تكون إنتاجية التوجه والأداء، تجد مصلحتها في السيطرة على السوق القومي. وعلى هذه الأرضية التي أساسها نمط الإنتاج الرأسمالي، تُفرز بُنى فوقية لتخدم هذا الأساس مثل السيادة والاقتصاد الوطني، والتطوير والسوق القومي... الخ حينما يحصل هذا نكون أمام الدولة القومية المركزية التي اختصرت التشكيلات ما قبل الرأسمالية، مثلاً الإقطاعية المكونة من إمارات منفصلة عن بعضها البعض. أما الدولة المركزية في الوطن العربي، مصر مثلاً، أو العراق أو سوريا، فهي في حالة من محاصرة دورها المركزي كي لا يقود إلى وحدة أو اتحاد... الخ لأن أيّ تكامل عربي دونه قوى الثورة المضادة بلا موارد.

كما تشكل القوى الطائفية والمذهبية، أو تحديداً الشنن الطائفي والمذهبي دلالة كبيرة على اختلالات في البنية المجتمعية العربية، حيث تلعب دوراً معيقاً للثورة بل وللتقدم، لا بل إنها تعفي السلطة/الدولة من مهام التطوير والنمو الاقتصادي. فبدل أن يشعر المواطن بمواطنته ومن ثم بالأمان والأمن المعيشي والشخصي والسياسي والثقافي والاقتصادي من خلال مواطنته،

13 - انظر كتاب عادل سمارة، *تأنيث المرأة بين الفهم والإلغاء: المرأة مبتدأ كل نقد وتخطئ*. منشورات دار الرواد بيروت والتوزيع في الوطن العربي دار النمير/ سوريا دمشق 2011، ومنشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنمية، رام الله، فلسطين المحتلة، 2011.

فإنه يلجا في هذه إلى الطائفة أو المذهب. وهنا يحل مزيجاً من البطريركية وقيادة رجل الدين، أو الدين السياسي، والعشيرة، والبرجوازي من نفس الطائفة، يحل هؤلاء، بعضهم أو جميعهم محل الدولة. وبالطبع، فإن هذه المرحلة الانتقالية في المجتمعات العربية بما هي ليست تشكيلات رأسمالية ناضجة متقدمة ومكتملة، فإن هذه الانتماءات والارتباطات الجهوية تلقى مرتعها الخصب في أوساط المواطنين الأقل ثقافة وتعليماً والذين يعانون البطالة مما يغريهم باللجوء إلى هذه الحمایات. وهذا ما كشفت عنه التطورات الأخيرة في الوطن العربي ولا سيما في لبنان حيث الديمقراطية محكومة بالطوائف والمذاهب، مما يؤكد أن هذه العلة إن لم تجتثها تجتثك.

في غياب التطور الرأسمالي الحقيقي، وبالتالي غياب مجتمع مدني حقيقي ودولة مركزية، وثقافة قومية، يتهدد المناخ كذلك لنمو التوجه الانفصالي والعدواني للإثنيات ضد القومية العربية بما هي الكبرى. هذا التوجه الانفصالي والعدواني يدفع هذه الطوائف والمذاهب والإثنيات إلى التشارك والتعاون ضد القومية الكبرى. والأخطر أنها جميعاً، ولعجزها عن حمل مهمة الانفصال فإنها تتكئ على المستعمر الذي يجد فيها أدواته لتدمير المشترك العربي. فهذه أكثر خطورة لأنها أكثر جاهزية للاستخدام من قبل المستعمر والصهيونية لأنها لن تكون معه في موقع الحليف بل الأداة. لذا نجد أن للكيان علاقات مع البرزاني ومع جنوب السودان منذ خمسينات القرن الماضي، وهذه علاقات امتداد للعلاقات بالمركز الرأسمالي نفسه بما هو المهندس الأكبر لكل هذه الانقسامات.

وتتدرج في مواجهة الدولة القومية العصرية والوحدوية كذلك القوى السلفية الثقافية التي تقع ما بين الارتباط بالماضي السحيق وبين المابعديات. فهي تتكر التاريخ العربي ناسبة كل شيء للإسلام، وفي هذا الموقف تتقاطع بطرافة مواقف سلفيين إسلاميين وبعض الماركسيين الذين يُقدمون الإسلام على العروبة زمنياً في تجاوز حتى للتاريخ¹⁴. كما أنها في نفس الوقت

14 - انظر الملحق I ردنا على رسالة الزميل سمير أمين.

تتجاوز على ضرورة المرحلة القومية رابطة نفسها بالأمة الإسلامية أو الأممية الشيوعية مباشرة. فتجمع بين الماضي والمابعد!

في الوطن العربي أكثر ربما من أي بلد آخر في العالم أصبح التحالف ممكناً بين قوى الدين السياسي وأحزاب شيوعية وحتى قوى سلفية وتكفيرية كما يحصل في سوريا، وهذا لا ينحصر في المستوى السياسي بل يسحب الشيوعيين إلى مواقف بطيركية ومضادة للمرأة وهي الأمور التي لا يمكن تخيلها من حركات شيوعية. كانت التجربة الأولى لتحالف هذه القوى المتناقضة (افتراضاً) مع المحتل الأجنبي في العراق، وصاحب ذلك تدمير العراق. ومع ذلك تتكرر التجربة والموقف في سوريا باستدعاء "الثوار" للنااتو كي يحتل سوريا رغم أن صورة العراق لا تزال بادية للعيان على صعيد عالمي. لا يمكن وضع هذه المواقف في أقل من الكفر بالوطن، والنظر إليه كمجرد مكان عابر.

ولا تقل التجربة الليبية عنفاً عن تجربتي سوريا والعراق سواء من حيث استدعاء المحتل

أو من حيث الدمار. لكن التجربة الليبية فيما يخص العدوان الناتوي هي التي تولدت عنها مسألة أو سياسة الهيمنة الثالثة (انظر ملحق 2) التي تبلورت عن حرب يقوم بها أهل البلد بين بعضهم البعض، بينما يقوم الناتو بالقصف من السماء على أن تدفع ليبيا كلفة ما أسقطت من قنابل على أبنائها. وهي أيضاً حالة تحالف بين السلفية الجهادية المرتبطة بالدوائر المخابراتية الغربية وكل ذلك من أجل التقاسم: الغرب للثروة والتكفيريين للسلطة تقاسماً مع قشرة ليبرالية هي وجه الناتو في البلد. وهو ما أضفى على هذا الصراع وحشية غير مسبوقة.

تبين هذه التشوهات سواء الموضوعية أو المُقحمة، والمهم أن كليهما لم تتم محاولات جدية لاجتثاثهما، تبين لنا معنى احتجاز التطور بما هو محرك الثورة المضادة: بمعنى أن الاحتجاز ليس مجرد:

• مسألة اقتصادية ولا انخفاض نمو

- وهزيمة عسكرية وعدم تحرير فلسطين
- ولا سطحية الطرحين القومي والاشتراكي
- بل هي تكريس كل ما يؤدي إلى:
- تهميش الطبقات الشعبية المنتجة.
- احتجاز الثورة وحتى ثقافة الاحتجاج.

النظام العالمي والسياق الإقليمي: الأمم القديمة

بقدر ما إن أمم هذا الإقليم قديمة بقدر ما هي صراعاتها، وبقدر ما ورثت عن الاستعمار من إشكالات جرى تصميمها لتبقى هذه الأمم في صراعات متواصلة، صراعات يوجبها احتجاز تطورها وعدم تكاملها، وتجنيذ قيادات/طبقات من بين كل أمة وثيقة التبعية للمركز الرأسمالي. إن أفضل الأساليب لبقاء التبعية هو تكريس التخلف واحتجاز التطور لا سيما بوجود قوى تنماهي مصالحها مع المستعمر.

تركيا وإيران وإثيوبيا هي الأمم القديمة المحيطة بالوطن العربي، والتي شكلت وما تزال عدوا و/ أو حليفاً محتملاً للأمة العربية بحكم الجوار الجغرافي، والمصالح الاقتصادية والتقارب/التناقض الثقافي وكل ذلك عبر تاريخ مديد. هذا ناهيك عن أن هذه الأمم لم تصنع تاريخها وخاصة حاضرها بمعزل عن النظام الرأسمالي العالمي بل بحضوره الثقيل.

إن تركيا هي الأمة الأقل استقراراً بين أمم الجوار، هذه ليس بحكم موقعها بين قارتي آسيا وأوروبا وحسب، بل بحكم وضعها الثقافي المتأثر بالقارتين سواء على مستوى اللغة والدين، وبحكم تقلبها الثقافي والسياسي والذي يتحكم به في التحليل الأخير درجة تطورها الاقتصادي. وبمعزل عن تقييم نزعة الأوربة التي ركزها مصطفى كمال أتاتورك، فإن أحد جوانب المأزق التركي هو الانعطاف باتجاه أوروبا بعد هزيمتها على يد أوروبا نفسها في الحرب العالمية الأولى وتجريدها من كافة مستعمراتها باستثناء الجزء من الأرض السورية الذي ضمَّ لها.

وفي تورطها أوروبياً ذهبت تركيا إلى حد التطرف الأقصى حيث دخلت الناتو ضد الكتلة الاشتراكية لتكون رأس حربة ضد الاتحاد السوفييتي (واليوم ضد الاتحاد الروسي) في هذا الإقليم مما جعلها تلعب دور أداة لا طرف. وبالطبع كان تطوراً طبيعياً في هذا السياق أن تعترف بالكيان الصهيوني وأن تقيم معه علاقات قوية جداً لم يخلخلها قط الاعتداء المباشر من الكيان على سفينة مرمرة وقتل مواطنين أتراك. واللافت أن علاقة تركيا مع الغرب الرأسمالي والناتو والكيان الصهيوني تحديداً بقيت على نفس حرارتها خلال حكمها من قبل القوى القومية والعسكر وقوى الدين السياسي الإسلامي. وربما لهذا الاستقرار في علاقة تركيا بأقطاب الثورة المضادة دوره في إعطاء هذه القوى لتركيا فرصة التقدم الاقتصادي بعكس السياسة التي مورست ضد تطور الأمة العربية.

لقد ترافق طموح تركيا بدخول الاتحاد الأوروبي مع فقدانها للدور الوظيفي الذي جندها الأطلسي له وهو معاداة الاتحاد السوفييتي وذلك إثر تفككه. وربما كان هذا الأمر وراء توجيه الغرب لتركيا باتجاه الوطن العربي بحثاً عن أسواق لها كبديل لتوجهها إلى أوروبا. وفي هذا السياق كانت سوريا هي المدخل إلى الوطن العربي. وبدورها قامت سوريا بتصفير المشاكل مع تركيا (متغاضية عن احتلال لواء الإسكندرون) بدءاً من إغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني وصولاً إلى فتح أسواق سوريا وهو الأمر الذي فاقم أزمة الصناعة والتشغيل في سوريا، وكل هذه أخطاء وانحرافات من القيادة السورية. وقد قبلت سوريا بكل هذا دون أن تطلب من تركيا تقليص علاقتها مع الكيان الصهيوني. هل كان هذا جزءاً امام القطبية الواحدة؟

لكن ما إن تعافت روسيا الاتحادية حتى أصبح ما تريده الولايات المتحدة والكيان من تركيا أبعد بكثير. فالمطلوب دور عدواني تركي في الوطن العربي وخاصة ضد سوريا التي رفضت الهيمنة الغربية سواء إثر رفض الرئيس الأسد شروط كولن باول 2003 أو دعمها للمقاومة العراقية. ما أرادته الغرب هو كسر قوس المقاومة والممانعة من طهران إلى دمشق إلى الجنوب اللبناني، وهذا يشترط أن يخون النظام التركي اتفاقاته مع سوريا. وعليه، كان بدء الحراك المطالب السوري هو الفرصة المناسبة لتركيا، ولكنه كان بالنسبة لسوريا مثابة كشف

الستارة عن حلف عدواني رهيب من الثورة المضادة لا علاقة له بدمقرطة سوريا. وعليه، فإن تركيا تتخبط اليوم أمام تماسك القيادة السورية وانكشاف أذوية تسييس الدين وصلابة موقعي روسيا والصين.

في الجانب الآخر، لم تكن إيران تحت حكم الشاه ذات دور مختلف عن دور تركيا لا سيما بعد دور المخابرات المركزية الأميركية في التآمر على محمد مصدق في أوائل الخمسينات وإعادة تنصيب الشاه كأداة للمركز الإمبريالي. وعلى نهج تركيا كانت إيران حليفاً أساسياً للمركز الإمبريالي ضد المعسكر الاشتراكي، كما أقامت علاقات مبكرة وقوية مع الكيان الصهيوني. ومثل تركيا أيضاً سُمح لها من قبل المركز بدرجة معينة من التطور الصناعي مقارنة باحتجاز تطور الوطن العربي. لم تتم تجزئة إيران، وتم ضم إقليم الأهواز العراقي لها وحصلت هي وسوريا على جزء صغير لكل منهما من كردستان بينما كان نصيب الأسد لتركيا. وبالطبع جرت تقوية جيشها ليكون قادراً على ممارسة دور شرطي في الخليج العربي نيابة عن المركز الرأسمالي الغربي ولتلعب دوراً ضد أية تطورات ثورية عربية في الجزيرة العربية موازياً لدور الكيان الصهيوني في المشرق العربي¹⁵. لذلك كان للجيش الإيراني دوره الكبير في سحق الثورة الماركسية (الجهة الشعبية الديمقراطية لتحرير ظُفار) في عُمان 1972-73 بعد أن حررت أكثر من ثلث تلك السلطنة، إلى جانب الجيشين البريطاني والأردني.

لكن الثورة الخمينية في إيران قلبت المعايير في المنطقة وليس فقط الدور الإيراني. فالثورة الإيرانية ثورة مركبة. فهي من جهة نهضة قومية فارسية لبعث أمة لها تاريخ وطموح لتلعب دوراً قيادياً في الإقليم على الأقل، ومن جهة ثانية تقوم عقيدة قيادتها على الدين السياسي متداخلاً مع الطموح القومي.

ومن هنا يبرز كل من التحالف والإشكالية بين القومية العربية وإيران. فمن جهة يُسجل للثورة الإيرانية اقتلاع السفارة الصهيونية من طهران، والاصطفاف لصالح القضية الفلسطينية

15 - عملت من عام 1974-77 كمحرر اقتصادي في جريدة الفجر المقدسية وكان الرقيب العسكري الصهيوني يقرأ كل سطر قبل الطباعة. اللافت أنه كان يشطب أي خبر نقدي لإيران الشاه بينما لم يكن يشطب حتى أفسى نقد ضد الولايات المتحدة!

من مدخل إسلامي ودعم حب الله كمقاومة منتصرة في لبنان. ومن جهة ثانية، احتلال إيران لجزء من العراق وطموح إيران لوضع العراق ضمن هيمنتها بالمعنى الجيوسياسي وهو الأمر الذي يفهم في العلاقات الدولية، ولكن يُرفض من القوميين العرب.

على هذه الأرضية كان الخلاف الخطير بين المثقفين العرب تجاه الحرب العراقية الإيرانية والتي لا شك في حق العراق أن يطالب باستعادة أرضه بغض النظر عن دقة التوقيت وعن الصدفة التاريخية التي تراكبت فيها نهضة العراق مع تفكك القطب السوفييتي وتفرد المركز الغربي بالسيطرة على العالم. وهي الحرب التي تلتها محاولة العراق استعادة الكويت كجزء آخر اقتطعه المستعمر البريطاني منه ليضعه كمحمية محكومة من أسرة تابعة.

وقد انتهت هذه الشبكة من الصراعات باحتلال العراق بعدوان الولايات المتحدة بمشاركة كافة الأنظمة الحاكمة في الغرب الرأسمالية وتدميره إلى أن تمكنت المقاومة العراقية من إنهاك هؤلاء المستعمرين وخاصة الولايات المتحدة، ولكن دون أن يتحرر تماماً.

لعله تقسيم عمل لتدمير الوطن العربي وتأكيد تقسيمه فيكون دور تركيا تدمير سوريا، ودور إيران الشاه تدمير العراق، ودور إثيوبيا تعطيش مصر، أي إرهاب أو تدمير الأقطار العربية الثلاثة التي بوسعها لعب دور مركزي في الوطن العربي.

لكن المتغير الأساس في السنوات الأخيرة قد تجسد في تطورين في غاية الأهمية مرحلياً وتاريخياً:

- تبلور محور المقاومة والممانعة والذي يخفف إلى درجة كبيرة من الاحتقان العربي الإيراني ويعمق التحالف السوري الإيراني مما يبشر بعلاقات عربية إيرانية مختلفة، الأمر الذي يسقط في يد تركيا.
- وهذا لم يكن ممكناً لولا تغير المناخ الدولي وصعود القطبيات الجديدة الروسية والصينية.

في الجانب الإفريقي من الوطن العربي هناك العلاقة مع إثيوبيا كأمة قديمة أيضاً في الصراع/التحالف مع الأمة العربية بدءاً كذلك من ما قبل الإسلام ومحاولات أبرهة الأشرم احتلال اليمن وهدم الكعبة المشرفة وصولاً إلى الفترة الناصرية حيث أقيمت علاقات جيدة بين إثيوبيا ومصر، وصولاً إلى انحطاط الدولة المصرية في حكم أنور السادات وحسني مبارك. لقد تصاعد الخلاف العربي الإثيوبي أثناء الثورة في إريتريا التي دعمتها سوريا. ومنذ تلك الفترة ونظراً للغياب بل الانكفاء المصري عن إفريقيا وحتى عن دورها العربي إلى حد لم تعد السعودية هي التي تحرك الجامعة العربية بل حتى قطر، فقد وجدت إثيوبيا فرصتها لتلعب دور المخلب الإفريقي للوحش الإمبريالي الغربي ضد الوطن العربي وخاصة ضد مصر وتحديداً لاغتصاب مياه النيل ولتحاول لعب دور الشرطي ضد إريتريا، رغم أن نظام الأخيرة طالما عرض خدماته على الإمبريالية، وتلعب دور احتلال ضد الصومال.

في علاقات العرب مع الأمم القديمة الثلاث كان ولا يزال للكيان الصهيوني دوره البارز والمكشوف. وهو ما تجلى في تغلغل الكيان في جنوب السودان إلى درجة انفصاله وإقامة علاقات قوية مع إثيوبيا ليس لمحاصرة المد العربي في إفريقيا بل للعدوان على الوطن العربي.

من حافة الانهيار إلى حافة النهوض

لا يمكن قراءة الوضع في أي بلد في ظل هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي بمعزل عن تطورات هذا النظام وصولاً إلى البلد المبحوث. لذا، يمكننا القول بأن المد القومي العربي قد ضُرب مع هزيمة 1967 والتي كانت شكلياً على يد الكيان الصهيوني، وجوهرياً على يد المركز الإمبريالي. وهي الفترة التي شهدت على الصعيد العالمي بدء تقدم الثورة المضادة بعد انحسار نفوذها إثر انتصارات الموجة القومية الثانية، وتشكل مؤتمر باندونج. فمنذ سبعينات القرن الماضي بدأ الوهن بضرب كل من بلدان المعسكر الاشتراكي وبلدان مؤتمر باندونج.

كانت هزيمة 1967 هزيمة للمعسكر القومي العربي بين الأنظمة العربية، وهو الذي يعني بالضرورة "تقدماً" للمعسكر العربي التابع للإمبريالية وخاصة دول النفط. وبالطبع، فإن هزيمة الدول العربية المقودة من القوى القومية هو في الوقت نفسه جزء من فقدان الاتحاد السوفييتي محيطه الأبعد والذي صار أكثر خطورة حينما بدأ الانهيار في محيطه الأقرب أي أوروبا الشرقية وصولاً إلى انهياره هو نفسه.

وعليه، ما إن بدأ القرن الحادي والعشرون حتى كان الوضع القومي واليساري العربي في قمة الانحطاط. وهو التطور الذي بدأ بالارتفاع والاقتراب من النهوض مع قدرة المقاومة على هزيمة الكيان في جنوب لبنان عام 2000 وصدّ عدوانه وهزيمته عام 2006 وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً دون الدعم السوري والإيراني.

وهكذا، فإن الدور المتميز للمقاومة والممانعة إضافة إلى الحراك الشعبي العربي وصمود سوريا وبروز القطيبتين الروسية والصينية قد وضع المشروع القومي العربي على حافة النهوض مجدداً ليوافقه بلا موارد المشاريع العدوانية الغربية والصهيونية وخاصة مشروع الشرق الأوسط الجديد.

يعاني المشروع القومي العربي من إشكاليتين مركبتين:

- غياب تنظيمه الحزبي الشعبي، الحزب الشيوعي العربي الذي لم ولن يكون للعرب وحدهم قطعياً، وهو الممثل الحقيقي للمشروع القومي الاشتراكي.
- وإشكالية أن حضوره الحالي هو في مستواه الرسمي مجسداً في سوريا وإلى حد ما الجزائر وهما كأنظمة لن يُجدَّ رهما ويُجلَّسهما في هذا المشروع سوى الحرب الدائرة لتحسم اين يقفا، بمعنى مدى قدرة القوى الممثلة للطبقات الشعبية على حسم الإصلاح باتجاه عربي وتقدمي. فعدوان الثورة المضادة سوف يدفع القوى الثورية في هذين

البلدين وخاصة سوريا لتخطي حدودهما القطرية باتجاه تصفية القطريات المنخرطة في الثورة المضادة. ويبدو ان هذا ليس مجرد خيار بل ضرورة.

الفصل الثاني

خليج الثورة المضادة: المال الخليجي المفخخ

تختلف مقاربات المفكرين بشأن اعتماد وتحديد الانتماء الطبقي في قراءة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وإن كنا نفضل صيغة الاصطفاط الطبقي. فالمسألة الطبقيّة مسألة اجتماعية عملية صراعية لا مجرد هوية أو اختيار خفيف عابر حتى لو لم يُعلن كلُّ طرف أنه يناضل من أجل طبقة. هناك من يحددها بالموقع في العملية الإنتاجية أو بالوضع الوظيفي ومستوى الدخل أو حتى بالنزوع الفكري الثقافي وهو الذي يتبدى بالانسلاخ عن طبقة ما لصالح أخرى اقتناعاً أو كرها، هذا مقارنة مع الاندحار من موقع طبقي باتجاه أدنى خلال صراع الطبقات بدءاً بالمنافسة وصولاً إلى الاقتتال. وربما نضيف دوراً للدخل النقدي في المساهمة في تحديد الطبقة أي الدخل النقدي الصرف غير الناتج عن الدخل المتأتي من العملية الاقتصادية الكلاسيكية أي الاستغلال الطبقي، فالدخل المتأتي من الموقع البيروقراطي السياسي في الحكم ليس نتاج العملية الإنتاجية الكلاسيكية، بل هو متأثّر من التحكم بموقع السلطة، وهذا كذلك شأن الربيع النفطي وكذلك ربيع العمالة كعائدات غير منظورة يتسع نطاقها عالمياً مع توسع الأدوار الأمنية للدول.

وبمعزل عن الاتفاق والاختلاف، وحتى بمعزل عن نجاح الليبرالية قديمها وجديدها في تجويف وعي الطبقات الشعبية عبر مثقفين من مرتدي الشيوعية، وبتأثير ضخ إعلامي، لا فكري، سطحي لا تحليلي، مفاده وهدفه أن الأطروحة بل المسألة الطبقيّة بضاعة قديمة! بمعزل عن هذا فإن المسألة التي تشغلنا هي علاقة القومي بالطبقي وتحديداً موقف الطبقة/ات الرأسمالية من المسألة القومية، بل حتى من مسألة الوطن تحديداً بمعنى أن رأسمالية لا قومية التوجه لا يمكن أن تكون حاملاً للتغيير الاقتصادي كحد أدنى، كي لا نقول التتموي. قد يكون حديثاً مرّاً وقاسياً أن تُسائل طبقة في وطنيتها، ولكنه في الحالة العربية أمر يفرض عليك السؤال المباشر وليس فقط التساؤل داخل الذات.

هناك عدة عناصر مثابة الدفع لهذا الحديث، أساسها موقع القضية الفلسطينية في الواقع الشعبي العربي. هذا كأساس يقتنع به المرء أكثر وأكثر. وبالمقابل موقع هذه القضية لدى الطبقات الحاكمة/المالكة أي لدى رأس المال في الوطن العربي. دعنا نقول بوضوح مدى وطنية رأس المال؟ هذا وإن كنا نعتقد أن رأس المال كلما كان إنتاجياً كلما كان وطنياً/محلياً وبالطبع طبقياً، وكلما كان طفيلياً أو ريعياً كلما كان متخارجاً وتابعاً حتى في غير لزوم التبعية حال الخليج العربي النفطي. ربما يجوز القول إنه لا رأسمال وطني حقيقي إن لم يكن إنتاجياً. يذكرنا هذا باستنتاج بالقول إن المال ليس الأساس للتنمية، أما في حالة الخليج فالمال أداة تخلف وثورة مضادة ومشروع تراكم منفلت من الإطار القومي ومندمج بدرجة واضحة من اقتصاد التساقط Trickle-down Economy مع رأس المال الغربي المعولم وخاصة مستواه المالي. وهذا يؤكد مجدداً على أهمية دور الطبقة وسياساتها. لا نغطي هنا دور رأس المال العربي بمجموعة لا من حيث المساحة ولا من حيث توفر المعلومة المناسبة، بل سنحاول قراءة الدور المحلي واللاقومي لرأس المال الخليجي سواء في التطبيق وتصفية القضية الفلسطينية أو الأنظمة الوطنية والقومية مؤخراً.

موقع الشركة في الدولة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والجدل مستمر فيما يخص العلاقة بين الدولة القومية والشركة الكبرى، أو بين الطبقة والدولة. هل اختصرت الطبقة الدولة/الأمة وتجاوزتها ولم يعد للدولة القومية تلك السيطرة على الشركة؟ كما انتقل النقاش والتنظير لاحقاً في حقبة العولمة إلى أطروحات ترى بأنّ هناك طبقة رأسمالية معولمة لا تخضع للدولة القومية وربما تدير العالم هي لا الدولة. (سنرى لاحقاً دور الشركة الخليجية).

قد يكون ما أثار النقاش النظري لدى كثيرين هو المسألة الأساسية في رأس المال، أي الحصول على الربح الأقصى وصولاً إلى التراكم اللامحدود، بغض النظر عن الجغرافيا، أو الفضاء تحديداً، بل لنقل الربح اللامحدود المتحصل عن سلخ فائض القيمة. وبكلمة أخرى

الانتقال بسلخ فائض القيمة من الصعيد المحلي/القومي إلى الصعيد العالمي بما هو محرك الشركة الكبرى. ربما حتى ثمانينات القرن العشرين كان التفكير الكلاسيكي ماركسياً يحاكم الاستغلال الطبقي وسلخ فائض القيمة في حدود كونه يتم في نطاق التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للدولة القومية. ولكن استفحال حقبة العولمة وتجاوزها لحقبة الإمبريالية في عدة مستويات وانتقال رأس المال العامل الإنتاجي من المركز إلى المحيط (توماس سنتش) وإعادة التخصص وتقسيم العمل على صعيد عالمي (أمين) أبانت أن وصف استغلال الطبقة العاملة في المحيط من دول المركز بأنه استغلال طبقي وليس مجرد نهب بالمفهوم الاستعماري الكلاسيكي.

كانت الحالة المدروسة هي الشركة الكبرى، وليس شركات النهب التجاري المحمية بالقوة العسكرية الاستعمارية. وربما كان كتاب "الإدارة الحديثة والشركات الكبرى" لـ بيرل ومينز (أوائل خمسينات القرن العشرين) هو من أوائل من ناقش المناخ الذي خلقتة الشركة الكبرى بإعطاء المديرين دوراً يتجاوز على دور ملاك الشركات، وهو الدور الذي تنامي ليصبح مديرو الشركات نخبة تُخضع النخبة الإدارية السياسية في الدولة لمتطلبات الشركة دون أن تلغي دور الدولة القومية (نناقش هذا لاحقاً). وقد كشفت الأزمة الجارية في دول المركز عن استفحال دور المديرين ودخولهم على خط المضاربات ومن ثم الفساد. (المديرون في الاتحاد السوفييتي سابقا وفي الولايات المتحدة حالياً). وقد تابع آخرون دور الشركات وانتقالها من شركات كبرى داخل الدولة إلى الشركات متعددة القومية ومتعدية الجنسية، وربما كان ستيفن هامر ممن قرأوا باكراً هذه الظاهرة والتي زادت في الحقيقة النقاش حول دور الدولة واطمحلها.

مثلها مثل الكثير من الطروحات في الثقافة والاقتصاد السياسة والاجتماع، فإن قراءة العالم قياساً على حصره في التجربة الغربية تدل بوضوح على تأصل المركزية الأوروبية/أميركية وإصرار القابلين بها على مواصلة ذلك بعناد رغم ما تؤكد وقائع الحياة على الأرض أن هناك

نظاماً عالمياً يتكون من مركز ونقيضه المحيط، وأن هذا ليس مجرد موقف العالمثالبيين أو الماويين الذين ركزوا على هذا الأمر.

في قلب هذا النقاش تقف نظرية الاستقطاب واحتجاز التطور وتحديداً من باب إصرار المركز على تخلف المحيط وتبعيته، وبالطبع بأعمق من أطروحات مدرسة التبعية، وهذا ما ينفى أطروحات عالم واحد وقرية عالمية، وخط العالمية بالعلومة...الخ.

في سياق موضوعنا هذا، تفرض مدرسة النظام العالمي مركز/محيط موقفها. صحيح ان الشركات الكبرى أو المندمجات تتمدد في أربعة جهات بلدان العالم، وصحيح أن لكل شركة عمالاً من العديد من بلدان العالم، وصحيح أن هناك شبكات عمال ومدراء على صعيد عالمي تخترق الحدود وحتى السيادة القومية ولكن بطرق ومستويات ومعاني تختلف بين مركز ومحيط.

والاختلاف الذي نقصد لا يرتبط ولا ينحصر في كون الغالبية الساحقة من ملكية هذه الشركات لرأس المال الأميركي والأوروبي والياباني. لا بل إن وجود حصص لرأسماليين من المحيط هو داعم لفكرة طبقة رأسمالية على حساب الدولة أكثر من دعمه لرأينا المختلف.

لكن الأمر الأشد أهمية هو أن الدولة في المركز مختلفة عنها في المحيط. فدولة المركز لها سيادة حقيقية، سيادة بالمعنى الجغرافي وسيادة بالمعنى القومي وبالمعنى المادي، أي أنها دولة تتمتع بأبعد من السيادة الجغرافية عبر دورها الاقتصادي على الصعيد العالمي، فهي ما فوق سيادية، أي ذات سيادة عدوانية سواء بالاستغلال والتبادل اللامتكافئ، أو، إن لزم الأمر بالقوة العسكرية حيث فرض الاحتلال والتدمير المباشرين، أو مؤخراً عبر الهيمنة الثالثة. وعبر هذه السيادة تؤكد وتمارس دولة المركز الحماية الاقتصادية لنفسها عبر سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية وفرض قوانين في منظمة التجارة العالمية تحمي اقتصاداتها من منتجات المحيط دون وجود نصوص على ذلك.

والأهم في موضوعنا أن الدولة في المركز هي موقع قيادة الشركات الكبرى، بمعنى قيادتها الإدارية والمالية. فما تنهيه الشركات هذه من المحيط ينتهي في النظام البنكي في دول المركز، في الدولة القومية للمركز، كما أنّ مركز قرارها الإداري هناك، أي إلى جانب قرارها المالي. في الخليج الدولة/الأسرة تملك الشركة أي أنّ الشركة شركة بطريكية وتسخرها لتبعية الدولة التابعة أي أننا أمام دول لا سيادية، بعكس دولة المركز حيث الدولة وطنية وعالمية الطموح والشركة بنفس التوجه غير مخصية قومياً ولها استقلال نسبي عن السلطة وغدت توجه السلطة بغض النظر بأيّ أصعب وأين!

هل نفهم هذه العلاقة على أنها احتواء الدولة القومية للشركة؟ أم ولاء الشركة لمركزها القومي؟ أم تحول الدولة إلى دولة الشركة؟ كل هذه أسئلة مشروعة لأن لها تجسيدها على الأرض. ولكن بيت القصيد أن الدولة القومية لم تفقد دورها في المركز ولكنها في الوقت نفسه أعجز من أن تتحكم كلياً بالشركة فلا بد من مصالح ما تفرضها المصالح الطبقية، وذلك ربما لتضافر تحالف النخب هناك: النخبة السياسية الإدارية مجسدة في الحكومة، ونخبة المجمع الصناعي المدني والعسكري، والنخبة العسكرية ونخبة الإعلام والثقافة ونخبة المؤسسة الدينية.

هذا الشكل القومي السلطوي في المركز ليس قائماً في المحيط. فالدولة في المحيط تابعة، لا حليفة للدولة في المركز. ولذا، فإنّ سيادة الدولة المحيطية هي فضاء مشترك مع دولة المركز وغالباً لدولة المركز وشركاتها بالطبع اليد الطولى في التحرك في دولة المحيط. يُحاط هذا عادة بما يُدعى تحرير التجارة الدولية، ولا ضرورة السيادة أو تغيير مفهوم السيادة... الخ. وقد تكون حالة البرجين القتيلين في نيويورك فائقة الوضوح للمقارنة في هذا السياق بمعزل عن من وراءها. فقد أدت الحادثة إلى تدمير واحتلال أفغانستان ونفي أية سيادة لها أمام حالة "دفاع" مزعوم عن السيادة الأميركية. كما أن القلق المزعوم من خطر صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل المزعومة لديه سمحت لأميركا "دفاعاً" عن سيادتها البعيدة بأن تدمر العراق وتحتله. إذن

لا يمكن وضع سيادة المحيط في كفة مقابل سيادة المركز . وعلى السيادة يمكن قياس كل شيء .

وإذا صح زعمنا بقياس كل شيء، فهذا يعني أنّ هناك شبه طبقة رأسمالية تشترك فيها دول المركز وتتبعها نظيرتها في المحيط، الأولى بأفق سيطرة عالمية والثانية تابعة لا حليفة للأولى. وحتى هذه الطبقة تقودها أو تهيمن عليها الرأسمالية الأميركية حتى اللحظة وهي الرأسمالية مدعومة من موقع دولتها في الاقتصاد والسياسة العالميتين لكنها بدورها هذا لم تتجاوز الدولة القومية بل بما أنها مكون أساسي من الطبقة الحاكمة فهي قد طوعت الدولة/السلطة لخدمة مصالحهما المشتركة. ولعل هذا ما يوضح لماذا كان خبراء شركات الأسلحة الأميركية في الحربين على العراق (1991 و 2003) في مقدمة الدبابات ليقبسوا فعالية فتك الأسلحة التي صنعتها الشركات الأميركية. فهل ذهبت الدولة لغزو العراق لمصلحة الحكومة، أم لمصلحة الطبقة الرأسمالية ومنها الشركات.

ربما يسمح لنا هذا الحديث بالقول إن ما يكشف علاقة الدولة بالطبقة هو تقاطع وتشارك المصلحة في بلدان المركز. ولكن هذا قد يقود إلى الخلط بمعنى أن كل طبقة في المحيط متقاطعة المصالح مع الطبقة الرأسمالية في المركز هي جزء من ما يسمى طبقة عالمية. ولكن ربما يكون الخلط، بمعنى أن تشارك رأس المال المعولم لم يعد هو الفاصل بل قرار رأس المال ومستقر التراكم الذي هو فقط في المركز. ومن هنا يمكن القول أن لدينا درجات أو مراتب طبقية بمعنى أن الطبقة الرأسمالية في المركز هي الأساس وأن ملاحقها في المحيط هي توابع، وأن الطبقة في المركز متحدة المصلحة مع الدولة المستقلة وأن نفس الطبقة في المحيط منفصلة السيادة كالسلطة في دولة المحيط.

في الولايات المتحدة وبقية بلدان المركز تتراكم أرصدة أنظمة ورأسمالية المحيط وخاصة الدول العربية النفطية. وقد تكون من قبيل الملاحظة السمجة التذكير بقيام الولايات المتحدة وكثير من الدول الغربية الأخرى بتجميد أرصدة هذا الحاكم العربي أو ذاك وهذه الدولة أو تلك

حين نشاء! فعلام يدل هذا؟ ألا يدل على أنه إن كانت هناك طبقة عالمية فهي جوهريا في المركز وشكلانياً في المحيط؟

ليس شرطاً أن نصل إلى حسم بمستوى الحقيقة، أن هناك طبقة عالمية أم لا وبأن الدولة قد نوت أم لا. وقد تساعدنا في هذا المجال قراءة علاقة الدولة في بلدان الخليج العربي النفطية بالطبع بالمركز الرأسمالي المعولم. كان ولا يزال من السهولة بمكان القول إن التبادل الاقتصادي بين هذه الدول والمركز شرّ لا بد منه. فهي تبحث عن مستهلك للنفط الذي هو فيها كلّ شيء والغرب يبحث عن الطاقة كي يشتغل فيه كل شيء وقد يذهب البعض حتى إلى تبرير هذا اللاتكافؤ في التبادل دون أن يربط هذا بسيادة متدنية للدولة في الخليج. كما يمكن للبعض تبرير استدعاء هذه الدول للجيش الأجنبية لحمايتها من الخطر الإيراني في نزوع إيران لتوسيع حصتها الإقليمية، هذا بالطبع إن صح الادعاء، أو إن امتد إلى مختلف الأوقات مثلا هل كان في عهد الشاه؟ علماً بأن هناك خياراً آخر هو الخيار العربي الذي تنهرب منه هذه الدول بل حتى تنهرب من خيار توحيدها رغم شدة تشابه ظروفها وبنائها الاجتماعية الاقتصادية. ولكن ربما أن أعلى تشابهات فيها متركزة في مسألتين:

- التشابه في التبعية البنيوية، والتبعية تحول دون الوحدة، بل هي مدعاة للتجزئة القطرية وأصغر.
- والتشابه في الفقر الديمغرافي، بمعنى أن سكان هذه البلدان غير العرب هم الأكثرية الساحقة في معظم هذه الدول.

وهذه القضية وتلك إلى جانب سلطات خلقت وعُينت من قبل المستعمر مكّنت هذه السلطات من استلاب وتجهيل المواطن بالمواطنة لأنها هي نفسها سلطات وكيلة بل لا وطنية. وفي اللاوطنية هذه يكمن تفسير خيار التبعية وتطوير اللاتكافؤ وتركيز أنظمة قُطرية، ومن ثم نفي الثقافة القومية العربية.

ومع أن هذا ليس موضع المقارنة بين أنظمة الريع وبين الأنظمة العربية ذات التوجه القومي التي أمتت النفط، العراق وليبيا سابقاً ثم الجزائر، ولكن للمقارنة فإن أنظمة الخليج مقتنعة بمسألتين خطيرتين في موضوعه النفط (انظر التفصيل لاحقاً):

- الأولى: اقتناعها بأن النفط ملك لمن اكتشفه أي للغرب (وهذا أفضل تبرير لتسليم النفط للمركز الرأسمالي).
- والثانية: وهي تركز على الأولى، أي محاججة بلدان المركز بأن النفط سلعة عالمية لا يجوز لأية دولة ممن لديها سلعة النفط أن تتحكم بها. وهذا ما تستخدمه السعودية لتلعب دور المنتج المرّجّح في سوق النفط لحماية المستهلك في المركز وليس في الصومال مثلاً! لعل السرّ البلاغي المزيف وراء موقفي المركز وحكام النفط هو القول الخبيث التالي: How did our oil get under their soil?

في هذين الزعمين يكمن قرار هذه الأنظمة بالتفريط في النفط سواء بضخه طبقاً لمتطلبات السوق العالمي وليس متطلبات حفظ الطاقة لزمن شديد قادم، وللعب دور المنتج المرّجّح وهو الدور الشيطاني الدائم للسعودية، ولإستخدام ضخ النفط بما يكفي السوق العالمية إذا ما أغلقت إيران مضيق هرمز جراء عدوان غربي عليها، وإستخدام فوائض النفط في شراء أسلحة لا تخدمها في أية حرب إقليمية وتحويل جزء من هذه الفوائض إلى الغرب سواء للإستهلاك أو لإماتتها (قومياً) كأرصدة هناك، وأخيراً تسخير الصناديق السيادية لإنقاذ النظام المصرفي الأميركي.

في طبيعة التشكيلة الخليجية

ريع، فرأسمال مالي/بطيركي يتراكم على ثقافة ما-قب-رأسمالية بكثير.

حالة الخليج مختلفة تماماً عن التطور الطبيعي للاقتصادات الرأسمالية الغربية حيث تولدت البرجوازية هناك من رحم الإقطاع سواء كان التأثير الأقوى لهزيمة الإقطاع هو التجارة البعيدة أم للتطور الصناعي الذي ساعد على فرار الفلاحين من الأرض. فالمهم أن الطبقة البرجوازية واعتمادا على نمط الإنتاج الرأسمالي هي التي جعلت مشروع الدولة القومية العصرية ممكناً. أما الدولة في الخليج، فنشأتها ومبناها مختلفين عن التجربة الأوروبية، هي، أي الدولة التي ولّدها الاستعمار من مخلفات قبلية وحولها إلى سلطة بالمعنى الدولاني، فولدت القطاع الخاص "الشركة" كمشروع لها بأفقها الأسري والقبلي وولائها وتبعيتها للمركز الرأسمالي الغربي وتضادها مع العمق القومي إلى حد الخيانة.

وتأكيداً، فالأنظمة السياسية في الخليج حالة مُصنَّعة لا طبيعية. هي قيام الاستعمار بتحويل قبائل إلى سلطات سياسية تسيطر على ما هو أوسع من جغرافيا القبيلة دون التخلي عن أفق القبيلة الثقافي الناجم عن طبيعة عيشها المحدود، وقيام السلطة هذه، بعد توفر سيولة مالية ريعية عالية، بتصنيع طبقة لم تنشأ بقواها الخاصة أي بتطور عبر سيرورة اجتماعية اقتصادية وإنما بفعل دعم السلطة من جهة، وولدت محكومة بارتباطات هذه السلطة العالمية مع المستعمر الذي دعمها ونصّبها فكان ارتباطها به عضويًا ومباشراً بما يتجاوز، بل ويعادي، العمق القومي العربي فاخترت دوراً خدمتياً للشركات الأجنبية وليس دوراً استثمارياً في الوطن العربي.

دول الريع القديمة، ريع النفط: مقارنة

الصفحات التالية قراءة مختزلة تقارن بين الأنظمة القديمة في البلدان التي وُصفت بهيمنة نمط الإنتاج الآسيوي وبالطغيان/"الاستبداد" الشرقي بغض النظر عن دقة تعميم سواد هذا النمط والوصف، وبين أنظمة الاستبداد والاستعباد الخليجي الحالية من حيث إن كلتا التشكيلتين تعيشت من الريع. وهنا نحاول المقارنة بين الأصل الإنتاجي للريع القديم والأصل

الطفيلي للريع النفطي، وآلية استخدام كل ريع. صحيح أن المقارنة بما فيها من فجوة زمنية طويلة جداً ومن اختلاف البنى والمفاهيم تواجه صعوبة في منطق المقارنة نفسه، ولكن ما يشفع لنا هنا أمران:

الأول: هو إيراد الحقائق بحيث تنطق عن محمولها.

والثاني: هو حقنا في توظيف دروس التاريخ حتى لو من ماضٍ سحيق. بل إن التمكن من المقارنة رغم طول المدة يُضفي على البحث معنىً إضافياً.

ليس مصطلح الريع rent بالجديد على الواقع والثقافة العربيين. وربما تولد هذا المصطلح في الوطن العربي قبل غيره، نقصد كمصطلح وليس كحدث وفعل، وذلك لأنّ الواقع العربي يساعد على هذا التخمين، والتخمين أو الفرضية ليس شرطاً أن يكونا علميين حتى يثبت ذلك. صحيح أن الريع مقترن بالأرض وملكيته ودرجة إنتاجيتها، وموقعها... الخ، ولكن معناه الحاسم آتٍ من وجود مالكين للأرض يعتاشون من عوائدها دون أن يعملوا فيها. وطبقاً لماركس، فإن الريع هو الشكل الاقتصادي لعلاقات الطبقات بالأرض. وبالنتيجة، فإنّ الريع يتأتى من ملكية الأرض، رغم أنّه يتأثر بتعدد نوعياتها، تربتها، خصوبتها وموقعها، وتوفرها، لكنه يكمن أساساً في العلاقات الاجتماعية. ويبقى لماركس فضل استنتاج هذا القانون وخاصة في قراءته لمراحل المشاعية البدائية والعبودية، ونمط الإنتاج الآسيوي والإقطاع. وهو الذي يؤكد أنّ الريع يفهم من خلال اختبار العلاقة الاجتماعية بين رأس المال والأرض.

نقطة النقاش هنا أن الريع يُشير إلى حصول أناس على دخل لم يتأت من عملهم في الأرض وذلك إما لأنهم بسبب سيطرة إيديولوجيا الملكية الخاصة، يملكون هذه الأرض أو لأنّ قطعة الأرض التي يملكونها تُنتج أفضل من غيرها رغم تساوي الخدمات المبذولة في الاثنين.

ولكن نقاشنا هنا ليس اقتصادياً بحتاً، بل سياسياً. فقد أصبح مصطلح الريع دارجاً ومستخدماً في مستويات ومجالات كثيرة أوسع مما حصل أيام ماركس. ومن هنا دخلت مفاهيم كثيرة على الريع وخاصة المفاهيم السياسية، ولكن بقي جوهر المصطلح ثابتاً ومنطقياً حيث يشير إلى دخل دون عمل مُنتج. لا بل توسع الاستخدام ليطال ما هو أبعد من ريع الأرض أي خدمات ثقافية كتابية أو سياسية أو وطنية أو قومية أو طبقية من مثقفين أو ساسة... الخ لأطراف سيادية سياسية أخرى قد تكون حليفة أو عدوة لبلدهم¹⁶. ولأن هذه الخدمات لا تأخذ شكل إنتاج مادي (اقتصاد حقيقي)، صار بالإمكان تجاوزاً وصفها بالريع في إشارة إلى كونها ليست نتاج جهد عملي يولد سلعاً.

أود الزعم هنا، أن المثقف الذي لديه حصيلة علمية ثقافية ما، لا بد أن يُقرّ بأن جزءاً من هذا المخزون هو ريعي، بمعنى أنه يدين بجزء مما لديه من تخصص ومعرفة إلى رأس المال الوطني/القومي الذي أنفق عليه، رغم أن مصدره المباشر أسرته، إلا أنه جزء من الثروة القومية وبالتالي، فإنّ استخدامه لعلمه وثقافته مقابل مالٍ ما، شبيه باستحصال مالك أرض على ريع منها ليس بجهد هو.

أسس ريعية في الثقافة العربية

لا نحصر وجود أسس ريعية في المجتمعات العربية، ولكننا نؤكد أنها موجودة فيها كغيرها من المجتمعات. وربما ليس هذا بيت القصيد، بل بيت القصيد أنه في مراحل تاريخية معينة وفي

16 - تحدثت عام 2001 في كلية الفنون في جامعة نيوجرسي بالولايات المتحدة، وسألنتي المحاضرة التي قدمتي بأن ثلاثة طلبة يريدون تسجيل المحاضرة، فوافقت في اللحظة. لكنني تداركت أنهم طلبة يهود، فقلت ربما يكونون صهاينة يخدمون الكيان فقلت لهم ربما تكونون في خدمة مخابرات الكيان، لذلك بدل أن تحصلوا على ريع، أي أجرتمكم بدون جهد، لا أسمح بالتسجيل، ولكن بوسعكم الحضور والكتابة باليد، فتكونون قد بذلتم جهداً ما. بالطبع ضحك الحضور وخجل الشباب الثلاثة وخرجوا.

مجتمعات معينة وتحديداً في تشكيلات اجتماعية اقتصادية معينة، تسيطر إيديولوجيا مفادها أنّ الحاكم مالك للوطن، وبالتالي يُقر له المجتمع بناء على هيمنة إيديولوجية بالحصول على ريع تشكيلة اجتماعية اقتصادية بأسرها.

أشار إنجلز إلى أنّ أوّل أشكال الريع هو الشكل البدائي ممثلاً في ريع العمل في اعتماد بلدان الطغيان الشرقي على أكثر أشكال تكوين الريع ، ريع العمل¹⁷.

"...مهما كان الشكل المحدد للريع ، فإن جميع أشكاله تحتوي ذلك بشكل عام: بأن حيازة الريع هو ذلك الشكل من الاقتصاد الذي به تتحقق حيازة الأرض. وأن الريع الأرضي في النهاية، يفترض بدوره وجود ملكية الأرض أو يشترط ذلك، أي ملكية أقسام محددة من كوكبنا من قبل أفراد محددين"¹⁸.

"عندما لا يُواجه المنتجون المباشرون بمالك خاص للأرض، بل بالأحرى، كما في آسيا، حيث تكون تحت الإشراف المباشر للدولة التي تنتصب عليهم كمالك للأرض وفي الوقت نفسه كسلطة، حينها يتطابق كل من الريع والضريبة. أو بالأحرى لا تكون هناك ضريبة تختلف عن ذلك الشكل من ريع الأرض"¹⁹.

17 – Engles, F 1884, "The Origin of the Family; private Property and the State, London, Lawrence & Wishartm 1972.

18 – Marx, K 1894, Capital III, London, Lawerence & Wishart, 1972, P: 634. Quated in The Asiatic Mode of Production, Science and Politics, Edited by Anne M. Bailey and Josep R. Llobera Routledge & Kegan Paul 1981: 86.

19 – Ibid, p. 87.

"لقد انتقل الريع تاريخياً من ريع العمل إلى ريع عيني إلى ريع نقدي. كان قدماء الصين يأخذون الريع على شكل عمل في الحقول العامة، ومع نهايات الإقطاع، أخذوا يستبدلون الدفع عينيّاً. إنّ الدولة الكنفوشوسية الجديدة والتي تمثل نظاماً اجتماعياً جديداً، قد جعلت الريع العيني مسألة عامة لكي ينسجم أكثر مع نمط إنتاج أكثر تطوراً منه. ومع تنامي الاقتصاد السلعي وخاصة بعد اكتمال بناء القنوات. قامت الدولة بابتزاز جزء من الريع على شكل نقود... لقد فضلت الدولة الاقتصاد البضاعي والتجارة كوسائل لجعل ريع الأرض متحركاً.²⁰

"...فالتبقة الكونفوشية الحاكمة الجديدة (المقصود في الصين القديمة - ع.س)، ربما هي أساساً من أرستقراطية الإقطاع. إنّ وضعها الاقتصادي يحدد الآن أساساً من خلال علاقتها المحددة بالأرض. أو يعود أصل الأرستقراطية إلى علاقتها بالأرض وما ينتج منها، ونظراً لهذه العلاقة، كانت مهتمة بشكل حيوي بالشكل الجديد لريع الأرض كي تتسلمه على شكل ضريبة ويتم توزيعه عبر خزينة الدولة.

كان الريع المتدفق إلى خزينة الدولة هائلاً، لذا قامت الدولة بأعمال زراعية هائلة، وخاصة شبكات الري، وهذا تطلب صراعاً سياسياً واقتصادياً ضد الملاك الخاصين للأرض الذين كانوا يحاولون الاحتفاظ بالريع لأنفسهم. إنّ خلق رأس المال التجاري لم يقد إلى نظام إنتاج جديد. ولم يولد شكلاً رأسمالي جديداً لريع الأرض. وما فعله هو الاحتفاظ بشكل الدفع العيني. لقد واصلت الدولة الكنفوشية النضال ضد الملكية الخاصة للأرض. وحاولت الدولة السيطرة على رأس المال التجاري على البرجوازية التجارية²¹.

“الاستبداد” الشرقي القديم والاستبداد النفطي

20 – Ibid, pp 120, 121.

21 – Ibid, P, 123.

الشبه والاختلاف:

بداية، أود الإشارة إلى أن الثقافة المركزية الغربية وليست الأوروبية فقط قد نخرت عظام كثير من مثقفينا، فأخذوا يرددون مزاعمها وفتاواها وتخريجاتها وفرضياتها دون تمحيص، مثقفون ظلالاً لمتقفين مثقفي الصدى. والغريب أن كثيراً من هذه المزاعم الغربية هي من الوزن الخفيف فكرياً وتعاني من خداع وخبث مقصودين ومع ذلك يتم التواطؤ معها ولها.

حضرت في نهاية أيار 2012 حديثاً في جامعة بير زيت لمفوضة فلسطينية لحقوق الإنسان في مؤسسة للأمم المتحدة وقد افتتحت حديثها بنقد حاد للأنظمة ذات التوجه القومي واصفة إياها بالاستبداد. وقرأت فصلين من كتاب كريم مروة "قادة تاريخيون كبار في ثورات القرن العشرين" وقد ركز بدوره هجمته على نفس الأنظمة. السيدة لبرالية والسيد مروة اشتراكي. والنقد طبيعي لأنظمة ديكتاتورية، ولهما حق تسميتها كما يريدان. ولكن أيّاً منهما لم يذكر الأنظمة العربية الأخرى، أنظمة الاستعباد، أنظمة يقودها أناس من مرحلة سابقة على تحول القرد إلى إنسان أقصد أنظمة الخليج العربي، وفي حين نقدت السيدة قوى الدين السياسي بخفة، مدح السيد مروة هذه القوى بقوة! فلماذا؟ لا شك أنهما ليسا معجبين بأنظمة النفط المسكوت عنها، ولكن سبب هذا الصمت الرهيب هو قرار التواطؤ مع الفكر والسياسة المركزية الغربية وخاصة في هذه المرحلة. ولهذا الصمت ربع من نوع ما لا شك.

في الإمبراطوريات الشرقية القديمة، والتي ساد فيها نمط الإنتاج الآسيوي، كما افترضه ماركس، وتفق في وصفه أو وضع مخططه النظري أكثر مما أثبت خلوه من الطبقات أو أنوية

الطبقات²²، في تلك الإمبراطوريات (الصين والهند) أو الدول الكبرى مصر مثلاً، كانت البلاد مملوكة للأسر الحاكمة وكان الريع يُؤدى عملاً -العمل- للدولة. كان لا بد من العمل والإنتاج في تلك المجتمعات للحصول على الريع الذي كان يتم بوجود الدولة على شكل ضريبة، يتخذ شكل الضريبة. كان ريع العمل هو مصدر الثروة. أما كيانات الخليج، فمحكومة اليوم بأسر، أي في القرن الواحد والعشرين وهي حالة انقرضت عالمياً وبقيت في الوطن العربي. إذن امتد التشابه الحكمي الأسري حتى اليوم!

في الماضي السحيق كانت الدولة إما امبراطورية أو دولة إقليمية قوية، أما في الخليج فالدولة متضائلة إلى أصغر منزلة عشرية إلى حجم القبيلة باستثناء السعودية فيما يخص العدد فقط، وتعمل الدولة المحلية على تفكيك مختلف الدول العربية وبالقوة المعتمدة على العدو الخارجي الناتو.

في الإمبراطورية القديمة كانت قوة العمل محلية لأنّ هناك شعباً كبير العدد، وهنا، في الخليج، قوة العمل مستجلبة نظراً لندرة السكان ورفض السلطات هناك للعمال العرب حيث يتم تفضيل غير العرب.

في الصين مثلاً كانت الإمبراطورية دولة وطنية بكبرياء وطني قد رعت وجود طبقة من العلماء والمتعلمين لإدارة جهاز الدولة البيوقراطي الضخم (الماندرين)، أما في كيانات الخليج فتعتمد

22 - لقد كتبت عدة أوراق عن هذا الأمر أثناء بحث الماجستير في كلية بيرك بيك، جامعة لندن 1985، وتوصلت إلى أن نفي ماركس للبنى الطبقيّة تماماً في نمط الإنتاج الآسيوي هو نفي افتراضي لا يقوم على قراءة تاريخية للمعطيات التي لم يكن توفرها سهلاً آنذاك، ومع ذلك يبقى هذا النمط مساهمة نظرية متميزة .

الدولة على خبراء مخابرات أجنبية معادين للعرب والإسلام. ومؤخراً تضيف لهم مثقفين مخترقين سواء الوهابي أو عضو الكنيست الصهيوني²³ أو المتخارج...الخ.

في الإمبراطوريات القديمة، كانت للدولة جيوش لها قدرة الفتح. أما في الكيانات الخليجية فيتم الاعتماد على الاحتلال الأجنبي المُستدعى والمدفوع له مقابل حماية هذه الأنظمة من جهة، ومن أجل العدوان على قطريات عربية أخرى لها توجهات قومية وعلمانية، وإن لم تكن ديمقراطية، وهو الاستدعاء الذي نسميه بـ"الهيمنة الثالثة" (انظر ملحق 2).

صحيح أن كلتا الحالتين معتمدة على الربيع، ولكن الفارق هائل بين نفسية وسُمو وعلو الأولى وانحطاط الثانية الحالية. فالفارق واضح بين تلكم الأسر وأسر اليوم.

قد يكون السبب الرئيس بأن الربيع في الإمبراطوريات القديمة آتٍ من شغل الناس من العمل، والعمل كما كتب عنه إنجلز: "دور العمل في تحويل القرد إلى إنسان" وربما نجيز لأنفسنا تهكماً وصف هؤلاء الحكام بأنهم قبل هذه المرحلة. أما في كيانات النفط، فالنفط في معدة الأرض قام الاستعمار باكتشافه والغرف منه مما لم يسبغ عليه حالة العمل المتواصل بل الضخ وصيانة الآلات، وهذا تقوم به الشركات الأجنبية التي بتواطؤ مع الحكام المحليين تقلل عدد العمال العرب فيها سواء من الخليج أو سائر الوطن العربي.

تم في الإمبراطوريات القديمة الاستثمار في بناء قنوات الري ومعالم عظمة الدولة سور الصين، الأهرامات مثلاً، أما في كيانات النفط فيتم الاستثمار في جلب إسمنتية إذا توقف النفط سوف

23 - نموذجاً على هذا عضو الكنيست الصهيوني عزمي بشارة القومي المرتد كمتقف بدأ شيوعياً فعلمانياً/ قومياً وانتهى في خدمة أنظمة الربيع النفطي وتمفصلاته الضئيلة أمثال أحمد أشقر الذي فضل العيش في الكيبوتسات الصهيونية بدل القرى العربية في المحتل 1948. أما الشيخ يوسف قرضاوي فتمودج عن الإخوان المسلمين ومثقف يمثل مؤسسة الدين السياسي.

يُشوى ساكنوها، وفي بذخ فنادق تحت الماء ربما لمضاجعة الرقيق الأبيض من الجنسين، ومشاريع تجارية خدمية لقطاع خاص هو من صلب الأسر الحاكمة وسياسياً في الثورة المضادة وتفتيت الوطن العربي أي ضد القومية العربية.

في الإمبراطريات القديمة اتخذ الريع شكل ضريبة تجبيها الدولة وتتفق على المرافق العامة وحماية الدولة وحروبها الخارجية دفاعاً وتوسعاً، أما في كيانات النفط فالدولة تخلق قطاعاً خاصاً من صنعها ومن صُلبها، لكنه خدماتي لا إنتاجي كما أنها لا تشجع العمل بل لا تخلق فرص عمل إنتاجي كما يجب، وتقوم بتغطية نسب كبيرة من النفقات كالماء والكهرباء في شكل من رشوة نخبة المجتمع بالمال بهدف عدم مطالبة المجتمع بالحرية، فطالما هناك تهميش في الإنتاج يتبعه تهميش في الاحتجاج . مع أن المال للشعب والحرية حقه الطبيعي. وبهذا تخلق السلطة حولها أجهزة أمن وحماية عمياء حريائياً وثقافياً معبأة بضخ وهابي يؤكد لهذه الأجهزة حق الأسر الحاكمة في كل شيء والشكر لها على مال ليس لها، بل للأمة.

فهي إذن تحيل المجتمع إلى عالة. ومن هنا يمكننا التقاط بعض المعنى للسؤال الكبير: لماذا لا يتم حراك في الخليج؟ هل السبب هو رشوة السلطة لقطاعات شعبية كبيرة، رغم إهمالها لقطاعات أوسع كما في السعودية. ربما يكمن بعض الإجابة في ضالة الجباية الضريبية في كيانات النفط مما لا يثير حراكاً احتجاجياً في المجتمع. ففي الدول القديمة دول "الاستبداد" الشرقي كانت الدولة تسلخ ريع العمل والريع النقدي والضريبة من المواطنين. وهل السبب في عدم الحراك كامن في تعميق الاستهلاكية وتوفير السيولة الكافية للشهه الاستهلاكي، هل السبب في تجويف الوعي والإنفاق عليه من أجل تجريف الريع في هذه الحالة وليس الثروة المنتجة كما في قطريات عربية أخرى؟ أم هذه الأسباب المحلية جميعاً؟ وبالطبع دون إغفال العامل الهام جداً وهو وجود:

- الاستعمار العسكري كقواعد أو كقيادات للجيش المحلية.
 - وجود مؤسسة الدين السياسي بما تملكه من إمكانيات مالية وصلاحيات قمع.
- يُجيز هذا لنا القول (بأن إمكانية التغيير في دول "الاستبداد" الشرقي القديمة، رغم وصف ماركس المتجنبي أو الاستشراقي لها بأنها سكونية تحتاج إلى قوة من الخارج لخرق صدقتها الصلبة) بأن هذه أقرب إلى التغيير من الكيانات النفطية الحالية، ما لم يتم التأثير عليها والشغل معها وفيها من قبل القوى العروبية التقدمية.
- رغم أنّ السلطة في دولة "الاستبداد" الشرقي كانت تنفق الكثير على ترف الحكام وتخليد عظمتهم، إلا أنها كانت كذلك تنفق على المشاريع الإنتاجية الزراعية كي يتحصل فائضٌ تأخذ عليه الضرائب وكذلك على الجيوش وتسليحها. لكن سلطات الاستبداد العبودي في الخليج، لا تنفق على المشاريع الإنتاجية الاستراتيجية بمعنى الاستثمار في مشاريع زراعية واسعة في السودان ضمن مشروع تنمية قومي، وعلى القاعدة الصناعية في مصر ضمن مشروع تنموي قومي عربي أيضاً، بل هي حالياً تشتري أراضي في السودان لتستثمر فيها خارج سيطرة السلطة السودانية وبعيداً عن استثمار قومي. كما أنها تنفق مبالغ طائلة على شراء الأسلحة دون تواجد قوى بشرية تستخدمه مما يعني أن إنفاقها هو لتشغيل شركات الأسلحة الغربية. وقد اتضح في عامي 2011 و 2012 أن هذه الدول تنفق مقادير مالية هائلة لتسليح قوى الدين السياسي في ليبيا وسوريا والعراق ضمن الهجمة الغربية الرأسمالية على هذه البلدان. فهي بدل أن تلعب دوراً توحيدياً عربياً تلعب دور تجزئة وتخريب يجرى حتى الدولة القطرية، وليست لدينا بعد تفاصيل كافية عن استثماراتها في الكيان (انظر لاحقاً)!

تمكنت دول "الاستبداد" الشرقي من إقامة امبراطوريات ذات نفوذ عالمي، وقد تمكنت هذه الإمبراطوريات من الحصول على ريع تجاري وخاصة الإمبراطورية العربية الإسلامية عبر التجارة بعيدة المدى، وهو الأمر الذي حافظ على تماسكها لقرون (العصرين الأموي والعباسي) بينما تقوم كيانات النفط بتكريس تبعيتها للإمبراطوريات الكبرى ولا تطمح سوى للبقاء على مقاعد الحكم لأطول وقت ممكن. وأبعد من هذا تقوم بالعدوان على أي قطر عربي يُحاول بناء دولة عربية مركزية.

إنّ توفر سيولة مالية هائلة لدى هذه الأنظمة إنما يشير إلى أنها حالة من الاحتقانات المالية التي تتجنب الاستثمار الإنتاجي وخاصة على صعيد عربي، بينما تستثمر في أنشطة مالية وعقارية في الخارج، وهي أنشطة عرضة دوماً للمضاربات ولتقلبات الإفلاس وفوق هذا تلعب دوراً تخريبياً عبر سيطرتها بالمال على جامعة الدول العربية وعلى قوى وأحزاب وانظمة بالطبع. في الإمبراطوريات القديمة كان يتم بزل الفائض ريعاً أو ضريبة على أساس إيديولوجي، وهذا مألوف في مختلف التشكيلات ما قبل الرأسمالية، وخاصة تلك التي نتحدث عنها وذلك سواء بالاعتقاد أنّ الأسرة الحاكمة ابنة السماء أو ظل الله في الأرض... الخ. ولكن في العصر الحديث حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي فإن حالة كيانات النفط هجينة بشكل لافت. فحياسة الريع متأتية من علاقة اقتصاد التساقط بين هذه الأسر الحاكمة وبين المركز الرأسمالي المعولم. أما تبرير هذه الأنظمة لوضع يدها على هذه السيولة فيقوم على تبريرات إيديولوجية كتلك التي كانت قديماً، ولكن دون أسس ولا كاريزما أسرية أو فردية، ولا حتى شرف المحتد. فنحن أمام حالة من تراكم قبلي أسري ما قبل تاريخي على إمكانات مالية مضارباتية في عصر الاقتصاد الجديد!

أعطه يا غلام؟

كانت أعطيات الخلفاء والحكام سابقاً ممثلة في عبارة "أعطه يا غلام مائة ألف درهم". هكذا كان يُنعم الحاكم بأموال الشعب على شاعر متكسب أو قائد أبلى بلاء حسناً فيُقطع منطقة ما. ويعود تصرف الحاكم هذا إلى زعمه من جهة واقتناع الناس من جهة ثانية أنها أمواله. أما حكام كيانات النفط فيسيرون على النهج نفسه رغم تغير الزمان بتقديم أتاوات لمركز النظام العالمي على أشكال متعددة نلخصها في خارجي وعربي:

الخارجي:

- تحويل أكثر من ملياري دولار من صناديقها السيادية إلى الخزينة الأميركية التي تضخها في البنوك الأميركية دون ضمانات كالتالي حصلت عليها الصين الشعبية من خزينة الدولة الأميركية.
- تحويل الفوائض لدى الحكومات والأغنياء إلى البنوك الغربية حيث كثيراً ما تتآكل مع التضخم.
- الإنفاق الباذخ على الملذات وشراء لاعب أو فريق كرة قدم²⁴ أو إقامة أبراج سكنى للمافية العالمية أو فنادق تحت الماء... الخ في مختلف بلدان العالم.
- شراء أسلحة لا يتم استعمالها حقاً.
- دفع تكاليف جيوش الغرب التي "تحمي" هذه الأنظمة.

وأما دورها على المستوى العربي، فقد أخذ أشكالاً خطيرة وخبیثة وتدرجية. منها:

24 - من فظائع أمير قطر إقامة حفل غداء للاعبين كرة القدم حيث قدم خاروفاً كاملاً لكل لاعب!

- في سبعينات القرن العشرين ولكي تؤسس أنظمة النفط سيطرة لها على القطريات العربية الأخرى، قامت بتغطية عجوزات بعض القطريات غير النفطية في صيغة ما أُسمي دول الفائض ودول العجز.
- وقامت بتمويل منظمة التحرير الفلسطينية كي تغطي على عدم مشاركتها في أي دفاع عربي ضد الكيان الصهيوني، ولكي تلجم بذلك م.ت.ف وخاصة حينما كانت لها مصداقية كحركة مقاومة في الشارع العربي (انظر لاحقاً) وتمول حماس كذلك.
- تحت غطاء ديني قامت بتحويل مبالغ هائلة إلى ما تسمى الدعوة حيث تضم أعداداً هائلة ممن لا يعملون ولا ينتجون بل يدعون للدين شكلاً وبجوهر وهابي سلفي. وفي هذه الفئات يتم تفريخ التكفيريين والقاعدة بتتبعاتها، ونرى اليوم "ثمار" هذا الإنفاق في فصل جنوب السودان والمذابح في العراق وسوريا وليبيا.
- تحت أغطية إنسانية قامت بإرسال مساعدات للعديد من البلدان العربية على أسس "خيرية وإنسانية" لتعطي للمواطن صورة طيبة عنها. وقد انطلى هذا على كثير من العرب لأسباب منها:

- الاعتقاد بأن هذه الأموال هي لحكام هذه الدول وليست أموال الأمة العربية
- تركيز هذه الأموال بأيدي مجموعات من قوى الدين السياسي التي تنتمي للفكر الوهابي السلفي لتشرف على توزيع هذه الأموال بطرق تجند الناس لهذه القوى وفي النهاية هذه القوى مجندة لصالح أنظمة الخليج والمركز الرأسمالي الغربي. وخاصة بتوفير نفقات شخصية أو هبات لمشاريع صغيرة أو بنشر كتب وإقامة مساجد مسخرة لهذه الفئات.

○ تعميق ثقافة السلفية وخاصة أرضيتها التجارية التي تنسجم مع الثقافة الرأسمالية في الملكية الخاصة والتضاد مع أي فكر تقدمي مما يخلق مؤدلجين لصالح الرأسمالية. وهي فئة وثقافة تجد نفسها حليفة للغرب بلا موارد، ولذا تطالب بتطبيق الشريعة في محاولة لنقل الدين من الإيمان الشخصي الفردي إلى قرار باعتراف الرأسمالية وفرضها على المجتمعات.

○ وجود ثقافة الكسب الفردي والفئوي لدى أناس يعلمون عدم أحقية هذه الأنظمة بتلك الأموال، ولكنهم يتواطؤون من أجل الكسب الفردي.

السعودية كنموذج ريعي:

قراءة تاريخ آل سعود يبين التراكم العميق بين المستعمر والمستعمر والذي قام في السابق على حاجة آل سعود لريع من المستعمر كي يُطوّعوا له ولهم البلاد، بينما كان يبحث هو عن النفط (بدايات القرن العشرين). يتطابق الريع مع عقلية/ثقافة القبيلة/المشيخة بعكس الإنتاج زراعيًا وصناعيًا الذي يبزل في العادة فائضاً يحفز قوى سياسية اجتماعية طبقية على وجوب طرد المستعمر (حال مصر وسوريا والعراق والجزائر) وبالطبع على التنمية الزراعية والصناعية وفي النهاية بلورة مشروع قومي.

فالقبيلة وهي تعيش على الرعي إنما تعيش على ريع الأرض، ما تقدمه الأرض دون عناء من الإنسان من كلاً وماء وهذا أقرب لثقافة القبيلة التي تتلقى الرزق من الله يغرسه هو في الأرض. لذا ربما كان هذا سبب نُدرّة أو طول المدى في تحول القبائل إلى دول لا سيما في الفارق بين منطقة/جغرافيا وأخرى. فالعراق الغني والمائي أي الزراعي كان أول من خلق الدولة في التاريخ. وهذا لا يقلل من شأن الإنسان الذي وُجد في الصحراء، ولكن نوره لتبيان فوارق

تأثير البيئة بشكل عام، وهذا أمر بريء، ولكن بشكل خاص، فإن ما ليس بريئاً هو تبعية القبيلة، لاحقاً الدولة السعودية، للغرب الرأسمالي تبعية مقصودة ومدفوعة الثمن رغم تحولها إلى الدولة المنتفخة مالياً حتى التجشؤ. أمّا الدولة القومية العصرية فكانت وليدة الصناعة في أوروبا، فلا يُحمّل أحدٌ (من الشرق أو الغرب) أحداً ديناً. فلا بد أن يقود الإنتاج إلى تكوين تشكيلة اجتماعية اقتصادية لها حضورها الثقافي والهوياتي الذي يؤسس للمشروع القومي. وليس هذا استجداء أو تبعية أو نسخاً واستيراداً لما يسمى ظهور القومية في الغرب الأوروبي الاستعماري²⁵.

أما قبيلة آل سعود فقد اعتمد وجودها أو سيطرتها على الجزيرة العربية على ريع الرعي وبعض الزراعة وربما نغامر بالقول هنا إن أشكال الإنتاج التي كانت تعيش عليها، أي التي في المناطق التي سيطر عليها آل سعود فعلياً وسلطوياً ورسمياً 1932 كانت ما قبل رأسمالية سواء الأشكال الرعوية والزراعية البسيطة غير الرأسمالية وريع الحجيج... الخ لم تكن أشكالاً تؤسس لدولة عصرية، الأمر الذي أوجب على ابن سعود الاعتماد على الاستعمار في تسليح نفسه وهزيمة آل رشيد عام 1924 ومن ثم هزيمة إمام اليمن 1934، وتأسيس دولته بمعناها الجديد. بهذا المعنى اعتمدت سلطة ابن سعود (قبل ريع النفط) على ريع الحجيج حيث خدمها وجود الحرمين الشريفين مالياً ودينياً فاستثمرت الدين وريع الحج أسوأ استثمار خدمة لعلاقتها السياسية مع الغرب الرأسمالي الاستعماري عدو الأمة والعالم، كما استفادت قبيل ريع النفط من مساعدة

25 - من الطريف أن الأمم الأخرى لا تُعاقب نفسها في استعارة معرفة ما من الغرب، فهذه المعايير محصورة في الوطن العربي وهي السلاح المثير للغناء والذي دوماً تثيره قوى الدين السياسي دون أن تدري أن الناس ترى كيف تتوافق مع سياسات الإمبريالية في الوطن العربي وهذا الخطر الأكبر. ترى لماذا؟ هل الأمم الأخرى وضيعة أم أنها معفية من الدين السياسي؟ كان لينين يؤكد بضرورة الأخذ عن أوروبا الغربية الرقابة والعلوم... الخ، بينما قرر دينغ هيساو بينغ أخذ أو شراء أو استعارة كل ما أنتجه الغرب من تكنولوجيا.

المستعمر لها.. ريع أساسه سياسي دفعه المستعمر لتحويل القبيلة إلى دولة ضمن رؤية أسس لها الاستعمار إلى زمن طويل لاحق. والريع السياسي هو تغذية مالية تمويلية لقوى أو أنظمة مقابل دور سياسي لها يكون دائماً تابعاً ومضاداً للمصالح الوطنية للبلد الذي تنتمي إليه. هو إنشاء نظام حكم على يد المستعمر وارتباط هذا النظام بذلك المستعمر في كافة الظروف لأن مجرد الوجود السياسي الحُكمي هو بيد ذلك المستعمر. هذا هو الريع السياسي الذي بدأ بدعم من المستعمر الذي احتل المنطقة بخطة تتجدد طبقاً للتطورات. لذا كان يعرف ما هي مصالحه في المنطقة وهو ما أوجب في مرحلة استغلال النفط قلب المعادلة بمعنى اعتماد أو تشارك/تقاسم ريع النفط بين المستعمر والنظام الوكيل أو التابع. بهذا المعنى، فالحالة الموجودة في السعودية (ومختلف كيانات الخليج) هي الإقرار بأن النفط من خلق المستعمر وأن وجود النظام السياسي فيها واستمراره مرهون بقوة وبقاء المستعمر²⁶ ومن هنا يحصل المستعمر على ريع النفط ويحصل النظام على قسط من ذلك الريع بشكليين:

- ريع سياسي سلطوي بمعنى حماية النظام.
- وريع مالي بمعنى حصته من ريع النفط.

أما الكارثة على الأمة العربية فكانت لاحقاً، أي بعد أن تمكنت الثورة المضادة من هزيمة المشروع القومي إثر حرب حزيران 1967 وحلول الطفرة النفطية حيث تم التأسيس لما أسماه صادق العظم الحقبة السعودية، لكن هذه الحقبة لم تنحصر في وضع اليد على ريع النفط كما رأى العظم، وهو ريع يتحصل بعد الحصة الأكبر للشركات النفطية العالمية، بل تجلت الكارثة

26 - لعل هذا أحد عوامل تفسير العلاقة السرية بين أنظمة النفط التي اعتمد وجودها ومن ثم استمرارها على الاستعمار وبين الكيان الصهيوني. كتب كارل كاوتسكي في ثلاثينات القرن العشرين منبهاً لليهود من مغبة إقامة دولة في فلسطين بقوله إن مصير هذه الدولة مرتبط بمصير الاستعمار فحين يُطرد الاستعمار من هذه المنطقة سوف تنتهي هذه الدولة.

في تسخير ريع النفط في خدمة تعميم التيار الوهابي كتيار دين سياسي مغرق في الرجعية واللاإنسانية والتكفير والذي كانت أسوأ نتائجه تسخير مغسولي الدماغ بالوهابية في خدمة الغرب الرأسمالي، وهي خدمة تنتهي لصالح الثورة المضادة عالمياً والكيان الصهيوني إقليمياً؟ منذ أكثر من ثلاثين سنة والوهابية السعودية تبشر بالدين شكلياً، ولكنها تقيم إمبراطورية إعلام تجهيلي واستهلاكي وجنسي عبر سلسلة من الفضائيات (سلسلة أم. بي. سي) والتي تشجع على المتابعة البلهاء للمسلسلات واليانصيب والحركات الموحية جنسياً باستخدام نساء عربيات على هذه المحطات بما يوحي بعنصرية سعودية تقدم غير السعوديات للمتعة من بعيد مما يثير هيجاناً جنسياً للرجال والنساء هناك. إنه تسخير الإعلام والمال للهو من جهة وللوهابية من جهة ثانية دون أن يعلم الوهابي البسيط أن الدولة نفسها هي التي تقوم بالنشاطين النقيضين، ودون أن يعلم أن اليهودي الصهيوني روبرت مردوخ إمبراطور الإعلام العالمي هو شريك في كافة الفضائيات السعودية! فنحن إذن أمام جبهة إعلام صهيو/سعودية، وهل هناك أخطر؟

لعل أقرب ما يبرهن استمرار التكوين الريعي والتابع للسعودية هو مآلها الحالي كدولة تدفقت إليها مقادير هائلة من فوائض النفط لكنها بقيت عاجزة عن إنجازين من الطبيعي في حالة دولة لديها وفرٌّ ماليٌّ أن تتجزهما:

- إقامة قاعدة صناعية (وهذا بالطبع هدف ومهمة أية برجوازية إنتاجية تركز على السيطرة على السوق المحلي/القومي) فلم تقم فيها نهضة تصنيعية إنتاجية بما يوازي الدفوقات المالية التي تحوزها كل سنة. فالسعودية لو كانت ذات توجهٍ عروبي تصنيعي وتنموي عموماً بوسعها تمويل قاعدة صناعية إنتاجية تُقام فيها (أو في مصر) باعتماد على قوة عمل وخبرات عربية من مصر مثلاً، والقيام باستثمارات زراعية في السودان وغيرهما من

القطريات العربية. لكن السعودية أخذت مناحي مختلفة وخطرة في الوقت نفسه، وهو ما يفسر دورها المعادي للقومية العربية والوحدة:

- فبدل الاستثمار الإنتاجي قامت هي ودول الخليج بتقديم مساعدات مالية، حسب الظروف، لبلدان العجز العربي لتغطية عجز الحكومات وليس للتنمية، وهو ما عُرف في السبعينات والثمانينات بتعاون (بلدان العجز والفائض).
- لم تستثمر في بلدان الاشتراكية المحققة أو في الدول الآسيوية الصاعدة وركزت فوائدها في البنوك التجارية الغربية.
- لم تُقم قاعدة صناعية حقيقية في أراضيها بل تشاركت مع رأس المال الغربي ضمن شركات لها فيها أسهمٌ سواء كحكومات أو كقطاع خاص، ولكن ليس لها فيها قرار تحديد طبيعة الإنتاج أو مكان الاستثمار، الأمر الذي حال دون تكوين قاعدة صناعية متمحورة على الذات في هذه البلدان²⁷.
- لم تكن هذه التوجهات مصادفة، فتكوين قاعدة صناعية متقدمة في قطر عربي سوف تفرض على هذا القطر توجهاً تكاملياً عربياً يحاول تحقيقه إما بالتكامل والتراضي المصلحين أو بالطريقة البسماركية، وهما خياران لم تتوجه إليهما السعودية لأنهما خياران يصبان في البعد القومي. ومن اللافت أن بلدان الخليج هذه كثيراً ما أقامت صناعات متشابهة مع أن أسواقها لا تستوعب منتجات تلك الصناعات كصناعة الألمنيوم مما انتهى إلى هدر مالي بوعي.
- قامت السعودية ومختلف دول النفط بتقديم مساعدات مالية للإنفاق وليس للاستثمار لكثير من الأنظمة العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك كي

27 - اتبعت الكويت سياسة المساهمة في شركات في الخارج كتوجه احتياطي لنضوب النفط. لكنها لم تتوجه بشكل حقيقي لا إلى الوطن العربي ولا إلى الدول الاشتراكية قبل تفككها، ولا شك أن مختلف بلدان النفط لم يكن لها الحق يوماً أن تستثمر خارج بلدان المركز الرأسمالي. أليس طريفاً أن يكون المستثمر تابعاً! هل هو مالك حقيقي في حال كهذه؟ وعلى أية حال، فإن القرصنة التي تقوم بها دول المركز الإمبريالي ضد أرصدة وموجودات واستثمارات دول المحيط قد أصبحت دارجة و"مشروعة" حينما تحصل تطورات ثورية في هذا البلد أو ذاك!

تُفسدها وتُبقّيها بحاجة لهذا التمويل. وعليه، ظهرت السعودية دوماً بمظهر الدولة العربية التي تفي بتعهداتها المالية مما منع الكثير من نقد سياسة السعودية المضادة للقومية العربية ملجوماً بالحاجة المالية، وأوضحُ مثال وأخطره هو صمت منظمة التحرير الفلسطينية²⁸ وكذلك حركة حماس عن نقد أنظمة الخليج رغم موافقها المضادة للأمة العربية وتطبيعها العلني مع الكيان وخاصة قطر. وربما تفسر هذه المسألة تحديداً خبث هذا النظام وخطورة المتمولين منه، بمعنى استثمار الأموال وتوظيفها سياسياً ليس إنتاجياً أو من أجل التكامل الاقتصادي العربي.

- العجز عن حماية نفسها بالاعتماد على قوتها الخاصة، الأمر الذي يتضح في تهافت السعودية رغم إنفاقها الهائل على أجيال من الأسلحة التي تُشتري وتتهزأ ليتم استبدالها بأجيال جديدة، ورغم ذلك تعتمد في الدفاع عن نفسها ضد عدوان محتمل، وقد يكون متخيلاً، على وجود قوات أمريكية وغربية أخرى على أرضها.

أما ومنحى التطور في هذا البلد على هذا النحو، فلا غرابة أن يكون كعب أخيل في السعودية في غياب الحدود الدنيا لحقوق المواطنين حيث لا برلمان ولا أحزاب ناهيك عن ذكورية المجتمع وليس النظام السياسي وحسب مما يكاد لا يعتبر المرأة جزءاً منه. وهذا ما يعيد إلى الذهن بوضوح ذلك التراكم بين ثلاثي: ثقافة القبيلة والذكورة والدين السياسي الوهابي كأكثر ألوان الدين السياسي رجعية ومحافظة.

قطاع خاص مولود الدولة التابعة وبرعايتها:

28 - من الطريف أنّ الرئيس السوري بشار الأسد أشار إلى قيام دول النفط بشراء صمت أو حتى موافقة أنظمة عربية على العدوان على سوريا لأنها مشتراة بالمال. (خطاب يوم 10-1-2012).

لا بد للسيولة المالية أن تخلق أعمالاً ما. فالفوائض المالية لدى طبقة التجار في أوروبا الغربية كانت وراء التطور الصناعي ولاحقاً الثورة الصناعية. فما هو القانون الاقتصادي الذي حكم مصير السيولة الربعية التي تراكمت في الخليج؟

في دراسته كتب آدم هنية²⁹

"... وإذا ما التفت المرء إلى القطاع الخاص في السعودية، والذي يمثل نحو 45% من الناتج الاقتصادي المحلي، فإنه يعتمد على نحو كبير على دعم الحكومة (مثلاً دعمت القطاع المصرفي الخاص بحوالي خمسة مليارات دولار عقب الأزمة المالية العالمية).

قام الكاتب بمعاينة دور شركات كبرى ومنها أرامكو (التي تملكها الدولة وتتبع الملك مباشرة) وشركات البتروكيماويات المسماة "الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)"، و"مجموعة العليان" التي تضم نحو خمسين شركة تنشط في مختلف المناحي الاقتصادية و"مجموعة بن لادن" للمقاولات، حيث يرتبط أصحاب هذه الشركات بعلاقات وثيقة بالعائلة الحاكمة. وثمة شركات خاصة أخرى في السعودية يملكها أفراد أعضاء في العائلة الحاكمة ومنها على سبيل المثال "شركة المملكة القابضة" وهي الأكثر نجاحاً ويديرها الأمير الوليد بن طلال آل سعود.

وفي إمارة أبو ظبي التي تحكمها عائلة آل نهيان، الأمر لا يختلف حيث يسيطر الحاكم هناك، الشيخ خليفة بن زايد بالشراكة مع أخيه غير الشقيق، ولي العهد محمد بن زايد، على الحياة الاقتصادية في الإمارة، عبر ما يسمى (uae offset group) وهو تجمع لبضع عشرات من الشخصيات المرتبطة بالعائلتين الحاكميتين في كل من أبو ظبي ودبي، علماً بأن الأخيرة عانت

29 – Adam Hanieh, **The internationalisation of Gulf capital and Palestinian class formation**, Capital & Class <http://cnc.sagepub.com/content/35/1/81> The online version of this article can be found at: DOI: 10.1177/0309816810392006 2011 35: 81 *Capital & Class*. at SOAS London on November 1, 2011 cnc.sagepub.com Downloaded.

ما عانت من أزمة اقتصادية خطيرة اضطرتها للاعتماد على نحو أكبر على أبو ظبي التي قدمت لها مساعدات مشروطة لتجاوز الأزمة.

أما القطاع الخاص فتسيطر عليه على نحو حاسم شركات يملكها أعضاء في العائلات الحاكمة في الإمارات السبع. فعلى سبيل المثال، يملك ولي عهد أبو ظبي "شركة مبادلة للتنمية" إضافة إلى شركة "الدار" العقارية، والتي يبلغ مقدار مجمل موجوداتها نحو أربعين مليار دولار. أما أمير دبي، الشيخ محمد بن راشد فيملك كلاً من شركة "نخيل" و"إعمار" اللتين عادتتا على الإمارة بدخل مقداره نحو خمسين مليار دولار سنوياً قبل الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

"...ومع زيادة مدينية وتصنيع اقتصادات الخليج، فإن المجمعات التي تشكل الطبقة الرأسمالية في الخليج استفادت من علاقاتها القوية بالعروش هناك ومُنحت عقوداً من الدولة لإنشاء وصيانة الطرق والمدارس والبيوت والمنافع وكذلك المشاريع الصناعية في قطاع النفط والغاز. بهذه الطريقة، فإنّ مقادير هائلة من الثروة التي نجمت عن قطاع النفط (وخاصة في ارتفاع أسعار النفط عام 1973) قد وضعت في قنوات بنى الدولة لتشكل جزءاً من قاعدة التراكم للطبقة الرأسمالية في الخليج³⁰."

ما لم يبينه هنية هنا أن هذه الطبقة هي ريعية بمستويين: كونها حصلت على ما حصلت عليه من الدولة مباشرة، وبالتالي فهي قطاع خاص لم ينمُ بشكل طبيعي، هي طبقة صنعتها السلطة. والسؤال هو ما حدود انفصالها وارتباطها اليوم بالدولة سواء سياسياً أو اقتصادياً طبقياً؟ وهل سياسات الدول كما هي حالياً تسمح لنا بالاستنتاج أن الاندماج بين السلطة والطبقة قويٌّ. وبناء عليه، إذا كان ممكناً لأية سلطة الزعم بأنها بونابرتية بدرجة أو أخرى، فإنها في الخليج... لا

لم يكن مشايخ الخليج كمعظم الأنظمة العربية بحاجة لتجوييف الوعي من أجل تجريف الثروة. بل كانت ولا تزال بحاجة لتكريس تجوييف الوعي بالإنفاق على ذلك من ثروة جُرِّفت سلفاً ولم تُنتج، بل لأنها لم تُنتج بشغل محلي، ومن ثم محاولة تعميم ذلك على الكثير من النخب العربية لتخدمها في ذلك. فليس الربيع من إنتاج طبقة عاملة تشتغل ويتم سلخ فائض القيمة من جهودها المبذول (كما أشرنا آنفاً). وربما لهذا تحديداً، لم تكن دول النفط مضطرة لتوفير الحدود الدنيا من الحقوق العمالية، بل إنَّ ما تضطر لتوفيره أقل بكثير مما اضطرت له أنظمة عربية أخرى لم تقطع شوطاً تصنيعياً بالمعنى الرأسمالي المتقدم، حيث وسعت الجهاز البيروقراطي لامتناس أعلى نسبة ممكنة من قوة العمل وتهميشها هناك، أي في بطن أجهزة الدولة. إن خلق وتوسيع القطاع الخاص ضمن سيطرة الأسر الحاكمة، لا يجعل منه قطاعاً عاماً ولا حكومياً بالطبع لأن السلطة هنا "مالكة بزعم حق الملك الإلهي" وليست مشرفة أو مؤتمنة على البلد. وبغض النظر عن طبيعة نشاط الأعمال في الخليج، بمعنى كونها خدماتية، تجارية، تابعة لشركات أجنبية... الخ تتنامى فيها أعداد العاملين في القطاعين الخاص والحكومي بصورة هائلة، لكنَّها في الوقت نفسه تخلو من أي قياداتٍ أو هيئات تمثل مصالح العمّال في السوق، وفي مقدّمة ذلك بالطبع النقابات³¹. فكما أشرنا، لم توفر أنظمة الخليج حداً أدنى من الظروف الإنسانية التي ينشأ فيها الوعي كي تُجرِّفه مما يُبقي على النخب المسيّسة خبيئة وسرية، أو تتفجر عنفاً مفتوحاً كحالة جُهيمان أو ناصر بن سعيد. وقد يكون لنا أن نلاحظ بأن الولايات المتحدة وقوى الدين السياسي قد التقطت حالة جهيمان، لنقلها بالمعكوس إلى المجموعات

31 - عادت إلى التردد مجدداً في السعودية بعدما اختفت منذ 1956، عندما تم "تأديب" الطبقة العمّالية الناشئة حديثاً، وخلق

السوق السعودية ذات الطبيعة الغربية والخاصة، إيمان القوييلي

<http://www.al-akhbar.com/node/29536>

هي "رأسمالية محاسيب" كما تصفها تيري لين كارل، ولا تكتفي فيها الحكومة بالبقاء على الحياد أمام العرض والطلب في سوق العمل، لكنها تنحاز إلى المحاسيب، أصحاب رؤوس الأموال، وتتدخل بأشكال مختلفة - قانونية وأمنية - لتحول دون تحوّل العاملين إلى كتلة وازنة مؤثرة.

التكفيرية وتصديرها إلى العديد من بلدان العالمين العربي والإسلامي، وها هي اليوم تُسَرَّب إلى سوريا.

لكن حتى النشوء غير الطبيعي يمكن أن يفرز نضالاً طبيعياً، فحسب إيمان القويلي قاد توسّع الدولة في الخصخصة خلال العقد الأخير، إلى إضرابات واحتجاجات عمالية، وليست صدفة عشوائية أن تكون أبرز الإضرابات والاعتصامات قد وقعت في إحدى أكبر الشركات التي تمت خصصتها، بدأ إضراب موظفي مركز الاتصالات في شركة "الاتصالات السعودية" عفواً في 12 آذار/مارس 2011، عندما تلقى موظفو الشركة خطاباً يشير إلى حجب المكافأة السنوية، وقصرها على الربع الأكثر تميّزاً من العاملين.

ولا تختلف قطر عن السعودية، حيث تعيش قطر من الغاز والنفط اللذين تذهب عائداتهما إلى الأمير والحكومة/الأسرة اللذين يستثمران في الأعمال والبناء والصحة والتعليم وبنية تحتية عصرية. والقطريون لا يدفعون الماء والكهرباء.

يأتي قسم كبير من ثروة قطر من الاستثمارات إلى الأمير والعائلة المالكة وملاك الشركات الكبرى القطرية مثل ديار القطرية، مناع كورب وفردان التي تعمل في الخارج. إن أكبر مستثمر في الخارج هو حمد بن جاسم وهو رئيس سلطة الاستثمار القطرية التي أنشئت عام 2005 لإدارة ثروة قطر ورئيس الوزراء ووزير الخارجية (لاحظ الدمج بين سلطة الأسرة وملكية ثروة البلد). إنَّ لقطر حصصاً في معظم شركات صناعة السيارات الفارهة وشركة الملاحة الفرنسية إيرباص وبنك باركليز. وقد أنقذت قطر هذه الشركات من الإفلاس. في الكساد الاقتصادي الأخير" (ما معنى هذا غير أن لها دوراً محدداً، وفي أحسن الأحوال، فهي بناء على هذه الحصص لا يمكن أن تسحب استثماراتها أو توجهها لأي اتجاه آخر. هذا أمر آخر لتحسم قطر خياراتها غرباً إلى النهاية.

الولايات المتحدة: مهندسة العلاقة الخليجية الصهيونية

ضمن الثورة المضادة

لا يقتصر دور الإمبريالية على خلق وتثبيت أنظمة الخليج، بدءاً من بريطانيا وصولاً إلى الولايات المتحدة، بل الأساس هو الإشراف على وتوظيف هذه الأنظمة ضمن استراتيجية المركز الإمبريالي والصهيونية في المنطقة والعالم وخاصة في الوطن العربي. ويمكننا، على ضوء المشهد العام للسياسة الغربية في المنطقة ملاحظة استخدام هذه السياسة لعاملين يتواجدان في الخليج: النفط والوهابية. النفط بمعنى توظيف عوائد هذا الريع، وهي ضخمة، والوهابية حيث تجد طريقها إلى الكثيرين في مناخ الأزمة الاقتصادية في الوطن العربي كي يتم حرف الأزمة عن نتائجها الطبيعية. أي بدل التحول إلى أزمة اجتماعية سياسية ثورية، لتتحول إلى أزمة ضمير وعقاب للذات، وبالتالي اللجوء للغيبات كي تحل المشكلة بالرضى عن المسلم الذي ذنب نفسه كفرد بدل تذنب السلطة كجزء قيادي في طبقة. وعليه شكل هذان العاملان غطاء لتحرك السياسة الرسمية الغربية والعربية باتجاه التطبيع مع الكيان والاستمرار في تقويض البعد القومي العربي لصالح الدولة القطرية.

وبعيداً عن العودة إلى حقبة الستينات وتصفية الناصرية كقيادة للمشروع القومي العربي وتوظيف الخليج ضدها، وخاصة السعودية، فإنَّ الحلقة الجديدة لهذا التوظيف والتي بدأت في تسعينات القرن العشرين بخلق دور لفوائض الريع النفطي في ما أسمى مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لينتهي إلى اسمه الجديد "الشرق الأوسط الكبير" والذي بدأ بمؤتمر الدار البيضاء 1994 وتلته سلسلة مؤتمرات تحت الاسم نفسه.

يمكننا اعتبار هذه المؤتمرات التي بدأت عام 1994 أي عام عقد اتفاقي أوسلو (مع م ت ف) ووادي عربة (مع الأردن) بداية الإدخال الرسمي لمعظم الأنظمة العربية في السياسات النيولبرالية والتي يمكن رؤية هدفها في الوطن العربي في ثلاثة أمور:

- الأول: إخراج الدولة الوطنية (وهي عربياً قُطرية) من دورها الاجتماعي سواء بتصفية القطاع العام وتبني الخصخصة وتقليص أو وقف الدعم للسلع الأساسية، وكل هذا بتوسيع قاعدة الحكم الفردي أو الأسري بإدخال القطاع الخاص في السلطة.
- والثاني: وهو مشروط بنجاح الأول وهو وقف المقاطعة العربية للكيان وتهيئة الظروف لإدماج الكيان الصهيوني في المنطقة إدماجاً مهيمناً.
- الإيحاء للعالم بأن "السلام" قد أُنجز في المنطقة وبالتالي، فإنَّ الكيان الصهيوني هو وادي السليكون في الوطن العربي، وهو التطور الذي نوجزه بإنجاز الكيان مكسبين رهيبين:

○ تدفق استثمارات أجنبية مباشرة إلى الكيان بين 1991-2008 بما يزيد على 100 مليار دولار.

○ وتدفق مليون من المستوطنين الجدد من الاتحاد السوفييتي السابق إلى الكيان مقروناً بدعم الولايات المتحدة للكيان بـ 10 مليار دولار كضمانات قروض لتسهيل استيعابهم.

كان هدف هذه المؤتمرات تخريب الوطن العربي على صعيدين:

الأول متعلق بالدول غير الخليجية: إشراك رأس المال الخاص في السلطة في البلدان العربية التي فيها قطاعٌ عامٌ لمحاصرة وتصفية هذا القطاع. وبالطبع تُدرك الولايات المتحدة أن القطاع الخاص ولا سيما الكمبرادوري هو حليف تابع ومضمون للمركز الرأسمالي بينيته ومصالحه، وهو الأمر الذي قاد إلى تبني السياسات الليبرالية الجديدة في هذه البلدان وخاصة الانفتاح الاقتصادي

كما في الجزائر وسوريا (تبني سياسة السوق الاجتماعي)، أما مصر فكان الانفتاح قد التهمها منذ 1975 حينما تبني ذلك رئيس وزرائها عبد العزيز حجازي³² وأخذت به السلطة بأجمعها. والثاني متعلق بدول الخليج: حيث بدأ التركيز على تشكيل قطاع خاص أسري/دولاني من جهة ومنخرط في دور خدماتي مع الشركات الغربية من جهة ثانية. وضمن هذا الانخراط تم التأسيس لتشعبات أخرى حيث جرى توسيع الفرع الفلسطيني في هذا القطاع للاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، ومنها أو عبرها التشريك مع رأس المال الصهيوني. (انظر الفصل الثالث).

أما الوهابية، فقد تجلّى تأثيرها في تصدير أعداد كبيرة من العرب الذين اشتغلوا في الخليج إلى بلدانهم وخاصة مصر ليشكّلوا قاعدة لقوى الدين السياسي مرتكزة على حيازات مالية ضخمة لتلعب دوراً أساسياً في السياسة في مصر والذي يتضح اليوم سواء في الوصول إلى السلطة وفي غض الطرف عن اتفاق كامب ديفيد وفي تأكيد العلاقة مع الولايات المتحدة. ولعل الأخطر هو تقديم المال النفطي المفخخ بالوهابية معاً إلى البلدان العربية لتمير سياسة الولايات المتحدة على هذه الناقل. فبعد مرحلة ما أُسمي ببلدان الفائض وبلدان العجز حيث قامت الأولى بتغطية عجز ميزانيات الثانية، بدأ توظيف هذا المال عبر تقديم مساعدات وهبات خيرية لمؤسسات مجتمعية عديدة في الوطن العربي على شكل رشى وبذخ هائل متواكب مع انفتاح خليجي على الكيان الصهيوني وتقويض خبيث للمقاطعة العربية للكيان. وعليه، كان هذا

32 - في مؤتمر عرب بلا نفط في لندن 1985 قال عبد العزيز حجازي الذي كان وزير الاقتصاد في بدايات عهد السادات وهو مهندس الانفتاح الاقتصادي. قال: فتحنا الباب بشكل جزئي موارد لكن الريح كانت قوية فتخلّع! تُرى هل هكذا تُخط مسارات الأمم؟

المال "الخيرى" والسياسى للأنظمة مثابة لجام ضد نقد دور دول الخليج فى التطبيع مع الكيان الصهيونى!

عوداً إلى مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد عُقد المؤتمر الأول فى الدار البيضاء 1994 فى المغرب، وقد حضره إلى جانب الدول العربية رئيس وزراء الكيان إسحق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس و130 رجل أعمال إسرائيلى. وقد وافق المؤتمر على اتخاذ إجراءات من شأنها رفع المقاطعة الاقتصادية الإقليمية عن الكيان، وكذلك إقامة غرفة تجارة للشرق الأوسط. وعقد المؤتمر الثانى فى عمان أكتوبر 1995، وكان هدفه تسهيل "توسع استثمارات القطاع الخاص فى المنطقة، وتقوية المشاركة الخاص-العام والتي سوف تؤكد الانتهاء إلى العمل لحفز التعاون والتنمية فى المنطقة". (see www.medeia.be). وتقرر فى مؤتمر عمان إقامة سكرتاريا تنفيذية للمؤتمر بحيث تعمل من أجل تقدم المشاركة العامة-الخاصة، وتسريع الصلات وتبادل المعطيات، وتقوية استثمارات القطاع الخاص فى المنطقة. وهو المؤتمر الذى قال فيه وزير خارجية الأردن: "يهدف المؤتمر إلى خلق اعتماد متبادل بين العرب وإسرائيل محفوزا بصلات بين الجانبين وتقوية المتاجرة، والاستثمار والتنمية" (foreign ministry, kingdom of jordan). لعل المهم هنا أن هذه الأقوال لم تكن تؤخذ بالحسبان فى حينها مما أعطاها فرصة زخم وبقاء. وعقد الثالث عام 1996 فى القاهرة والذى سار باتجاه علاقات صداقة اقتصادية كذلك. (see www.medeia.be).

أما تواصل العلاقة مع الكيان فقد زُعم أنها تعكرت بانفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية، علماً بأن تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر تواصل إلى الكيان، وتواصل انفتاح الخليج والتطبيع مع الكيان وخاصة فى مسألة المقاطعة العربية لهذا الكيان. مثلاً عام 2003 أعلنت الولايات المتحدة أنّ منطقة الشرق الأوسط سوف تصبح منطقة اقتصادية نيولبرالية واحدة عام 2013،

وهي رؤية اقتصادية سميت منطقة التجارة الحرة للشرق الأوسط، بحيث تضم الولايات المتحدة والخليج وإسرائيل. وحينما يأتي تحديد مستقبل منطقة ما من دولة خارجية، أي الولايات المتحدة، فذلك يعني أن تلك الدولة هي التي تحدد وليست دول المنطقة، أي ليست الدول العربية.

تنفيذاً لرؤية الولايات المتحدة هذه عقدت اتفاقات صداقة على شكل معاهدة متاجرة حرة فردياً مع كل دولة على حدة، حيث وقعت مع البحرين عام 2004 وأجازها الكونجرس عام 2006، وفي عام 2005 مع عمان ومع الإمارات العربية المتحدة، وأعلنت قطر والكويت أنهما معنيتين بذلك. وهذه جاءت استكمالاً لاتفاقيات تجارة حرة بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل والأردن والمغرب. وبهذا تكون الولايات المتحدة هي المشترك بين الجميع مما يعني فتح خطوط علاقات بين الكيان والدول العربية التي ليست لها علاقات علنية مع الكيان.

تشكل الكويز qiz آليات لدمج رأس المال من الدول العربية والكيان. ففي المناطق المؤهلة صناعياً في الأردن تمت مشاركة مستثمرين آسيويين وخليجيين وآخرين من الشرق الأوسط، منفذين تعاقدات من الباطن مع شركات كبرى مثل جاب و وولمارت وشركات ملابس قطاعي أخرى. وقد وجدت هذه المناطق من أجل تكامل رأس المال العربي والإسرائيلي وترتبط بشكل لصيق مع السوق الأميركي ضمن استغلال مشترك لقوة العمل. بحلول عام 2007 ورد في تقارير حكومة الولايات المتحدة أن الصادرات من 13 منطقة تأهيل صناعي (كويز) أقيمت في الأردن يقدر بـ 70 بالمئة من مجمل صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة. وعام 2004، بدأت مصر أول منطقة صناعية باتفاق مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وأنشئت ثلاث أخرى لاحقاً عام 2006، ووصلت حصة صادرات المناطق الصناعية المصرية إلى الولايات المتحدة إلى 26% من مجمل صادراتها إليها. نلاحظ هنا معنى إشراك القطاع الخاص في السلطة أو توسيع قاعدتها.

يقول محمد مراد: مع الطفرة السعرية التي شهدتها السوق النفطية (2003 - 2008)، عاد الاهتمام الأوروبي ليجدد الحديث عن قيام منطقة تجارة حرة بين الجانبين. وقد برز على هذا الصعيد مقترحان رئيسان³³. الأول: أن تربط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية - الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية - المتوسطية المزمع إقامتها العام الحالي (2010). أما النتائج التي يتوخاها الاتحاد الأوروبي من هذا الربط فتكمن بأنها:

تمهّد لتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية بحكم أنّ إسرائيل هي "دولة" متوسطة، وبذلك يبدأ التطبيع اقتصادياً ليتحول إلى تطبيع سياسي في ما بعد. وتجدر الإشارة بأن الدور الناشط في تضاد مع الثورة الذي تقوم به قطر ذو علاقة متجذرة مع كل مما أشرنا إليه في سياسة ومصالح الولايات المتحدة والكيان بالطبع.

33 - صالح عبد الرحمن المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 8، انظر البحث على شبكة

الإنترنت. http://docs.ksu.edu.sa/doc/articles_19/article/90647.doc

فليست مصادفة أن يقوم أمير قطر الحالي في نفس فترة بداية هذه المؤتمرات باغتصاب السلطة من أبيه بانقلاب في القصر عام 1995 وأن تبدأ علاقة أعمال مفتوحة بين قطر والكيان عام 1996 ويتم افتتاح أول مكتب تجاري لكل طرف لدى الآخر³⁴. بعدها زار شمعون بيرس الدوحة ثم وصل وفد إسرائيلي يمثل مصالح الأعمال في البنوك والاتصالات والزراعة³⁵. وعليه تكون قطر أول دولة من مجلس التعاون الخليجي تجيز مكتباً تجارياً صهيونياً، (بالطبع لم تحتج دول المجلس) كما استضافت قطر المؤتمر الرابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1997. والذي شاركت فيه إسرائيل³⁶.

فشل دوره كاستثمار أجنبي

موقع رأس المال الخليجي بمعيار الاستثمار الأجنبي المباشر

34 – The other Gulf trade office was in Oman and would later close in 2000 after the onset of the Palestinians second

Intifada against the Israelis.

35 – “Israel Business Delegation in Qatar, Trade Office to Open”. *Dow Jones International News*, 27 May 1996.

36 – ومن اللافت والغريب، أن قطر قد استغلت تغيير حاكمها وأموالها بالطبع كي تتحول إلى بلد فريد: فهي تحوي قناة الجزيرة التي لوحظت توجهاتها التطبيعية بشكل مبكر ولكن قلة من الناس عرفت ذلك باكراً، لذا لم تتم هجمة تعرية لها في الوقت المناسب. وتحتوي قطر قاعدتي السيلية والعيديد أكبر القواعد للقوات الحربية الأميركية، وتحتوي القصر الأميري الذي شكل خلية سياسية أخذت تعيث بالسياسة العربية لصالح أعداء الأمة إلى درجة أن حزب الله قيل أن تتم المصالحة اللبنانية في قطر! مما أعطى هذه الإمارة رصيذاً معنوياً أكثر ضرراً مما قدمته الجزيرة. وهذا الدور القطري المخفي والخبيث هو الذي نصّب عضو الكنيست عزمي بشارة مفكراً قومياً عربياً عبر قناة الجزيرة وعبر زيارته الذكية لسوريا وحزب الله! كيف يكون عضو كنيست، ومفكر لنظام قبلي مرتبطاً بالغرب، كيف يكون مفكر قومي، وإلى جانبه وبنفس الخطورة وأكثر داعية الإخوان المسلمين بمنظور الدين السياسي يوسف القرضاوي!

نورد أدناه الامتيازات التي يحظى بها رأس المال الأجنبي المباشر التي تقدمها الدول التي تستدعيه، وهدفنا من هذا توضيح عجز رأس المال الخليجي عن الاستفادة من أو إهماله الاستفادة من هذه الفرص أي عدم استئثارها.

Multilateral Agreement on Investment الاتفاقات المتعددة للاستثمار، هي بين أعضاء منظمة OECD الـ 29. وهي تؤكد على أن تراعي الحكومات حقوق المستثمرين في:

- 1- تصدير سلعهم وخدماتهم عبر كل الحدود بلا شروط.
- 2- الشراء بشكل منفرد او امتلاك أية بنية ذات طاقة إنتاجية في أية أمة موقعة دون أن يتطلب ذلك الحفاظ على قابليتها للتطبيق *viability*، ومستوى التشغيل أو المكان في البلد الأم.
- 3- امتلاك أية موارد طبيعية قابلة للبيع وحق التنقيب عن النفط والغاز فيها، والغابات والمناجم أو أية مصادر دون إجبار على الحفاظ على هذه المصادر، أو استخدامها في مصلحة البلد المضيف.
- 4- فتح اعتمادات وزيادة النقد المعروض دون تقييدات على مقدار أية عملة يطلبها في اقتصاد البلد الأم مهما كانت التأثيرات التضخمية.
- 5- أن يتقدم لأية عطاءات لأية بنية تحتية جرت خصصتها، أو سلع اجتماعية أو تحولات ثقافية دون أية حدود في الرقابة الخارجية.
- 6- الحصول على أية تسهيلات من منح حكومية محلية أو قروض أو حوافز ضريبية أو دعم بنفس الحقوق والشروط التي تحصل عليها الشركات المحلية.
- 7- أن يكون حراً تجاه أية متطلبات لخلق فرص عمل وشراء سلع محلية، وتبادل صادر وارد، وتحويل التكنولوجيا والمعلومات إلى المجتمع المضيف
- 8- رفض باعتباره غير شرعي أي معايير وطنية لحقوق الإنسان، حقوق العمال، أو حماية البيئة على السلع المنتجة والمستوردة من مناطق أو دول أخرى.

9- الريح من أيّ مشروع تجاري بدون متطلبات إعادة استثمار في البلد الذي حصل منه على مواردها أو حصل منها على ربح.
من المهم الإشارة إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر قد ازداد ما بين 1987-97 بنسبة 80% . كانت الزيادة بالنسبة للمستثمرين من الولايات المتحدة هي 785% في هذه الفترة. 75% من الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا وأميركا الشمالية واليابان³⁷.

هدر الاستثمارات المحلية...التابعة!

إنّ علاقة الخليج بالمركز الإمبريالي هي علاقة غريبة بل مشوهة. فالخليج من جهة مكون من دول "مستقلة: سياسياً كما يُدعى بل ويجب أن يكون. ولكن المسألة بالعكس، لأن الأنظمة الحاكمة هناك استدعت الأجنبي الذي تزعم أنه رحل، وكما يبدو لم يرحل، وقد استدعته في فترة، ما بعد الاستقلال، إن كان الاستقلال حقيقياً، وبالتالي فهي أول الاستدعائيين قبل أن تنتشر هذه الظاهرة، وشاركت في احتلال المركز الرأسمالي للعراق وقامت عامي 2011 و2012 باستدعاء الناتو لتدمير ليبيا ومولت التدمير وشاركت فيه بالمستوى الأكثر دناءة، أي القتل على الأرض، في حين كان سيدها يقتل من السماء دون أن يُطاله غبار الأرض العربية أو تصيب ملابسه دماء العرق العربي المهان! وهذا ما أسميته بالهيمنة الثالثة، وانتهى الأمر باحتلال ليبيا وها هي تستدعيه لاحتلال سوريا، وقامت باحتلال البحرين! وبما أنها بلدان تحوز على ثروات ضخمة، فالمفترض أن لا تكون تابعة اقتصادياً، لكنها تقيم علاقات تبادل لا متكافئ مع المركز الرأسمالي وخاصة في حقبة العولمة، مع أن بوسعها تجاوز هذه العلاقة. كما أنها تنهرب من إقامة علاقات اقتصادية مع الأقطار العربية المركزية من أجل كتلة اعتماد على الذات إقليمياً، إن لم نقل قومياً حيث تصر على تطوير "اللاتكافؤ" في الوطن العربي! فالمبادلات بين بلدان الخليج والغرب تقوم على تصدير هذه البلدان للنفط واستيرادها وسائل الإنتاج والتكنولوجيا بالمقابل.

37 – Joseph K. Roberts, Multilateral Agreement on Investment, in Mobthly Review October 1998. p. 29.

"... لذلك راحت الولايات المتحدة تشجع إنشاء عدد من الفروع الصناعية في بلدان الخليج في إطار نظام رؤوس الأموال الخاصة التي تقوم بإدارتها شركات ما فوق قومية³⁸. أما بلدان الاتحاد الأوروبي، ورغم أنّ شركاتها هي التي نصحت بلدان الخليج بإقامة صناعات بتروكيماوية إلا أنها وقفت بشراسة ضد دخول هذه المنتجات إلى أراضيها منذ العام 1983 وحتى اليوم، وكل ما فعلته هو تخفيض في التعرفة الجمركية على صادرات الخليج إليها. ولعل اللافت هنا أن بوسع هذه البلدان: إما استيراد التكنولوجيا من بلدان البريكس مثلاً أو الاستثمار في تلك البلدان، مع أن الأصح هو الاستثمار محلياً أو عربياً في إنتاج السلع الرأسمالية (إنتاج الماكينات التي تنتج ماكينات) capital goods أي أدوات الإنتاج منفردة لوحدها أو بالتعاون مع بلدان عربية أخرى، مصر مثلاً بإقامة قاعدة صناعية مشتركة، وهو الطريق الذي اختطته دول البريكس والذي لم يقد لصعودها وحسب، بل كان له دور أساسي في الأزمة في جانب العرض التي تقوض السيطرة المنفردة للمركز الرأسمالي الغربي على العالم. والشركة القابضة الملكية مثال جيد على لا وطنية الاستثمار السعودي المحلي. فهي مملوكة من طلال بن سعود... وهو أكبر فرد أجنبي مستثمر في الولايات المتحدة بواسطة حصته في نيوز كورب 5.46% . والمملكة هي أكبر حامل أسهم في سيتيجروب، وثاني أكبر مالك في الإعلام في العالم بعد روبرت ميردوخ. وهي ثاني صاحب أسهم في كناري وهارف- التي هي أكبر مؤسسة عقارية في لندن. كما تملك المملكة سلسلة فنادق فيرمونت ونوفمبك. من الواضح أنّ هذه الاستثمارات بعيدة ربما بشكل كامل عن الاستثمار الإنتاجي الذي تتطلبه بلدان الخليج والوطن العربي.

ولا تختلف مجموعة العليان عن سابقتها، فقد أنشئت مجموعة عليان عام 1947 من قبل عائلة تجارية سعودية، حيث بدأت كشركة لتعهدات النقل ووكالة لشركة بختل (انظر أدناه) في مشروع أنابيب النفط عابر الجزيرة العربية والذي يهدف إلى ربط حقول النفط السعودية مع تسهيلات

38 - محمد مراد، موقع رأس المال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو والدولار) في مجلة كنعان، العدد 148، شتاء 2012، ص ص 51-80.

التوزيع في لبنان. وفي الخمسينات أقامت العليان أول يوتيليت عامة في السعودية -شركة الغاز الوطنية. وخلال الستينات والسبعينات، عملت كعميل للعديد من مؤسسات رأس المال الدولي (ومنها تعبئة وتوزيع خدمات شركة كوكا كولا بالزجاجات، وكرافت للأغذية، ونستلّة، وكمبرلي-كلارك، وكتالوج -الموليف، ومنتجو الأرز الأستراليون، ونابيسكو، وبولارويد، وبلسبوري وغيرها). وهي صاحبة امتياز بيرجركنج في الشرق الأوسط. وقد استمرت المجموعة في العمل مع بختل، في تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك المطارات، ومحطات الطاقة، والمصافي، والمدن الصناعية، وشركات الاتصالات، وتطوير حقول النفط والغاز. وهي تدير كذلك مساكن الأجانب في العربية السعودية. لقد تم تعيين هيثم عليان، رئيس المجموعة، عضو مجلس إدارة في مورجان ستانلي عام 2006. وتملك العليان 20 بالمئة من البنك السعودي الهولندي وهو أحد أكبر البنوك في السعودية وتملك 70 بالمئة من بيل القابضة، وهي إحدى أكبر شركات تطوير المباني والتي تملك مطار ليفربول جون لينون، ومجمع مركز تسوف ترافورد، ومانشستر شيب كانال، وجلاسكو هاربر وميريبي داكس³⁹.

لعل هذه الشركة نموذجٌ على الدور التابع للشركات الأم الغربية وخاصة عدم توجهها إلى البنية الصناعية الإنتاجية الحقيقية. إن أوجر جروب هي إحدى أكبر الشركات في الشرق الأوسط. هي شركة سعودية تتحكم بها أسرة المليونير اللبناني رفيق الحريري. إن ل أوجر مصالح في الإعمار، والاتصالات، والبنوك والسياحة وقطاع الخدمات. إن مصدرها الأولي والأكبر للتراكم هو عبر التعاقدات والمقاولات التي حصلت عليها من العربية السعودية. وهذه تتضمن مشاريع مثل الرويال ديوان. وهي أكبر مطور في الأردن حيث كلفت بتوسيع ميناء العقبة عام 2006. وتسيطر أوجر جروب على أكبر شركة اتصالات في تركيا. أوجر جروب هي صاحبة أكبر أسهم منفرد في البنك العربي ثاني أكبر بنك عربي من حيث حجم رأس المال عام 2006. إن شركة بختل التي ورد ذكرها أعلاه، ذات علاقة قوية بأل سي. أي. إيه (بيخلر ونيسان 2002 ص 252): "شركة بيختل بعلاقة مع ال سي أي إيه وخاصة مديرها جين ماك كوني ووليام

39 - آدم هانية مرجع سبق ذكره.

كيسي، وريتشارد هيلمز، ولها دور في نجاح الرؤساء ادجار هوفر ودوايت اينهاور ورونالد ريجان وهي أضخم شركة قواعد عسكرية والطاقة ومشاريع ذات علاقة بهذه، وتسيطر على اتخاذ القرار في لجنة الطاقة الذرية وبنك الاستيراد والتصدير. وتعمل في الخارج كذراع ل سي آي ايه، وكممثل غير رسمي لحكومات أجنبية وخاصة للعربية السعودية في الولايات المتحدة. وعبر الرشى والعلاقات السرية تمكنت بختل من الحصول على بعض أكبر مشاريع الإنشاءات في العالم⁴⁰.

ولشركة ميرل لنش علاقات خاصة بالشرق الأوسط، ففي عام 1978 حازت على شركة وايت وولد، وهي شركة استثمار دولية قدمت استشارات لوكالة النقد العربية السعودية في كيف تدير محفظتها ذات ال 100 بليون دولار، وقادت الاستثمار بتدفق يومي بـ 450 مليون دولار. (business week 22 july 1985)

ودلة البركة هي شركة كبرى سعودية يملكها صالح عبد الله كامل. وقد كسب ثروته من عقود تنظيف وصيانة الشركات الأجنبية ولاحقاً عقود مع وزارة الدفاع السعودية إضافة إلى عشرة بنوك تعمل في الشرق الأوسط، ودلة البركة أيضاً تسيطر على شركة إعلام. هي إيه آر تي. ومن البنوك التي تسيطر عليها هذه الشركة بنك الأردن الإسلامي الذي يعمل بنشاط في الضفة الغربية وقطاع غزة⁴¹.

جلوبال انفستمنت هاوس هو أكبر شركة بنكية وهي مشاركة في توفير خدمات للشركات الكبرى وتقدم استشارات في m&as والخصخصة، وإدارة الصناديق التبادلية ميوتشوال وإدارة الموجودات. أصحاب الأسهم فيها منهم مجموعة الحموزي الكويتية وهي لعائلة نافذة تستورد اللحوم والأغذية. وهناك مساهمون آخرون من الكويت هي جلوبال انفزمنت هاوس الذي

Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, the Global Political Economy of Israel, Pluto Press 2002, p.p 252-53 -40

41 - هانية، مصدر سبق ذكره.

يتضمن المعهد الكويتي العام للضمان الاجتماعي والشركة الصناعية الأوسع في الكويت، مجموعة الصناعات الوطنية.

هدر أصول الخليج بالخارج:

بعيداً عن متابعة مقادير الأصول الخارجية لبلدان الخليج، فإن توزيعها بالنسب يعطي الصورة التي نبغي. كان التوزيع الجغرافي لأصول بلدان مجلس التعاون الخليجي حتى العام 2007 على النحو التالي: حصة الولايات المتحدة 56.6% والاتحاد الأوروبي 18.9% والبلدان العربية 11.3% والبلدان الآسيوية 11.32% ومناطق أخرى 1.9%. وتشير إحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات الخليجية في الاتحاد الأوروبي بين 150-200 مليار دولار وهي تشكل 40 بالمئة من الاستثمارات الخليجية في العالم وقد تنوعت هذه الاستثمارات في الخارج بين استثمارات خاصة وأخرى رسمية، وهي إما في صورة موجودات عينية أو أسهم استثمارات في سندات حكومية (هامش 54). إن القسم الأعظم من الأرصدة الخليجية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي مستثمرة في أدوات مالية عائدها منخفض ومخاطرها متزايدة، خصوصاً في ظل الأزمة الراهنة... مما سيكون له نتائج مدمرة على قيمة الدولار بوصفه عملة عالمية؟ ويزداد هذا الخطر مع تلويح الصين بالتخلي عن الدولار وقبول دول كثيرة بالتعامل بالعملة الصينية، وهو الأمر الذي تحاول الولايات المتحدة الرد عليه أو تأجيله بإضعاف الصين عبر رفع أسعار النفط كي لا يحل اقتصاد الصين محل اقتصادها 2020 وبالتالي تُتوج عملتها مكان الدولار⁴². ولكن من يتحكمون بأموال الربيع لا يعرفون لها قيمة لأنهم لا يُنتجون!

لا تكمن المشكلة في طبيعة هذه الاستثمارات التي ليست في الاقتصاد الحقيقي وحسب، بل في كونها تقدم وفورات مالية هائلة لبلدان المركز الإمبريالي التي تعلن دوماً عدوانها ضد الأمة العربية والوحدة العربية وتسليح الكيان الصهيوني حتى أسنانه. وهي نفسها التي دمرت العراق وليبيا وتعمل لتدمير سوريا. بكلمة أخرى، فإنّ هذه الدول إنما تقدم كلف عدوان الثورة المضادة ضد الأمة العربية. وطبقاً لورقة محمد مراد فإن كل 20 ألف دولار قادرة على خلق

42 - محمد مراد مصدر سبق ذكره.

فرصة عمل واحدة في الولايات المتحدة. أي أن هذه الأموال تضمن تخفيض البطالة في الولايات المتحدة والغرب عامة، وهو أمر يحول دون تفاقمها مما يقلل احتمال النضال العمالي الطبقي، أي يصب في صالح الثورة المضادة. هذا دون أن نقول بأن تشغيل هذه الأموال في الوطن العربي يلعب دوراً بارزاً في الإنعاش الاقتصادي!

الهدر التسليحي:

لا تتوفر لأحد المبالغ المالية التي تنفقها الأسر الحاكمة على إسرافها وفُحشها واستهلاكها، وإن كان يمكن الافتراض أنها مبالغ بلا تحديد. ولعل مصدر الإنفاق المسجل، ولو بدقة نسبية، هو ما يُنفق على التسليح، ولكنه لا يُستخدم للدفاع، هذا إذا كان هناك من خطرٍ حقيقي على هذه الدول اليوم وتحديدًا الخطر الإيراني المزعوم.

فقد بلغ الإنفاق على التسليح للبحرين والكويت وعمان والسعودية والإمارت في عام 2007 وحده 42,549 مليار دولار بالأسعار الثابتة أو 49,965 بالأسعار الجارية، وبلغ إنفاق هذه الدول على التسليح في الفترة ما بين 1998-2007 ما قيمته 315,610 مليار دولار. هذا مع العلم أن الإنفاق في دولة قطر والإمارات العربية المتحدة لم يسجل في عداد الإنفاق الخليجي العام للعامين 2006 و 2007⁴³.

ووقّعت السعودية اتفاقاً دفاعياً جوبياً مع الولايات المتحدة إضافة إلى إعدادها جيشاً للسعودية قوامه 90 ألف جندي خلال خمس سنوات (1991-1996) لم يلبث أن ارتفع حتى العام 2001 إلى 126,000 جندي إضافة إلى 75,000 هو عديد الحرس الوطني السعودي إلى جانب 7500 عسكري يشكّلون ما يسمى درع الجزيرة "وهناك ما يزيد على 20 قاعدة عسكرية أميركية في مختلف هذه الدول فيها قوات بحرية وجوية وبرية حيث تدفع هذه الدول قسماً مهماً من عائداتها النفطية بدل تكلفة الوجود العسكري الأجنبي وبشكل خاص الأميركي الموجود على

43 - محمد مراد، مصدر سبق ذكره.

أراضيها⁴⁴. وقد أعلن مؤخراً أن السعودية سوف تشتري صفقة أسلحة دفعة واحدة هذا العام من الولايات المتحدة بـ 60 مليار دولار.

والسؤال الذي يفرض نفسه، إذا كان كل هذا الإنفاق على الأسلحة وهذه الأعداد من الجنود لا يمكنها حماية البلاد، ومن ثم اضطرار هذه الدول للاعتماد على الحماية الأميركية ودفع تكاليف القواعد الأميركية والتي قد تفوق النفقات على جيوشها، فما لزوم هذه الجيوش إذن؟ فهي قد تستعيز عنها بالشرطة لحماية الأمن المحلي وحسب. واللافت أن هذه الدول تتحاشى أمرين يحلان مشكلتها العمالية والأمنية إن لم تكن ضد العلاقات القومية العربية بل تسير ضدها:

- فبوسعها الاعتماد على تشغيل أعداد أكبر من العمالة العربية مما يحقق أجوراً لهؤلاء العمال ومداخيل لبلدان العجز ويكون مثابة سياسة وقائية ضد مخاطر تحول العمالة غير العربية هناك إلى قوى تطالب بالحق في الحكم بما هي أكثرية سكانية في مختلف هذه البلدان باستثناء السعودية

- كما بإمكانها الاعتماد على جيش عربي موحد للدفاع عن الخليج، وهو الأمر الذي يزيد من استبعاد الخطر الإيراني المزعوم ويحقق مداخيل لبلدان هذه القوات.

وفي الحالتين يكون هناك توزيع أفضل، وإن لم يكن كافياً، للثروة العربية النفطية المحتجزة في الخليج. لعل هذه تكشف أن هذه الأنظمة هي رهن السياسة الأميركية عسكرياً ورهن العصبية القبلية والانحصارية القطرية من ناحية التشغيل العمالي لأنها تخاف على مصالحها من أي وجود عربي وهو ما يندرج في سياستها الثابتة كجزء من الثورة المضادة وخاصة معاداة القومية العربية والوحدة. ويكفي التذكير بأن السعودية قد دخلت حرباً ضد مصر إثر الثورة اليمنية 1963 وحتى عام 1968.

رأس المال الخليجي كجسر للتطبيع العربي

في الصراع القومي ابحت عن الطبقي

ليس من السهولة بمكان قراءة الاقتصاد بمعزل، ولو نسبياً عن السياسة. وربما هذا ما يُكسب الاقتصاد السياسي نكهته الخاصة التي تقتضي دوماً الذهاب إلى ما خلف الأشياء، خلف العمل، الإنتاج، التجارة، السوق، التوزيع... عبوراً إلى علاقات الإنتاج لأنها هي التي تفتح الباب لرؤية الناس المختلفين وراءها، يخلقونها مما يوجب عليهم التصرف بموجب التحكم بها فتبدو كأنها تحكمهم في جدلية متبادلة يظل فيها الإنسان بمصالحه التطبيقية هو العامل المقرر بدءاً من الربيع فالإنتاج وصولاً إلى التراكم وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد السياسي نفسه يشغل ضمن المادية التاريخية مما يُسقط مزاعم اللبراليين بأن الفكر الاشتراكي محصور في العامل الاقتصادي البحت.

والحقيقة أن هذا قول مردود والأمر معكوساً، يتجلى في المرتكز الأساس لنظرية آدم سميث في دور اليد الخفية الأقرب إلى اللجوء إلى علم الغيب وصولاً إلى رد عبد العزيز آل سعود مؤسس مملكة آل سعود بأن النفط لا علاقة له بالسياسة حين طُلب منه استخدام النفط لصالح الفلسطينيين أثناء اغتصاب فلسطين عام 1948. وربما على أساس نظرية ابن سعود، وليس آدم سميث ما زال نفط الخليج العربي خارج القرار السياسي السيادي للأنظمة الحاكمة هناك. وهذا معاكس بالطبع لاستقلال الدول القومية.

إن كل دولة هي قومية بمعنى حيزها الجغرافي أولاً بما يتضمنه من موارد وثروات. ولكن التفاعلات داخل هذا الحيز هي طبقية بغض النظر عن تغليف المسألة القومية بالكثير من الخطاب وانحدار كثير منه إلى اللغو. وعليه، فإن البعد السيادي هو التعبير الأهم، وليس الوحيد، عن الدولة القومية، بينما الأبعاد الأخرى تنتزع على البنى والتفارقات وحتى الصراعات الطبقية داخل البلد. ولا يقلل من ذلك تمويهها الذي يحصل لا شك بسبب من الضخ الإيديولوجي من الطبقات الحاكمة.

إذا كان الاقتصاد يعني العمل والإنتاج القائمين في التشكيلات الرأسمالية على الملكية الخاصة، فإن مصطلح الاقتصاد الوطني أقرب إلى الإيديولوجيا لأن كل طبقة تقاتل من أجل

مصالحها سواء بالهيمنة أو السيطرة أو الصراع المكشوف مما يؤكد أن الاقتصاد وطني في المظهر وطبقي في الجوهر. وهذا ما يُحيل على مناقشة إشكالية معلقة منذ عقود، بمعنى هل قادت المصالح الطبقية للشركات متعددة الجنسية إلى تشكُّل طبقة رأسمالية عالمية تجردت مع علاقاتها القومية وتخلصت من سلطة دولتها القومية وهو ما ناقشناه آنفاً؟

كما أشرنا سابقاً إلى الأمر الملحّ في هذا البحث هو الطبيعة الطباقية للنظم الحاكمة في بلدان الخليج العربي حيث السيادة هي على المواطنين وليس على الحدود من جهة، وحيث التحكم برأس المال والفوائض يبدأ ربيعاً في البلد، ويمتد التحكم به بيروقراطياً وتجارياً إلى ما هو أبعد من النطاق القومي مما يفقده وطنيته وقوميته معاً ولكن دون أن يكون شريكاً مقررّاً في تواجده الدولي.

ما نود التأكيد عليه هنا أنه في حالة جرى تخليع السيادة لا تعود البلد لا مستقلة ولا ذات اقتصاد وطني بل تهبئ نفسها للعديد من الاختراقات طوعاً، وأبعد من ذلك تصبح أداة للآخرين ضد شعبها وضد الأمم الأخرى التي للآخرين، أي للمركز الرأسمالي مصلحة في تدميرها. هذا ما قامت به السعودية وقطر والإمارات في تمويل مجاهدي أفغانستان لإسقاط النظام الاشتراكي هناك، ثم دعم طالبان ودعم مختلف قوى الثورة المضادة في بلدان عديدة ليس آخرها ثوار الناتو في ليبيا وفي سوريا ولا الاضطفاف ضد العراق سواء اثناء حكم الرئيس الراحل صدام "السني" والحكم "الشيوعي" الآن!.

بناء على طبيعة ملكية وارتباطات وتبعية رأس المال الخليجي وكون آليات عمله متطابقة بل امتداداً لسياسات حكام الخليج، فإن دخول رأس المال الخليجي هذا إلى القطريات العربية الأخرى مثلً وتجسد في أشكالٍ من الاختراق لا تقل بل تزيد خطورة عن رأس المال الصهيوني أو الإمبريالي الغربي؛ لأن الخليجي متلفح بأغطية إسلامية وعربية وفلسطينية، بينما ينفذ سياسات وأهداف رأس المال الأجنبي، وليس فيما يخص التراكم وحسب، بل أساساً في نهج غير تنموي يقود إلى تبعية أعمق، وإلى التطبيع مع الكيان الصهيوني والغرب الرأسمالي

المعادي للأمة العربية. هذا الغزو البدوي والمالي المعولم الفريد من نوعه اتخذ أكثر من شكل وفي أكثر من قطاع.

يقتطف هنية "... وخلال تغلغلها في الصناعة والمصارف والمال وبنى القطاعي على طول الشرق الأوسط العربي، فإن هذه الشركات تمكنت من السيطرة على مختلف القطاعات الاقتصادية. ففي القطاع البنكي على سبيل المثال، فإن 19 من بين عشرين أكبر بنوك عربية من حيث حجم رأس المال هي من منطقة الخليج في عام 2005. وفي الأردن فإن أكثر من خمس رأسمال سوق الأسهم كان مملوكا من قبل مستثمرين خليجيين حتى عام 2007. هناك ثلاث شركات فقط تعمل عبر 26 دولة تسيطر على 29% من اكتتابات الهواتف النقالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"⁴⁵.

فحسب هنية عن البنك العربي: "...هذا أول بنك تأسس في فلسطين وفي عام 2006 كان ثاني أكبر بنك عربي من حيث حجم رأس المال من بين أكبر 100 بنك عربي، وهو صاحب أكبر عدد من الفروع البنكية حيث له 400 فرع في 29 بلداً من مختلف بقاع العالم في 2007 (arabbank.com). لقد تراجع بشكل ملموس نفوذ عائلة شومان في السنوات الأخيرة إلى 8% من ملكية البنك على الرغم من أن البنك كان سابقاً مسجلاً كبنك أردني فإن نسبة مسيطرة من ملكيته بيد رأسمال متمركز في الخليج (مجموعة أوجر 14% ووزارة المالية السعودية 4.5%) كما أن صبيح المصري (وهو فلسطيني - ع.س) في مجلس إدارة البنك".

إن مجموعة صايغ هي شركة كبرى تعمل في الدهان والإنتاج الكيميائي، والأبنية والهندسة. عائلة صايغ من أصل فلسطيني، انتقلت للأردن عام 1948. والمجموعة هي أكبر منتج للدهان في الشرق الأوسط ومصانعها متركزة في الأردن والخليج. ولها أنشطة أملاك في أوروبا. وإلى جانب أسرة كويتية، فإن مجموعة صايغ هي المالك الرئيسي للبنك التجاري الأردني.

45 - آدم هانية مصدر سبق ذكره.

إنّ الشركة الكبرى التي أثرت من نشاطاتها في الخليج هي مجموعة خوري فاميلي. فبعد تشرده من فلسطين عام 1948 أنشأ سعيد خوري شركة التعهدات المتحدة عام 1952 مع رجل أعمال فلسطيني آخر هو حسيب الصباغ. رأس المال الأولي لبداية هذه الشركة سي سي سي كان من خلال شراكة قوية مع الشركة الهندسية الكبرى في الولايات المتحدة، بختل التي ورد توضيح خطورتها سابقا. وكان أول عقد لها تمديد أنابيب شركة نفط العراق من كركوك إلى طرابلس. وفي أعقاب ذلك تبعت سي سي سي أو مشت في إثر بختل في الشرق الأوسط، حيث أقامت الكثير من البنى التحتية في أقطار الخليج.. ولقد نمت سي سي سي لتصبح أضخم شركة إنشاءات في الشرق الأوسط، ورقم 13 بين شركات التعاقد المقاولات الهندسي من حيث الدخل على مستوى العالم. وفي معظم تاريخها، سي سي سي بيت رئاستها في أثينا، (كي تستفيد من البيئة التضيقية الرخوة) بمداخيها الكبيرة ومشاريعها الواسعة في منطقة الخليج⁴⁶.

كتب أشبي مونك 19 آب 2010 تحت عنوان شركة مختلطة تأمرية "كانت رئاسة إدارة أو.أس.دبليو.أف بي مشغولة لبضعة أسابيع بمولود جديد... سوف تعذرونني إذا ما سمحت للقصة المناسبة بأن تتسرب من خلال بعض الشقوق... مثل هذه منذ الأسبوع الماضي حيث إنّ مستثمرين عربيين مرموقين (سلطة الاستثمار القطرية ومجموعة عليان السعودية) قد وافقتا على شراكة مع الشركة القابضة الاستثمارية الإسرائيلية (أي.دي.بي) في صندوق تسليف لسوق صاعد. والثلاثة سوف ينضمون إلى سويسري في الشركة المختلطة والأربعة سوف يساهم كل منهم بـ 250 مليون دولار ليصل الصندوق إلى مليار دولار⁴⁷.

وحين سئل الناطق باسم القطرية قال ليست لدي فكرة.

46 - آدم هانية مصدر سبق ذكره.

47 - <http://oxfordswfproject.com/2010/08/19/an-intriguing-joint-venture/>

وكتبت إيريت افييسار:

"... إنَّ العملاقين الاستثماريين القطري والسعودي ليسا في حاجة إلى الـ 250 مليون دولار من أي بي دي لإطلاق الصندوق. وعليه، فإنَّ قرارهما الانضمام إلى الشركة الإسرائيلية يمكن قراءته على أنه نوع من إعلان الدبلوماسية الاقتصادية عن استعدادهما للتعامل مع إسرائيل"⁴⁸.

حسب فايننشال تايمز 12 آب 2010 جيمس دراموند في دبي: التي نشرت الخبر فإن أي بي دي بي سوف تستثمر 250 مليون دولار من خلال شركتين كبيرين هما كور وكال للتأمين حيث تعطيهما حصة بنسبة 25% من الصندوق فاند. أما كريدت سويس فلم تنكر الموضوع.

شبكة سابري ترفيل للشرق الأوسط: stnime: شركة مختلطة مع طيران الخليج، مقر إدارتها في البحرين ولها مكاتب إقليمية في الشرق الأوسط تغطي 11 دولة⁴⁹. صندوق الاستثمار القطري: حجم موجوداته من 65-90 بليون دولار له حصص في كريدت سويس ولاركليس و26% في سانسبري شركة قطاعية بريطانية. وعبر القابضة القطرية فإن ذراعه الاستثمارية تملك حصصا في سونجبيرد العقارية المالكة لـ"كناري وارف" ومواقع في شركتي فولكس فاجن وبورش. (حسب فايننشال تايمز 12 آب 2010 جيمس دراموند في دبي)

"...في عام 2005 أعلنت السعودية انتهاء مقاطعتها للبضائع والخدمات الإسرائيلية وغالبا بسبب تطبيقها قرارات منظمة التجارة العالمية حيث إنه من غير القانوني لأي بلد عضو أن

48 - <http://oxfordswfproject.com/2010/08/19/an-intriguing-joint-venture/>

49 - http://en.sabretravelnetwork.com/home/about/alliances/joint_ventures/

يحظر المتاجرة مع آخر⁵⁰. والسعودية هي صاحبة ما تسمى بالمبادرة العربية التي تشرعن الكيان الصهيوني وهي المبادرة التي أصرت سوريا على ربطها بحق العودة⁵¹.

نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، اليوم الجمعة 25 أيار 2012 تحت عنوان "النفط السعودي بأيدينا" أن أكبر شركة نفط سعودية وتدعي "يانر" ويملكها الشيخ عبد العزيز الفيد، أحد رجالات التيار الديني المعتدل في السعودية، قد اشترت مؤخراً برنامج إدارة محوسب من شركة إسرائيلية.

وللكويز، الذي اشترنا له أنفأ، دوره كذلك. الكويز هو العمل كتعاقدات من الباطن مع شركات الملابس الكبرى مثل جاب و وولمارت وغيرها. إن دور الكويز هو تكامل رأس المال الإسرائيلي والعربي مدخله دول التسوية والسلطة الفلسطينية وهذه حلقة وسطى مع الاقتصادات العربية مما يقوض المقاطعة بشكل "شرعي" ومغطى. إضافة إلى أكثر من هدف:

- وصول السوق العربي بالنسبة للكيان.
- تجسيد التطبيع، بمعنى الوصول إلى جيوب الطبقات الشعبية بانتظار الوصول إلى نفسياتها واختراق ثقافتها القومية.
- استغلال العمل المأجور الرخيص.
- توفير النقل إلى أسواق بعيدة.

"... يقول مكتب المقاطعة العربية: لا تُقاطع المنتجات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية بل ومنها تذهب إلى العالم العربي الأوسع عبر فلسطينيين. بعد أن فرض كارتر قانون تغريم

50- [Arab League Boycott of Israel](#) PDF (42.1 KiB) CRS Report for Congress by Martin A. Weiss. Order Code RS22424. April 19, 2006

51 - انظر الثورات العربية والقضية الفلسطينية في مراكز الأبحاث الإسرائيلية، إعداد عليان الهندي ويوسف غنيم، منشورات حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح، 2011، ص 94. كما أشار الرئيس السوري في خطابه المذكور أعلاه إلى توقف معظم دول الجامعة العربية عن المقاطعة.

الشركات التي تلتزم بالمقاطعة العربية قررت ماكدونالد، كي لا تخسر السوق العربية مقاطعة إسرائيل، ولكن تخلي العرب عن البند الثاني للمقاطعة أي دول الخليج وموريتانيا عادت شركات مثل ماكونالد ونستلة (وكلاء نستلة فلسطينيون - ع.س) وتويوتا للسوق الإسرائيلي. وفي عام 2005 أعلنت السعودية انتهاء مقاطعتها للبضائع والخدمات الإسرائيلية⁵².

قفزت المتاجرة العربية مع الكيان عام 2006-07 بنسبة 42.8%. فالبلدان غير النفطية، مثلاً مصر والأردن ضاعفت متاجرتها مع الكيان الصهيوني عام 2006 من 250 إلى 531 مليون دولار على الرغم من العدوان على لبنان. وقفزت المتاجرة الأردنية الإسرائيلية من 174.8 إلى 306.9 مليون دولار ومتاجرة مصر من 203.9 مليون دولار إلى 234.1 مليون دولار في الفترة نفسها. وهناك أربعة أقطار عربية أخرى من الخليج تخفي متاجرتها مع الكيان (صحيفة القدس المقدسية 10-2-2008)

ومع أن الدور الضخم والأكثر خطورة في التطبيع مع الكيان هو خليجي، لكن هذا لا يستثني أنظمة عربية أخرى مارست التطبيع نفسه.

تعترف اليوم مصر والأردن وموريتانيا بإسرائيل وتستضيف قطر وعمان مكاتب تجارية في عاصمتيهما. وطبقاً لمعهد التصدير الإسرائيلي فإن صادرات إسرائيل إلى جيرانها العرب بلغت 100 مليون دولار في العام الماضي على الرغم من عدم توقيع اتفاق سلام شامل مع العرب. كما يزور السواح الإسرائيليون روتينيا مراكش وتونس وحتى بدأوا يدخلون اليمن. ورغم السلام البارد مع مصر، هناك حوالي 20 شركة إسرائيلية تعمل في مصر، استثمرت مجتمعة 30 مليون دولار أو نحوه في شركات مختلطة، أساساً في الأنسجة والأدوات الزراعية والمعدات

52 - [Arab League Boycott of Israel](#) PDF (42.1 KiB) CRS Report for Congress by Martin A. Weiss. Order Code RS22424. April 19, 2006

الطبية والبلاستيك والمكيفات الهوائية. وحتى عام 1998 آخر عام توفرت إحصاءات عنه فإن صادرات إسرائيل إلى مصر تراجعت بنسبة 3,7% لتصل إلى 55 مليون دولار بينما تراجعت صادرات مصر بنسبة 40% لتصل 18 مليون دولار.

وهناك عشرات المصانع تملكها شركات إسرائيلية تعمل وراء الحدود في الأردن، تصنع كل شيء من البطاريات إلى المخللات، بينما العديد من شركات الكمبيوتر القائمة في تل أبيب تشغل مبرمجين سوفت وير أردنيين في شركات مختلطة مريحة للطرفين. وفي عام 1998 وصل حجم المتاجرة بين البلدين إلى 40 مليون دولار، تصدر إسرائيل الأسمدة والكيماويات والأدوات الميكانيكية، بينما يصدر الأردن الرمل والإسمنت ومكيفات الهواء الصناعية.

هناك على الأقل 10 شركات إسرائيلية تعمل في منطقة الحسن المنطقة الصناعية المؤهلة كوزير ومن بينها دلتا جاليل، كانيل، بطاريات تاديران كيتير بلاستيك وباز تشن جولري، باجر، كما أن شركة إسرائيلية أخرى أنشأت مشروعاً في منطقة الزرقاء، ومنتجات هذه المصانع موجهة للخارج وخاصة إلى الولايات المتحدة.

تقدر إسرائيل أن تصل صادراتها إلى الأردن من 60-200 مليون دولار سنوياً مقودة بمنتجات نظم الري، الفواكه الطازجة والخضار وتجهيزات الاتصالات ومكونات مادة خام لصناعات الملابس.

ويتوقع المصدرون الإسرائيليون استخدام الأردن مستقبلاً كمنصة للتصدير إلى بلدان الخليج "الفارسي" بحجم تجاري يصل 150 مليون دولار.

لقد وصلت المتاجرة مع المغرب 20 مليون دولار عام 1995، وتقوم إسرائيل بإنشاء وإدارة مزارع هناك. وهناك عدة ممثلين لشركات الري الإسرائيلية يعيشون في المغرب بشكل دائم.

إنَّ الواعد أكثر هي مشيخات الخليج "الفارسي" . ففي عام 1998 صدرت إسرائيل إلى عمان بـ 450.000 دولار سلعاً وإلى قطر بـ 133,000، بينما عام 1997 كانت 2 مليون. وعام 1998 صدرت إلى الكويت بـ 86,521 دولار وهذا أربعة أضعاف عام 1997. ولكن لا يتوقع تجارة هامة مع موريتانيا سكانها 2,6 مليون نسمة نصفهم تحت خط الفقر وهي بعيدة.

وصلت صادرات إسرائيل إلى ماليزيا 105,3 مليون دولار بعد أن كانت 75 مليون قبل عام، ووصلت واردات إسرائيل من ماليزيا إلى 23,5 مليون دولار بعد أن كانت 5,7 مليون عام 1998. ومؤخراً تفتتح شركة تأمين ماليزية مكتباً لها في تل أبيب كجزء من شركة مختلطة مع شريك إسرائيلي⁵³.

53- [Arab League Boycott of Israel PDF \(42.1 KiB\)](#) CRS Report for Congress by Martin A. Weiss. Order Code RS22424. April 19, 2006

الفصل الثالث

الرأسمالية الفلسطينية والثورة المضادة

شغلي كثيراً دور الرأسمالية الفلسطينية وموقفها من النضال الوطني الفلسطيني خلال فترة الاستعمار البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني الممتد من ما قبل 1948 وحتى ما بعد اليوم الحالي حيث تراوح هذا الدور بين السلبية والتماهي مع المستعمر الأمر الذي يلح على أهمية وضروة قراءة الحالة الفلسطينية على أساس طبقي، فلا مناص من رد النضال القومي إلى أساسه الطبقي وهو ما رآه غسان كنفاني ربما أبكر من غيره وجسده ناجي العلي فنياً ببلاغة محيرة للكثيرين.

فرضيتي هي سلبية وحتى خطورة دور الرأسمالية الفلسطينية تجاه القضية الوطنية باكراً، وتماهيتها وتواطؤها التطبيعي مُغرة بمزيد من التراكم على يد رأس المال الخليجي المفخخ منذ بضعة عقود، الأمر الذي بدأ بمساومة الاستعمار البريطاني والاندغام في رأس المال النفطي في الخليج، والتطبيع مع اقتصاد الكيان الصهيوني حتى قبيل اتفاق أوسلو مما جعله خيط وصل تطبيعي بين رأس المال الخليجي والذي لا يتحرك دون قرار أمريكي-صهيوني تنفذه السلطات السياسية هناك وبين رأس المال الصهيوني عبر المشاركة في صيغة التطبيع والتفريط ممثلة في اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس وصولاً إلى تفضيل الاستثمار في اقتصاد الكيان الصهيوني الإشكنازي، وهو ما جعل رأس المال الفلسطيني بمجمله وليس جزئه في الأرض

المحتلة 1967 شريكاً في "سلام رأس المال" أي مضاداً للثورة. وهو الدور الذي ناقشته في أكثر من دراسة⁵⁴ ولكن بمقاربات محدودة.

حتى قبيل بدء التفويض الاستعماري البريطاني⁵⁵ الموجه للبنية الإنتاجية في فلسطين 1917-48 ومن ثم تدمير⁵⁶ الوطن والمجتمع واغتصابه من قبل الكيان الصهيوني الإشكنازي 1948 وحتى اللحظة، حتى قبل كل هذا، كانت البرجوازية الفلسطينية مبنية كتابع وهو ما ينفي مزاعم تقول بأن وضعها التابع نابع من حالها اللجوي. هذا ما تؤكد توثيقاته نهايات الاستعمار العثماني حيث دار التنافس بين النخب السياسية الاجتماعية (التجار والمشايخ) في علاقتهم بالسلطة المحتلة وتسهيل جباية الضرائب، ولاحقاً بين الأشراف (العائلات الأرستقراطية) بمن فيهم أبناؤها⁵⁷. وهو تنافس على الموقع المرتبط بالسلطة والمستفيد من

54 - من هذه الدراسات :

- The Political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development 1988
- الرأسمالية الفلسطينية: من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال 1191.
- Industrialization in the West Bank A Marxist Socio-Economic Analysis 1991.
- Palestine: From Historical De-classing To a Stand-by Regime, *A paper presented to a Conference on "The Economy and the Economics of Palestine: Past, Present and Future" sponsored by SOAS Palestine Society at the University of London, 27-28 January 2007.*

55 - دأب الاستعمار البريطاني على سلخ الفائض ضريبياً من مواقع الإنتاج الفلسطينية وتحويلها لصالح تقوية البنية الاقتصادية للاقتصاد الصهيوني، وهذه صورة عن دور الاستعمار الاستيطاني الأبيض في نهب مستعمراته في بلدان العالم الثالث والاستثمار في المستوطنات البيضاء كالنهب من الهند والاستثمار في أمريكا الشمالية.

56 - ما تعرضت له فلسطين ولا تزال هو تدمير جغرافي واقتصادي وسياسي وسكاني، تدمير ممتد حتى اليوم، وهذا مخالف لما كتبه إيلان بابيه بأن فلسطين قد تعرضت لتطهير عرقي بما أنه، أي التطهير العرقي، غالباً يحصل في فترة محددة ونطاق محدد، بينما الحالة الفلسطينية هي حالة تفويض مفتوح.

57 - انظر عادل سمارة،

امتيازاتها بدل المبادرة بدور تطوير اقتصادي اجتماعي باتجاه الانفصال عن السلطة الاستعمارية. هذا دون أن نقلل من حقيقة تأثير السيطرة الاستعمارية العثمانية على معظم الوطن العربي وإحاقه بتلك السلطة واحتجاز تطوره وأثر هذا على البرجوازية الفلسطينية التي على أية حال لم تكن قوة مقاومة ضد الاستعمار العثماني. وهذا التنافس أمر مألوف في التكوينات الطبقية بمعزل عن الطريقة التي يُعلن بها عن نفسه.

هذه البنية التابعة هي التي كانت تساعد السلطة العثمانية على إحلال شريحة أو نخبة طبقية محل أخرى طبقاً لرؤية تلك السلطة، لذا قام السلطان عبد الحميد الثاني أثناء حكمه في الربع الأخير من القرن العشرين بوضع نهاية لدور المشايخ (الذين كانوا الأداة الفضلى لتجسيد الالتزام) وعيّن مكانهم المتعلمين من أبناء الأشراف والأسر التجارية. بيت القصيد هنا أن هذه الطبقة كانت أداة لتكريس سلطة الاستعمار عبر تنافسها على تكريس تبعيتها له.

لا تكون الطبقات التابعة حرة، إلا نادراً، في اختيار تحالفاتها. فالذي يقرر هي الدولة المهيمنة والطبقة الحاكمة/المالكة فيها. لذا، حينما أصبح التجار هم أكثر ضرورة وفائدة للعثمانيين، دعمهم العثمانيون كي يحلوا محل المشايخ. إن التنافس على اقتصاد التساقط هو بحد ذاته صراع طبقي حتى لو كان بين توابع وحتى لو اختلفنا على تسمية هؤلاء نخباً أو طبقات. أما الطبقات الاجتماعية الأخرى فبقيت مهمشة وسلبية بالمعنى السياسي لكنها كانت مجال تركيز وتنافس الطبقات التابعة من حيث كونها مسرح الاستغلال الذي يتقاسم فائضه التابع والمتبوع. وقد سمح هذا الدور للتجار بمراكمة رأسمال كبير، إلا أنهم لم يستثمروه في

Palestine: From Historical De-classing To a Stand-by Regime, *A paper presented to a conference on "The Economy and the Economics of Palestine: Past, Present and Future" sponsored by SOAS Palestine Society at the University of London, 27-28 January 2007*

القطاع الصناعي⁵⁸. لقد أخفقت هذه الطبقة في تحويل السيولة المالية التي حازتها إلى رأسمال مما انتهى إلى عجزها عن التحول إلى طبقة مستقلة تنشد استقلالاً وطنياً. وقد يكون من الصحيح القول إن طبقة تابعة تعتاش على اقتصاد التساقط لا بد أن تولد سياسات تساقط أيضاً، وهو ما سنلاحظه طوال حياة الرأسمالية الفلسطينية منذ فترة الاستعمار البريطاني وحتى الحكم الذاتي حالياً بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان التجار وكبار ملاك الأرض والأفندية يبحثون في أوساط دوائر حكومة (الاستعمار - الانتداب) البريطاني عن شواغر عمل لأولادهم المتعلمين. وكانت الطبقات العليا غارقة في الاعتقاد بأن الاستعمار البريطاني سوف يجد "حلا عادلا" للصراع في فلسطين.

بقي الوضع حتى الحرب العالمية الثانية حيث طرأ على الاقتصاد العربي الفلسطيني ما عمق نتيجته بشكل درامي في الزراعة والمنشآت شبه الصناعية التي حفزتها مصلحة تأمين حاجات قوات الاستعمار البريطاني وهي الحاجة التي نجمت بشكل كبير عن الحصار البحري الذي فرضته قوات المحور على إمداد قوات الحلفاء التي تحتل الوطن العربي.

"... كانت عائلة إليشار وهي عائلة عريقة من أصل فلسطيني سافرادي هي التي تزود الجيش العثماني بالغذاء خلال الحرب العالمية الأولى، ومن ثم الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية بالتعاون مع عائلة الحسيني ... في أعقاب الاستقلال (عام 1948) حابت وزارة الدفاع

58 - يجوز التساؤل: هل كانت البرجوازية التجارية الفلسطينية على معرفة بأن فلسطين آيلة إلى الضياع مما دفعها لعدم الاستثمار؟ لا أذكر أي عام قبيل 1948 جاء الملك فيصل من العراق لزيارة فلسطين، فكتب له الشاعر عبد الرحيم محمود شهيد معركة الشجرة يقول:

المسجد الأقصى أجنت تزوره... أم جنت من قبل الضياع تودعه

وربما تندرج في السياق نفسه سياسة الحكم الأردني في الضفة الغربية 1950-1967 حيث كان يتم تركيز الصناعات في الضفة الشرقية!

الإسرائيلية مُورّدين إشكناز مثل شاؤوول آيزنبرغ وماركوس كاتس... وعليه فإن مذكرات إيشار "أن تعيش مع اليهود" هي حنين نوستالجيا إلى الأيام القديمة الجيدة قبل أن يمسك الإشكناز بالسلطة ويدمروا التعايش الجميل بين نبلاء السفراء والنبلاء المحليين الفلسطينيين⁵⁹. هل يمكننا قراءة هذه العلاقة كمقدمة جعلت من السهل إقامة شركات مختلطة "التعاقد من الباطن" بعد عام 1967 مع رأسماليين صهاينة، ومن ثم استثمار داخل الكيان وتشكيل مسارب لتدفق رأس المال الخليجي إلى الكيان؟ ولكن لا شكّ حين يصل هناك لا يعود مفخخاً.

وهكذا، ففي حين كان المستوطنون اليهود يقوون القاعدة الإنتاجية لاقتصادهم الرأسمالي، كانت الطبقة البرجوازية الفلسطينية تحول فائض اقتصاد بلادها التقليدي إلى الخارج.

"... تبين أرقام الودائع العربية في أكتوبر 1945 أنها زادت من مقدار كلي مقداره 532,515 جنيه استرليني مع نهاية عام 1941 إلى 7 مليون مع نهاية أكتوبر 1945. (هذا المبلغ يزيد بمليون جنيه استرليني عن كامل الميزانية المدنية لحكومة فلسطين للسنة المالية 1944-45"⁶⁰.

إن الكثير من الشرائح الغنية (التجار والصناعيين والمتعلمين) قد وجدوا طريقهم إما إلى بريطانيا أو إلى الولايات المتحدة بينما معظم المتعلمين والمهنيين هاجروا إلى العواصم العربية ليعملوا

59 - انظر عادل سمارة، الكيان الصهيوني الإشكنازي معنى ومصداقية المصطلح، في مجلة كنعان، العدد 142، صيف 2010، ص ، ص 90-123.

From The Global Political Economy of Israel, Jonthan Nizan & Shimshon Bichler, Plutto Press, 2002 ,p.104

60 - Smith Pamela, 1984, Palestine and the Palestinians, 1875-1983, Worechester, Billing & Sons Limited, p. 118.

هناك، ومن ثم يتبلوروا في شريحة رأسمال مقاول⁶¹. وليحققوا "حق العودة" لهم ضمن التلّيف على التراكم، عودة تقبل بالكيان كما هو ضمن "سلام رأس المال" الذي أعاد قيادة م.ت.ف بدل عودة الشعب المشرد. أما البرجوازية الصغيرة فوجدت ملاذها داخل وحول المدن في الضفة الغربية والأردن، بينما معظم الفقراء تكوموا في مخيمات اللاجئين. إن التجار والأرستقراطيين الفلسطينيين⁶²، وخاصة أولئك ذوي العلاقة بالمؤسسة البريطانية المسماة "مجلس الإعمار" حيث أنشأوا تحالفا طبقيا مع الطبقة الحاكمة في الأردن، وكلاهما تمسك بعلاقة قوية مع الاستعمار البريطاني على الرغم من دوره الرئيسي في خلق الكيان الصهيوني. وتمظهر هذا التحالف في مصدرين للامتيازات لصالح البرجوازية الفلسطينية: هي فوائد اشتقتها من حصتها في السلطة السياسية ومنافع من تشغيل اللاجئين الفقراء حيث قبلوا بأجور متدنية.

التعاقد من الباطن: تأسيس تطبيعي من الداخل:

شهد المحتل 1967 سياسة واضحة من قبل الكيان في إلحاق الضفة والقطاع به اقتصادياً، وذلك عبر خلق مناخ الإرغام والمصلحة لكل طبقة اجتماعية على حدة. فقد انتهج بموجب الأوامر العسكرية سياسة قطع التبادل مع الوطن العربي والعالم الخارجي وحصره مع اقتصاد الاحتلال إضافة إلى وقف إصدار رخص المشاريع الإنتاجية ومصادرة وإغلاق مساحات كبيرة ومنتزيدة من الأرض، وهو الأمر الذي أرغم قطاعاً واسعاً من الطبقة العاملة على العمل في مشاريعه بمن فيهم فائض قوة العمل الريفية. وبموجب حصر علاقة اقتصاد

-
- 61 – The same faction returned after Oslo to dominate the Palestinian economy through privileges.
- 62 – In December 1948, Sheikh Mohammad Ali al-Ja'bari of Hebron convened a meeting of West Bank notables on behalf of the Arab congress. They called King Abdullah of Jordan to unite both banks under his rule.

الضفة والقطاع بالكيان اضطرت مختلف الطبقات الاجتماعية للتعاطي الاقتصادي مع الكيان⁶³.

منذ سنواته المبكرة تنبعت السلطة ورأس المال الصهيوني "للاستثمار" الاستعماري في المحتل 1967. ورد في أسبوعية مجلة المرصاد: "... وعلم أن وزير الدفاع كان من بين الذين وجهوا أشد الانتقادات إلى الأخطاء التي وقع فيها الصندوق وإلى الأعمال القليلة التي نفذها في المجال الاقتصادي والتي قصد بها زيادة وتوسيع دمج المناطق اقتصادياً بالاقتصاد الإسرائيلي". (المرصاد، عدد 1126، ص 7، يوم 4 أيلول 1972).

"... تقوم جماعة من الأثرياء المتدينين في الولايات المتحدة بإجراء اتصالات تمهيدية لإيضاح إمكانية تقديم 20 مليون دولار كهبة لاستثمارها في المناطق (مقصود المحتلة 1967-ع.س) عن طريق إقامة مشاريع يهودية-عربية فيها وخاصة في قطاع غزة" (المرصاد، العدد 1142، ص 7، يوم 4 كانون ثاني 1973).

"... وهنا لم تتوان فئة التجار المحليين عن الالتقاء مباشرة مع الرأسمالية الإسرائيلية وبعدها رأينا الكثير من وكلاء الصناعات الإسرائيلية في مختلف المجالات مثل شركات المرطبات والحلويات والبسكويت... فقد قامت صناعات كثيرة عندنا بالارتباط تعاقدياً مع الصناعات هناك، وأكثرها في مجالات الأحذية والخياطة والأثاث... الخ... ولم يتوقف عند الحد المذكور، بل دخل بعض الرأسماليين المحليين في تعاقد مع رأسماليين إسرائيليين وأنشأوا شركات مشتركة برأسمال مشترك، ولا يخفى ما ينطوي عليه هذا المسلك من أبعاد سياسية خطيرة. كان هذا تأسيساً لخلق شريحة كمبرادور جديدة حلت محل شريحة الكمبرادور في فترة الحكم الأردني، لكن هذه المرة بارتباط مع عدو! وبالطبع خلقت سلطة الحكم الذاتي شريحة كمبرادور جديدة من لديها. وكتب أرييه برجمان: "... في الفترة بين 1968-73 توسعت

63 – Adel Samara, The Political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development. Khamsin Publications. London 1988, Chapter 5.

الصناعة في المناطق المحتلة بنسبة 10% ... وفي حين أنّ المستوى المالي للناس تحسن بشكل أكبر، وإن معظم الصناعات المحلية بقيت بدائية⁶⁴. في هذا السياق توسعت علاقات التعاقد من الباطن بحيث قام البعض بتسجيل شركات مشتركة مع رأسماليين إسرائيليين. ومن الشركات المختلطة برأسمال إسرائيلي:

"... لا يوجد لدينا سوى العدد المسجل منها في سجل العلامات التجارية وهي أربع شركات هي شركة همنوتا وهي شركة للمتاجرة بالأرض والعقارات، وشركة مخابز القدس، وشركة بيت لحم لإنتاج المواد الغذائية، وشركة لتأجير السيارات... مالكو شركة همنوتا هم ماير جوردين من القدس وإبراهيم هلاي من بيت لحم، وإبراهيم الشاعر من القدس، ومالكي شركة محاجر القدس هم عبد النور خليل جنحو من رام الله وهيل فيغمان من القدس. ومالكو شركة بيت لحم لإنتاج المواد الغذائية هم نيقولا عواد وجورة عواد وجورج عواد وملفينا عواد وجميعهم من بيت لحم. وشركة ويمبي إسرائيل المحدودة في تل أبيب وهي شركة إسرائيلية، وفؤاد شحادة وعزيز شحادة من رام الله، وشركة تأجير السيارات في رام الله وهم روبين عيسى الحتو وزكي عبد القادر نجم من رام الله، وفيلكس كوهين من تل أبيب. أما مالكا شركة سيروتي مسراد فهما زيورا هاتزني وهنا هارثيل. هذه الأرقام والمعلومات مأخوذة من كتاب تسجيل الشركات المساهمة والعادية في الضفة الغربية، العدد الأول، شهر شباط 1976⁶⁵.

إذن، يمكن للمرء قراءة السياسات الصهيونية في المحتل 1967 ضمن ثلاثة أبعاد:

الأول: مواصلة طرد الفلسطينيين من وطنهم باستبدال الطرد المباشر بسياسة الإزاحة وصولاً إلى الانزياح الفلسطيني الذاتي.

والثاني: إلحاق الفلسطينيين المتبقين في المحتل 1967 بالاقتصاد الصهيوني وصولاً إلى

64 - عادل سمارة اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاق، منشورات صلاح الدين، القدس، 1975.

65 - عادل سمارة، اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع، منشورات مفتاح، 1979، ص ص 106-107.

- تصفية مواقع الإنتاج وخاصة الأرض قدر الإمكان.
- وربط وإلحاق مختلف قطاعات الاقتصاد والطبقات الاجتماعية باقتصاد الاحتلال.

والثالث: استخدام من تبقوا في المحتل 1967 كناقلة للتطبيع مع مختلف القطريات العربية وهو ما "أثمر" في تسهيل تدفق رأس المال النفطي إلى الكيان وتفكيك المقاطعة العربية. ولا شك أن لهذا ارتباطاً بطبيعة اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي حيث خلا الأول من انسحاب الاحتلال وتضمن الثاني الإبقاء على تبعية اقتصاد المحتل 1967 باقتصاد الاحتلال كي يبقى ناقلة وهمزة وصل من أجل التطبيع الاقتصادي والاندماج الصهيوني المهيمن بالوطن العربي. حديثنا هذا عن ما حصل، أما ما قد يحصل وهو ضمن الفكر والمخطط الصهيوني، فهو الطرد الشامل إلى الأردن كوطن بديل.

لذا، لا غرابة أن دعم رأس المال الفلسطيني في الخليج اتفاق أوسلو الذي جعل من الضفة الغربية مكاناً يفتح على اقتصاد الكيان ويفتح على الاقتصادات العربية بنفس النسبة وفي نفس الوقت، وهو ما حقق التطبيع الاقتصادي بين اقتصادات الخليج والكيان، وبالطبع كان لاتفاق وادي عربة الدور المكمل للهدف من اتفاق أوسلو. لقد أدت هذه التطورات إلى:

- قيام رأسماليين فلسطينيين ممن ترسملوا في الخليج وتشاركوا وشاركوا في شركات خليجية بنقل جزء من رأسمالهم للعمل في المحتل 1967 رغم وجود الاحتلال؟
- قيام أنظمة خليجية بضخ أموال في المحتل 1967 على شكل مساعدات تنظّل بمظلات خيرية وإنسانية بمعرفة العدو.
- وهي التطورات التي نقلت التبعية الاقتصادية لاقتصاد الكيان من التعاقد من الباطن إلى قيام فلسطينيين بالاستثمار داخل المحتل 1948 وهو أمر كُشف مؤخراً.

من مقدمة إلى غطاء للتطبيع الخليجي

لم تكن بداية مشاريع التعاقد من الباطن في بدايتها عام 1968 بهدف المشاركة غير الشرعية بين اقتصاد المستعمر والمستعمر وحسب، بل كانت لها أهداف استراتيجية هي تملك الكيان في: 1- جغرافيا (أراضي) الضفة والقطاع و2- الوصول "الشرعي" للوطن العربي. وبالطبع يندرج ضمن هذه الأهداف ما أسماه وزير الحرب الصهيوني عشية الاحتلال موشي دايان بـ"الجسور المفتوحة" مع الأردن. وهناك معنى لا شك في إقامة مشاريع التعاقد من الباطن في مناطق الحدود سواء منطقة إيرز في قطاع غزة أو تركيزها في مدينة طولكرم شمال الضفة الغربية. وإقامة مناطق سياحية وخاصة الترفيه المملوك من الفلسطينيين ومركز سلطان للسياحة المكتوبة له يافطات بالعبرية لتدل السواح الإسرائيليين على الحوانيت والمطاعم على جبل مطل على أريحا. وكل هذا مرتبط بما أُسمي "خطة يغال آلون" التي تتركز على بقاء الأغوار بيد الكيان في كافة الظروف مما يؤكد أن أعلى ما يمكن أن يحصل عليه فريق التسوية الفلسطيني من اتفاق أوسلو "سلام رأس المال" هو حكم ذاتي.

فتح هذا "السلام" أبواب التطبيع على مصاريعها، بحجة أن المرحلة مرحلة سلام والتي بموجبها ألغت سلطة الحكم الذاتي مقاطعة الشعب للكيان وأوقفت الانتفاضة الأولى، بينما كان هذا "السلام" بالنسبة للكيان طبعة أخرى من الحرب، وهو ما أكدته سياسات الاحتلال بعد أوسلو سواء في قضم الأراضي أو القمع أو التخريب الزراعي أو الحصار الاقتصادي وصولاً إلى جدار التوسع الاستعماري.

في هذا المناخ تولدت ظواهر تؤكد خطورة "سلام رأس المال" ليتخذ شكلاً مؤسساتياً مثل:

مجلس الأعمال الإسرائيلي الفلسطيني:

والذي ورد عنه في ديباجة الخبر:

"التقى رجال ونساء مرموقون قياديين إسرائيليين وفلسطينيين يوم الجمعة في الأردن (Jordan:)
Saturday, May 19 – 2007 at 11:10) ليطلقوا "مجلس الأعمال الإسرائيلي
الفلسطيني"⁶⁶ والذي يتمنون أنه سوف يقوي "المنطق والحوار" و "إعادة تنشيط الاقتصاد"
ويضغط على السياسيين لإنهاء النزاع. وقال عاموس شابيرو مدير شركة سلكوم وهو الرئيس
المشارك أن 67 رجل أعمال بارزين قد وقعوا المشروع حتى الآن. وإنما سوف نستخدم الاقتصاد
لحث السياسيين كي يحرزوا تقدماً. وُقعت الاتفاقية بإشراف الملتقى الاقتصادي العالمي وقد تم
تقديمها سابقاً من قبل رئيس هذا المنتدى كلاوس شواب. اما الرئيس المشارك من الطرف
الفلسطيني وليد النجاب، فقال إنّ الطرفين يبحثان عن الاحترام المتبادل وتأمل بمستقبل أفضل".
في ذلك المؤتمر قال وليد النجاب ممثل الطرف الفلسطيني في هذا المجلس:

"... نحن يقظون للفجوة العميقة والمصاعب التي تحكم العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
وعلى أية حال فإن لدى جماعة الأعمال الكثير ما تراهن عليه إذا ما استمر الجمود السياسي.
نحن لا نقدم حلولاً سياسية ولكننا ننشئ مجموعة قادرة على توفير معيار لتحديد الاتجاه والحلول
الصحيحة لقضايا تؤثر على منطقتنا، مع أملنا بتسوية نهائية تجمع مختلف الأطراف باتجاه
نهاية سياسية لهذا الصراع ممثلاً كبداية في حلّ الدولتين... .. يتوقع شعبنا منا الاستثمار في
الاقتصاد الوطني وخلق وظائف، إن علينا مسؤوليات اجتماعية واقتصادية، فلا يمكننا تجاهل
مسؤولياتنا، وسوف نبين هذه المسؤوليات لشركائنا في المجلس وللأسرة الدولية عموماً عبر
المنتدى الاقتصادي العالمي".

وهكذا قرر النجاب أنّ يمثل الشعب الفلسطيني وأن يبدأ من الإقرار بأنّ 1948 هي إسرائيل. لم
يحصل في التاريخ ما يفعله هؤلاء، حيث يقرر شخص التصرف بحق شعب عبر اعترافه

بمغتصب 78% من وطنه، وذلك من على مقعد وثير في البحر الميت⁶⁷! بدوره قال عاموس شايبيرا المشارك من الجانب الصهيوني⁶⁸: "إننا لا نتعامل مع القضايا السياسية، ولا نحاول إيجاد حلول لها. وإلى جانب إدراكنا للماضي، إلا أننا أكثر اهتماماً في المستقبل" (جريدة القدس 19-5-2007).

مؤتمر بيت لحم للتنمية: والذي دُعي إليه عرب من مختلف الأقطار وحضره سعوديون وقطريون وإمارتيون⁶⁹! ولا عجب ان هذه الدول الثلاث شاركت في تدمير ليبيا تحت قيادة الناتو! إن الدعوة والحضور هما بوضوح إعلان من سلطة أوسلو أن ما قامت به من تطبيع مع الكيان واعتراف به هو موقف سياسي تدعو بقية العرب للقيام به. وعليه، فكل العرب الذين شاركوا في هذا المؤتمر هم ممن اتبعوا التصريح المناق الذي يقول: "تقبل بما يقبل به الفلسطينيون" وهذا تعبير مُفرغ من أي معنى وطني أو قومي أو علمي. فالوطن ليس قطعة أرض يملكها فردٌ كي يتصرف بها أُنّى شاء. بمعنى أن الوطن هو للشعب على وجه الشيع من جهة، كما أنّ هذا النمط من الشيع غير قابل للبيع لأنه أساس وجود الشعب، فلا معنى لوجود شعب يقوم بالتفريط بوطنه أو بيعه. لم يحصل في التاريخ أن فرط شعب بأساس وجوده الموضوعي طواعية.

67 - كثير من الفلسطينيين يبدأون من نقطة الإقرار بأن المحتل 1948 هو إسرائيل وليس فلسطين المحتلة 1948. كمثال راجع كتابنا: البنك الدولي والحكم الذاتي: المادحون والمناحون: دراسة في إعادة تقيف الفلسطينيين، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنمية رام الله 1997.

68- انظر مقالة عادل سمارة، رأسمال أوسلو . ستان تطبيع رغم أنف الثورات العربية، في كنعان النشرة الألكترونية Kana'an – The e-Bulletin، السنة الحادية عشرة . العدد 2502، أول آذار (مارس) 2011.

69 - لعل أبلغ دلائل سيطرة الاحتلال وإهانتته لمختلف حضور هذا المؤتمر، باستثناء غير العرب من الغربيين كعرايين لتصفية القضية أن جيش الاحتلال قد وضع على مدخل مدينة بيت لحم يافطة ضخمة تقول: جيش الدفاع الإسرائيلي يرحب بكم! واللافت أنّ كلاً من السعودية وقطر والإمارات شاركت في هذا المؤتمر وثلاثتهن شاركن في احتلال ليبيا والتجنيد ضد سوريا!

عُقد هذا المؤتمر في بيت لحم من 21-23 أيار 2008. بدفع من الولايات المتحدة وحكومة الكيان الصهيوني. وهو نتاج لقاء في القدس في 30 آذار عام 2008 جمع وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس ووزير حرب الكيان إيهود باراك ورئيس الوزراء للحكم الذاتي سلام فياض وكان ضم عدداً من المجموعات الرأسمالية المدرجة أعلاه، ومنها البنك العربي، وبنك القاهرة عمان، وباديكو وبال تل، وشركة المقاولات المتحدة وجلوبال انفستمنت، وشركة الاستثمار العربية الفلسطينية.

هذا المؤتمر تأكيد على السياسة الليبرالية الجديدة لسلطة الحكم الذاتي وأن الهدف الأساس منه هو جذب الاستثمارات، وربما الحلم بذلك! إنَّ العديد من مشاريع المناطق الصناعية قد شُجعت أو حفزت خلال المؤتمر هدفها أن تجمع رأس المال العربي والإسرائيلي في استثمارات مشتركة. أحدها ممر السلام والازدهار، الذي رؤيته إقامة منطقة تصنيع زراعي في المناطق الخصبة من وادي الأردن. فالمناطق التجارية-الحرّة الزراعية ستحول المزارعين الفلسطينيين الصغار إلى عمال مياومة ومتعاقدين من الباطن مع الصناعات الزراعية الكبيرة المقودة من إسرائيل ورأس المال الخليجي بإنتاج ما يتطلبه التصدير إلى إسرائيل ودول الخليج.

وما يقوله هنية صحيح⁷⁰ مع تبني سلطة الحكم الذاتي للسياسة النيولبرالية فهي تسعى، حسب زعمها، لجذب الاستثمارات. لكن هذا يبقى حديثاً في الاقتصاد وليس في السياسة أي بنصف أدوات الاقتصاد السياسي مما يجعله تحليلاً محايداً وباهتاً في مستويين:

الأول: يتجاهل بأنّ هذا المؤتمر أعطى "شرعية" تطبيقية لرأس المال الخليجي بأن يعبر المحتل 1967 إلى المحتل 1948، أما ماذا وكيف تطورت العلاقات، فهذا أمر يحتاج إلى سنوات حتى تتكشف الاتفاقات والصفقات أو ينتظر ثورة شعبية تطيح بالأسر الحاكمة هناك وتكشف ماذا كان تحت مؤخراتها.

70 - انظر مقالة عادل سمارة، استلاب التمول واغتراب التنمية في كنعان، العدد 149، ص ص 7-25.

والثاني: إن الاستثمارات المشتركة لن تكون في مناطق أوسلو-ستان بل داخل الكيان نفسه مما جعل من دور حكومة الحكم الذاتي والرأسماليين الفلسطينيين أصحاب الشركات العاملة في الخليج والمحتل 1967 (البنك العربي، وبنك القاهرة عمان وبال تل، وباديكون، والاستثمار العربية الفلسطينية... الخ أدوات تسهيل (مُليّن للمعدة) دخول رأس المال الخليجي إلى الكيان، ولا شك بأن رأس المال الصهيوني قد وصل إلى الخليج.

غرفة التجارة الفلسطينية الإسرائيلية:

حين تدير محرك غوغل على العلاقات التجارية بين فلسطينيين وإسرائيليين تطالعك أولاً صورة توني بلير بطريقة استشرافية مقززة، حيث يقف بين أطفال من اللاجئين الفلسطينيين. كل هذا بعد أن لم يبق من يذبحه في العراق. أما فلسطينيو رأس المال، فما يهمهم بعض المال! في هذا الموقع يقول البريجادير جنرال (الاحتياط_ اي هو تحت الطلب ليذهب للعدوان على غزة، لبنان سوريا إيران... الخ) أما الآن فهو في تجارة أخرى! إيغال جلعادي الرئيس المشارك عن الجانب الإسرائيلي في غرفة التجارة الفلسطينية - الإسرائيلية: "... تأسست الغرفة كي تحفز التجارة والتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين لخلق فرض أعمال وتحسين العلاقات الاقتصادية بين الشعبين".

من الطريف أنه في معظم العلاقات التطبيقية تُذكر أسماء الطرف الإسرائيلي بينما يُقال الطرف الفلسطيني مما يؤكد المقولة البوليسية المألوفة: "يكاد المرئيب بأن يقول خذوني"، أي دون ذكر أسماء. مثلاً:

"... لعب د. بوندك دوراً في خلق الممر السري باتجاه مفاوضات غير رسمية في أوسلو 1993 إلى جانب د. يائير هيرشفيلد ونظراء فلسطينيين. وخدم كعضو في الفريق الرسمي الإسرائيلي بقيادة شمعون بيرس ويوسي بيلين ولاحقاً إسحق رابين إلى أن تم التوقيع التاريخي لإعلان المبادئ في 13 أيلول 1993... د. بنديك و د. هيرشفيلد حضراً مع فريق فلسطيني ما

يدعى تفاهم بيلين-أبو مازن، الذي وقّر مخطط مفاوضات واتفاقية تفصيلية لمختلف قضايا المرحلة النهائية الفلسطينية الإسرائيلية... د. بنديك عضو أساسي في وثيقة جنيف"... من نفس الفريق في الغرفة نأفا مشيح، مسؤولة التعاون الإقليمي وهي تجتهد لتربيط الأعمال عبر الحدود الجيوبوليتكية ونقل التكنولوجيا في قطاعات كاللوجيستات، والطاقات المتجددة، والبلاستيك والزراعة وحقول الأدوية. وأقطار تركيزها هي الأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة". وبالطبع لا تعني أقطار تركيزها أحلامها، بقدر ما تعني أن هناك طرقاً مفتوحة لهذا التركيز مما يؤكد رأينا في خطورة هذه المؤسسات كجسور عبور تطبيعي بين شخوص هذه المؤسسات والتنسيق بينهم لصالح الثورة المضادة.⁷¹

بنوك:

قامت سلطات الكيان إثر احتلال الضفة والقطاع 1967 بإغلاق مختلف البنوك العاملة فيهما وافتتحت 38 فرعاً للبنوك التجارية الصهيونية. وبعد "اتفاق كامب ديفيد مع النظام المصري تمت الموافقة من قبل إسرائيل على إعادة فتح بنك فلسطين في غزة شريطة أن يظل خاضعاً لقوانين المصارف الإسرائيلية، وكان هذا البنك قد أغلق عام 1967، وقد تعثرت محاولات افتتاحه كثيراً قبيل الاتفاق على ذلك، إلا أن الافتتاح الرسمي لم يتم بعد"⁷²

ولكن، كما أغلق الكيان كافة البنوك خدمة لمصلحته، فهو لن يعطي إذناً لأي مصرف إلا بناء على مصلحته. وإذا وضعنا في الاعتبار أن هذا المصرف هو لرأسماليين فلسطينيين تمتد مصالحهم من الخليج إلى الأرض المحتلة ندرك كيف جعل الكيان هذه التسهيلات جسراً للتطبيع المالي. "من خلال صبيح المصري تسيطر هذه العائلة على بنك هام في العالم العربي، بنك القاهرة عمان (سي إيه بي) ويملك صبيح المصري قرابة 5 بالمئة منه بشكل مباشر، ولكن

71 - كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an – The e-Bulletin السنة الحادية عشرة . العدد 2502، أول آذار (مارس)

2011، رأسمال أوصلو . ستان، تطبيع رغم أنف الثورات العربية.

72 - (جريدة الشعب المقدسية 29-6-1979، في كتاب اقتصاديات الجوع، 1979، ص 111).

عبر استثمارات المصري (وهي كليا مملوكة من عائلة المصري) و 10,5% من البنك مملوكة من زوجة صبيح، نجوى ماضي، فإن تحكم المصري جميعا يصل إلى 34 بالمئة. .. وإضافة إلى مجموعة المصري، فإن نسبة من هذا البنك هي بيد عائلة التلهوني (12%)، وهي مجموعة أعمال أردنية بارزة ولها علاقات وثيقة مع الدولة الأردنية. إن مجموعتي المصري والتلهوني لصيقتا العلاقة عبر القابضة المسماة زارا والتي تدير فنادق رفاهية في الأردن⁷³. وعليه، فإن سياسة الجسور المفتوحة التي أسسها وزير الحرب الصهيوني موشيه دايان لم يُقصد بها تسهيل مجيء سيدة فلسطينية هرمة لتزور ابنتها في إحدى قرى الخليل، بل هي سياسة مدسك حديد تمويلية للتطبيع المالي والاقتصادي مع الكيان، وعليه فهي سياسة الهدف منها اندماج الكيان في الوطن العربي اندماجا مهيمناً، أي وداعاً لفلسطين وحق العودة.

لا يرد التطبيع والقضية الوطنية في سعي الرأسماليين وراء التراكم الذي هو سر تواطؤ إدارة البنك العربي للعمل في المحتل 1967: "... طبقاً لحديث ك. فريزر مساعد مدير البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، : "أن البنك الدولي لا يستطيع دفع قروض للقطاع الخاص، ولكن لدينا فرعاً مرتبطاً بالمؤسسات المالية الدولية وهو قادر على إعطاء قروض وأخذ حصة معقولة بشكل مباشر من القطاع الخاص. وفي الحقيقة أنّ هذه المؤسسة تملك مشاريع مختلطة مع البنك العربي الذي هو بنك تجاري أنشئ لتطوير القطاع الخاص... إن البنك الأوروبي الدولي للاستثمار قد قرر مؤخراً تقديم قرض بـ 300 مليون دولار للحكم الذاتي، وينص قرار البنك على أنّ قسماً كبيراً من هذا القرض يجب أن يوجه لصالح القطاع الخاص الفلسطيني مع فترة سماح قدرها 4 سنوات ومعدل فائدة 5% ولفترة تسديد مدتها 25 سنة"⁷⁴.

وسطاء فلسطينيون لتطبيع رأسمال الخليج:

73 - آدم هانية مصدر سبق ذكره.

74 - مقابلة من ك. فريزر نائب رئيس البنك الدولي، جريدة القدس المقدسية 23-3-1995. مقتطف في كتاب عادل سمارة، البنك الدولي والحكم الذاتي: المادحون والمانحون، منشورات المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنمية، رام الله 1997، ص 61.

مع نهاية سبعينات القرن العشرين، فإن رأس المال الفلسطيني قد تكامل أو انخرط كمكون صغير مع الطبقة الرأسمالية الأكبر في الخليج - وبشكل واضح العربية السعودية، الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر. وتجدر الإشارة إلى أنّ الطبقة الرأسمالية في الخليج كانت ذات طابع مراتبي قام على المحاباة وليس على أسس التنافس الرأسمالي. فإنه بناء على سلسلة من التشريعات الحكومية من دول الخليج في سبعينات القرن الماضي التي طبقت كي توجه الفوائض إلى البرجوازية المحلية (الأسر الحاكمة أساساً وشبه حصري) على حساب المستثمرين الأجانب. وهذه تضمنت معايير من نمط أن تكون معظم الملكية لرأس مال محلي، وتحديد التسهيلات للاستثمارات والامتيازات الأجنبية وربطها بتعاقدات مع الدولة لصالح مجموعات محلية. فمن الصعب على الفلسطيني أخذ جنسية هناك ومن السهل طرده.

ولكن، في الجانب الفلسطيني، فإنّ رأسماليين فلسطينيين قد استمروا، من أجل التراكم بالطبع، درجتهم المتدنية في الخليج، ولعبوا دوراً في خلق بؤر تطبيعية داخل المحتل 1967 ليس للخليجيين فقط بل وللمضاربيين الدوليين اليهود أيضاً.

في رام الله، 8/ شباط/2011، أعلنت شركة مسار العالمية عن إطلاق صندوق "سراج فلسطين" كأول صندوق مخصص حصرياً للاستثمار في الشركات العاملة في فلسطين... ويشمل رأس مال الصندوق الأولي التزامات مجموعة متنوعة من المساهمين من مختلف أنحاء العالم، من بينهم مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار "أوبك"، وهي مؤسسة حكومية أمريكية، وصندوق شورش للتنمية الاقتصادية المملوك للملياردير المضارب العالمي جورج شورش (وهذا يهودي صهيوني وإمبريالي معاً)، وصندوق تقاعد مجلس الكنائس المتحدة الأمريكية، وشركة الهلال للاستثمار الإماراتية... لمزيد من المعلومات قم بزيارة موقعنا على الصفحة الإلكترونية www.massar.com وللاتصال الإعلامي، اتصل مع: رسمية مسعود، هاتف: 2 240

970 9108، سراج فاكس: 970 2 240 9110 + صندوق بريد: 2137

ramallah@siraj.ps، فلسطين www.siraj.ps⁷⁵. ومثالاً على

تواصل التطبيع الرأسمالي الصهيوني الفلسطيني، نورد التالي: كتب جاي جريميلاند: عُقد مؤتمر جمع مستثمرين إسرائيليين وفلسطينيين بعنوان: *Start-Up Weekend 2011 at Jaffa's Peres Center for Peace draws 125 programmers, including only 14 Palestinians.* وحصل ذلك يوم الجمعة من الأسبوع الماضي أي 25-2-2011 في مركز جافا بيرس للسلام وحضره فلسطينيون من نابلس ورام الله وجنين⁷⁶.

"... هناك ثلاثة أطر كروابط للملكية والتي توفر فهما لوضع الطبقة الرأسمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة في علاقتها برأس المال الخليجي العالمي. يتكون الأول من مندمجات، تتمركز أساساً في الخليج. وتشكل هذه المندمجات جزءاً من الطبقة الرأسمالية الخليجية، علماً بأنّ المهم بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة هو اندماج رأسمالية الشتات الفلسطينية برأس المال الخليجي منذ تطورها في أعقاب سبعينات القرن العشرين. إضافة لرأس المال الفلسطيني-الخليجي، هناك مندمجات وشركات استثمارية غير فلسطينية متركزة في الخليج، (مثلاً جلوبال انفستمنت هاوس). وهذه الحلقة تشتمل على شبكة من البنوك ورأس المال المالي الناشطة على نطاق إقليمي، والتي تربط المجموعات ضمن نشاطات استثمارية مالية مشتركة عبر الشرق الأوسط. والطبقة الأخرى من الحلقة الثانية، تعمل على نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه الحلقة مكونة من شركات قابضة والتي تضم معاً المجموعات والشركات التي تشكل الحلقة

75 - كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an - The e-Bulletin السنة الحادية عشرة. العدد 2502، أول آذار (مارس) 2011، رأسمال أوصلو . ستان، تطبيع رغم أنف الثورات العربية.

76 - كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an - The e-Bulletin السنة الحادية عشرة . العدد 2502، أول آذار (مارس) 2011، رأسمال أوصلو . ستان، تطبيع رغم أنف الثورات العربية.

الأولى. وفي النهاية، فإنّ الشركات القابضة في الحلقة الثانية، مشمولة بواسطة استثمارات مباشرة من الحلقة الأولى، فهي تسيطر على معظم أنشطة الشركات المتوسطة والكبرى التي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة"⁷⁷.

"... وفي الإطار الأول، فإن الشبكات الأكثر بروزا مسيطر عليها من عائلات المصري وخوري. وهاتان العائلتان والشركات التابعة لهما هن أكثر الشركات الفلسطينية المرتبطة برأس المال الخليجي. وهما عائلتان أصلا من فلسطين ما قبل 1948، ولكنهما اندمجتا في الطبقة الرأسمالية الصاعدة في الخليج بعد سبعينيات القرن العشرين. ورغم سيطرتهما على اقتصاد الضفة والقطاع، فإن منطقتهما الجغرافية الأساسية لتحصيل التراكم هي منطقة الخليج". وهؤلاء من مؤسسي مجلس الأعمال الإسرائيلي الفلسطيني.

يواصل هنية بقوله إنّ صبيح ومنيب المصري⁷⁸ أسّسا شركة أسترا للمقاولات في السعودية والتي حصلت على عطاءات حكومية ... ليقول بأن مصدرا إضافيا للريح الهائل تدفق لهذه الشركة حيث تعهدت بتزويد مليون ومئة ألف جندي أمريكي في السعودية خلال غزوهم للعراق 1990-91"⁷⁹.

كما أنشأ سعيد خوري وحسيب صباغ شركة التعهدات المتحدة عام 1952 وهي سي سي سي بعد هجرتهما من فلسطين 1948 مما يبين أنهما هاجرا برأسمال لم يوظف في فلسطين! وقد

77 - آدم هانية، مصدر سبق ذكره.

78 - يتردد مؤخراً اسم السيد منيب المصري كوسيط مصالحة بين فتح وحماس، ولكن للرجل خيوطه في اتجاهات عديدة لا تتوافق مع المصالحة قطعياً! كما تردد أنّ المصري يعمل على إعادة إحياء المبادرة العربية سيئة الصيت بالتعاون مع رأسمالي صهيوني له استثمارات في مستوطنة جوش عتصيون في جنوب الضفة الغربية.

<http://electronicintifada.net/blogs/jalal-abukhater/bnc-condemns-palestinian-billionaire-munib-masris-dealings-israeli-settler>

79 - هانية، مصدر سبق ذكره.

حصلت بداية التراكم الهام لهذه الشركة من عقود شراكة مع شركة بختل الأميركية وخاصة في مد أنابيب النفط من العراق إلى طرابلس لبنان.... بل وفي الشرق الأوسط. وفي ص 103 من ورقته يقر هنية بأن لهذه الشركات شركات قابضة في المناطق المحتلة حيث تشكل جسراً مع الخليج.

الشركة القابضة الكبيرة والتي هي خارج نطاق باديكو هي الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك). وقد أطلقت أبيك عام 1956 ومساهموها الكبار من ضمنهم مجموعة العقاد، ومجموعة خوري، ومجموعة كنجدام، ومجموعة عليان، وعدد آخر معظمها قائمة في منطقة الخليج. ورغم أن أبيك أصغر من باديكو فيما يخص الرسمة، فإنها شركة قابضة مؤثرة ويعود الفضل إلى دورها كوكيل استيراد أساسي لرأس المال الدولي. تسيطر أبيك على، مثلاً، يونيبال (بنسبة 75% من ملكيتها) والتي هي وكيل الضفة الغربية وغزة لفيليب موريس، وبروسراند جامبل، وكرافت من بين شركات أخرى. وأكثر من ذلك، فإن أبيك هي الموزع الوحيد لشركات الصيدلة والكوزماتيك الكبرى بما فيها أبوتت الدولية، وأفينتس، وإلي ليلي، وجلاكسو سميت كلاين من خلال الشركة التابعة لها ميديكال سبلايس وسيرفيسيس كومباني (أم أس اس) إن أبيك هي الوكيل الحصري لشركة هونداي للسيارات عبر شركتها شركة فلسطين للسيارات (98% من ملكيتها). ولها كذلك ممتلكات ملموسة في شركة بالنل وشركة الكهرباء الفلسطينية. هذا الجسر الرأسمالي التطبيعي الفلسطيني الذي مشى عليه رأس المال الخليجي إلى المناطق المحتلة فتح الطريق لرؤوس أموال خليجية مباشرة لدخول هذه المناطق.

فليست المشاركة الكويتية في شركة الهواتف الخليوية المثال الوحيد على الاستثمار التطبيعي العربي، فكما أشرنا كان مؤتمر بيت لحم للاستثمار تظاهرة كبيرة للتغطية على جوهره التطبيعي حيث شاركت فيه وفود من الخليج العربي وخاصة قطر والإمارات العربية المتحدة⁸⁰.

80 – While Arab attendants of Bethlehem conference are capitalists, the US and EU sent official, not business, delegates such as Jack Wallas, US consul General in East

فحسب جلف تايمز، فإن شركة ديار قطر تفحص إقامة مشاريع بفلسطين (Gulf Times 2008-5-28): شركة استثمار في العقارات تختبر الفرص في الصحة والتعليم والصناعة في فلسطين وذلك بعد أسبوع من إعلان أول استثمار لها بمبلغ 245 مليون دولار في هذا البلد حيث قال مديرها العام غانم بن سعد السعد وهي شركة مملوكة كلياً من قبل سلطة قطر للاستثمار... وهذا إلى جانب شراكتها مع شركة المسار العالمية لبناء مدينة الروابي المكتفية ذاتياً بـ 250 مليون ريال قطري، وهي تضع نصب عينيها استثمارات بمبلغ 1 بليون دولار في السنوات الأربع أو الخمس المقبلة.

افتراضياً ودون استثناء، فإن البنوك الكبيرة، والشركات الصناعية والتصنيعية متحكّم بها من قبل جماعات أفضل ما توصف بأنها متعاقدة من الباطن مع الطبقة الرأسمالية الخليجية التي هي أسرية التركيب والملكية. في كثير من الحالات فإن أفراداً من أصول فلسطينية قد يقودون هذه الجماعات. في حالات أخرى، فإن رأس المال السعودي والكويتي ورأسمال خليجي آخر يمتلك مباشرة شركات فلسطينية. وبمعزل عن أساسها الوطني المحدد، فإن منطقة التراكم الرئيسية للمجموعات الرأسمالية الفلسطينية الكبيرة هو في الخارج، ومرتبطة بشكل لصيق بالتطورات الاقتصادية والسياسية في دول الخليج.

رشي خليجية للصمت عن الثورة المضادة:

لا تكمن خطورة حكام الخليج في دورهم التطبيعي والذي حصل إلى حد كبير عبر ناقلات وتسهيلات فلسطينية! وهذه من ثلاثة الأثافي بل تكمن خطورتها في نشأتها أو إنشائها على يد المستعمر. فهي مفارقة كاملة أن يُنشئ الاستعمار نظام حكم قبل خروجه ويُسمى البلد بعد ذلك مستقلاً. أما المفارقة اللافتة، فهي في استخدام هذه الأنظمة للقضية الفلسطينية لدرء

Jerusalem said to Al-Jazeera Satellite Channel. This made it clear that Arabs must finance the Zionist regime.

النقد المفروض أن يتركز ضدها، وذلك بتقديم المساعدات المالية بل إغداقها على فلسطينيين، بل أكثر عدد ممكن من القوى الفلسطينية بناء على إدراك من هذه الأنظمة أن للفلسطيني مصداقية عربية، وبالتالي فإن لحم الفلسطيني أو الحصول على المديح منه هو مكسب كبير⁸¹. وفي حقيقة الأمر، فإن مال الخليج المسموم هذا لم يقتصر على لحم أو خصي النقد الفلسطيني ضد هذه الأنظمة، بل قاد إلى إثراء قيادات المقاومة وبالتالي تخليها عن مشروعها الكفاحي وانتهائها إلى "سلام رأس المال" (انظر ملحق 2).

ضمن هذا الاستخدام، قامت أنظمة الحكم في الخليج، بتكليف الفلسطينيين العاملين في الخليج بدفع "ضريبة الثورة" إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على مدار عقود من الزمن، وهي ضريبة وافقت عليها حكومات بلدان النفط كي تبدو كما لو كانت تدعم المقاومة في حين أن هذه الأموال قد أسست لبقرطة وتخريب منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما أنها ذهبت إلى قيادة راكمتها كي تصبح شريحة رأسمالية بيروقراطية.

من جانبها، فإنّ الرأسمالية الفلسطينية في الشتات، لا سيما في الخليج كانت تلتزم موقف الانتظار والترقب من جهة وتسييل بعض الأموال لقيادة المنظمة، وما إن ضعف موقف المقاومة بعد الخروج من بيروت 1982 حتى عقد هؤلاء مؤتمراً في لندن في 24 حزيران من نفس العام كتحضير لورثة الدور القيادي للمنظمة.

81 - من اللافت أن قطر قد حولت 22 مليون دولار إلى حركة حماس لدفع متأخرات رواتب العاملين في قطاع الخدمات، كما أنها أرسلت شحنة غاز إلى القطاع ووافق الكيان على إدخالها بعد شهرين من المماطلة، الأمر الذي رأى فيه بعض الفلسطينيين موقفاً "عظيماً" لحاكم قطر. وبالطبع عجز هؤلاء الفلسطينيون عن رؤية حقيقة أن أمير قطر كان لا بد أن يغسل دوره ضد الشعب السوري برشوة الفلسطينيين، ولكن لا بد للكيان أن يغطي على أمير قطر بهذه المكافأة التي هي عملية تطبيع مباشر بين قطر والكيان. هذا إضافة إلى أن تمرير هذه الصفقة كان في الوقت نفسه تقليلاً للحرص الذي يقع فيه المجلس العسكري المصري. وعلى النهج نفسه فتحت قناة الجزيرة ملف تسميم عرفات في حزيران 2012 بعد ثماني سنوات من ذلك في محاولة لشطف وجهها بعد انكشاف دورها التخريبي في العقل العربي.

نظراً لعجز قيادة المنظمة عن حمل المشروع الوطني وقلقها على موقعها القيادي، وتوق الرأسمالية الفلسطينية في الشتات وخاصة في الخليج كي تجعل من الأرض المحتلة محطة تجارب استثمارية وسلطوية لها أي في تنافس بين الطرفين أدرك الكيان الصهيوني تهافت الطرفين، فالتقط اللحظة كي يشرع في مفاوضات سرية مع قيادة المنظمة انتهت باتفاق أوسلو الذي أخضع مختلف شرائح البرجوازية الفلسطينية لسلطة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بإقامة سلطة الحكم الذاتي إلى جانب وجود فعلي للاحتلال. وهو الاتفاق الذي فتح الباب لعبور رأس المال الفلسطيني إلى الأرض المحتلة كجسر يعبر عليه رأس المال الخليجي إلى الكيان الصهيوني كما أسلفنا.

لقد كشف تواطؤ رأس المال الخليجي في التطبيع مع الكيان عن وجه آخر لإصرار اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي على بقاء اقتصاد الضفة والقطاع مفتوحاً وتابعاً للاقتصاد الصهيوني. فمختلف القطاعات الاقتصادية فيهما جرى تشكيلها وإعادة تشكيلها لتكون وكيلة لنظيرها الصهيوني. فعلى سبيل المثال، كل مصرف يعمل في الضفة والقطاع يجب أن يبقى ممثلاً من قبل مصرف إسرائيلي في غرفة المقاصة، والاتصالات هي شركات تابعة لشركة الاتصالات الصهيونية بيزك. وشركات المياه والكهرباء تابعة للشركات الصهيونية. وينسحب الأمر نفسه على نظام الجمارك. وترتبط سلطة الضريبة بسلطة الضريبة الصهيونية وهذا ما يفسر لماذا لا تعمل يوم السبت قبل تغطية ذلك بجعل السبت عطلة اسبوعية في سلطة الحكم الذاتي... إلخ قد نختصر هذه العلاقة بأن لدينا نظاماً قايض السلطة والسيادة والمشروع الوطني باقتصاد التساقت. لم تنحصر تلك التبعية إذن في استمرار الكيان في مصادرة الأرض واستحلاب الاقتصاد المحلي، بل إن استمرار السيطرة الإسرائيلية هذه كانت لجعل اقتصاد

الضفة والقطاع أوتوستراد لتدفق رأس المال الخليجي إلى الكيان عبر رأس المال الفلسطيني المتولد في الخليج والمتشارك مع رأس المال الخليجي.

المال النهائي...الاستثمار الفلسطيني في الكيان

"...وبخصوص إذا ما كانت هناك استثمارات لباديكو في إسرائيل أو مع رجال أعمال يهود نفى حليلة هذا الأمر نفيًا قاطعاً، مؤكداً أنّ مجلس الإدارة لديه حساسية كبيرة حول هذا الموضوع. وبين أن باديكو فكرت منذ سنين بالاستثمار والعمل مع رجال أعمال فلسطينيين من أراضي 48، وشراء عقارات في مدينة الناصرة إلا أنّ الخوف والحذر والقلق سيطر علينا حول هذا الموضوع، كي لا يساء فهمنا. وأعلن حليلة أنّ منيب المصري تبرع لبناء جامعة أهلية بالناصرة، لتكون أول جامعة عربية في الناصرة⁸².

كان هذا الحديث إثر موجة من الاحتجاج في أوساط المثقفين في المحتل 1967 إثر صدور بحث ماجستير أعده الباحث عيسى سميرات في جامعة القدس بإشراف د. محمود الجعفري، وتبين فيه أن هناك 16,000 مستثمر من الأرض المحتلة 1967 يستثمرون داخل الكيان الصهيوني وغالبيتها استثمارات في المستوطنات، وأن قيمة هذه الاستثمارات عام 2010، بلغت 2.5 مليار دولار وذلك وفقاً لحسابات حذرة، فيما تشير حسابات أقل حذراً أن استثماراتهم في إسرائيل تبلغ 5.8 مليار دولار بينما تبلغ استثماراتهم في الضفة الغربية 1.58 ملياراً فقط (شاشة نيوز 19-11-2011).

82 - مقابلة مع مدير عام شركة باديكو القابضة سمير حليلة مع تلفزيون وطن المحلي يوم 9-1-2012.

لكن ما ناقشناه أعلاه عن الشركات المشتركة لخليجيين وفلسطينيين من الخليج وإدخال الفلسطينيين هؤلاء لرأسمالهم للعمل في المحتل 1967، مع رأسمال خليجي أو محلي، ووجود شركات تعاقد من الباطن لرأسماليين محليين مع رأسمال صهيوني منذ عام 1967، وصدور دراسة سميرات عن وجود 16,000 فلسطيني يستثمرون في الكيان، كل هذا يفتح على سؤالين: الأول: هل هؤلاء الفلسطينيون يستثمرون رأسمالهم أم رأسمال فلسطينيين من الخليج، أم رأسمال خليجي أم جميعها معاً؟

والثاني: هل من نقاش بعد في أن رأس المال يقوم بدور مضاد للثورة بل للوطن؟

التشكيلة الفلسطينية: ريع بلا وطن، ريع بديل وطن

وهكذا، على مدار عمرها بدأت وبقيت الرأسمالية الفلسطينية تابعة وكسيحة. وبدل أن تلعب كالبرجوازيات قومية الاتجاه دوراً استقلالياً، بدأت وبقيت تابعة وامتكنة على الأجنبي كمستعمر. وبينما كانت الطبقات الشعبية تناضل ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني كانت البرجوازية المحلية الفلسطينية تساوّم الاستعمار البريطاني. وفي فترة الحكم الأردني تذيّلت للنظام من أجل منافعها الخاصة، أي حصلت على عدة أنماط من الريع سواء المناصب السياسية أو المساعدات المالية مقابل الابتعاد عن الحركة الوطنية في الأردن بمجموعه. وحينما أحتلت الضفة والقطاع كانت هذه البرجوازية ناقلة التطبيع الاقتصادي وخاصة التعاقد من الباطن ووكالات تسويق منتجات الاحتلال، إلى أن انتهت بتحويل استثماراتها لتصب في اقتصاد الاحتلال!

إن تورط قيادة منظمة التحرير، التي تحولت إلى رأسمالية بيروقراطية، في اتفاق أوسلو لتتسلم قيادة الحكم الذاتي في أراضٍ غير محررة من جهة وعاجزة عن كفاية نفسها بالحد الأدنى لتكون ملخصة في مآزقين: مآزق سياسي بمعنى غياب السيادة على الأرض ومآزق اقتصادي بمعنى عجزها عن كفاية نفسها بالحد الأدنى. وهذان المآزقان هما اللذان يكشفان بأن بقاء هذه السلطة مشروطٌ بدورها الريعي.

لم تأت الرأسمالية العالمية بالموجات الاستيطانية اليهودية الصهيونية إلى فلسطين سوى لهدف واحد هو اقتلاع الشعب من أرضه وإقامة قاعدة في فلسطين للمركز مقدمتها ووقودها هؤلاء المستوطنون. وليس هنا مجال المقارنة بين الاستيطان الرأسمالي الاستعماري الصهيوني والمستوطنات الرأسمالية البيضاء الأخرى في العالم، بل نذكر فارقين على الأقل:

- الحالة الفلسطينية وحدها التي فيها حالة لجوء.
- والحالة الفلسطينية وحدها التي بقيت حالة صراع ممتد ومشتد.

وفيما يخص اللجوء، فإن الاستيطان الأبيض في معظمه كان يقضي على السكان الأصليين قضاء شبه تام ومقصوداً (حالة الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا) أو كان يطرد السكان الأصليين إلى حواف البلاد والأراضي الفقيرة للريح (حالة جنوب إفريقيا والجزائر وروديسيا وكينيا) أو يقوم بالإبادة والطردها (حالات أمريكا اللاتينية) وكل هذه المجازر هي من صنع الرجل الأبيض وهو يحمل نمط الإنتاج الرأسمالي باحثاً عن التراكم محققاً ذلك بدماء الشعوب المستعمرة. ويمكننا رد اللجوء واستمرار المقاومة الفلسطينية إلى توفر العمق القومي العربي كموئل حماية ومحاولات تحرير (دور مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان) أو الخليج كموقع تشغيل لا دور له في التحرير، بل تحول لاحقاً إلى دور

تصفوي. ويكمن الفيصل في تفارق الدورين في وجود الحركة القومية، في العمق القومي ووجود التبعية البنيوية للمركز والدين السياسي والريع النفطي في الثانية. وهذا يُدخلنا إلى القضية المقصود الحديث فيها هنا.

قصدنا في "ريع بلا وطن"، الإشارة إلى أن بوسع الإنسان أن يعيش من ريعٍ ما دون أن يملك مصدر الريع، وذلك بخلاف حكام الخليج الذين يتحكمون بمصدر الريع النفطي. أما في الحالة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة 1967 تحديداً، فإن تدفق الريع بأنواعه هو حالة خطيرة ليس سياسياً بل وجودياً كذلك.

وهذا نتاج اتفاق أوسلو الذي أقر بأن المحتل 1948 هو أرض للمستوطنين اليهود، وأقر بأن يبقى المحتل 1967 تحت السيادة الحقيقية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني ليصادر الأرض ويطارد المناضلين (هو ما اسماه اتفاق أوسلو: حق المطاردة الساخنة) ويقيم المستوطنات ويحفظ "حقها" في التوسع الطبيعي... الخ. ودون خوض في التفاصيل، فإن هذا الاتفاق هو حالة احتلال وليس استقلالاً، ومقابله حصلت منظمة التحرير على:

- تسمية نفسها بسلطة فلسطينية لها حكم ذاتي على المواطنين الفلسطينيين وليس على المستوطنين.

- وحصلت على ريع مالي مقابل ذلك.

وهذا يطرح سؤالاً هاماً قبل الدخول إلى الموضوع بمعنى أن الضفة والقطاع حينما جرى توقيع اتفاق أوسلو لم تكونا مهياتين للاعتماد الذاتي اقتصادياً، الأمر الذي يعني في حالة حصول حل سياسي أن يخرج الاحتلال وتقرر هاتان المنطقتان علاقاتهما بالعمق العربي مع الأردن ومصر. لكن سلطات الأردن ومصر دخلتا في اتفاقات تسوية مع الكيان حيث اعترفتا

به على أرض فلسطين، وعجزتا حتى عن الضغط بأن يخرج الاحتلال من الضفة والقطاع مما وفر للاحتلال فرصة الإبقاء عليهما وقضمهما تدريجياً من جهة، ودفع المواطنين للانزياح منهما إلى الخارج لتفريغ الأرض. وهنا نشكر الأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة التي لا تفتح فرصاً لهجرة الشباب الفلسطيني لا سيما أن الاحتلال كان قد خطط لهذا التهجير منذ عقود. فبعد تبني سلطات الكيان منذ عام 1967 سياسة موشيه ديان وزير الحرب هناك وهي تشغيل الفلسطينيين في اقتصاد الكيان الذي هو بحاجة لقوة عمل أسود، إضافة إلى هدف تحييد قوة العمل الشابة عن المقاومة المسلحة، وتقويض مواقع الإنتاج المحلي بتدفق منتجات الكيان بلا شروط، وتسهيل الهجرات عبر اتباع سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن. بعد الاستفادة من هذه السياسة بدأ الاحتلال بالاستغناء عن قوة العمل الفلسطينية وقد ترافق هذا مع تدهور الكفاح المسلح في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية مما جعل الخيارات أمام الشباب إما الهجرة، وهي محدودة، أو الدخول في أجهزة سلطة الحكم الذاتي.

وكما أشرنا، فإن اقتصاد الضفة والقطاع أعجز من حمل تكاليف إقامة سلطة طبقاً للتصميم الذي صيغ لها، أي أن تكون سلطة هجينة بمعنى:

- قيام الاحتلال بطرد عمال الضفة والقطاع من منشآته والذين كانوا قرابة ثلث قوة العمل المحلية.
- سلطة غير قادرة على استيعاب قوة العمل المحلية دون وجود قطاع خاص قادر على ذلك.
- سلطة لا تؤمن بإقامة قطاع عام تشغيلي إنتاجي لأنها أقيمت بموجب وصفات المصرف الدولي الانفتاحية واعتمدت السياسات الاقتصادية النيولبرالية.

- سلطة حاولت حل هذه الضغوطات عبر تشكيل أجهزة بيروقراطية هائلة الحجم وغير ضرورية كبديل على مواقع الإنتاج، حيث وظائف الكثير منها طفيلي بدل شواغر عمل.

هنا كان لا بد للريع أن يلعب الدور المقرر في مكان غياب استقلال وسيادة على الوطن وغياب الإمكانيات الذاتية، وعليه جرى استبدال الوطن بالريع أو تحويل الريع إلى وطن! صحيح أن هذا حديث افتراضي. ولكن واقع الحال يبين أن لا سيادة على الأرض بل السيادة للاحتلال، كما أن مواقع الإنتاج تجف أو تُجفف مما يقلل عدد المواطنين المعتمدين عليها معيشياً.

أنماط الريع الأساسية:

1- المانحون: المال السياسي:

منذ توقيع اتفاق أوسلو 1993 وحتى عام 2010 تدفق قرابة 25 مليار دولار إلى المناطق المحتلة في الضفة والقطاع، وهذا الرقم الرسمي المعلن. ويُنسب مصدر هذه الأموال إلى كل من الدول الرأسمالية الغربية التي صاغت اتفاق "السلام" سلام رأس المال وإلى دول عربية. لكن تحويل هذه الأموال بدأ وبقي تحت ضبط كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

السمة الأساس لهذا المال أنه مخصص لتغطية النفقات الإدارية والوظيفية لأعداد ضخمة من قوة العمل الفلسطينية مما يؤكد قرار عدم الاستثمار في مواقع الإنتاج، الأمر الذي يتأكد بغياب وجود بند "تنموي" في ميزانيات سلطة الحكم الذاتي أو وجود حصة هامشية له.

وهذا المال إذن هو لتثبيت اتفاق أوسلو أو كما ردد المصرف الدولي مراراً بأن هدف صرف هذه الأموال هو: "أن يشعر الفلسطينيون بفوائد السلام"⁸³، أي المنفعة الفردية الاستهلاكية المباشرة، وهذه لا شك تتضح في الوظيفة والراتب الشهري أكثر مما تترسخ بفرصة العمل الإنتاجية. ولو افترضنا أن الهدف كان استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل ومنهم المفصولون عن العمل في اقتصاد الاحتلال، فإن سياسة عقلانية تُقيم توازناً بين التوظيف والتشغيل كان لا بد منها.

وعليه، فإن ما يستقر في روع المراقب أن التوظيف كان سياسة مقصودة كبديل للتشغيل لأن التوظيف يخلق عادات استهلاكية وارتباطاً بالسلطة، وعدم مبادرة وقلق وظيفي مما يحول جماعياً دون التفكير السياسي الوطني، وهذا الهدف الرئيس لدفع هذه الأموال أي لتثبيت اتفاق أوسلو وجوهرياً تثبيت الاعتراف بالكيان، ولكن تغطية كل هذه الكوارث بالزعم أن هذه الأموال هي مساعدات للشعب الفلسطيني.

إذن نحن أمام تراكم وظيفي كبير لا تتم تغذيته والإنفاق عليه من الناتج المحلي الإجمالي، من الفائض المحلي بل من التمويل الأجنبي. وهذا المصدر الريعي هو في حقيقة الأمر نتاج استثمار سياسي هو اتفاق أوسلو الذي كُرس من أجل خدمة بقاء الكيان الصهيوني واجتثاث المقاومة.

2- ريع النفط:

ريع النفط هو مصدر تمويل آخر لسلطة الحكم الذاتي. فقد لعب المال الخليجي دوراً كبيراً في القضية الفلسطينية منذ اغتصاب الوطن عام 1948 حيث واصل الكثير من الفلسطينيين

83 - انظر عادل سمارة، كتاب: البنك الدولي والحكم الذاتي: المادحون والمانحون، 1998، مصدر سبق ذكره.

المطرودين من وطنهم طريقهم إلى كيانات الخليج التي كانت في بواكير تفتحها النفطي. وكان هؤلاء الفلسطينيين مؤهلين، بمستوى تلك المرحلة، مما أوجد لهم مواقع عمل في الخليج. وقد استمرت هجرات الفلسطينيين إلى الخليج بشكل كبير حتى عام 1990 واستعادة العراق للكويت حيث وقف الشعب الفلسطيني مع العراق.

لا نناقش هنا شغل الفلسطينيين في الخليج كعمل مأجور أو ما يزعمه الفلسطينيون بأنهم عمروا الخليج، فذلك كان حاجة متبادلة على أساس السوق دون معنى قومي حقيقي. فلا الفلسطينيون ذهبوا إلى هناك بحافز قومي لإعمار أقطار عربية، ولا الخليجيون شغلهم بسبب هذا الحافز.

الأمر الذي يهمنا هنا أن كيانات الخليج قررت تقديم مساعدات مالية لمنظمة التحرير سواء من هذه الأنظمة أو عبر فرض ضريبة عمل على الفلسطينيين العاملين هناك. وهي مساعدات مالية تطرح سؤالاً كبيراً بمعنى: كيف يمكن لأنظمة نصّبها الاستعمار وما زال على أرضها سواء بوجوده العلني المباشر أو تحت غطاء الاستقلال الشكلي، كيف يمكن لها أن تتبرع لحركة مقاومة ضد الكيان الصهيوني الذي هو جزء من المركز الرأسمالي العالمي الذي خلق هذا الكيان؟ هل السبب هامش مرونة "ديمقراطي" من المركز؟ هل هو قدرة تمرد خليجي رسمي؟ (أو بالمقولة الشعبية الفلسطينية مصّ من تحت اللجام-كناية عن الجرأة والنفاز)؟ ما نعتقد، وما تحتاج به حقائق التطورات أن هذه المساعدات والتسهيلات الخليجية كان مقصود بها:

- حصر التحويلات لصالح القيادة اليمينية في منظمة التحرير كي تكون لها اليد الطولى في حركة المقاومة، وهو ما وصل بها إلى اتفاق أوسلو الذي نتجت عنه أوسلو-ستان.

• بقرطة منظمة التحرير كي تتغير وتتحوّل جوهرياً عن الكفاح المسلح وتوريطها في الاعتماد على المال الخليجي وصولاً إلى التسوية.

• استخدام مساعدات كيانات الخليج لمنظمة التحرير كآلية تحول دون انتقاد المنظمة لهذه الأنظمة، وهي أمور تعطي هذه الأنظمة رصيذاً وطنياً لا سيما بعد هزيمة 1967 حيث توقفت الأنظمة عن إطلاق النار وواصلت المقاومة الفلسطينية ذلك إلى أن تورطت في سلام رأس المال.

لقد تواصل الدعم المالي من الخليج من مرحلة المنظمة إلى مرحلة سلطة الحكم الذاتي مما ركز الاعتماد الفلسطيني على مصدر الربيع هذا، والذي شأنه شأن التمويل الأجنبي لم يخصص ولم يطلب أن يخصص للتنمية.

وإلى جانب المساعدات الرسمية قامت أنظمة الخليج بإرسال مساعدات أخرى تحت تسميات خيرية إنسانية وهذه شكلت غطاءً على سياسات هذه الأنظمة في التطبيع واختزلت النقد الشعبي لهذه الأنظمة مقابل تقييد المساعدات الرسمية لأي نقد من منظمة التحرير ضدها.

وفي هذا الصدد يجدر التمييز بين المساعدات أي التبرعات التي كثيراً ما حولها مواطنون من عرب الخليج لقوى ومؤسسات فلسطينية بعيداً عن مواقف الأنظمة وبالسر عنها وهذه لا تتدرج في المستوى الميسر المسموم للربيع.

3- ربيع الأنجزة (انظر ملحق 2)

دخلت المنظمات الطوعية Voluntary Organizations وغير الحكومية (منظمات الأنجزة) إلى الأرض المحتلة قبل الدخول العلني للتمويل الرسمي الأجنبي الذي تدفق رسمياً إثر

اتفاق أوسلو كريع مالي لعملية تنازلات سياسية لم يشهدها التاريخ السياسي. وهذا يكشف عن تقسيم عمل قامت به القوى الإمبريالية-المضادة للثورة- باختراق البنية الكفاحية للشعب الفلسطيني بحيث تركز التمويل الخليجي ولاحقاً الإمبريالي الغربي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بينما ذهبت منظمات الأنجزة لتنتسل في أوساط قوى اليسار الفلسطيني كما هو شأنها على صعيد عالمي.

ويمكن رصد تسرب المال السياسي من منظمات الأنجزة إلى الأرض المحتلة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، ولا سيما الملتقى الفكري العربي في القدس والذي يديره الحزب الشيوعي الفلسطيني. وإثر ذلك تتالت اختراقات منظمات الأنجزة للمنظمات السياسية (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) والمنظمات الشعبية الفلسطينية سواء النسوية أو النسائية، أو الشبابية... الخ. واشتد هذا الاختراق في الانتفاضة الأولى.

يمكننا رصد هجمة الأنجزة التمويلية في تواكبها مع المد الانتفاضي وهو ما يشبه تدفق التمويل الخليجي إلى منظمة التحرير إثر بدء الكفاح المسلح، وكأننا أمام أفخاخ جاهزة من الثورة المضادة إغراق المقاومة والانتفاضة بالتمويل والإنفاق والاستهلاك مما قاد إلى تثاقلها الكفاحي سواء بالبقرة والوظائف والفردية والابتعاد عن السرديات الكبرى وخاصة سردية تحرير الوطن نفسه.

نحن نعلم أن هذا التشخيص والتحليل لعملية التمويل سوف تثير كثيرين/ات من اليسار الفلسطيني الذي لم يعتد النقد الذاتي ولا حتى تقييم المراحل وسيتشكون كما دأبوا عليه بأن هذا طعنٌ لليسار، وأن كاتب هذه السطور هو أكثر من ألحق الضرر باليسار... الخ. وحقيقة الأمر أن الضيق ناجم عن كشف المستور لا سيما بعد أن تفسى في الأرض المحتلة القول الخطير

المخفي: "وهل صمود وطن ومصير قضية مرهون بتساقط أو ارتشاء أو خيانة أو هذه أو ذاك!"
فبهذا يبزر كثيرون انخراقتهم. وربما أبلغ رد على هذا قول الرسول الكريم: "أنت على ثغرة من
ثغر الإسلام، فلا يُؤْتَيْنَ من قبلك".

ونزعم هنا تحديداً، أن من يقع في التصير والفردية والفساد اليساري/الأحمر هو أكثر
خطورة من فساد اليمين لأن المفترض أن يكون اليسار هو الأكثر نقشا وشفافية ونقدية. ويكفي
أن نرى إلى وضع اليسار حالياً بما هو مجموعة ملاحق باليمين في اللجنة التنفيذية لمنظمة
التحرير وفي سياسات سلطة الحكم الذاتي وفي الانقسام الدموي بين فتح أي اليمين نصف
العلماني وحماس أي قوى الدين السياسي نصف المقاومة بعد أن أخذت تتجه نحو التكويع
السلطوي/السياسي والاعتماد التمولي المفتوح على قطر⁸⁴ التي تشكل اليوم رأس حربة ضد
الأمة العربية. إنها تبعية في السياسة والتمول مما أفرغ اليسار من موقفه النضالي والطبقي
والسياسي، وتمول قوى الدين السياسي من ريع النفط الذي يُشارف على إعلان انتهاء القضية
الفلسطينية وربما ترشيح الكيان لعضوية الجامعة العربية. تكمن خطورة فساد قوى الدين
السياسي في أنها تتجاوز على الوطن والقومية نحو أممية مفترضة، كما لا ترى في "الصدقة"
مع الرأسمالية العالمية حيفاً!!

ولعل الأمر المفارق أن هذا اليسار وقد انخرط في التسوية سواء بالمشاركة في أو سلو تفاوضيا
أو قبولها عملياً قد أصبح في حالة هستيريا ضد أي نقد لما آل إليه حاله. لقد تكونت شريحة
من قيادات وكوادر يسارية قشرتها العليا ممولة من سلطة الحكم الذاتي وكوادرها الوسطى
موظفة/ممولة من منظمات الأنجزة. وهذه نموذجٌ على شريحة ذوي العائدات غير المنظورة.

84 - صرح السيد محمود الزهار أحد قادة يمين حماس مؤخراً بأن مبنى المجلس التشريعي في غزة سيكون مقر رئاسة دولة
العالم الإسلامي. كما صرح رئيس وزراء غزة بأن معركتهم مع العلمانية، وأكد أنّ الخلافة الإسلامية قادمة!

ومع تقادم الزمن غدت هذه الشريحة لا إبالية بدورها بالزعم بأنه وضع طبيعي لأنها تقارن نفسها بتمول اليمين السلطوي. ناهيك عن أنها غادرت ثقافة الاعتماد على الذات والتنمية بالحماية الشعبية وتورطت في نزوع استهلاكي أوصلها إلى "قناعة" باستحالة التفكير في ثقافة التقشف. وبدورها، فإن منظمات الأنجزة الأجنبية التي تغذي المحلية قد أتقنت لعبة دورها. ففي حين توجه منظمات الأنجزة الفلسطينية نقداً شديداً متتالياً للتمويل الأجنبي، إلا أن المنظمات الأجنبية تحتوي ذلك باسمه، كمن يقول: لا بد أن نكافئ هؤلاء بمرونة ما تجاه هذا النقد كي لا يفقدوا ثقة الشارع تماماً فهم رثتنا لعبور واختراق الشارع الفلسطيني؛ لأنه هدفنا النهائي بالاختراق، أما عملياً، فهم يصطفون في نهاية الشهر على أبواب المصارف أو يُمطروننا بالمقترحات وبروبوزال من أجل تمويل جديد.

وفي حين يزعم البعض أن منظمات الأنجزة بلا أجندة أو أنها لا تستطيع فرض أجندتها على الفلسطينيين، ورغم ما في هذا من خبث أو سذاجة أو "بلاطة عين"، وبمعزل عن مناقرة الديكة لإثبات هشاشة هذه التبريرات، فإن منظمات الأنجزة المحلية لم تحقق على الأرض شيئاً سوى توفير مداخل لموظفيها وتشرُّبهم ثقافة الاستهلاك والابتعاد عن النضال الشعبي وأحياناً نقد الفكر الاشتراكي وتحديداً الماركسي ووصفه بالطوباوية والعجز عن العيش في المناخ المحلي ليبرروا انسلاخهم الفكري والطبقي وليبرروا حصولهم على مداخل هي في حقيقة الأمر ريع تساقط الدور الكفاحي وطنيا وطبقيا وماركسياً.

ولعل الأكثر مفارقة، أن بعض هؤلاء بعد أن طلقوا الشيوعية طلاق بينونة كبرى، عادوا للتمسح ببعض شعاراتها إثر الأزمة الرأسمالية المستفحلة حالياً، ولكن دون فقدان ريع الأنجزة!.....
كيف جميعاً!

4- ريع السفارات والمؤسسات الأجنبية:

ضمن تقسيم العمل بين أطراف الثورة المضادة خُصص دور وحصّة من أموال الريع للمراكز الثقافية الأجنبية قبيل اتفاق أوصلو وخاصة الفرنسي والبريطاني والألماني والنرويجي، ومنظمات تابعة للأمم المتحدة وخاصة يو أن دي بي، والأنروا ولاحقاً بعد أوصلو أتى دور القنصليات والممثلات الأجنبية وخاصة الغربية والتي جندت قطاعاً آخر من المستخدمين سواء اللبراليين والمتغربين والمتخرجين من "المثقفين/ات" ونخبة نسوية تحت شعار المرأة...الخ.

لقد جندت هذه المؤسسات عددا كبيرا من المثقفين/ات من اليمين واليسار على حد سواء. ولعل الفارق الأساس بين هذه الفئة من مصادر الريع وفئة الأنجزة، أن الأنجزة تحرص على الدخول في المنظمات الجماهيرية القاعدية بل تزعم أحيانا أنها منظمات جماهيرية، وهذا ما جعل منها ثقلاً في قطاع الثقافة إلى درجة الترشح لانتخابات الحكم الذاتي (مجلس ذلك الحكم ورئاسته). بينما قطاع السفارات والمؤسسات الأجنبية يبقى مؤسسات محدودة عدد المستخدمين ولا يسهل عليها الزعم بأنها منظمات قاعدية، ولكنها بما هي رسمية أو شبه رسمية تستغل ما أمكنها من مستخدميها إلى حدود الاختراق وتحول البعض إلى أدوات للاختراق. ولكن الفئتين معاً تشكلان قطاعاً "حدثياً" من حيث الدخل ونمط الحياة المتغربين، والتواطؤ السياسي والطبقي وانخراط الكثير منها في أحد أو مختلف مستويات التطبيع:

- التطبيع مع الكيان الصهيوني.
- التطبيع مع الأنظمة العربية.

• التطبيع مع الإمبريالية.

5- الريع الأكاديمي:

قد يبدو هذا العنوان غريباً لدى مثقفي المابعديات والفرانكفونية ومبعوثي البعثات "التبشيرية النيولبرالية". ولكن كثيراً من دوائر الجامعات المحلية ممولة من الدول الغربية وخاصة النرويج وفرنسا. فما السبب وراء ذلك؟ لماذا هناك ريع أكاديمي هذه المرة؟ لا بد أن نميز بين التبادل الفكري والتعليمي وبين الإنفاق على دوائر بأكملها بما يقود إليه في التحليل الأخير من توجهات ثقافية معينة وخاصة المابعديات حيث التكفير بالسرديات الكبرى وتخريج طلبة تقوم علاقة نفي بينهم وبين الثقافة العربية تحديداً. وفي هذا السياق يتم تطبيع المحاضرين على تمرير هذه المساقات حيث يوضعون أمام الاختيار بين قبول ما هو قائم أو البحث عن مكان عمل آخر ليس سوى البطالة.

يشير التزايد الأميبي لمختلف مصادر ومؤسسات الريع إلى سيناريوهات تهدف لإغراق البلد بمؤسسات تعمق الاستهلاكية، عبر نخب يتوفر لها دخلٌ يساعد على الاستهلاك لتبدو كما لو كانت فترينة عرض يُؤخذ بها المواطن ويحلم بالتقرب أو الانخراط فيها. ويمكن القول أن المشروع التجريبي لهذه السيناريوهات هي مدينة رام الله وإلى حد أقل بيت لحم.

ضمن هدف هذه الهجمة نقل المواطن من كونه يعيش التفكير والقلق الوطني، أي الانتماء إلى المشروع الوطني، إلى حالة يشعر معها بأن حياة الاستهلاك والتعيش والحدثة الشكلانية، هي الوضع الطبيعي للأرض المحتلة، وبالتالي فإن وجود الاحتلال حتى في الضفة الغربية هو وضع طبيعي. إنها عملية تطبيع المواطن على الوضع القائم المرتكز على قوائم من القش. واللافت أن المواطن يدرك أنها قوائم من القش، وبمقدار استفادته منها واعتماده عليها،

فهو حريص على الحفاظ عليها. وهنا ندخل في حالة من التواطؤ الفئوي والشراحي والسياسي والتنظيمي. وهذا يجعل من أي نقد محط هجمات هائلة من هذه الأطراف المتمولة ريعياً. وبالطبع يستدعي هؤلاء تبريرات من طراز: ما البديل، من أين نوفر رواتب لهذه الجيوش من الموظفين/ات، من سيقدم منحاً مالية للبعثات، من سيدفع رواتب أساتذة الجامعات... الخ. والحقيقة أن هذه التبريرات هي نفسها مثابة إعطاء تغطية أكثر كثافة لدور التمويل واختراقه جسد المجتمع لنجد أنفسنا في إعادة إنتاج هذه الورطة وتحولها إلى دوامة محكمة الأبواب المغلقة⁸⁵.

وإذا كانت من إشارة إضافية هنا، فهي أن تقويض مواقع الإنتاج، وتعميق ثقافة الاستهلاك كسياسات اتبعتها الكيان منذ احتلال 1967، وغياب القوى الثورية السياسية التي تعي مخاطر هذه السياسات، بل للأسف انخراط القوى السياسية في الاعتماد على الربوع المتعددة وخاصة الكثير من قياداتها، هذا التقويض الذي قلص الفائض المنتج محلياً، وتلك الاستهلاكية التي تبتلع السيولة المتحصلة قد لعبا دوراً خطيراً في إرساء دوامة التكيف مع هذا الواقع الجديد والذي تكرسه أكثر الرأسمالية الكمبرادورية سواء بشقها الرأسمالي أو السياسي الإداري أو الثقافي. وكلما تواصل هذا التشوه، وهو متواصل كلما تكرر انكسار أو تشوه معادلة: عمل/ رأسمال أي عجز البنية التشغيلية في البلد عن استيعاب قوة العمل المحلية. هذا

85 - قد نجد إجابة على هذه التبريرات في المقارنة بين تقشف ثوري أمريكا اللاتينية الذين ينتقلون في المواصلات العامة ولكنهم ينتجون اشتراكية القرن الحادي والعشرين، وبين الكثير من ثوري الأرض المحتلة من اليمين للييسار لقوى الدين السياسي الذين يمتلكون أفخم السيارات وللقيادات سائق وحارس على الأقل ومرسيدس. ولقلة المشي تنتفخ كروشهم ساحبة إياهم إلى الإنحناء، وتتضخم مؤخراتهم ساحبة إياهم إلى الورا. أما الإنجاز فكان أوسلو-ستان والاصطفاف ضمن دُعاة الناتو لاحتلال سوريا!

ناهيك عن تزايد عجز المؤسسات التشغيلية المحلية عن توفير رواتب أو أجور تقترب بالحد الأدنى من الأجر أو الراتب المدفوع من مصادر الربح.

ربح الاغتراب:

إن مصدر الربح الوحيد الذي لا يتضمن إضراراً وطنياً بالمعنى السياسي هو اعتماد كثير من الأسر الفلسطينية في الأرض المحتلة على تحويلات أبنائها وأقاربها في المهاجر والشتات. وهذه ظاهرة موجودة في فلسطين منذ نهايات القرن التاسع عشر خاصة من المناطق الوسطى في فلسطين أي رام الله والقدس وبيت لحم. وهنا يجب التفريق بين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى الخليج إثر اغتصاب فلسطين 1948 والذين يندرجون في هذه الفئة مبدئياً، ولكن القسم منهم الذي تحول إلى جزء من رأسمالية الخليج تحول إلى جزء من جسر نقل رأس المال المختلط الخليجي والفلسطيني إلى الأرض المحتلة 967 و 1948 فصار رأس حربة تطبيعية.

الفصل الرابع

الثورة المضادة: من اختراق السياسي إلى اختراق الثقافي

الخطاب ثروة المثقف وسلاحه، سواء كان مثقفاً مشتبكاً، ثورياً نقدياً شيوعياً قومياً صوفياً لبرالياً أو صهيونياً، أصولياً، سلفياً (أي الدين السياسي)، عميلاً جاسوساً... الخ. الخطاب قوة كامنة، موجودة في ذاتها إلى أن يحملها المثقف وتتوفر له وسيلة النشر ومناخ التخندق، تماماً كما يتخندق المقاتل خلف سلاحه. وبهذا نتحدث عن أربعة عوامل لنشر الخطاب:

- الخطاب نفسه ويكون موجوداً فيأخذ به المثقف، أو يُنتجه المثقف نفسه، إما لنفسه أو لمؤسسة ما، حزب، طبقة، شريحة، نظام حكم... الخ.
- المثقف نفسه.
- آليات بث الخطاب، الكتاب، الحزب، الجامعة، المسجد، المذيع، التلفاز الرسم، والفضائيات، الخلايا الحزبية، الانتفاضة الثورية، وحتى أوكار التجنيد والتجسس بتتوعاتها... الخ.
- المؤسسة التي تحتوي المثقف وتوفر له الآليات والدخل أو الثمن أو السعر، أي طبقاً لعلاقة المثقف بالمؤسسة التي هي حزب، حكومة، دولة أجنبية... الخ.

لا نهدف هنا فرز ما الأكثر تأثيراً (في حالة الخطاب والمثقف الوطني، القومي الطبقي - أو في حالة العنصري، السلفي، الصهيوني) هل هو الخطاب أو المثقف كحامل إنساني للخطاب أو الآليات أم المؤسسة الحاضنة والراعية والممولة، فهذه مسألة تحدد الساحة والمرحلة ودرجة الصراع... الخ، ولكن يبقى الإنسان مبدعاً وحاملاً كل هذه.

التشديد هنا على علاقة الخطاب والمثقف، على اللغة كمنعنى لأن المعنى هو الأهم، ولأن المعنى هو وليد الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي وُلد فيه المعنى و/أو أعطاه المعنى.

صحيح أن اللغة كإطار هي حامل المعنى بالمفهوم الرمزي و/أو المادي ولكن ليست اللغة هي محدد المعنى، فالمعنى يتحدد طبقاً للمناخ الاجتماعي الاقتصادي في تشكيلة اجتماعية اقتصادية ما وضمن هيمنة نمط إنتاج ما. اللغة قول والقول وعاء ومقدمة للفعل الإنساني الذي يحدد أو يمنح اللغة معنى ما. فحمولة القول هي التي تحوله إلى معنى. والحمولة محملة أو حامل بالواقع المعيش المادي، والواقع المعيش طبقي بلا مواربة. وقد يرى البعض في قولنا بطبقية الواقع تشدداً في التعبير أو تطرفاً، لذا قد يفضل القول الأبسط بأن الواقع هو المصالح، وليكن ذلك، بل ربما المصالح أكثر خدمة لتسهيل نقل القول لا سيما إلى الذين يعيشون الواقع الطبقي الذي يطحنهم ويستخدمهم ويستعبدهم قبل أن يدركوا ذلك، أو يتهربون من التعاطي معه لما تترتب عليه من تبعات.

لكل مرحلة، لكل تشكيلة اجتماعية اقتصادية، لكل واقع لغة يخلقها أو يطورها كامتداد لما قبله، ويكسبها معنى ما. وقد يكون مثال الحادثة مناسباً هنا. فالحادثة التي تُنسب إلى الغرب الأوروبي هي حادثة تلكم التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الغربية أوروبية، لكنها لا تشمل كل الحوادث في التاريخ، بل إن نسب الحادثة للغرب وحده ناجم في الأساس عن سيطرة أوروبا على العالم ليس حضارياً وإنما استعماريّاً وعدوانياً لتفرض صورتها، نمط حياتها، ثقافتها على العالم وتُسقطها في غير محلها لإخضاع الآخر. ولذا، فإن تعميمها على العالم هو حالة عدوانية، حالة من التعديّة الذاتية، وهذا معاكس لأخذ المجتمعات الأخرى بجوانب من الحادثة، والفارق بين التفاعل والأخذ معاكس للفرض والقسر. فصيافة العرب للأرقام حادثة، وصياغة علم الجبر حادثة، والأديان في مراحلها حادثة، والماركسية حادثة... الخ. الحادثة، لغة أخرى، خطاب آخر، وهذا يحمل حال تجسيده مواقف أخرى لقوى أخرى.

في تقديس اللغة على المعنى والواقع بل على التاريخ، ذهب الكثير من النسويات إلى المناداة بخلق لغة للمرأة غير اللغة/ات البشرية الدارجة بما هي ذكورية. وهي ذكورية حقاً، بل أبعد من ذلك، هي نذكورية (انظر ملحق 2) أيضاً بمعنى أن كثيرات من النساء ساهمن في تعزيز الذكورة مستفيدات طبقياً من ذلك بلا مواربة وبالتالي شاركن في تأنيث المرأة. ولكن، هل

اللغة كحامل أو وعاء هي التي سببت ذلك، أم الإنسان في صراعه الاجتماعي الأول على الملكية الخاصة. وعليه، فإن هاتيك النسويات المستجدات، بدل أن يحطمن تأنيث المرأة، والنسكورية ذهبن إلى تربع الدائرة وبقين يدرن هناك حتى أوصلهن الدوران إلى دُوار تراجع الحركات النسوية عامة وخاصة في الغرب الرأسمالي، وهو أمر يحزننا رغم تحفظنا ورفضنا على الكثير من هذه الحركات.

فاللغة ككلمات وحتى كمصطلحات ليست هي المشكلة ولا الحل. المشكلة في المعنى، والقوة البشرية التي تحمله ونمط الوعي المتكون من الواقع في تفاعله مع المعنى لينتج بعد ذلك محمولاً آخر، لا في التجريد هذه المرة بل في الواقع وعلى الواقع.

قد يفيدنا السؤال التالي: في صعود الثورات وانحطاطها، أين يكمن الخلل؟ في اللغة أم في المعنى؟ في طبيعة الواقع وتقدمه و/أو انحطاطه أم في الآليات والحاملين الثقافيين؟ هل تفكك الاتحاد السوفييتي وترسملت الصين الشعبية وتبقرطت الثورة الجزائرية بسبب اللغة والمصطلح، أم بانحراف البشر بالواقع المادي الطبقي إلى واقع آخر، ودحش معاني في اللغة تخدم بل صيغت من الثورة المضادة. والثورة المضادة ليست مجرد مصطلح، بل هي تعبير فعلي عن طبقات ومصالح وعقائد وإيديولوجيات... هل أمريكا اللاتينية الجديدة محكوم عليها بالفشل لعدم إنتاج لغة أخرى؟ أم أن زخمها في حمل محمول أو معنى مختلفٍ باجتراح كفاح عمل مختلف وفهم أعمق للمعنى.

لا جدال في ضرورة القطع مع الثقافة المهيمنة والخطاب السائد. ولكن، بأي معنى؟ هل بمعنى الانحصار في خلق صياغات لغوية أم بإعطاء الوجود الاجتماعي الطبقي مضموناً رفضياً للواقع الاجتماعي الاقتصادي المهيمن؟ هنا تكمن شحنة المعنى وليس اختراع المفردة، بل شحن المفردة بالمعنى الذي يقوم على وعي معمق وملتمزم وذوي رؤيا ووضوح. هنا تأخذ الفلسفة، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان وفي النهاية التاريخ معناها. يمكننا القول أن كثيرا من المكونات الشعبية للحراك الشعبي العربي قد لامست إكسير الحياة بأن كفرت بالأنظمة الحاكمة ورفضتها من المحيط إلى الخليج، وإن بدرجات. لكننا، وإن

كنا نعتقد أن هذا كافٍ سابقاً قد توصلنا إلى أنه نصف المعادلة لخلق إكسير الحياة هذا. لم ننتبه لـ"وعي" الثورة المضادة كمونها، بل حضورها ومن ثم قدرتها على اختطاف الحراك الشعبي في ليبيا وسوريا وامتطائه، واختراق الحراك الشعبي في مصر وتونس بقوة العسكر، ومنع أي حراك في كيانات النفط.

كان علينا أن نكمل الشق الثاني من المعادلة بأن: ليس كافياً كفر الشعب بالأنظمة، أي وقوف طبقات ضد طبقات، بل كذلك وقوف الشعب ضد المركز الرأسمالي الغربي الذي يشكل ويقود الثورة المضادة. لذا، تفقد "الثورة" أو الحراك بوصلتها حين تفتقر إلى الوعي الذي يعطي اللغة والشعارات معناها. هذا الخلل المتمرس في رؤية قُطرية للواقع القومي جعل النظر لاحتلال قطر آخر أمراً عادياً بل قاد لقبول استدعاء الناتو، وهو فهم إضافة إلى بؤسه القطري عجز عن معرفة ما هي الإمبريالية!

يفتح هذا القول على كثير من قيود الخطاب التي سيطرت على مثقفين وأحزابٍ عربية فشوهت رؤيتها بل أفرغتها من معناها. فلعمود طويلة مثلاً، صُلّي شيوعيون عربٌ وراء الأطروحة الستالينية المضادة لوجود أمة عربية، زاعمة أنها "أمة في طور التكوين" وصلّى البعض وراء أطروحة التروتسكية التي ترفض القومية بالمطلق وخاصة القومية العربية لأنها تخشى على الكيان من هذه القومية، بينما تبرر وجود الكيان الصهيوني الإشكنازي، وصلّى قوميون وراء أطروحة تحالف القوى القومية وقوى الدين السياسي، وصلّى لبراليون عربٌ وراء الحلم بمركز رأسمالي يجعل الأمة العربية محظيته بديلاً، أو على نفس السرير مع الصهيونية. ووصل تواطؤ كثير من القوى والمثقفين العرب إلى استبدال الوطن العربي بالعالم العربي وبالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهنا يمكن كذلك رؤية الفارق بين اللغة وبين المعنى. اللغة كمفردات والمعنى بمحتوياته السياسية والاقتصادية والجيوسياسية... الخ.

هل تجاوزنا ذلك الخضوع للمعنى الذي فرضه المستعمر ليس على اللغة بقدر ما هو على معناها لنعيد إلى الخطاب الحقيقي معناه، بأننا عروبيون دون انكسار وانكشاف أمام، أو رُعباً من تهمة الشوفيينية وبأننا شيوعيون أيضاً دون هزيمة في الفهم والمعنى أمام مزاعم أن العروبة

والماركسية متناقضتان؛ لأن الأمر ليس في النص وإنما في المعنى وفي طبيعة الفهم والرؤية لدى القوى التي تحمل ذلك وفي النهاية مصالح الطبقات الشعبية محمولة على المعنى الحقيقي للطبقة أي وعيها السياسي.

قد يخال البعض أن الوصول إلى إعلان هذا التحدي مجرد أمر لغوي. كلا. هو تحدٍّ فكري، تحدٍ يُعيد إلى الواقع معناه، ويعيد لنا كرامة التفكير الحر والتحليل المنطلق لواقعنا. فبعد ما عانيناه من استعمار الخطاب المركزي الأوروبي، وأكاديميا الاستشراق والصهيونية صار لا بد من مواجهة الخطاب بالخطاب، والمعنى المتأصل ضد المعنى الغازي لرأس المال. إن نحت المصطلح وتحرير المعنى هو انسحاب إلى الداخل، إلى الذات، لا معرفة الذات من قبل الأستاذة الخارجية التي هي في مناخها وموقعها توجه عدواني إلى الخارج وفي غالب الأحيان بلبوس ثوري. فليس للأمية الشيوعية أن تلغي الوطنية ولا القومية والوحدة. وفي قبولنا بهذا، كنا في هزيمة كلفتنا الكثير، ولا نزال مشتبكين منشبكين محلياً لتحرير المعنى في قضايا ومعوقات خطيرة مصيرياً. إن التتكر للوطنية يفتح على تجاوز السيادة والمواطنة وعلى رؤية الوطن مجرد مكان وهو ما ينتهي في التحليل الأخير إلى جعل الاعتراف الفلسطيني بالكيان الصهيوني واقعية سياسية! واستدعاء الاستعمار وقصف الناطق أمراً عادياً بل تقدماً. هل أصبح الناطق هو المسيح المخلص والمهدي المنتظر! فهل استدعاء الناطق إشكالية في اللغة أم في المعنى وفي تكوين وعي النخب؟

بقي أن نشير إلى أن استثمار الحراك العربي سواء صعد إلى ثورة أو هبط إلى ثورة مضادة، أن استثماره من قبل متقفي العدمية في مشروعهم لضرب أدوات التحليل متسترين وراء اللغة، إنما هم يضربون المعنى الكامن سواء في الثورة أو إرهاباتها الأمر الذي يتطلب الدفاع عن مقومات الثورة التي جرى التفاخر بغيابها ومنها الرؤية والحزب والطبقة والأمة والأممية مما قاد إلى وضع الطبقات الشعبية في بحر ضياع أخطر من سابقه، لأن هذا تضييع بوعي ومغزى محليين.

المتقف:

ربما كانت تجربة الوطن العربي مع متقفيه مختلفة وفريدة إلى حد كبير وخاصة في علاقة المتقف بالأجنبي. وهي علاقة قد نُرجعها إلى فترة الاستعمار العثماني حيث حُكم العرب باسم الخلافة الإسلامية مما أعطى "مشروعية" لتعاطي المتقف مع سلطان غير عربي. وفترة الاستعمار العثماني أنهكت هذا الوطن إلى الحد الذي جعله إثر سقوط العثمانية جسماً قابلاً لتتوع هائل من الإصابات، بنية مفتوحة على مختلف احتمالات الإصابة. وقد تكون أخطرها إصابة استدعاء الأجنبي وثقافة ذلك الاستدعاء وكأنها استجارة برفيق. وهما أمران مرتبطان بتراث الخضوع للعثمانية، بمعنى أن المتقف العربي تحت الحكم العثماني كان يدعو أو داعية للسلطان باسم الدين. وحين برزت فئة داعية للتحرر من العثماني لم تكن لديها الثقة بقوة ذاتية للتغيير والثورة فتحالفت مع الاستعمار الغربي أي استدعت ذلك الاستعمار. بهذا المعنى، نجد أن هناك ترابطاً وتواكبا بين الخطاب والاختراق. أو جاهزية للاختراق تعبيراً عن ضعف البنية وفقدان المعنى⁸⁶.

86 - تقول سيدة عملت في إحدى المؤسسات الإعلامية التابعة لأحد كبار مفاوضي أوسلو مع الطرف الصهيوني، أن مؤسسة أميركية تعقد لقاءات للشباب في مركز منظمة أنجزة متعاونة معها، وتقوم المؤسسة الأميركية في اللقاءات بوضع كاميرات تصوير سرية غير العلنية. وحين سألت المدير الكبير قال لها: لا تسألني! ولكن، إذا كان هذا في اللقاءات العلنية المفتوحة فما بالك بلقاءات الصفقات أو لقاءات من يستجدون هذه الدولة أو تلك، هذه المؤسسة الغربية أو تلك أو مؤسسات الأنجزة ومنح الأكاديميا...الخ؟ من المقصود بهذا الغزو ليس الفكري بل ربما الجسدي؟ أليس المتقف وبهدف تحويله إلى أداة اختراق بدوره وهنا الخطورة الكبرى.

بعد أن تم الإجهاز على معنى الثورة والقومية والاشتراكية وحتى الوطنية طوال الثلثين الأولين من القرن العشرين، وبعد هزيمة كثير من مثقفينا وحزبيينا أمام هذه الهجمة، رغم أهمية نضالهم، جرت تعبئة هذا الفراغ المهزوم والمتهاك بخطاب جديد هو امتداد للخطاب المنتصر، فكانت اليافطات الجديدة: الحرية والدمقرطة والشفافية وحقوق الإنسان، والأنجزة والتنمية، والجنرد والتعنيف، والتسامح، وحل المشاكل سلمياً والتدريب على ذلك، وعلى التفاوض. وهذا يفتح على مسألتين إشكاليتين هما الأداة والمعنى:

بخصوص الأداة، إذا كان حامل الروايات الكبرى، القومية والاشتراكية... الخ هو الحزب للطبقة على الأقل، فإن حامل الديمقراطية وحرية القول، وحقوق الإنسان، وتحرر المرأة... هو المثقف إلى حد كبير الفرد. فهل حلَّ الفرد محل الحزب؟ وهل يمكن للفرد المثقف الثوري أو المخروق أن يمثل طبقة؟ هل وصل الأمر قبل الإرهاصات العربية الحالية إلى طبقات بلا أحزاب؟ وهل للطبقات معنى دون الأحزاب، وفي حالة هذا الغياب، ألا تمثل الطبقات المغيَّبة أو غائبة الوعي طبقات مضادة لها؟

هناك معنى شديد الأهمية وراء هذا الاستبدال، هو هجمة الثورة المضادة على الثورة المحتملة، وتفريغها مسبقاً من معناها، وربما كان هذا وراء امتصاص الشحنة الرفضية التي طافت الشباب العربي في العامين الماضي والحالي. أما التدقيق في معنى هذا الاستبدال، فيعني أن عدواناً شُنَّ بالثقافة والإعلام لا يقل خطورة وتأثيراً عن العدوان بالسلاح، بل يُغني عنه لأنه جوهرياً اقتتال أهلي لصالح الأجنبي. لكن هذا كله لا يتم بعيداً عن تاريخ طويل من الاختراق.

وأما بخصوص المعنى، فقد جرى اغتصاب اللغة كمعنى وليس كمبنى، اللغة كمحمول. صحيح أن الاختلاف في تعريف المصطلحات أمر طبيعي، ولكن هناك إمكانية للتقارب في المعنى

العام للمصطلح. ولكن في مناخ الاختراق/ات يمكن الافتئات على المعنى ليحمل معنىً آخر. فإذا كانت البشرية قد توافقت على معنى/معانٍ متقاربة للحرية الفردية و/أو المجتمعية، فإنَّ قراءة المعنى أو استخدامه يتفاوت بين طرف وآخر إلى حد التناقض. فالمسافة واسعة بين حرية الرأي، بما هي ممنوحة من السلطان (أي سلطان، سلطان السياسة، المؤسسة الدينية، الحزب، الذكر... الخ) وبين الرأي الحر. ولا تقل حرية المستهلك في الاختيار خداعاً عن غيرها، بل تزيد. فهي حرية المستهلك بشراء بضاعة يملكها من لم يُنتجها، أي تسويق نتيجة استغلال باستغلال جديد وفي النهاية يكون التراكم على حساب المنتج والمستهلك، هي "حرية" تسبح في بطن الاغتراب!

بالاختراق يتحول المثقف من قوة وعي وتوضيح للمعنى وخاصة في دوره المنتظم حزبياً إلى أداة إعلام وترويج وارتزاق، ويغدو الوطن لديه وسيلة تكسُّب. وبعد أن تخترقه الثورة المضادة يتحول إلى جهاز يزرع العطب في المجتمع.

لعل المثقف أكثر من يفهم معنى السلطة وعلاقتها بالمكانة والثروة، وفي سعيها إليها، إما أن يصطف مع الطبقات الشعبية ليحقق لها ذلك، أو يستثمر فهمه هذا وإحاطته باللحظة ليتقرب من السلطة ويتحول إلى مثقفها العضوي. في الحالة الأولى هو مثقف عضوي نقدي ومشتبك، وفي الثانية هو مثقف عضوي للسلطان، وهنا هو مثال المثقف المخترق..

في الحالة العربية اصطف كثيرون من المثقفين خدماً لجيوش العدوان الثلاثة ضد الوطن العربي كانوا طليعة الجيش العدوانى المتقدم، جيش الإعلام والفكر والثقافة. جيش اجتثاث الهوية والثقافة واستبدالها بحالة هجينة تقطع مع السيرورة المحلية الطبيعية ولا تتحول، لا تستطيع أن تتحول، إلى ذات الصورة للقادم/ المستقدم. وخطورة المثقف هنا أنه يعي المعنى

باكراً، يعرف ما يفعل. وجيش العدوان الأول مستخدماً "دليله" المحلي سواء في الصحافة أو الكتب أو الأبحاث أو الأكاديميا أو المساجد أو الإيديولوجيا ومتابعة أي نتاج آلية ما-بعديّة، يشكل حاضنة أو قوة تمهيد للغزو العسكري، إن كان ضرورياً ليجد بنية متهاكّة بالخروق. وفي النهاية كلها تمهيداً لجيش رأس المال الباحث عن التراكم عبر النهب أو تمويه ذلك عبر التبادل اللامتكافئ أو اقتصاد التساقت.

رغم السقوط المدوي للمتقنين في تجربة العدوان على العراق، سقوط غطى على فضاءته السقوط الهائل للأنظمة العربية التي شاركت في العدوان، إلا أنّ هذا الانكشاف لدور المتقف المخترق لم يكن بداية الحدث بل إحدى نتائجه وثمراته. ورغم إنشاد الكثيرين من هؤلاء المتقنين بكائيات على العراق، بعد أن أنشدوا قصائد مديح الفتك الناتوي بكل العراق، من التشيد إلى القصيد، لم يمنعهم ذلك وآخرين من العودة إلى تحريف المعنى وامتداح استدعاء الناتو لتدمير ليبيا. فمرة أخرى، ألبست العمالة للناتو ثوب الثورة، وأسبغ على الناتو دور منقذ الأطفال والنساء والشيوخ. اختلط اسم الثورة بالثورة المضادة، وحل برنارد هنري ليفي محل عمر المختار. بقيت اللغة نفسها والشعر نفسه وجرى اغتصاب المعنى تماماً. أنت حر حتى الانفلات في تعريف الحرية والديمقراطية وحتى الوطنية، لك امتطاء المعنى!!!

وبدورها، فإن الحرب على سوريا وشدة الاستقطاب، وتوتر الكرة الأرضية بمجموعها، فإن المخروقين من المتقنين كانوا في مقدمة أنظمة الجامعة العربية وأنظمة المركز الرأسمالي في نظم أناشيد احتلال سوريا. هذا الامتداد والعلنية في استقدام الناتو لا شك بُني على تجربتي العراق وليبيا، حيث أصبح التخندق علنياً. وكأن هؤلاء يكررون قولة غورو: "ها قد عدنا يا صلاح الدين" ولكن على مطايا من أرحام صلاح الدين. بل وكأنهم يتجمعون على ضريح هرقل ليقولوا له عُد إلى سوريا بعد أن قلت: "سلام عليك يا سوريا، سلام لا لقاء بعده". في

التجربة السورية هبط المثقف ليس فقط بموقفه أو حجمه الثقافي بل تدحرج إلى خِفة المحرض الإعلامي الذي يكتسب تأثيره من قوة الجهاز التقني وليس من التحليل الفكري للواقع. صار المثقف مديعاً.

وإذا كانت هناك حرب سجال بين المثقفين العرب على سوريا، فأقلها على ليبيا، وهي منعدمة على البحرين والسودان والصومال. وهذا قد يوفر توضيحاً لمواقف المثقفين المخروقين الذين إما:

- هم مبنون على أرضية ثقافية قُطرية وبالتالي فاحتلال قطر عربي مجاور لقطر عربي آخر لا يختلف عن احتلال أمريكا لجزيرة غرينلاند إلى جانب خلو هذا من الموقف الإنساني.

- أو هم مضادون للمسألة القومية ومأخوذون بالكوزمزبوليتانية ولكن يتسترون بالقومية والعروبة لتبرير استماحتهم الناتو لتدمير سوريا.

يلجأ المثقف المخروق إلى نقد ما مضى أو الذنب عليه، ولكن، بما أنه قيد الخدمة "العسكرية الثقافية" للأجنبي، لا يتعدى صدى لرفض ما هو قائم أو ما هو آتٍ. فهو جندي في الخدمة. والجندي بعد الحرب لا يفعل أكثر من كتابة مذكراته وقد يتأسى على الضحايا. ولعل أقصى درجات انحطاط المثقف هو في تحوله إلى دور الجندي الذي ينصح بالسلام بعد أن ذابت السونكي في رقاب العباد.

بنية المثقف العربي مليئة بفتحات الاختراق ما لم يبدأ وطنياً. ففي غياب أو هزيمة المشروع النهضوي العربي ببعديه أو حامله العروبي والاشتراكي، يتم اختراق المثقف عبر تربيته وتثقيفه المحصور في الطائفة والمذهب والقطر. وكل واحدة من هذه تفتح على ارتباطات ومغريات

متعددة، فالطائفة تفتح على ارتباط بالغرب الرأسمالي بطوائفه العديدة، والمذهب يفتح على المذاهب الإسلامية التي تراث اليوم القتال المرير الذي خاضته المذاهب المسيحية في أوروبا قبل قرون، ولا تزال امتداداتها في إيرلندا. كما تفتح على توليدات الدين السياسي الذي تؤدج له المحافظة الجديدة، وتنتسب إليه الوهابية/ القاعدة باسم الإسلام، ناهيك عن الإسلام السلجوقي الذي يتغذى بزعم الوطن العربي إقطاعية له وباسم الإسلام بينما هو جوهرياً ينفذ تقسيم عمل إمبريالي مفاده أن لا مكان لكم في الاتحاد الأوروبي، فلتنذهب برجوازيتمكم إلى العرب وتنافس إيران. والفطرية تفتح على مقارعة المشروع القومي بكل الأدوات بما فيها الخيانة العلنية والاعتراف بالكيان وتسهيل اندماجه اندماجاً مهيمناً في الوطن العربي.

أمام تعدد الأعداء هذا وضخامة إمكاناتهم وقدراتهم والتاريخ الطويل في الاختراق الذي مكّنه من مفاصل عدة في مجتمعنا إلى درجة تطبع الكثيرين على أن الانخراق ليس معيبة، أو كما هو الشائع "الخيانة وجهة نظر"، أمام كل هذا صار التجنيد للاختراق سوقاً واسعة للثورة المضادة ويكاد الطلب فيها يتجاوز العرض. والشاهد على هذا ذلك العدد الهائل من المتقنين والمستكثبين ذوي المستويات الهابطة جداً، بمعنى أننا أمام معركة مفتوحة يتم فيها تجنيد الاحتياط وحتى شبه المعاقين من جهة ومن جهة ثانية، فإن التطبع على خدمة الثورة المضادة وتوسع الاختراق قد وضع ظلالاً كثيفة على رؤية جوهرها الخياني. ونكرر ما نشرناه أعلاه بأن هذا التجنيد والاختراق ليس وليد العاميين الأخيرين بل هو تقليد يعود لأوقات طويلة خلت.

في وصف الاختراق

ليس دقيقاً ولا كافياً أن نعزو الاختراق لوجود الأنظمة التابعة فقط بما هي خواصر رخوة. فما يسبق الاختراق واختراق الاختراق ومقاومة الاختراق أو يمهد لها هو خلل التربية بدءاً من

الأسرة فالمدرسة فالمؤسسة فالحزب فالمجتمع. إنَّ سلسلة البناء هذه هي الأساس. فتربية ومحاورة المقهورين هي التي توفر الحماية والحصانة. كل حلقة لو ضُربت تعطب الأخرى خاصة الحلقة الأولى.

الاختراق مقدمة للجوسسة، التي هي جزء من علم الحرب والصراع بين الأمم، وكثيراً ما هُزمت أمم بفعل التجسس أكثر مما هُزمت في ميدان القتال. وبالتجسس نقصد المخلب المحلي لجهاز بلد في بلد آخر.

الاختراق حالة ذهنية نفسية قناعاتية نتجت عن هزيمة الوعي أمام تحديات مادية رآها أوسع من الإحاطة بها ومن ثم الإطاحة بها. درجة الاختراق الأولى أو العتبة إلى الاختراق هو استدخال الهزيمة. والهزيمة هي بنية مكتملة، هي حالة عجز وإلحاق الذات في الآخر. عجز عن الارتكاز على الذات للنهوض والاستمرار، حالة الاقتناع بعدم القدرة على بدء ذاتي لا في التفكير ولا في الإنتاج ولا في المواجهة بالطبع. وعليه، فاستحكام استدخال الهزيمة يفتح الطريق عريضاً للاختراق. وهنا، لا معنى للجدل أيهما كان البداية: سواء هي هجمة العدو أم تهافت البنية الذاتية.

إنَّ اعتماد نمط تفكير ومقولات وخطاب ومصطلحات الغرب اعتماداً غير نقدي وغير مشتبهك معها هو حالة نموذجية في التهيؤ أو التهيئة للاختراق وهذه حالة مثقفي الصدى. أنت مثقف بمقدار ما توفر جاهزيتك لطلب الاعتراف منهم، أن تحفظ مقولات ومدارس للفكر الأبيض، وبمقدار ما تكتب عن الديمقراطية والبرالية والسوق كإكسير الحياة لكل شيء ولكل حقبة ولكل مجتمع، وبمقدار ما تثبت ولاءك الذهني للجندر. أنت تكون بمقدار ما تتماهى مع تعليمات الثقافة الغربية. وبمقدار ما ترى نفسك متخارجاً عن بيئتك لأنها بيئة يصورها ويغرس في ذهنك

أنها متخلفة وغير قابلة للتطور، بل للنسف وإعادة إنتاجها حسب مقتضيات مصالحه. ليس هناك أكثر دلالة على الاختراق من استقبال حكام الخليج لهيلاري كلينتون بينما المرأة في الخليج بين القبر وسطح الأرض سوى استقبال فلسطينيين للاعتراف بالكيان الصهيوني، وحالة الاستقبال هذه ليست تماهياً بل ركوع. يكون الاختراق العسكري آخر الاختراقات، بينما يكون الاختراق الثقافي مقدمة الاختراقات، مقدمة طويلة الأمد ومتواصلة.

في شخصية المخترق

المُخترق هَشٌّ نفسياً وأخلاقياً، ليست لديه إيمانات حقيقية، هو براجماتي لَدِّي تجاه مختلف القيم، سواء كان جاهلاً لا يفهم هذه المسألة أو مثقفاً يتعاطاها بوعي، ولذا، يتحول من حد أقصى إلى حد أقصى آخر. فيمكن أن تجده ناشطاً ضد التطبيع وتجده بعد وقت قصير في مركز النشاط التطبيعي، تجده في منظمة مقاومة مسلحة لينقلب إلى أداة ترويج لمواقف سلطة تابعة. في المناطق المحتلة حالات عديدة من هؤلاء! كيف ينتقل من هذا الطرف الأقصى إلى ذاك، هذا أمر يستحق قراءة في علوم الاقتصاد السياسي والنفسي والمواطنة على الأقل. وهذا يفتح على مسألة هامة، وهي من هو الثوري؟ وهل الثورية هي مرحلة في العمر ترتبط بالصبا حيث الجاهزية للمخاطرة والبلوغ وتهرم مع العمر؟ أم أن الثوري لا يتقاعد؟

لا ننفي أن كثيراً من المناضلين يشيخون معنوياً، لكن الأمم لا تشيخ في نضالاتها من أجل الحرية والتطور. لذا، يحرص العدو بأن يتم اختراق الهدف باكراً لأنه دوماً في سباق مع التربية الوطنية التي تشكل البناء الأولي الذي كلما تمكَّن صار الاختراق أصعب. ومن هنا أهمية البدء التربوي. إنها قضية سباق بيننا وبين العدو، سباق أشبه ما يكون بذلك الذي بين الثورة والثورة المضادة. فكُلُّما كان الوعي أعمق كلما كان الوعي قيدياً ضد السقوط، فالمرء يخجل من وعيه.

وهنا يكون الأخطر، هم أصحاب الوعي المجزوء أو أشباه المتقفين لأنهم يعتقدون أن الحكمة في رؤوسهم والحكمة لا يملكها تماماً أياً كان.

والمرء إذا اخترق لا يبقى مستقراً لوضاعته، لذا مثلاً الكثير من الحكام العرب تم وضعهم على سلم الرواتب للدول المعادية بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني الإشكنازي وغيرها، واليوم بالطبع الولايات المتحدة، هكذا دون خجل ودون حاجة! إذا كان قد تم تجنيد رئيس وزراء السويد وهو يدرس الثانوية في الولايات المتحدة، ألا يجدر بنا التنبه كعرب. وهذا ليس قانوناً، فيمكن تجنيد أشخاص وهم في عمر متقدم نسبياً أو حتى جداً، من مداخل مصالحه الطبقية كرجل سلطة، أو في الحالات العادية بسبب الفقر والحاجة، أو وجود نزعة استهلاكية لديه والتي تترجم دوماً أو تتمظهر في حب المال ناهيك عن الجنس.

ولأن المُخترق هو حالة قطع تام لنفسه عن وطنه، فهو عاجز عن التراجع عن وضعه لأنه دخل نطاق الخيانة وحرق الجسور، كما أن من يقومون بإسقاط المخترق إلى جاسوس (أي تجنيده) يكونون قد وضعوا عليه قيوداً وسجلوا عليه مماسك تحول دون رجوعه للصف الوطني. ومع الوقت يستمرى وضعه ويصبح "محصناً" من التراجع⁸⁷. ومن هذه السقطة لا يجرؤ على التراجع سوى القلة التي تواجه ضعفها وتعتذر. في دفاعه عن سقوطه، وفي تعميمه للسقوط يلجأ المخترق دائماً للتقليل من قيمة الروايات الكبرى والقيم الوطنية وحتى الأخلاقية والإنسانية. فالمخروق يدرك في أعماقه سقوطه الأخلاقي بالمعنيين الإنساني/الديني/الوطني/القومي/الطبقي. لذا، يجد دفاعه في التقليل من قيم الأخلاق والتضحية، والإيمان والوعي

87 - سئل أحدهم: لماذا تكتب تقارير للممولين عن علاقات لزملائك مع الحركة الوطنية مع أن اسم هذه المؤسسة مؤسسة

تتموية؟ كان جواب أحدهم: الدولة الممولة علمتني في الجامعة ولا أستطيع الكذب عليهم؟ والرجل اليوم يعمل مع يو .

اس. إيد. طبعاً ليس شرطاً أن يكون كل ممنوح مخترقاً!

والثقافة. فئة من المخترقين الرب تشتغل على التهيئة بأن ما من قائد قومي أو يساري لم يكن مخترقاً للإمبريالية⁸⁸!

يحرص من يقومون بالاختراق على تفريغ الضحية من القيم الإنسانية اللصيقة والبدئية كالشهامه والكرامة الشخصية فمنذ البداية يتم التعامل معه كمهزوم بغض النظر عن مستوى الاختراق عمقاً أو سطحية. فمجرد القبول بالاختراق مهما كان مستواه هو هزيمة من مستوى كتابة مقالة بأجر إلى دخول حلقة فكرية ثقافية تعمل في خدمة الثورة المضادة إعلامياً أو ثقافياً، أو قبول منحة فيها رائحة توفير معلومات للعدو وصولاً إلى درجة معقدة هي التجسس والعمل التخريبي ضد الوطن.

فطبيعة دوره بما فيه من انحطاط تُفقدّه كافة القيم الاجتماعية والإنسانية الحقيقية. هذا مع أن التجريد من الكرامة مسألة علمية منهجية لا تتم دفعة واحدة، فلا بد من تطبيعه عليها، هي علم نفس متكامل يتم إيلاجه في المخترق كي يتأهل لخدمة العدو بطرق متعددة منها إشعاره أنّ النظام القائم أو دولة الكيان أو الولايات المتحدة أو الغرب عامة هائلة القدرة كلية العنفوان وأنه ينتمي إلى شعب منحط لا يليق أن يخلص له، كما يتم تكريهه لقيم التضحية وروح الجماعة، ويتم تعميق الاستهلاكية لديه، وإشعاره أنّه مجرد إنسان تافه.

88 - عن علاقة الرئيس صدام حسين بالمخابرات الأمريكية ورد في مقالة ديفد بلكي باللغة الإنجليزية وهي بعنوان (صدام الذي بدأت أعرفه) بيروت 9 كانون الاول/ ديسمبر 2011 (اكانيز) - سجل الكاتب ديفيد بالكي في مجلة "فورين بوليسي" الأميركية ثلاث ملاحظات مطوّلة عن الرئيس السابق صدام حسين وذلك بعد قراءته كتاب "تسجيلات صدام: داخل أروقة نظام الطاغية 1978 - 2001"، الذي أصدرته جامعة "كامبريدج" مؤخراً. وهي مأخوذة من آلاف التسجيلات التي اغتصبها الاحتلال الأميركي من بغداد تؤكد جميعها أنّه كان عدواً حقيقياً وعنيداً ضد الولايات المتحدة والغرب.

والمخترق والجاسوس إضافة إلى عدائه للأمة، هو عدو للمرأة بشكل خاص لا سيما وأن التجسس كثيراً ما يستخدم النساء لهذا الغرض بناء على مواصفات محددة لدى المرأة، إضافة للاعتقاد بأن المرأة أكثر هشاشة من الرجل. وهنا تغدو المرأة المخترقة أكثر خطورة من الرجل لأنها تتحول من امرأة عادية طبيعية، إلى نسكورية (انظر ملحق 2) لصالح أنظمة رأسمالية ذكورية معادية لوطنها.

المخترق، بما هو متحلٌّ عن الوطنية والكرامة لذا، فهو لا يعفو إن اقتدر، فليس أمامه سوى الإمعان في الفتك بالذين انفصل عنهم، غدر بهم، أو خانهم لأنهم دوماً يذكرونه بعاره. بغض النظر عن أداة وسيلة اعتدائه عليهم التي قد لا تكون بالفتك الناعم بل ربما بالاغتيال والقتل. وطالما هو عاجز عن التراجع فهو لا شك لا يعفو ولا يتساهل، وهذا ما يزيد من خطورته.

والمُخترق كاره بشكل ممرور وحاقد على الإنسان الطبيعي وخاصة على الثوريين، ومنطلقه في هذا قائم على اعتقاده بأنه تنازل عن كل مستويات إنسانيته، ولذا لا بد أن يكره المواطن النظيف والطيب، ويكره بالضرورة المناضل الذي ظل نظيفاً. وهو في الوقت نفسه مكسور أمام سيده، وهذا يدفعه للانتقام من طبقتة وبنو جلدته في تعويض عن المعاملة المهينة مباشرة أو ضمناً التي يعامله بها سيده.

والمخترق في تحوله إلى جاسوس يمكن صناعة شخصيته على يد أسياده، فكثيراً ما تقوم دولة الاحتلال مثلاً بتصنيع شخصيات سياسية أو ثقافية وخاصة الإعلامية بحيث تبدو في المجتمع مثابة رموز. وبالطبع يكون خطر هذه أشد، كما أن ارتباطها بالاحتلال أعمق. ربما في فترة ما قبل الفضائيات كان أخطر من صنَّعوا جواسيسَ بالإعلام في الأرض المحتلة 1967 هو

المذيع الصهيوني يونا بن مناحيم. وأعتقد أن هذا إذا ما كتب مذكراته ذات يوم، سيكون فيها ما يُثير.

والاختراق بحاجة لقراءة خريطة المجتمع طبقياً ونضالياً وطائفياً وعرقياً وثقافياً⁸⁹ وقراءة المجتمع على أساس الجنس والنوع، حيث يتم التجنيد على كل أرضية من هذه باعتبارها مداخل يمكن من خلالها صيد الأشخاص. لقد تم تجنيد كثير من المتضامنين الأجانب في العراق وهو ما ظهر خلال احتلال العراق، ولذا، لماذا لا يكون الأمر كذلك في فلسطين. وهذا لا يعني رفض التضامن وإنما يعني الدقة في التعاطي معهم وتقييد دخولهم نسيج المجتمع لخطورة دورهم/ن. أما حينما يكون دخولهم للمجتمع عبر منظمات الأنجزة، فهذه لا يُقلقها قط أمر الاختراق مما قد يجعلها حاضنة لهم.

ويتعهد المخترقون البحث عمّن هم أنصاف فلسطينيين أو عرباً في أصولهم الأبوية معتقدين أن الدخول إليهم أكثر سهولة من المحليين تماماً. وليست هذه نظرية أو قاعدة عامة، ولكنها في الوقت نفسه مدخلٌ مناسبٌ حسب نظرية الاحتمالات. فالأبيض أو نصف الأبيض حالات هشاشة مفترضة. لذا يتم تشغيل هؤلاء في مؤسسات أجنبية ثقافية أو تجارية أو رسمية ومن هناك يتم الشغل عليهم. وتكون البداية إشعارهم بأن هذا الجو اللبرالي والمرن والنظيف والراقي هو الذي يناسبكم ومن ثم يتم تعميق التخارج لديهم.

89 - حين اعتقالنا في كانون أول 1967، قال لي ضابط صهيوني اسمه "يوسف" ذات يوم وأنا مقيد في سيارة جيب عسكرية ومنقول إلى معسكر النبي صالح شمال غرب رام الله: أنت طالب جامعي كيف تنتظم مع هؤلاء المزارعين؟ طبعاً حديثه هذا ليس من مدخل انثروبولوجي أو حتى طبقي، بل هو محاولة فك العلاقة بالزملاء والرفاق تمهيداً للاختراق. ما زلت أذكر أنّ ذلك كان بالضبط عند البوابة الغربية لمبنى مقاطعة رام الله قبل أن تغير سلطة الحكم الذاتي في المكان مما جعل مقدمة المقاطعة أكبر من مقدمة البيت الأبيض!

على أن هذه مسألة في منتهى الحساسية لأنها يمكن أن تظلم أو تشكك في متضامين ثوريين سواء القادمين من الخارج أو أبناء التزاوج من شعوب أخرى. وعليه، فإنَّ مصدر أو مرجعية مجيء متضامن مسألة هامة، كما أنَّ المناخ الأسري لأنصاف البيض أنصاف المحليين مسألة هامة أيضاً.

الثورة المضادة تخلق نقيضها: المثقف المشتبك

ليس من قبيل التجني القول بأن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت درجة هائلة من الانحطاط الثقافي العربي من حيث أخلاقيات المثقف وليس الثقافة العربية نفسها. فكثيراً ما تساوq المثقف مع السياسي في الحزب وحتى في السلطة الطبقية الحاكمة، والتحاق المثقف بالسياسي هو مؤشر واضح على الانحطاط الذي يمهد بدوره للاختراق الأجنبي للمثقف. فكثير من المثقفين حين يكون الخيار تديلاً، فليكن لرأس الشر لا ذيله. وهو مناخ كان طارداً لطلائع فكرية متميزة لم تتمكن من الصمود في وجه عتاة الأنظمة ورفضت أن تُخرق فارتحلت لتجد نفسها في المهاجر عرضة لخيارات مرة، فإما فقدان الارتباط بالأصل والبيئة ومن ثم الاندماج حيث حُلَّت، أو التحول إلى معارضة في الخارج تابعة للامبريالية لتعود على دبابتها حال العراق وليبيا ومن ينتظرون من مثقفي سوريا، أو لتعيش حالة من التهميش المعيشي. صحيح أن ليس جميع المثقفين تورطوا في التواطؤ والمساومة أو اضطروا للرحيل، ولكن من بقوا في المواجهة كانوا قلة على ظهر الجبل يمارسون حرب غوار الثقافة.

هذا المأزق للمثقف والثقافة لا يعمل في فراغ، وبالتالي يخلق نقيضه، فهناك آليات أو مناخات لمواجهته تبشران ببعث ثقافي وطني قومي تقدمي مقاوم، بمعنى أننا أمام جولة أخرى لنهضة أخرى. أهم هذه المناخات هما: المقاومة المسلحة والممانعة من جهة والحراك الشعبي العربي من جهة ثانية في صراعهما الممتد مع الثورة المضادة. وهي المعركة التي بدأت كمناورات ومهارشات بصعود المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق حيث طرحت المقاومة وجهاً بديلاً للمنطقة هو وجه التحدي بالإنسان المقاوم والرصاص. وهناك الجبهة المفتوحة

بالحراك العربي في مواجهة الثورة المضادة، وهو الذي فتح الطريق واسعاً للمتقنين حيث يخوض المتقف المشتبك اليوم قتال حرب شوارع وبالسلاح الأبيض أو المداد الأزرق والحبر الافتراضي إن شئت في مواجهة مثقفي الردة والتخارج وخدمة الآخر.

ها نحن نشتبك معهم هذه المرة قوة في مواجهة قوة من البحرين إلى دمشق ومن القاهرة إلى بغداد. كانوا في السابق جبهة كبيرة لا أحد تقريباً في وجهها سوى جيوب المقاومة. أما اليوم فالعراك الفكري والثقافي في حالة مواجهة مفتوحة، ولعل هذه المواجهة هي الجناح الذي كان ينقص المقاومة المسلحة، فهي تُردف السلاح اليوم بالقلم.

والاشتباك في حالة النهوض القومي هذا ممتدٌ كذلك للمواجهة والاشتباك مع مثقفي المابعديات سواء الغربيين أو العرب المتأثرين بهم، والذين يقضون العمر متسوقين بل متسولين ما يُنتج في الغرب بمعزل عن مناخ تبلوره وحدود انطباقه على واقعنا المختلف، وعلى رأس هؤلاء متقفو ما بعد الحداثة ومتقفو ما- وراء البحار (انظر ملحق 2).

وقد يكون من أعظم منجزات هذا الحراك ليس فقط إطلاق المقاومة بالقلم وبروز المتقف المشتبك، بل كانت هذه الحرب فرصة انكشاف المتقنين المخروقين ولكن المندسين في أوساط الثقافة العربية. متقفون مخروقون منهم الشيوعي والقومي والقطري ومتقفو الدين السياسي. وليس محمد جعفر وفخري كريم والقرضاوي والغنوشي وابن كيران، وعزمي بشارة وغلبيون⁹⁰ سوى نماذج على هذا الاندساس.

وإن كان المرء لا يرى في اللحظة نتائج هامة على أرض الاشتباك، فإن هذا لا ينفي أنه على نفس الأرض تطلع أزهارٌ جديدة وفرقٌ من مثقفي الاشتباك مثقفي المقاومة.

90 - لم يغادر عزمي بشارة الأرض المحتلة منفياً كما يزعم، بل غادر طوعاً. لكنه احتفظ بأدوات له في المحتل 1948 أمثال أحمد أشقر ونديم روحانا وفريق من محاضري جامعة بير زيت العريق كثير من محاضريها في التطبيع مقابل عراقة الطلبة في النضال. في كل شبر في الأرض ضد يقابله ضد.

لقد كان لفضائح إعلام الثورة المضادة بدءاً من التآمر على ليبيا وصولاً إلى سوريا دورها في كشف المتقنين المخروقين، ومن ثم الاصطفاف وجهاً لوجه وهو ما يترتب عليه استقطاب الشارع أكثر وأكثر لصالح المتقف المشتبك.

ربما كانت التجربة مع سوريا فارقة جداً بمعنى أنه لم يكن من السهل وقوف متقف مهما علا كعبه ضد المقاومة، حتى في لحظات بؤسها، لا بل طالما ألصق المتقفون المخترقون أنفسهم بها، في حين كان الهجوم على النظام السوري أمراً يسيراً لأنه نظام حكم، ولأن له إخفاقاته وقمعه وأجهزته الأمنية وسياساته الاقتصادية الليبرالية ومساوماته كنظام حكم. ورغم دوره المميز في حرب تشرين 1973 والذي خدعته خيانة السادات على الجبهة المصرية بوقف الحرب وفي معارك البقاع 1982 في لبنان وفي الممانعة ودعم المقاومة حتى تحرير اللبناني وتسليح حزب الله قبيل حرب 2006 وتسليح حماس في غزة، وعدم اعترافه بالكيان الصهيوني ورفضه توقيع المبادرة العربية حتى اشتملت على حق العودة، إلا أن جبهة هائلة من مختلف أنواع المتقنين قد تكونت ضده في وقت جد قصير. كما لم تمنع القدرة الثاقبة للمتقنين الثوريين على التقاط الهدف من الهجوم متعدد الأقطاب والأغراض على سوريا، لم تمنع هذه الهجمة ولم تتمكن سوى بتدرج بطيء من التأثير في الشارع العربي بأن الهدف هو تدمير سوريا الوطن.

وحتى هجوم قطر والسعودية وقوى الدين السياسي على سوريا إعلامياً ومالياً وسلاحاً، وقيادة الولايات المتحدة مباشرة لهذه الهجمة لم تنجح بشكل حاسم في إيصال الشارع العربي بعد إلى الأسباب الحقيقية للعدوان على سوريا، هذا رغم اصطفاف أكثر من نصف العالم مع سوريا، العالم الصاعد لمواجهة الرأسمالية العالمية في حقبة العولمة، حتى هذه لم تنجح بالسرعة الممكنة لتوضيح موقف سوريا قيادة وشعباً وجيشاً. لكن صمود سوريا وحلفائها يعطي نتائج مما يؤكد مصداقية تحليل المتقنين الثوريين المشتبكين الذين دخلوا معركة غير متكافئة فكانوا أقرب إلى الفدائيين حيث تعرضوا للهجمات والتشويه والاتهام بالعمل السري والمخابراتي لسوريا... الخ لكن صمودهم وصمود سوريا كانا يدعمان بعضهما بعضاً. مرة أخرى كشفت تجربة سوريا ما معنى وأثر الاختراق.

الفصل الخامس

ثورة أم إرهابات لثورة عربية مقبلة

يعيدنا ما يدور في الوطن العربي منذ بداية 2011 إلى القراءة الفكرية النظرية في حركة رافضة للانغلاق على أو التوقف عند القراءة السياسية للسياسة اليومية البحتة. ربما لأن القراءة السياسية غالباً ذات طابع إعلامي ترويجي تكتيكي واستخدامي بشكل مؤقت. هي كما يشترك الجنود في الميدان حين الالتحام المباشر بينما ينشغل المخططون للحرب وما بعد الانتصار. يفتح هذا على مسألة العامل الموضوعي والعامل الذاتي. يفتح على الحروب التي جرت في الوطن العربي بقيادة الثورة المضادة، ليست حروب العدو الخارجي وحسب بجوهرها ومظهرها الاستعماري، بل الحروب الأهلية التي قامت وتقوم بها الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي ضد الوطن العربي ولصالح العدو الخارجي بتعدده من صغاره⁹¹ إلى كبارها. هذه الحرب الأهلية التي شقاها التجويف والتجريف.

فالخراب التجزيئي الممنهج والمدروس الذي كرسه الثورة المضادة بتحالف التوابع العرب المحليين كما خطط له الاستعمار تكريساً تجلى في تجويف الوعي والنضال الاجتماعي الاقتصادي والقومي والشيوعي تحديداً قاد إلى إهلاك العامل الذاتي للثورة المفترضة. وهو التجويف الذي خُصص لتكريس التجريف تجريفاً مأموناً. لقد تمت "حماية" وتمديد الحرب الأهلية هذه بشقيها التجويف والتجريف، عبر شكلين من الحماية:

91 - بخصوص صغار الدول أذكر أنني كتبت مقالة في مجلة الشراع التي أغلقها الاحتلال بعد انتهاء أول فترة حكم لليكود، وإذا بالسفارة البلجيكية تستأذني في ترجمتها! أما النرويج فتتسق كل خطاها في الأرض المحتلة مع الولايات المتحدة وتوزع منا لطلبة الدكتوراه شريطة أن يقوموا بأبحاث تحددها لهم النرويج. كما تسيطر على عدة دوائر في الجامعات المحلية.

- بالاختراق المتواصل منهجياً للمجتمع والذي لم ينحصر في التغلغل الناعم بتجنيد سري للساسنة والمتقنين والأكاديميا ناهيك عن الرأسمالية التابعة بشرائعها، بل كذلك بالأشكال المبكرة للهيمنة الثالثة كما حصل في محاولات تفجير الجزائر بقوى الدين السياسي، وهي الهيمنة التي تبلورت كاستراتيجية في تدمير ليبيا والآن في سوريا لنكتشف أن الخليج كان:

○ مركز تدريب وهابي للإرهاب الذي اعتبر التخريب في أفغانستان مجرد بروفة للتخريب الأساسي أي للوطن العربي، هذا دور جراد الصحراء.

○ ومركز لضخ الأموال لتسميم ثقافة الأمة باسم الدين لأمركة الدين وضخ ريشي لإخراج أيّ نقد.

- العدوان العسكري المباشر حينما لا تقوى آليات الاختراق على أداء دورها، لذا كانت سلسلة الاعتداءات الصهيونية بداية بمصر 1956، و 1967 وقصف سوريا 1985 بالطيران الأميركي وكذلك ليبيا، ولاحقاً ضد العراق، وأخيراً تدمير ليبيا.

لعل التطورات الواسعة الحالية في الوطن العربي إثبات واضح على قدرة الثورة المضادة على إعاقة الثورة: بمعنى أن التجزئة والحرب الأهلية والتجويف والتجريف والاختراق تؤكد أن العامل الموضوعي يتطلب العلاج بالكّي أي الثورة بقوة، بينما نتائج هذا المخططات والسياسات تعيق العامل الذاتي بقوة أيضاً. هنا إذن مركز الشد والجذب مركز المنازلة القاسية. ونقصد هنا بالعامل الذاتي الحركات السياسية المنظمة التي كانت دوماً تحت الاستهداف. وهو ما أكده علانية بريجنسكي في دعوته لاحتواء المتقنين القوميين واليساريين من المحيط وخصيهم.

المفارقة هنا كامنة في أن الثورة المضادة تقوم علانية بالهجوم الشامل مما يطرح بوضوح ضرورة الثورة، ولكن المضادة وهي في تطبيق عقيدتها وسياساتها تُجْرَف الأرض من أي نمو للعامل الذاتي. بمعنى أننا أمام حرب مفتوحة بالمطلق. وهنا شدة التحدي.

ولندخل الآن إلى مفتاح آخر لفهم المسار التاريخي الحديث للوضع العربي وهو القضية الفلسطينية. فقد دأبت الثورة المضادة على تبييد التماسك العربي حول القضية الفلسطينية كجامع للأمة العربية وكتحدٍ للأنظمة التابعة التي بقيت لعقود دون الجرأة على إعلان خيانتها لهذا المشترك الذي تؤدي خيانتته إلى خطر على هذه الأنظمة أكثر، فتركزت قوة جرائمها في التجويف والتجريف لأن الإجماع على فلسطين أعلى.

لذا، كان لا بد من تفكيك الموقف العربي من فلسطين وصولاً إلى تفكيك كل ما هو عربي. وعليه، كان لا بد من تصفية الناصرية ومختلف الأنظمة ذات التوجه القومي والتي بدأت نتائجها عام 1967 ثم انقلاب السادات، واغتيال بومدين وتدمير العراق ثم ليبيا والآن سوريا. كان لا بد من إخراج الأنظمة القومية من المعركة إلى جانب خروج الأنظمة الأخرى من المعركة بل اصطفاها ضد القضية والأمة، وهو أمر تبعه أو سار إلى جانبه خروج كثير من القوى السياسية العربية من البعد القومي. وإذ وصل الحال إلى هذه المرحلة وخاصة ما بين 1967 وحتى عام 2000 و 2006، فقد شهدت هذه الفترة أن الهجمة انتقلت من حسم معظم الأنظمة لصالح الثورة المضادة والكثير من الأحزاب فإن الاشتباك صار على أبواب الطبقات الشعبية لتطويعها وهنا خطورة فتاوى الدين السياسي فيما يخص الموقف من الكيان والعلاقة بالغرب وخاصة الولايات المتحدة. وهنا برز متغيران يمانان عن قوة الحضور التاريخي للأمة وهما:

- ظهور معسكر المقاومة وخاصة في لبنان والعراق والأرض المحتلة، ودعّمه من بقايا أنظمة المعسكر القومي أي سوريا وإقليمياً من إيران أي الممانعة.
- وبداية الحراك العربي عام 2011 والذي كان بداية مقاومة ضد الثورة المضادة.

القضية الأولى والعروبة كوحدة تحليل:

تفقد فلسطين معناها إذا ما نُظر إليها من زاوية كل قطر على حدة. فالمعنى الحقيقي للصراع العربي الصهيوني هو تناول القضية في سياقها القومي العربي الشامل. وهذا يستدعي اعتبار الوطن العربي وحدة التحليل المشتركة والمتكاملة لأنه وحدة بذاتها ولأنه وحدة الاستهداف الشامل، فليس الهدف الاكتفاء بالاحتلال الاستعماري الاستيطاني لفلسطين. وعليه، فإن من مفاعيل التجريف انعطاف كثير من القوى السياسية باتجاه الانحصار في قطرياتها كواقع نهائي إقليمياً، وكمترتبة بالمركز الرأسمالي العالمي من جهة ثانية وهذا خلل حتى لو كانت قطرية في حالة صراع مع ذلك المركز. ومن هنا نضع يدنا على مسألتين:

- تمسك النظم القومية بفلسطين من الناصرية إلى بعثي العراق وسوريا إلى الجزائر وبالتالي عدم الاعتراف بالكيان، هذا دون أن نغفل أنها لم تكن أنظمة ديمقراطية وقُطرية جوهرياً مما يؤكد التناقض بين شعار الوحدوي والممارسة القُطرية ولكن أيضاً دون السقوط في الاعتراف بالكيان الصهيوني وهذا يؤكد أنها تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها المركزية.
- والمسألة الثانية الاختلالات والأخطاء التي وقعت فيها هذه الأنظمة مما قوّض قدرتها على الصمود أو إنجاز مشروعها، وخاصة في اعتمادها دور الدولة الأمنية التي أثبتت

هشاشتها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي الذي حال ما بين 1917-1985 دون الغزو العسكري الإمبريالي المباشر لكثير من بلدان المحيط.

هذا بينما الأنظمة العربية الأخرى كانت علانية ودائماً غير ديمقراطية، وجاهزة لتبعية بل تستدعي الاستعمار، وضد المسألة القومية.

ولأن هذا السياق ليس تاريخاً للقوى السياسية العربية نكتفي بالإشارة بإيجاز إلى مواقف القوى والأطراف من القضية الفلسطينية والمسألة القومية رغم مرورنا عليها في صفحات من هذا العمل:

- موقف الغرب الرأسمالي الذي يتعاطى مع الوطن العربي كوحدة ولكن من أجل تجزئتها بشكل متواصل.
- موقف قوى الدين السياسي التي تعادي القومية العربية لصالح أمة إسلامية افتراضية⁹² يجمعها الدين كإيمان وليس كدولة قومية، بينما تجعل هي من الدين عالمية "أممية" معادية للقومية العربية فقط. هذه القوى تتعامل بتحالف مع الأنظمة القطرية بحجة التقيا ومع الرأسمالية الاستعمارية الغربية بحجة الإيمان! هذا ناهيك عن أن الدين السياسي سيؤول إلى تقسيم العالم على أسس دينية ومذهبية مما يخلق صراعاً لا ينتهي، وهو أمر ينقل الإيمان الطبيعي إلى تذابح سياسي عالمي وهذا يوفر لراسمالية المركز تغطية دينية وثقافية من جهة ويوفر لأنظمة قوى الدين السياسي نفس التغطية ولكن ضمن التبعية وليس الإنتاج كما في المركز الرأسمالي الغربي!

92 - لعل أكثر من يدعو للخلافة الإسلامية هو رئيس وزراء غزة إسماعيل هنية، ولا ندري من سيكون الخليفة هل هو من إندونيسيا أم من غزة!

• موقف الكثير من الحركات الشيوعية العربية التي تعمل في إطار قطري، بينما تطرح وحدة أممية متجاوزة العمق القومي مما يقطع ظهر نضالها في منتصف الطريق وهو أمر ينم عن عدم قراءة معمقة لماركس نفسه حتى في البيان الشيوعي، إذا كان الهدف فهم الماركسية، وهذا ما فهمه جيداً فرانز فانون.

• موقف القوى اللبرالية العربية التي تنحصر في الأطر القطرية بينما تتحاز منبهرة بـ عالمية "أممية" رأس المال.

• موقف القوى القومية البرجوازية والوسطى العربية التي تنادي بالوحدة العربية بينما تسقط كثيراً في مواقف قطرية.

لقد أبانت التجربة في القرن الماضي من جهة وفي التطورات الحالية من جهة ثانية، ضعف مستوى التفاهم بين القوى الثورية من مختلف هذه المعسكرات، واتخاذ الكثير منها مواقف متناقضة من ساحة إلى أخرى مما حال دون قدرتها على التحالف في مصر ووصل بها إلى انشقاق بعضها ليقف مع العدوان واستدعاء العدوان على سوريا.

وقد يكون الدرس المستفاد اليوم، أن الثورة العربية وكي تنفي الثورة المضادة بحاجة إلى كتلة تاريخية تتأكد وطنياً وقومياً وتتعدد فكرياً واجتهاداً. وفي هذه المرحلة الدقيقة يمكن للتيار العربي الشيوعي أن يكون قاطرة هذا التكتل التاريخي.

وهذا يعني وجوب تعريب الأجنحة المستتيرة من قوى الدين السياسي واللبرالية واليسارية.

قصة المقاومة والممانعة:

يشكل تنامي دور المقاومة والممانعة، كما وضعنا آنفاً، تطوراً مقلقاً للثورة المضادة بكل مستوياتها أي الإمبريالية بما فيها الصهيونية والإقليمية تركيا بشكل خاص والمحلية القطرية العربية. فهي المرة الأولى بعد هزيمة 1967 التي تبرز فيها قوة أخرى في الوطن العربي تعسكر في مواجهة الثورة المضادة بعد أن ظلّ وجه الوطن العربي ممثلاً بأنظمة تابعة وقمعية ومستسلمة. ويمكن التأريخ الجدي لظهور هذا المعسكر مع هزيمة الكيان في جنوب لبنان وخروجه من معظم الأراضي اللبنانية، ثم هزيمته في تجربة آخر عدوان مباشر عام 2006 ولاحقاً عجزه عن اختراق قطاع غزة وطرد أهله طرداً مجدداً إلى سيناء للاستيلاء على المخزون النفطي والغازي فيه بعد تفريغ هذا الجزء من فلسطين من زخم قرار المقاومة عبر تدجين حركة حماس على يد قوى الدين السياسي وأنظمة الريع النفطي وتحالفهما مع المركز الراسمالي وهو الأمر الجاري مع كتابة هذا الكتاب بانتقال رئيس مكتب حماس السياسي من دمشق إلى الدوحة، وتجريد قطاع غزة من السلاح السوري الذي كان أساسياً في صموده امام عدوان 2008-09. لقد اتضح للولايات المتحدة ومجموع الثورة المضادة أن نهجاً جديداً أخذ مجراه في المنطقة يقوم على وقوف المقاومة في المقدمة ووجود ظهير لها هي دول الممانعة وخاصة سوريا وإيران وجزء من لبنان أي حزب الله والتيار الوطني الحر وانصارهما. وبالطبع تمكن هذا المعسكر من إفشال مشروع الشرق الأوسط الجديد أو إعاقته على الأقل. ومن الخطأ القول أن هذا مشروع الولايات المتحدة وحدها بل هو مشروع الثورة المضادة من النرويج إلى قطر، كل بحجمه وبالتالي حصته. وهو مشروع يُضحى بالدولة القطرية التابعة ويقترح غير التابعة حيث وصلنا طريقاً مسدوداً على المستوى القومي، ووصل المركز الراسمالي إلى ضرورة تجزئة كل قطر من داخله. إن مشروع المركز هو تقسيم هذه القطريات لتقويض أية فرصة لصمود

المقاومة والممانعة، وبالطبع تصفية القضية الفلسطينية والانتهاك من أيّ مشترك قومي عربي. فأيّ مستقبل سيأتي لو حصل هذا؟

لا شك أن المسافة واسعة بين مستويي المقاومة والممانعة. فكثيراً ما يُوجه النقد لمن يُثمن دور سوريا في الممانعة بعد أن وافقت على المبادرة العربية شريطة احتوائها حق العودة ودخلت في مفاوضات غير مباشرة مع الكيان وبناء على كون نظامها قمعياً كسائر الأنظمة العربية وانتقالها إلى سياسة السوق الاجتماعي... الخ. وهذه مسائل حقيقية. ولكن السؤال الأساس هو: أين تقف سوريا بعد كل هذا؟ وهل كانت مروّنتها هذه حقيقية أم لعباً في الوقت الضائع؟ وهل كان بوسع سوريا الاعتراف بالكيان كما فعلت مصر السادات وينتهي الأمر وتعود مقبولة في المحافل السياسية الغربية وحتى بين من ينقدونها كما هي أنظمة مصر والأردن والحكم الذاتي؟ لماذا لا يُنظر إلى المسألة الأولية الضرورية لأي نظام أو شخص بمعنى هل هو وطني أم لا. وهذا لا ينفى موقفنا من وجوب النضال لتحويل السلطة إلى أيدي الطبقات الشعبية، ولكن عدم حصول هذا لا يقلل من تمسك النظام السوري بالمسألة القومية وتحديدًا بدعم المقاومة والتي لا يخفى لأن صمودها وانتصارها لم يكن ممكناً دون الممر السوري على الأقل؟ ألم يكن بوسع سوريا الركوع لمطالب الولايات المتحدة بعد احتلال العراق التي حملها كولن باول؟ ألم يكن من السهولة بمكان أن تغطي سوريا آنذاك ركوعها بحجة انهيار العراق وموات الواقع السياسي العربي؟⁹³ لقد كان هذا أكثر من سهل وأكثر من مبرر ضمن خطاب الواقعية السياسية

93 - بعد تدمير العراق 1991 اجتمع وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر بممثلي فصائل الفلسطينية في القدس، وقال لهم: "لقد هزمتكم في العراق، وهنا عليكم فعل ما نريد". طبعاً لم ينسحب أحدٌ من هؤلاء، ربما اكتشف بيكر بعدها أنه أعطاهم أكبر من حجمهم، وربما كان بعضهم مغتبطاً بدمار العراق. لذا كان هؤلاء جميعاً ممن ساهموا في ولادة أو التغطية على ولادة أو سلو.

والنلطي. ولا بد أن يتذكر فلسطينيو التسوية أن سوريا فقدت الجولان⁹⁴ وهي تحاول تحرير فلسطين. ومع ذلك، ليس شأننا الترويج للقيادة السورية ولا التهيج اللامسؤول ضدها كذلك بهدف سقوط النظام حتى لو أسقطت الدولة مدفوعين بنزعة الطهارة الثورية الفردية. فالمطلوب في مرحلة كهذه أن تكون وطنياً وهذا أقل ما يجب.

لن نتوقف لإقناع العقول الصغيرة ولا الخبيثة التي عجزت عن رؤية طبيعة الهجمة الصهيونية على المقاومة 2006 و 2008 بل وعزَّ عليها الاعتراف بأن المقاومة قد انتصرت، فلا يمكن للمهزوم الإقرار ومباركة نصر المنتصر بل يجد نفسه بين خيارين: إما الموقف الأخلاقي بالانطواء وترك الدفة لمن يواصل المسيرة أو الانكفاء والارتداد متحولاً إلى أداة للعدو الذي هزمه. لقد أنكر هؤلاء حتى الهجمة المعولمة على سوريا 2011 و 2012، رغم الإعلانات الصريحة من الثورة المضادة عن إرسال الأسلحة والمسلحين والأموال ومحاولات تجنيد مجلس الأمن ضد سوريا وكل ذلك تحت غلاف الديمقراطية.

إن التناقض المركزي هو بين الثورة ممثلة في المقاومة والممانعة وبين الثورة المضادة

التي تمكنت حتى الآن من التقدم إثر الحراك العربي حيث أبقّت تونس ومصر بين مغادرة

94 - ما زالت أسرار اتفاق كامب ديفيد تتسرب جزئياً إلى الشعب العربي، فقد تحدثت مراسل فضائية المنار في مصر عمرو ناصف يوم 13 آب 2012 بما يلي: جرى تقسيم سيناء إلى مناطق أ و ب و ج. (وهو ما تكرر في أوصلو للضفة الغربية). منطقة أ محاذية لقناة السويس بعرض 57 كيلو متراً، وتوضع تحت إشراف الجيش المصري، مع تواجد قوات عسكرية ولكن محدودة العدد والتسليح، ومنطقة ب وعرضها 109 كيلو متراً، وتوجد بها قلة من الجنود المصريين ولكن بدون أسلحة ثقيلة كالدبابات وبدون دخول الطيران الحربي المصري إليها، ومنطقة ج، أي وسط سيناء وطابا وشرم الشيخ والشيخ زويد وهي الملاصقة للكيان وفي هذه المنطقة لا يحق لمصر سوى حشد 750 شرطياً فيها (من بينهم أ ل 16 الذين قُتلوا في آب 2012 على يد 36 مسلحاً يُشك بأنهم تسلموا من ليبيا (نظام تحالف القاعدة والنااتو) وبأنهم مخرووقون صهيونياً). تجدر الإشارة إلى أن هذا ما حصلت عليه مصر السادات لتتسحب من القتال في عز حرب أكتوبر 1973 وتترك الجيش السوري وحيداً يواجه جيش الاحتلال والجسر الجوي التسليحي من الولايات المتحدة للكيان الصهيوني! هذا بعد أن وصل الجيش السوري جسر بنات يعقوب شمال فلسطين المحتلة 1948. لقد انسحبت مصر من سيناء!

الأنظمة القديمة والانتقال إلى حكم الدين السياسي والسوق والتبعية والتطبيع، واحتلت ليبيا واليمن وتستमित ضد سوريا، وهذا يؤشر إلى أن ما جرى حتى الآن هو مقدمات الصراع الموسع الذي تنتظره المنطقة ومن ورائها العالم بأسره.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى مسألتين محوريّتين تندرجان في العلاقات الدولية وتوزيع مراكز القوى أكثر مما تندرجان في تحليل ثقافوي سريع ولا مسؤول وخاصة تلك التحليلات المابعدية المأخوذة برفض السرديات الكبرى.

المسألة الأولى: وهي موقف الاتحاد السوفييتي السابق وهو يترنح حينما قررت الولايات المتحدة وبقية الثورة المضادة تدمير العراق بعد استعادة الكويت. فالإتحاد السوفييتي بقيادة جورباتشوف آنذاك لم يقدّم فقط بتمير قرار الحرب بل ربما سرّب للعدوان بعض أسرار الجيش العراقي⁹⁵، كما يُشاع، هذا مع تأكيد السوفييت أن العراق لم يحز على أسلحة الدمار الشامل.

كانت هذه التجربة مثابة التأكيد النهائي بأن الأنظمة التي لم تدخل تحت عباءة الإمبريالية لم تعد في حالة من الأمان الناجم عن توازن القطبين مما يحول دون احتلال الثورة المضادة لها. وقد أتت لاحقاً تجربة ليبيا في عهد القطبية الأحادية لتؤكد كذلك أن الدولة الأمنية المحلية لا يمكنها الصمود في وجه الاحتلال الأجنبي الذي اعتمد على قوى محلية هدفها السلطة وليس الوطن وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي. ولا شك أن ضعف المواطنة وغيابها نتيجة القمع قد جعل مهمة العدوان أكثر سهولة. فانعدام كل من الديمقراطية وشفافية أعمال السلطة وتهميش الشعب حتى لو حققت الدولة إنجازات وطنية وقومية، فهذه لا تحمي النظام ولا تحرك الشعب للدفاع عنه، بل تفتح فرص تجنيد المعتدي للكثير من المواطنين ضده.

95 - تناقلت وسائل الإعلام أن الشركة الفنلندية التي أشرفت على تصميم المخابئ السرية Bunkers في العراق سرّبت مخططاتها للولايات المتحدة. أما النرويج فقدّمت فيما قدمت نظارات للرؤية الليلية.

والمسألة الثانية: وهي محاولات تدمير سوريا والتي ترافقت مع تغير في القطبية العالمية حيث صوتت روسيا والصين برفض التدخل في سوريا الأمر الذي لجم العدوان الخارجي، وهو العدوان الذي لم يكن للثورة المضادة أن تفكر في تلافيه لو تمكنت بما كدسته من أسلحة وجندته من إرهابيين وأنفقته من أموال من مواجهة الشعب والجيش السوريين. وفي ما يلي سأتناول الحالات الرئيسية في الوطن العربي.

مصر

ابتدأ الحراك الشعبي العربي في تونس، لكن هدفه وانتصاره ظل معلقاً بمصير مصر. أما مكونات هذا الحراك فلم تختلف سوى قليل بين قطر وآخر. فقد تكونت من الجيل الشاب الذي حظي بقسط من التعليم، وهذا في الأساس تراث الأنظمة القومية التي وزعت الأراضي على الفلاحين وأممت التعليم فأصبح متاحاً لأبناء الطبقات الشعبية ومنها على سبيل المثال محمد مرسي رئيس مصر حالياً. وهذا التعليم هو الذي شكل حافزاً لهم للمطالبة بالعمل ورفض التهميش والاجتماعي السياسي الناجم عن التهميش الإنتاجي. وقد ازدادت إشكالية هذا الشباب لأنه وصل عمر العمل مع تبني معظم الأنظمة العربية للسياسات الليبرالية الجديدة ولا سيما بعد مؤتمر الدار البيضاء للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1994. وهذا يشمل الجزائر وسوريا وليبيا واليمن، أما مصر فكانت قد غاصت في الانفتاح باكراً، والعراق كان قد استُهدف بالدمار باكراً كذلك.

وإذا كانت النقابات العمالية قد لعبت دوراً بارزاً في الحراك التونسي، فإن الإضرابات والنضالات العمالية في مصر هي التي شكلت العمود الفقري للانتفاضة المصرية بمئات

الإضرابات ولا سيما في العقدين الأولين من القرن الحالي وخاصة عام 2009. وهذا يؤكد مجدداً الفارق والعلاقة بين قوة الثورات وبين فتيلها.

كما يؤكد في الوقت نفسه مسألة يعلمنا إياها التاريخ بأن الأمم تُحكم في علوِّها واندحارها بأنظمة/طبقات لا بأفراد. وهذا يعني أن الثورة هي عملية اجتثاث للنظام نفسه وليست عملية كشط رأس النظام، وكشط النظام هو صراع طبقي مع الطبقة الحاكمة. ولا شك أن قوى "الثورة/الحراك" في تونس ومصر تدرك ذلك، ولكنها كما يبدو لم تكن في المستوى المطلوب لا من حيث الانتظام ولا قوة الوعي مما قاد إلى تراخٍ وحتى انخداع بالثورة المضادة. ومن هنا فضلنا تسمية إرهابيات، لأن الثورة ليست مجرد قوة بشر بل قوة وعي ورؤية، وقوة قيادات.

خداع الثورة المضادة بدأ بالإعلاء من شأن العسكر، دون التفريق بين العسكر أي القيادة وبين الجيش كأبناء الطبقات المسحوقة وهي خدع انطلت على كثير من الثوار في البلدين وخاصة في ميدان التحرير بمصر. وقد حذرنا من الجيش منذ اليوم الأول، بل الجيشين أي قيادات الجيشين، وذلك لأن قيادات هذه الجيوش نماذج هائلة على الاختراق المزدوج:

- فهي قيادات نسبت لها الأنظمة الطغيانية والتابعة إلى حدود العمالة.
- وهي نفسها القيادات التي جرت تربيتها على عقيدة التبعية للغرب والتصالح مع الكيان الصهيوني.

فهي الجزء المسلح من الثورة المضادة المحلية. إن أرقى ما يمكن أن تقوم به قيادات الجيش هو الانقلاب العسكري. ولكن قيادات تربت على حماية أنظمة كهذه غير قادرة حتى على الانقلاب، فلا معنى أن يُركن إليها لحماية الثورة. وبكلمة أخرى، فإنه من الخطورة القاتلة بمكان الركون للجناح المسلح من الثورة المضادة بأن يحمي الثورة الشعبية، بل يساهم في خصيها.

ربما يبين قادم الأيام، أن قيادات الجيش لم تكن على ثقة بأن بوسعها تحريك الجنود لإبادة متظاهري ميدان التحرير بمصر أو شارع بورقيبة بتونس، فلجأت إلى التصرف كحماة للثورة بعد خلع بن علي ومبارك. ولكن ما هو أكثر وضوحاً، أن قيادة الجيش وخاصة في مصر قد اتبعت تكتيك الاستتار بالقرار السياسي واستغلت ضعف قيادات الثورة وبهوت الرؤية لديها إلى حد احتلال الدستور والبدء بسنّ القوانين. ولكن ما قام به الرئيس محمد مرسي في 10 آب 2012 حيث اقال وزير الدفاع ورئيس الأركان وأمسك بمختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية فقد وضع مصر على ابواب مرحلة تحتاج لانتظار وتحليل دقيقين بمعنى: هل سيقوم بما اسماه استكمال اهداف الثورة؟ وما معنى هذه الثورة؟ هل هي الديمقراطية الشكلاية لميدان التحرير حيث خطبت في الجموع هيلاري كلينتون وأمّ فيها الشيخ السلفي يوسف القرضاوي؟ هل أهداف الثورة الحفاظ على اتفاق كامب ديفيد والتبعية للولايات المتحدة والتموّل من الأنظمة القروسطية في الخليج ، أم إعادة القطاع العام والتمول بسندات الخزينة من المجتمع والدول الصديقة للشعب المصري؟ هل اهداف الثورة تحالف قوى الدين السياسي (الإخوان والسلفيين في حالة مصر) مع الراسمالية الطفيلية والكمبرادور المحلية وقيادات الإخوان جزء منها، ومع الليبرالية المحلية والراسمالية الغربية؟ أم الانفتاح على القطبيات الجديدة في روسيا والصين والبريكس عامة، ولو من باب الحياد الإيجابي؟

هل سيحظى الرئيس الجديد بصمت الجيش طالما قياداته أمريكية التوجه وبالتالي تكون امريكا قد اختارت تطويع الجيش، أحد حليفها للآخر، لتزف إلى مصر ديمقراطية الفقر والتبعية والدين السياسي؟ وبهذا لن يحصل في مصر من الجيش كما حصل في الجزائر؟ وباختصار، يبدو أن عربة الحراك في مصر قد توقفت عند الثورة الأولى وهذا يرسم مواقف القوى الأخرى، وخاصة القومية واليسارية والتي ما تزال جُموعاً لا احزاباً حقيقية. هل سترتفع إلى مستوى

التحدي كمعارضة ثورية برؤية نحو جعل الثورة الأولى ديمقراطية وطنية والاستكمال باتجاه الثورتين الثانية والثالثة؟ الأفق مفتوح امامها، ليس نظراً لقوتها وانتظامها بل لانكشاف معسكر الرئيس وارتباطاته. وفي هذا الصدد، فإن مصير الصراع على سوريا سوف يؤثر كثيراً على مصر.

كيف أُحتجّت الثورة عند الثورة الأولى:

مثل أيّة ثورة، اشتملت الثورة في مصر على خليط هائل ومتعدد من أبطال التضحية من العمال والنقابيين والفلاحين وعلى اللصوص، ومن الثوريين النقديين والمشتبكين وحتى البروليتاريا الرثة، ومن المتقنين الثوريين إلى أولاد هيلاري، ومن فنيي الفيس بوك إلى جواسيس الفيس بوك. الثورة جسد ضخم منفتح القلب مما يسمح حتى للمخروقين بالاندساس.

في هذه المحطة بالذات، كان تأثير التجريف واضحاً. فمنذ تنحي مبارك كانت قيادات القوى السياسية تناقش استثمار الثورة الأولى أي الديمقراطية السياسية والانتخابات وترقيع الدستور وفي ظل سلطة العسكر لا سلطة الثورة. بل إن الرضى بسلطة العسكر كان باكراً قد أفقد الثورة زمام القيادة. وحولها إلى ديمقراطية تُخدر الفقراء، أي ديمقراطية وفقرة.

نتائج التجريف هي التي وضعت نتاج المرحلة الأولى بأيدي قيادات أقل من متطلبات المرحلة. وهذا يعيد إلى الأذهان أهمية الحزب الثوري وقوة الوعي التي لو وُجدت لما نزلت عن الجبل ولكانت قد واصلت التحريك الثوري لتصفية بنية النظام، للعبور إلى ديمقراطية شعبية وإدارة الدولة بالمجالس الشعبية بسلطة المجالس. وكان لو توفرت هذه القيادة الحزبية الواعية لتم النداء بأن الثورة مستمرة، يجب أن لا تتوقف في المحطة الأولى، ويجب التطلع للمرحلتين الأخريين بغض النظر متى يتم العبور إليهما. كان يجب تضمين برنامج الثورة:

الثورة الثانية وهي البدء عبر تصفية النظام بتكوين القطاع العام واستعادة الأرض للفلاحين وللتعاونيات. لا تتجح التعاونيات وتتحول إلى كوميونات سوى في لحظات الاشتعال الثوري. وكل هذا للوصول بالطبقات الشعبية إلى جوهر الثورة اي النضال من أجل الاشتراكية. إن الاكتفاء بالثورة الديمقراطية هي خديعة كبرى لأنها تخصي ما يجب أن يتلوهها. إن تفرغ الحراك الشعبي من النظر إلى ما بعد الحراك الديمقراطي في ميدان التحرير أي الاشتراكية هو جزء من التقاطع مع الثورة المضادة. لقد سقطت مصر في شرك الثورة المضادة عند لحظة توقف الثورة في ميدان التحرير ولم تصل غلى احتلال المصانع واستعادة الأرض وإقامة التعاونيات ومجالس العمال.

والثورة الثالثة: وهي استعادة مصر موقعها القيادي في الوطن العربي بدءاً من الموقف من الإمبريالية والصهيونية وصولاً إلى مشروع الوحدة العربية.

وهكذا، تفيدنا القراءة الهادئة أنه في الوقت الذي كانت الثورة المضادة تطبق خطأً ميدانية مرنة ومتغيرة لتنفيس المزاج الشعبي، مثلاً، زيارة هيلاري كلينتون لميدان التحرير، وكذلك القرضاوي، وإعلاء صوت البرادعي وزويل وإلهاء الجموع بصندوق الاقتراع... الخ في الوقت نفسه كانت قيادات القوى السياسية تتكاف على فتات أخلاها لها النظام. فبدل أن يكون تغييراً ثورياً للدستور، لجأ الإخوان المسلمون (الذين شاركوا في الثورة بعد 25 يناير أي تحي مبارك بثلاثة أيام) إلى ترقيعه بتوكيل طارق البشري بذلك ليكون دستور نظام مبارك برقع إسلامية. لقد استفادت قوى الدين الإسلامي السياسي من الهامش الأوسع الذي سمح لها به التجريف خلال حكم السادات ومبارك والمتمثل في:

- وجود المسجد كموقع لقاء خمس مرات يومياً.

• التواصل المالي والعقدي مع الوهابية في الخليج التي ضخت إليهم منذ عقود أموالاً سمحت لهم بإقامة مؤسسات من البورصة وحتى أعشاش صغيرة لنساء الصعيد.

لذا، كانت قوى الدين السياسي هي الأقوى تنظيمياً، ولكن ليست تلك القوة الجذرية حتى في نطاقها مقارنة بقيادات الثورة الإيرانية على سبيل المثال. فقد بقيت هذه القوى مع النظام حتى يوم 28 يناير لكي تنزل إلى ميدان التحرير، بينما انتصرت المرحلة الأولى للثورة يوم 25 يناير، أي إلى أن وجدت هذه القوى أن النظام مغلوباً. ومع ذلك، غفرت لها الجماهير ذلك، وهذا يرتد إلى ضعف القوى الأخرى، وسيطرة الدين السياسي وقت الأزمات الاقتصادية، ووجود، كما يبدو، تنسيقٍ وغزلٍ بين قيادات الجيش والإخوان المسلمين تخلصاً من تجذير الثورة، وهو غزل سيؤكده أو ينفيه موقف قيادة الجيش من التغييرات التي أحدثها مرسى في آب 2012 والذي معناه قياس سيطرة الولايات المتحدة على الإخوان والعسكر.

وهذا يطرح السؤال المتعلق: متى سيقوم الرئيس بعقد مصالحة بين بقايا الثورة الديمقراطية وقلوب حسني مبارك؟ وهذه مسألة فارقة بمعنى أنها قد حققت ما طرحته الولايات المتحدة منذ عام 1994 بتوسيع قاعدة الحكم في ما اسمته الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإدخال القطاع الخاص كشريك في الحكم. وما هو يدخل ليس كشريك في الاستغلال وكسب الربح كجزء من الرأسمالية الطفيلية والكمبرادور كما كان سابقاً، بل كرأس للسلطة السياسية ملتجياً وبالعمامة والسيف!

وحيث صار الإخوان في صدارة التحكم بالثورة، فتحوا أبواب الغزل مع الأعداء الأكبر، فأكدوا التمسك باتفاقات كامب ديفيد حيث أكدت قيادات الإخوان المسلمين للقيادات من الولايات المتحدة سواء سفيرة هذا البلد أو وزيرة خارجيتها أو غيرهما بأنها متمسكة بمختلف الاتفاقات

المعقودة من نظام مبارك، وهي بالمناسبة نفس الشروط التي تطرحها الرباعية الدولية على الفلسطينيين. وفي سؤال لقادة الإخوان عن كامب ديفيد قالوا بأن هذا أمر متروك للشعب بعد الانتخابات، ولكن بعد أن مكثوا كأكثرية ساحقة هم والسلفيون في البرلمان لم يلمسوا هذا الأمر بأي نقاش. كما استقبلوا وزاروا وتواصلوا مع قيادات الولايات المتحدة، وقدموا تطمينات لأنظمة الريع الخليجي؟ ولعل أكثر ما أشعر المواطن المصري بالمهانة كان الضجة التي أثارها المجلس العسكري والبرلمان بشأن منظمات الأنجزة المصرية الممولة من الولايات المتحدة بشكل خاص والشبهات حول دورها وارتباطاتها العميلة، وهي الزوبعة التي انتهت بخروج 19 جاسوساً من حاملي جنسية الولايات المتحدة من مصر بطائرة خاصة دون أية محاكمة في تأكيد من المجلس العسكري والبرلمان ذي الأكثرية من الدين السياسي على "حق" الولايات المتحدة في التجسس على مصر سراً، وحين الانكشاف يُفرج عن الجواسيس ويُرحّلوا! . وبالطبع كانت هذه المساومات تعبيراً عن الجوهر الاقتصادي الاجتماعي لهذه القوى، بمعنى أنّ الهدف وصول السلطة وليس المشروع الوطني فما بالك بالقومي.

وقد شكلت هذه المساومات غطاءً كافياً لحزب النهضة التونسي الذي قامت قيادته وخاصة راشد الغنوشي بزيارات واتصالات مع البيت الأبيض ومختلف المؤسسات في الولايات المتحدة المتخصصة لمتابعة الشأن العربي وخدمة الصهيونية وأعلنت قيادة هذا الحزب وممثلوها في السلطة أنّ التطبيع مع الكيان الصهيوني ليس قيد اهتماماتها. ووصل الأمر برئيس تونس ما بعد بن علي، المنصف المرزوقي بأن استضاف مؤتمر "أصدقاء سوريا" برئاسة الولايات المتحدة والسعودية وقطر، أقطاب الثورة المضادة دولياً وعربياً. كما أنّ الإعلام الرسمي في تونس ومصر واصل الهجوم على سوريا كما لو كان النظامان السابقان على حالهما. هذا ناهيك عن إعلام سلطة الحكم الذاتي.

لقد تصرف الإخوان بأنفاس التابع المستقوي على الثورة والمساوم مع كل من العسكر محلياً ومع الوهابية قومياً ومع السلاجقة إقليمياً ومع المركز الإمبريالي دولياً. وقد تجلّى ذلك في تصرفاتهم المتذبذبة والمتناقضة.

إن توقف الثورة أو إيقافها عند المستوى الأول هو الذي سمح للنظام نفسه كنظام مكتمل دون مبارك بأن يواصل أعماله كما لو أن شيئاً لم يتغير بغض النظر عن تسمية جهازه الحزبي والعسكري والرأسمالي والإداري بـ "الفلول". فقد بقيت مفاصل الدولة بأيديهم، أي الدولة بأيديهم. وقد تمكنت قيادة الجيش من إلهاء قوى الثورة بالانتخابات التشريعية والشورى حيث تمتع الإخوان والسلفيون بمعظم المقاعد الأمر الذي أشعرهم بأن السلطة غدت بأيديهم وهو من العوامل التي دفعتهم إلى الركون بأن لا حاجة لدستور جديد وخاصة أن من أضافوا الترقيعات على الدستور جعلوها رقعاً من إيديولوجيا الدين السياسي. وفي خضم الاغتياب الإخواني بالنجاحات في مجلسي الشورى والنواب، أخذوا يبتعدون أكثر عن القوى الأخرى، وجعلوا من الثورة مسألة انتخابية لا أكثر، أي الديمقراطية السياسية والفقر. وهو ما اتضح في النكت بوعدهم بأن لا يترشحوا لرئاسة الدولة⁹⁶ وهي خطوة أبانت للناخب المصري بأنه يواجه بناء تدريجياً لديكتاتورية إخوانية. لذا، فبعد حصول الإخوان والسفليين على 11 مليون صوت في انتخابات التشريعي حصل محمد مرسي على نصف هذا العدد في انتخابات الرئاسة، وتلاه مرشح النظام بفارق ضئيل عن المركز الثالث الذي شغله الناصري القومي حمدين صباحي الذي حظي بحائزة لم يتوقعها.

96 - أثناء تحضيرات حركة حماس للمشاركة في انتخابات الحكم الذاتي الثانية عرض عليّ أحد قياديين الترشح بقائمة من سبعة أشخاص وضمنهم اثنان مسيحيان على أن يضمنوا نجاحنا. رفضت بالطبع، وفي نفس الحديث قال لي إذا حصلنا على أكثرية نيابية فإننا لن نقوم بتشكيل الحكومة لأننا ضد هذا. ولكن الذي حصل أنهم حينما حصلوا على الأكثرية شكلوا الحكومة وفي الصراع بين فتح وحماس أصبح للفلسطينيين دولة في غزة وأخرى في رام الله!

في هذا المناخ، تمكن المجلس العسكري بتنسيق مع قوى الثورة المضادة الأخرى من إضفاء شرعية على النظام بمستوى شرعية الثوريين الأمر الذي أشغل القضاء والقانونيين في مسألة شكلية هي رفض ترشح خيرت الشاطر لأنه يحمل جنسية ثانية، وشطب عمر سليمان (وهذا مات لاحقاً في الولايات المتحدة في ظروف غامضة تغلفت بمرض ما!)، بينما كان المفترض أساساً:

• أن لا تحصل انتخابات إلا بعد وضع دستور جديد بإشراف الثورة. وإلا، فكيف يمكن لثورة أن تعتمد دستوراً معظمه من عهد مبارك وقد أضيفت إليه ترقيعات من فقهاء ذوي خلفية الدين السياسي، ألا يشكل هذا مؤشر مصالحة مع بنية نظام مبارك؟ ولتبيان المفارقة فإن العالم الرسمي الغربي والعربي حتى الذي بلا دستور، بارك ترقيع الدستور المصري وتكرر لتغيير الدستور السوري!

• وأن يتم حل الحزب الوطني وتغيير قيادات كافة مؤسسات الدولة ومنع كافة أتباع النظام من ممارسة أية مهام تمثيلية للشعب ومحاسبة كل منهم وغيرهم من أين لك هذا. لكن هذا لم يحصل بل ترشح أحمد شفيق للرئاسة وهو رئيس وزراء في عهد مبارك. وترشح عمرو موسى للرئاسة مع أنه حين كان أمين عام الجامعة العربية استدعى النатов لاحتلال ليبيا! وهذه أدلة على بدء التصالح مع بنية نظام مبارك إلى درجة تسمح لنا بالقول: تصالح الأثقاء الذين هم في مركب واحد. وهذا ما يشير إلى ان المسرحية مقصود بها تطبيع الجموع كي تقبل التصالح الشكلي هذا.

ولأنّ ما حصل في مصر انتهى إلى حركة إصلاحية. فقد تمت المساومة التي حصلت في السر والعلن بين:

• المجلس العسكري

• الولايات المتحدة

• قطريات الخليج

• الإخوان المسلمين

• الرأسمالية الطفيلية والرعية والمضارباتية

أي بين بنية النظام السابق والثورة المضادة.

يقابلها ضعف قوة ووعي القوى الثورية الأخرى التي انشغلت في البحث عن مكاسب انتخابية،

كل هذا أعاد الثورة المضادة إلى الواجهة. كان ذلك بترشح أحمد شفيق لمنصب الرئاسة

وحصوله على المركز الثاني ثم المنافسة على المركز الأول رغم إضافة 2 مليون صوت تزوير

له (كما أُشيع) ورفض المجلس العسكري تسليم قوائم الناخبين بصلف؟

ضمن الشد والتراخي، قد أعاد المجلس العسكري للثورة المضادة شرعية ما، فقد قفز هذا

المجلس نهائياً إلى رأس السلطة فألغى انتخابات التشريعي التي لا يوجد طعنا سوى في ربعها،

وأعلن ما أسمي بـ"الإعلان الدستوري التكميلي". وبهذا غدت مصر وكأنها برئيسين: رئيس

عسكري هو الأساس ورئيس مدني. وما أن اعتُمد مرسى رئيساً حتى قرر أول زيارة له إلى

الخارج فكانت إلى السعودية! وكانت خطوته الأهم الإمساك بكافة السلطات في آب 2012.

مفترق الطرق:

لقد أصبح الوضع الشعبي في مصر على مفترق طرق، وإن كان لا يخيف ولن يكون مخيفاً ما بعد المدى القصير. ففي حين أعادت الثورة المضادة ترتيب صفوفها إلى درجة تجهيز الجيش لممارسة قمع محتجي الميادين، ما تزال القوى الثورية تلحق جراحها المتسببة عن أخطائها أساساً وضعف أهليتها القيادية. ومع ذلك ما زال بيدها ما ليس للثورة المضادة ولن يكون:

• قرار الشعب مواصلة النضال لاستكمال الثورة الأولى والاستمرار لإنجاز الثورتين الثانية والثالثة.

• فرصة التنسيق بين مختلف قوى الثورة على أرضية قوة الجميع من قوة الشعب وهي التي:

○ أعطت الإخوان أكثر مما لهم في الانتخابات النيابية.

○ أعطت الناصريين والقوميين في انتخابات الرئاسة أكبر من حجمهم المتوقع مما أدهشهم. وهي دهشة ناتجة عن تجويف عميق للوعي.

وربما كان هذا أبلغ دروس الثورة، بمعنى أن لا مناخ لأحد كي يتفرد بغض النظر عن حجمه وقوته. وهذا يعني وجوب نهوض قدرة كاريزمية تجمع قوى الثورة في تحالف تاريخي لالتقاط اللحظة. والتصدي للثورة المضادة التي تكشر عن أنيابها للانقضاض النهائي. وهذا يرسم ما سيأتي فرغم فرملة الحراك في مصر، ليس لنا القطع بان هذه نهاية المطاف!

مصر من السياق العربي والهيمنة الثالثة

مر عام ونصف على الاشتباك بين الثورة المضادة وإرهابات الثورة. ويمكن التوقف عند عاملين أساسيين متناقضين يشكلان وجه اللحظة ولا نقول المرحلة:

الأول: أن الثورة المضادة قد حققت على الأرض انتصارات وخاصة في السودان وليبيا واليمن والبحرين وتحاول في سوريا. بل إن الاشتباك دائر عمليا في الموقعين الرئيسيين في الوطن العربي: مصر وسوريا والطرف الذي يحسمها يحسم الوطن في النهاية، أما الجزائر فتنتظر في كُمون.

والثاني: إنَّ إرهابات الثورة قد أنجزت الكثير بمجرد حصولها وإسقاط عامل الخوف، وهذا المكسب أساس يمكن البناء عليه إذا ما جرى تصليبه في وجه هجمة الثورة المضادة. فالاحتجاجات العمالية في مصر التي طالبت بالعمل والأجور وقادت الإضرابات قد اعتقل وحوكم الكثير منها. كما لم يتحسن الوضع الاقتصادي، بل بدت مؤشرات تحكم أنظمة الخليج بالاقتصاد المصري سواء بالضغط أو الإغراء الشكلي. وحتى في هذا المستوى نجح المجلس العسكري في ما يمكنه أن يزعم: بأن الثورة لم تقدم شيئا، وبأن سلطة عسكرية هي التي بوسعها عمل شيء ما. وفي هذه الحالة سوف يُدعم المجلس العسكري من قبل رأس المال المحلي والخليجي والأجنبي، وربما تميل معه أجنحة من قوى الدين السياسي ولا سيما التي تعتبر الاقتصاد بيد الله دون أن تفهم قول عمر بن الخطاب: "إن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة"، وبأن المال الخليجي مفخخ وذلك بهندسة الولايات المتحدة. هذا دون أن نغفل حقيقة أن قيادات هذه القوى هي جزء من الرأسمالية الطفيلية والمضارباتية المصرية والتي بهذا تعلم أن الله لا يتدخل في الاقتصاد ولكنها تستخدم الدين كغطاء لتجنيد أتباع وتستخدم المال السياسي لتجنيد وتحريك هؤلاء الأتباع، وهذه سمة من سمات اقتصاد الربيع حيث تُصرف الأموال على العاطلين عن العمل والدُّعاة... الخ. وهذا يعني احتمال عودة التحالف بين الإخوان والعسكر لاحتجاز

الثورة عند الديمقراطية والفقر والتبعية والبقاء في معسكر الثورة المضادة والتصالح ولو المتحفظ مع الكيان الصهيوني الإشكنازي، ملخص كل هذا أن لا تعود مصر مصرًا. ومرة أخرى، فإن إمساك مرسي بمختلف السلطات لا يمكن ان يتم بمعزل عن القرار الأميركي بإلحاق العسكر بسلطة الدين السياسي. ومع ذلك، ورغم أن الثورة الأولى لم تحقق للذين قاموا بها شيئاً يذكر، إلا أن قوى الثورة لا تزال لديها جاهزيتها لاستئناف النضال.

في الوقت نفسه يمور الوطن العربي بالأحداث والتطورات مما يبيّن أنّ هناك اشتباكاً شبه شامل مع الثورة المضادة أي في معظم الأقطار العربية. ولعل اللافت في حالة مصر تحديداً أن أجهزة الإعلام في غالبيتها بقيت كما كانت في عهد مبارك، ولذا تجندت ضد ليبيا إبان ثمانية أشهر من قصف الناتو لها، وكذلك ضد سوريا، ولعبت الدبلوماسية المصرية دور تابع صغير لقيادة قطر لجامعة الدول العربية.

وكما أشرنا أعلاه، فقد حسمت الثورة المضادة المعركة في أكثر من قطر عربي، وهناك أقطارٌ محسومة لصالحها كالمغرب والأردن وموريتانيا والسودان ودول الخليج، بينما العراق ما زال يللم جراحه بل إن السلطة فيه هي امتداد لسيطرة الاحتلال الأميركي وليس للمقاومة التي خلعت الاحتلال. وتواصل الثورة المضادة حشد قوتها لتكرار تجربة الهيمنة الثالثة في الجزائر (انظر لاحقاً) مضيفة إلى ذلك دور ليبيا التي كانت ستلعب دوراً أكثر خطورة لولا عدم الاستقرار فيها، ولكنها تلعبه ولو ببطء.

ولكن، رغم ذلك ما زال الصراع على مصر وسوريا اللتين يمكن كل واحدة منهما، وبالطبع كليهما معاً أن تلعب دوراً مركزياً كدولة مركزية في الوطن العربي. وقد تكون سوريا هي المفصل الأساس في اللحظة لأنها تقف في صف القوى العظمى التي تُصارع الرأسمالية

الغربية المأزومة والتي تصدر أزمته من جهة، وتقاتل بالنواجز لتخليد مصالحها من جهة ثانية؛ لأنَّ فقدان مصالحها في المنطقة هو فقدان دورها المسيطر والمهيمن عالمياً.

سوريا⁹⁷:

الدور السوري في الوطن والعالم دور مفصلي اليوم، بل هو الدور المفصلي لأنه يفتح على تطورات غاية في الأهمية سوف تغير وجه المنطقة والعالم معاً، سواء في الانتصار أو الهزيمة. ففي حال الانتصار فإن هذه التجربة بل الصراع:

- سوف تحول سوريا إلى دولة راديكالية لن تجد أمامها سوى التحول إلى دولة ديمقراطية شعبية وقوة قومية سوف تنتهج نهجاً بسماركياً يطابق ضرورات المرحلة وشروطها.
- وهذا يهدد الأنظمة العربية جميعاً بتحويلات شعبية جارفة وخاصة بلدان النفط.
- وتعني بداية تقويض السيطرة والهيمنة الرأسمالية الغربية في المنطقة.
- ويعني البدء الحقيقي لدور القطبيات الجديدة في المنطقة والعالم.

97 - في ندوة عن تونس بعد هروب بن علي بأيام، سألني صديق: ما رأيك لو حدث نفس الحراك في سوريا وإيران؟ قلت، لن يكون بريئاً لأن وضعهما مختلف مع أنني لست مع النظامين. وتابعت تطورات الحراك العربي ومن ضمنه سوريا، وقد حددت موقفاً لصالح سوريا منذ البداية لأنني استشعرت أن الهدف في سوريا مختلف هو استهداف وطن ومشروع قومي وكتبت كثيراً في الأمر في نشرة كنعان الإلكترونية ومما كتبت: كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an – The e-Bulletin السنة الحادية عشرة، العدد 2534 7 نيسان (أبريل) 2011 ماذا يريدون لسوريا... ولماذا! عادل سمارة.

كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an – The e-Bulletin السنة الحادية عشرة. العدد 2546، 20 نيسان (أبريل) 2011، ماذا نريد لسوريا؟ مع الشعب والتاريخ أو مع "البسماركية" السعودية المتقف المشتبك منحاز بالضرورة، عادل سمارة.

وعليه، ففي حين تقاوت الثورة المضادة لتوجيه ما يمور في الوطن العربي ليكرر تجربة أوروبا الشرقية التي تحولت إلى "ديمقراطيات" تابعة ما تزال تقاوت على الاستغلال الأوروبي الغربي لعمالها وأسواقها لتأخذ ما تدفع مضافاً عليه فائض القيمة والتي ليس بعيداً تورطها في أزمات اجتماعية خانقة على ضوء النهوض الروسي من جهة والأزمة الاقتصادية في الغرب الرأسمالي من جهة ثانية. فليس من الطبيعي أن تبقى هذه المنطقة ساحة خلفية هادئة لأوروبا الغربية المضطربة لا سيما وأن اليورو الذي كان مثابة الذهب البراق في أعين الأوروبيين الشرقيين يفقد اليوم بريقه لصالح رغيف الخبز وزجاجة الجعة لدى الأوروبيين الغربيين.

لقد تم اختطاف أوروبا الشرقية في لحظة من التاريخ، (كانت ضرورة رغم أنها لحظة) حينما كان يتفكك الاتحاد السوفييتي وتخلفه روسيا بوتين. وهي الفترة التي تمّ فيها اغتيال العراق بتواطؤ قيادة روسيا وخاصة جورباتشوف. ومنذ تلك الفترة وحتى اغتيال ليبيا غدت الأنظمة العربية القومية مكشوفة الظهر. فالدول الصغيرة وفي الصراع الدولي هي بحاجة لغطاء دولة كبرى ما لم تتجمع في دولة كبرى، مثلاً الدولة العربية الواحدة أو الموحدة أو المتحدة. فقد اعتمدت الدول القطرية العربية ذات التوجه القومي والكثير من دول العالم الثالث على ظهير خارجي هو الاتحاد السوفييتي واعتمدت داخلياً على العامل الأمني. وعليه، كانت أكثر لحظات الخطورة هي تلك الفترة التي تداعى فيها الاتحاد السوفييتي وحتى آخر خدعة والتي تجلت في اغتيال ليبيا على يد الناتو الذي تدرع بحماية المدنيين، بالطبع اكتُشف أنّ الدولة الأمنية لا تنفع بعد غياب الظهير القطبي. هذا الاغتيال الذي ترافق مع تماسك روسيا والصين وقرارهما اتخاذ مواقف صلبة تمهيداً لصعودهما العالمي والذي ينفق استراتيجياً مع مصالح سوريا مما جعل منهما ظهيراً جديداً لها، إلى جانب وجود

جيش متماسك وقوي البنية والتسليح ووجود حزب له تاريخ رغم ما أصابه من شيخوخة وفساد. وهذا ما يجب أن تبني عليه سوريا لتكون ضمن قيادة قومية جديدة للمرحلة.

تأهل سوريا لقيادة مرحلة جديدة:

لا يمكن فهم قوة الثورة المضادة بعيداً عن النظام الرأسمالي العالمي سواء بهيمنة الطبقات الحاكمة هناك بأدوات متعددة أو بسيطرة هذه الطبقات/الأنظمة على محيط هذا النظام. بكلمة أخرى، فالعالم محكوم بهذا النظام الذي هو طبقي بامتياز مهما حاولت الليبرالية الغربية وقوى الدين السياسي، والمابعدية الفردانية إخفاء وجود بل حصول الصراع الطبقي. ناهيك عن أن هذا النظام ما زال مقوداً بقوى رأسمالية المركز التي ما تزال فاعلة وقادرة على الإيذاء المدمر حتى لو كان بقوة دمار اللحظة الأخيرة، واللحظة الأخيرة في التاريخ ليست أياماً وهي على الأقل سنوات، ناهيك عن أنها حاسمة.

وبالطبع هناك تمايزات في مستوى كل من السيطرة في المحيط والهيمنة في المركز. فمع وجوب أخذ دور دول مثل روسيا والصين بالاعتبار على الصعيد العالمي وعدم كونهما تلعبان دوراً استعماريًا عدوانيًا كما هو دور الغرب الرأسمالي منذ قرون، ولكن السيطرة الطبقيّة في روسيا والصين لا تختلف جوهرياً عنها في المركز الرأسمالي الغربي بل هما تمران كما هي الهند أيضاً بحقبة أقرب إلى تحقيق التراكم الأولي حيث الاستغلال للطبقات الشعبية على أشده. لذا لا غرابة أنّ هذه الدول تحقق تراكماً ملموساً، حسب نظرية جيرشنيكوف. ولكن الأهم، أن هذه المرحلة من التراكم وخاصة في الصين والهند وإن كانت تؤشر إلى معدلات نمو عالية، فهي لا تؤشر إلى استقرار اجتماعي متّزن كما هي الحال في دول المركز، وهذا ما يتضح من قدرة المركز الرأسمالي الغربي وخاصة الولايات المتحدة على إثارة مشاكل جديدة في الصين،

وحيث تتطلب مصالحها، في الهند وقد فعلت في روسيا وستفعل بأدائتي الأنجزة والدين الإسلامي السياسي. وذلك الاستقرار الاجتماعي في الغرب لا يُرد كما يزعم كثيرون إلى التتظيرات بمسألة المجتمع المدني في حالته المشوهة عما أسس له لينين وغرامشي، وإنما هي نتاج توفير حدّ مقبول من رغد العيش والذي نفسه يحتوي حدّاً مقبولاً من رغد الحريات، وهي الأمور التي ترشي المجتمعات الغربية فتتواطأ مع وحشية أنظمتها مجسدة في نهب المحيط ركضاً وراء التراكم ومباشرة جيوشها مجازر طالت في تاريخ رأس المال مئات الملايين في المحيط.

وكي لا تختلط الأمور، فالفارق بين الدول المتقدمة والصاعدة لا يكمن في دور دول المركز الإمبريالي خارج نطاقها القومي، أي في الأشكال المتعددة للاستعمار، بل كذلك في طبيعة الاستغلال الطبقي في الدول الصاعدة نفسها وخاصة الصين والهند، حيث هو أكثر قساوة منه في المركز الإمبريالي، وإن كان تحصيل فائض القيمة النسبي في بلدان المركز الرأسمالي الغربي أعلى وهذا منسوب إلى مستوى التطور التكنولوجي. إن قساوة الاستغلال بل توفر فرص الاستغلال الطبقي على الطبقة العاملة هي التي تفسر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من المركز إلى الدول الصاعدة حيث مئات ملايين العمال الذين يقومون بأعمال شاقة وبأجور متدنية وحقوق أقل ناهيك عن تجريد الفلاحين منهم من الأرض كي يتبлтروا من أجل استغلال معمق لا سيما بعد فقدان الأرض، وهو أمر يجد تفسيره في المستوى الطبقي وليس القومي، بمعنى قيام الشركات الصناعية الغربية بنقل الكثير من مواقعها الإنتاجية من المركز إلى المحيط. وللمفارقة، فإنّ هذا يقود إلى نمو أعلى في بلدان كالصين والهند وهو نمو لا تنمية من جهة، كما أنه لا يعكس تطوراً حقيقياً أعلى للطبقة العاملة.

علينا أن نتذكر اليوم، أنّ تفكك الاتحاد السوفييتي والانفتاح اللبرالي للصين الشعبية من خلال قيادة ذات موقع طبقي من جهة وموقع سياسي إيديولوجي من جهة أخرى يزعم بقاء

المضمون الاشتراكي، قد أعاد إلى إيديولوجيا السوق تفاخرها الانتصاروي بأنها الطريق الوحيد الممكن للبشرية. ولكن علينا أن نتذكر أن تطور الصين خاصة وحتى الهند قد تأسس خلال الثورة الماوية في الصين وحكم حزب المؤتمر في الهند. هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن الأزمة الحالية التي تعصف بالعالم بما هو رأسمالي بالإجمال تعيد التأكيد بأن الرأسمالية ليست خيار التطور البشري، وتكشف كذلك أن فوائض الثروة تتحرك بالحس الغريزي إلى المناطق في العالم التي تسمح بالاستغلال الأعلى للحصول على الربح اللامحدود وفي النهاية وصولاً للتراكم، وهذا ما يفسر الفارق مثلاً بين النمو العالي بل النمو التتموي في الحقبة الماوية، وبين النمو الرأسمالي المعولم والجشع اليوم. وهو نمو يذهب بالتناقض مع حقوق العمال.

المسألة السورية قومية لا قُطرية:

أضاء الخلاف الناري بين المثقفين العرب تجاه سوريا، أضاء على الأزمة الأكبر للمسألة القومية العربية أكثر من الخلاف على العدوان على العراق 1991 واحتلاله وتدميره 2003 وعلى تدمير ليبيا 2011-2012، ناهيك عن تدمير الصومال واحتلال البحرين. وهو خلاف يمكن تكثيفه في ثلاثة أمور:

الأول: المفاضلة إلى درجة التفرقة بين قطر عربي وآخر. ففي حين كان معظم المثقفين مشدودين تجاه سوريا: مع سوريا، ضد النظام، مع النظام وضد المعارضة، مع معارضة وطنية وضد معارضة إرهابية وتابعة، مع المعارضة أيّاً كانت وبالمطلق، ضد النظام مهما أتى بعده، مع احتلال أجنبي، وضد احتلال أجنبي وطبعاً لا يوجد احتلال أجنبي سوى الغربي الرأسمالي... الخ كان هناك اهتمام أقل بليبيا، وعدم اهتمام قط بالبحرين، وإهمال مطلق لليمن والصومال وما من أحد سأل عن أكثر من أرضٍ عربية أخرى محتلة ولا عن عشرات القواعد العسكرية للولايات المتحدة وغيرها من الأعداء الغربيين في الخليج ولا عن تحول ليبيا إلى إسرائيلي جديدة على يد صهاينة قوى الدين السياسي ووكلاء الشركات الغربية. وهذا يؤكد أن

جذر معظم المثقفين القوميين واليساريين هو قُطري بامتياز، وغالباً فإن أكثرتهم لا تعي ذلك. وإذا كان أمر يُشهد له في تكريس هذه الفوضى والجهالة والانحصار القطري والتخارج الثقافي فهو قدرة القطرية على الفعل ونخر الوعي القومي والطبقي حتى الإتيان عليه. وما كان لهذا أن يحصل لولا الاختراق الثقافي والأكاديمي.

والثاني: في حين أن القوميين واليساريين /الشيوعيين الحقيقيين يدافعون عن صمود سوريا من مدخل الانتماء القومي الشيوعي، فإن المثقفين القُطريين في مختلف القطريات العربية الأخرى قد انشغلوا في الشأن السوري رغم أنهم ليسوا سوريين ويرفضون الانتماء العربي، بمعنى أنهم وقفوا ضد سوريا وهي وقفة جوهرياً غير قلقة على سوريا لأنهم قُطريون أساساً لا قوميون بما يكشف أن لهم ارتباطات قُطرية وإيديولوجية مضادة لدور سوريا وبشكل أخطر هو ضد حضور ووجود سوريا، وبعضهم مقود بارتباطات غربية رأسمالية وصهيونية ضد المقاومة والممانعة، وحتى ضد الدولة الوطنية المستقلة. وبالتالي كان دورهم اندساساً وكتابتهم دسائس.

والثالث: فإنّ الانحصار القُطري هو مأزق هوية مأخوذ بأطروحات المابعديين⁹⁸ الغربيين الذين ينظرون ضد الروايات/السرديات الكبرى، أي ضد القومية والاشتراكية والوطنية في مشروع قد يبدو أن أساسه فوضوية وبوهيمية مثقف أو مفكر، ولكنه في جوهره، شاء المفكر أم لا، يخدم تماماً ذلك التحالف الخطير بين:

- رأسمالية المركز المتغولة.
- ورأسمالية المحيط الكمبرادورية والمفككة والتابعة والجاهزة للمزيد من التجزئة حتى أصغر منزلة عشرية.

98 - انظر عادل سمارة، التطبيع يسري في دمك، الفصل الأول، منشورات دار العامل، رام الله 2010، ودار أبعاد، بيروت،

المآلات الفكرية والسياسية لهذه المابعديات هي تصغير كل مجتمع إلى هويات إثنية ومذهبية وطائفية وجهوية، فقيرة ومقتتلة ومستعينة بالأجنبي. وعليه، فكل مثقف عربي يدعو ضد سوريا بحجة تغيير النظام، هو في وضعية المشبوه كأداة لتنفيذ مخطط تفكيك الهوية القومية العربية لصالح عدد لا محدود من الهويات الصغيرة التي تتناسل حتى تصل إلى أن كل فرد هو هوية بذاتها وحسب، وحين يصل المرء إلى هذا الدرك ما الذي يمنعه أن يكون أداة للأجنبي بافتخار! فحين تغيب الروادع والضوابط الذاتية والقانون الوطني للدولة الوطنية ينفلت من عقاله كل شر. إن الأمة الوحيدة التي تقع في دائرة الاستهداف التجزيئي من الخارج، وبأدوات محلية لا تخفي دورها هي الأمة العربية. وقد يجادل البعض فيما يخص تفكيك الرواية الدينية، فإن الرواية الدينية الإسلامية واحدة هي الإيمان بالإسلام كدين عربي أساساً معروض لإيمان الناس، أي فرد من أي مكان. أما ما نراه فهو إسلامات خلقها الاستعمار، وهابي وسني وشيعي وزيدي ودرزي وتركي وباكستاني/وهابي وأميركي وصهيوني... الخ، ويتم تحريضها ضد العربي المسلم أو المسيحي كذلك. والأهم هو توظيفها لتكون ميادين صراعات لا تنتهي في وطن هو تحت الاستغلال والاستعمار والاستيطان.

تفيد قراءة سوريا الأزمة على ضوء ما تقدم من أراضيات عقائدية مبتذلة وارتباطات فردية وطبقية ومذهبية وطائفية خطيرة والتي تجلّت في الأحداث الجارية بأن المرء أمام موقف حساس وملتبس لا يكاد يسمح لصاحبه بتحديد موقف محدد، بل بأن يرفض النظام هنا ويقبله هناك وكأنّ الكاتب قد أصبح وزير خارجية دولة يلعب دوراً دبلوماسياً. وفي هذا السياق، أعتقد أنّ ما يحكم موقف المثقف هو أولاً: هل منطلقه وانتمائه وطني أم لا كما أشرت أكثر من مرة؟ ومن ثم هل لديه انتماء قومي ووعي طبقي شيوعي أم لا؟ ولعلني أزعّم أن هذه المعايير هي التي تحكم الموقف الأصيل، بغض النظر عن اختلاف وتعدد الأحداث، بمعنى أن هذه المعايير تشكل ضابطاً للموقف مهما كانت المنطقة رمادية وحتى حاجبة للرؤية.

وحده المنطلق الوطني هو الذي يؤسس لموقف قومي متماسك ولموقف شيوعي حقيقي، وهذا معنى الفهم والالتزام بالسرديات الكبرى. فهو يبدأ من الإيمان بالوطن مما يملي عليه النضال

من أجل المواطنة وليس الطائفة أو المذهب فما بالك بأسرة حاكمة عيَّنها العدو الأجنبي أو حتى التكيف مع حزب على حساب الوطن. ربما لا يوجد سوى في الوطن العربي شيوعي ينحصر في قطرية محلية، ويعادي الأمة العربية، ينادي بالأممية ويعترف بالكيان الصهيوني ويعادي الإسلام كإيمان، ويتحالف مع إسلاميين متحالفين مع المركز الرأسمالي الغربي يتعامل مع الكيان الصهيوني! ولعل أبرز مثال ذلك العضو في المكتب السياسي لحزب العمل الشيوعي في سوريا الذي قُبض عليه متلبساً بارتباطات مع الكيان والرجعيين اللبنانيين المرتبطين بالولايات المتحدة والسعودية، أي تحالف 14 آذار! والحقيقة، أن هذا الرجل لم يُدع هذه الكارثة من عندياته بل هو تطور طبيعي لتاريخ طويل من وقوف شيوعيين وإخوان مسلمين ضد الأمة العربية، وقوف أدى إلى اللاوطنية وهي سقطة تفتح على تورط في دور لصالح العدو مع شعور بأن ذلك أمر طبيعي وربما نضالاً.

نعم، بعد حركة الإصلاحات في سوريا، وبعد انكشاف الإرهاب بداية من واشنطن وصولاً إلى الرياض واسطنبول بل ومعظم العواصم العربية والغربية وبعد تفجير مركز الأمن القومي، وبعد وضوح قرار الثورة المضادة منع الإصلاح، لم يعد معنى لمحاكمة القيادة العربية في سوريا إن كانت ديمقراطية أم قمعية... الخ لقد أصبحت هذه وراء ظهر المرحلة. وكاتب هذا القول لم يشعر أبداً أنه قام بواجبه كما يحب، ولكن كغيري من العربيين، نفخر بأننا وقفنا مع سوريا منذ البداية رغم الهجمات علينا وحتى اللوم والمعاتبة وكأن المسألة كرامات فردية أو أحقاداً شخصية. ولكن، نتعرض لهذه المسألة لكي نؤكد أن صدَّ العدوان الدولي على سوريا ليس نهاية بل بداية الحرب الجديدة هذه. كما ونهدف إلى وضع كل مواطن عربي أمام مسؤولياته القومية وليست القطرية أو حتى المتصاغرة إلى حد "سلامة رأسي"! هذا ناهيك عن أن فيالق موظفي ثقافة الكلمة بدولار، لن يصمتوا. وكما وقفنا مع الوطن العراقي واللبيبي قبل وبعد إسقاط القيادات هناك، وقفنا مع سوريا، حتى حينما كان الاحتمال الأقوى هو إسقاط القيادة أي سوريا الدولة. لكننا نرفض ونأنف السقوط في موقف من يدفع باتجاه إسقاط القيادة السورية من الأجنبي كي يظهر بمظهر التطهيرة الثقافية ثم ننظم قصائد النواح على ذبح البلد. فالموقف

المبدئي لا حسابات فيه للريح والخسارة، بل هو جسارة الموقف والانتماء. لكن الأمر أهم من هذا كله. إن تطورات اليوم هي تأسيس لما علينا القيام به غداً، وفي غدِ اصطفايات جديدة على صعيد الصراع داخل الوطن العربي نفسه ليكون صراع قوى الوحدة ضد الطائفية والمذهبية والإثنية والمخروقين ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. لم ولن ينتهي الأمر بانتصار سوريا، بل يبدأ. إنه أمر المشروع النهضوي العربي بما يشترطه من صراع يستغرق المحلي والوطني والقومي والعالمية.

يحكم سوريا حزب البعث العربي الاشتراكي منذ 1963. وسيكون من قبيل الخداع البدء بفترة حكم هذا الحزب دون النظر إلى ماضيه. فحزب البعث كمختلف الأحزاب القومية (القوميون العرب والسوريون) والشيعية في الوطن العربي بدأ وناضل وعانى قمع الأنظمة التابعة المتولدة عن سايكس-بيكو. وربما كان لهذه الخلفية تأثير على التوجّه القومي أو اللاديمقراطي لهذا الحزب حين استلام الحكم، حيث كانت القوة هي أداة الوصول للسلطة وحيث إنّ المنطقة تحت استهداف أبرز جوانبه أن الثورة المضادة، وخاصة طرفيها الصهيوني والإمبريالي، تقاوم بالنواجز للحفاظ على أنظمة سايكس-بيكو. لم تُترك هذه المنطقة لحظة دون عدوان إمبريالي صهيوني.

أضف إلى هذا أن الوطن العربي، ودون الدخول في تفاصيل تطوره قد جرى احتجاج تطوره على يد الثورة المضادة سواء الاستعمار أو الاستعمار الجديد وكذلك الكيان الصهيوني، ومر بأطول من قرن بمرحلة انتقالية مديدة، لم يعد المهم أنه لم يصبح اشتراكياً أو رأسمالياً، بل بأنه لم يُصنَّع. وأزعم هنا أنّ الديمقراطية البرجوازية لا يمكن أن تتحقق إن لم يكن هناك خط الإنتاج الذي تحرص البرجوازية ذات التوجه القومي الإنتاجي على بقائه مشغلاً، الأمر الذي يضطرها لتقديم مرونة حريانية منها حرية الأحزاب والانتخابات. وهنا نكرر المسألة المركزية بأن التراكم يحكم أية برجوازية وليس برجوازية المركز فقط. ولذا، يمكننا القول بأنّ درجة الوعي السياسي، والتشكيلات الحزبية، والمطالبات بالحرية لها علاقة وثيقة، وليست وحيدة، بطبيعة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية لكل قطر عربي على حدة. فوجود الحزبية، حتى لو مقموعة

في سوريا ومصر والعراق والمغرب... الخ مثلاً، لها علاقة بأنها في قطريات فيها بنى زراعية وصناعية، فيها إنتاجٌ ما، يُنتجه المواطنون، بغض النظر عن مستوى التطور، بينما لا يوجد هذا في قطريات الخليج؛ لأن الإنتاج ضئيل وبالتالي اضطرار السلطة لتقديم أية مرونات سياسية لصالح الوعي ليس اضطراراً قائماً. وهنا ليس المقصد الإنسان بل المناخ الذي يعيش فيه.

قاد وجود برجوازية محلية إنتاجية في سوريا إلى تبلور دوافع نضال قومي مبكرة فيها. ولا شك أنّ ما عزز هذا الانتماء القومي هو تقسيم سوريا من الداخل إلى أربعة كيانات بموجب اتفاق سايكس-بيكو واقتطاع فلسطين لاستيطان استعماري مستجلب ومعادٍ بالضرورة وحتى النهاية.

ولا يمكننا هنا حرمان حزب البعث من دوره الطليعي في المسألة القومية والذي رغم كل ما يُقال عنه، لم يتخلَّ عنها وحافظ على التثقيف القومي للشعب العربي في سوريا ولم يسقط في الردّة القطرية، بينما سقطت حركة القوميين العرب في القطرية حينما حلت نفسها بعد هزيمة 1967⁹⁹. وربما كان لهذه التربية دورها في انتفاض الوعي الكامن لدى السوري بعد أن رأى أن المستهدف ليس القيادة بل موقف القيادة وتحديداً الوطن السوري. هل أنجز البعث هذه المهمة التربوية نتيجة رؤية ثاقبة، أم بالصدفة، هذا أمر آخر.

99 - لقد تربيت في حركة القوميين العرب، ولكنني بقيت على قناعاتي القومية بعد تورط الحركة في تجزئة نفسها قطرياً، وانتميت للجبهة الشعبية باكراً وكنت من اللجنة القيادية لها في الضفة والقطاع مع أبو علي مصطفى، وأحمد خليفة وعبد الله العجرمي وعزمي الخواجا وذلك حتى اعتقالي من قبل الاحتلال يوم 15-12-1967. . وحينما تخلت الكثير من القيادات الشيوعية العربية ومنها جزء كبير من قيادات الجبهة الشعبية عن الماركسية، بقيت متمسكاً بقناعاتي كعروبي شيوعي. وربما أزعج أنني من الذين وفروا على أنفسهم ذلك التناقض بين قومي ثم قُطري وشيوعي قطري ثم لا شيوعي ثم محاولة العودة المواربة إلى الشيوعية! وأعتقد أن هذا قائم على أساسين: الأول أنّ البداية كانت وطنية، والثاني احترام الشخص لوعيه وتعميق الوعي ذلك الرقيب الذي لا يغفر.

أزعم أنني من العرب الذين لم يساوموا على الموقف القومي. حينما اشتعلت الحرب العراقية الإيرانية وكانت الجمهورية الإيرانية في بداياتها، كنت ممن كتبوا ضد العراق اعتقاداً مني بأن العراق هو الذي بدأ الحرب لتحرير الأهواز في لحظة لم تكن مناسبة بمعنى احتمال أن تقدم الثورة الإيرانية حسن نية قومي ما. وربما كان ذلك بسبب شح المعلومات وتشوهها، وقد يقول البعض إن إيران الجمهورية هي التي بدأت الحرب، ويقول البعض الآخر إن العراق هو الذي بدأ الحرب مستغلاً هشاشة وضع إيران كي يستعيد الأهواز ويتخلص من معاهدة 1975 المذلة مع نظام الشاه. وليس هذا الطرح لمناقشة إيران ولا دعوة للاشتباك معها كحليف اليوم. ولكن، لو قامت الثورة الإيرانية بالإعلان فور انتصارها بأنها مستعدة على الأقل للحوار بشأن الأهواز لقطعت الطريق على أية حرب! وهذا أمر قائم حتى اليوم، وهو أمر فاصل في تحديد هل إيران: دولة ذات جوهر إسلامي أمي أم دولة قومية!

ما زال موقفي بالمطلق مع استعادة البعث العراقي للكويت. كما أن الذين هاجموا العراق بحجة أنه "اعتدى" على دولة عضو في الأمم المتحدة هم منافقون كأجانب وجهلة أو متواطئون كعرب؛ لأن الكويت جزء من العراق ولأن عضوية الأمم المتحدة مجرد كذبة كبيرة، فالأمم المتحدة هي للكبار، كما أن عضوية الكيان مشروطة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وممتلكاتهم، ومع ذلك يتمتع الكيان بدور ورعاية أكثر من دولة عظمى ويقوم على أرض الغير ويتوسع فيها. وعليه، فإن القيادة السورية حينما عارضت استعادة الكويت وشاركت في الحرب على العراق قد سقطت في خطيئة اللعبة الدبلوماسية الدولية وحساباتها وهي اللعبة التي جرى تحويلها ضده في لبنان ولا تزال. وهذا يؤكد بأن القيادة السورية ليست منزّهة عن النقد وليست بلا أخطاء وخاصة الخطأ أو الجريمة الكارثية في المشاركة في حرب مع الإمبريالية ضد قطر عربي آخر لأن في هذا ضربة قاصمة للحقيقة القومية العربية. وإذا جرى تصنيف وتبرير هذا ضمن تكتيكات الأنظمة، فهذا ليس شأن الموقف العقائدي للمتقف.

ولكن بالمقابل، رفض هذا النظام الاعتراف بالكيان الصهيوني ولم يتكئ انتهازياً على اعتراف فلسطينيين وخاصة قيادة منظمة التحرير بالكيان الصهيوني ليقول "ترضى بما رضى به

الفلسطينيون " لا سيما وأنَّ من رضي هم "فلسطينيون" وليسوا "الفلسطينيين". وحتى لو رضي الفلسطينيون فإن فلسطين هي جزء من سوريا وسوريا جزء من الوطن العربي وعلينا أن لا نخجل من هذا بل أن نُعلي قولنا به لأن فلسطين وكل أرض عربية محتلة هي مسؤولية قومية. وبمقدار ما ندين موقف القيادة السورية في العدوان على العراق 1991، نرفض مزيدات الكثير من الفلسطينيين والعرب عليه في مسألة الجولان التي فقدتها وهو تحاول تحرير فلسطين كما فقدت مصر سيناء كذلك. وهي مسألة معقدة. لم تقل القيادة السورية أن بوسعها هزيمة الكيان أو الذهاب إلى حرب دون قُدرة كافية، وهو ما كان يؤكد عليه الرئيس الراحل عبد الناصر لأن الحرب ليست نزهة أو مناورة لا سيما وهي حرب مع المركز الرأسمالي العالمي قبل كونها مع الكيان. وربما هذا الدرس الذي استفادته القيادة السورية من حرب 1967 لاستعادة فلسطين وحرب 1973 لاستعادة الجولان. كما لم تقل سوريا أن بوسعها تحرير لواء الإسكندرون. وحتى تحسين علاقاتها مع تركيا لا تعني التخلي عن الأرض. ولكن القيادة السورية ترفض استرجاع الجولان استرجاعاً شكلياً على طريقة نظام السادات، وهو استرجاع شكلي مقابل التبرع بفلسطين للكيان. كان يمكن تفهم النزعة القطرية للبرجوازية المصرية لو حصرت الاستعادة الشكلية لسيناء في وقف أو حتى إنهاء حالة الحرب مع الكيان دون الاعتراف بالكيان على حساب الشعب الفلسطيني. فهل كان سيقبل الكيان بهذا؟ لم تقم القيادة في سوريا بما قام به النظام المصري ولم تقبل حتى استعادة حقيقية وكاملة للجولان مقابل اعتراف سوريا بالكيان. كما لم تغامر القيادة السورية بحرب غير متكافئة مع الكيان وهي حرب مع الإمبريالية بمجموعها؛ لأن معنى ذلك هزيمة سوريا وتنصيب كيان صهيوني في سوريا كما هو الهدف اليوم. بكلمة أخرى، لا يمكن لقيادة القيام بحرب دون تقدير أن النتيجة ستكون على الأقل متعادلة. فالحرب ليست عنتريات بل حسابات في غاية الدقة. كما أن أي اعتراف و/أو تطبيع مع الكيان الصهيوني فلسطينياً كان أو عربياً هو اصطفاف إلى جانب الكيان ضد المقاومة والممانعة. مما يعني أن أية مواجهة مع الكيان يجب أن تكون بعد تصفية منابع دعمه العربية من أنظمة وطبقات ومثقفين والتي بدأت منذ مساهمة أنظمة عربية في إقامة الكيان

ديمغرافياً على الأقل، ثم دعمه واليوم الدفاع عنه. والسؤال: هل يكفي عدم الاعتراف وعدم المقاومة؟ كلا، لا يكفي، فلا بد من المقاومة وهذا حق وواجب. ولست هنا بصدد الإجابة نيابة عن سوريا وتبرير موقفها.

ليس هدف هذا الحديث تطمين العرب للقبول باحتلالات طويلة الأمد، ولكن مقارنة الأحداث والحالات مسألة هامة لمن يعتمد التاريخ في قراءة الواقع والمستقبل. لننظر إلى الصين الشعبية، وموقفها من الصين الوطنية، والصين الشعبية قوة عظمى ولكنها لم تدخل حرباً لأن الحرب لم تكن مع ذلك الجزء الصغير منها وإنما مع الإمبريالية بمجموعها؟ مرة أخرى، ليست الحرب مع الكيان وحده، ولو كانت كذلك لما وُجد الكيان أصلاً.

ماذا يعني هذا؟ يعني هذا أن احتلال أية أرض عربية هو نتاج التجزئة. وعليه، فإن استعادة أية أرض عربية محتلة مشروطة بالوحدة العربية. شئنا أم أبينا. وهذا لا ينفي وجوب المقاومة من كل قطر، بل كل قرية، بل يؤكد، وفي الوقت نفسه يفتح الباب لاجتهادات في المقاومة. ربما لهذا السبب اختارت سوريا تكتيكاً مزدوجاً، وربما أعطى ثماره:

- مقارعة الكيان في الجنوب اللبناني عبر المقاومة وخاصة حزب الله حتى تحرر الجنوب.
- والعمل على بناء توازن الردع عبر القوة الصاروخية السورية، وهو الأمر الذي "كلبش" اليد الطويلة للكيان.

وإذا كان يُؤخذ على سوريا عدم استعادة الجولان بغض النظر عن كافة الظروف والاعتبارات، فإن من يسجل على سوريا ذلك التقصير ليس أبداً من يعترف بالكيان الصهيوني أو يتعامل معه سراً. ومن الأسئلة الهامة هنا: هل العدوان السعودي على سوريا اليوم لأن الجولان تحت احتلال الكيان؟ (انظر لاحقاً). والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: أين تسير الأمور؟ هل يمكن فصل قضية الجولان، والأزمة في سوريا والحرب على سوريا عن

تطورات النظام العالمي وعن تصاعد قوة المقاومة والممانعة وتقوية القطبيات الصاعدة؟ لا نعتقد أن أيّاً من هذه القضايا يمكن أخذها منفردة ومعزولة عن الأخريات.

ومرة أخرى، ليس هذا لإعفاء سوريا من حتمية تحرير الجولان، ولكن دعونا نوضح الأمور أكثر، أليس احتلال الجولان نتيجة لمحاولة سوريا تحرير فلسطين كواجب قومي؟ فما هو موقف الفلسطينيين من هذا؟ أليسوا فلسطينيين وعرباً هم الذين اعترفوا باغتصاب ثلاثة أرباع فلسطين من قبل الكيان وباركوا له ذلك واليوم يقوم الإعلام الفلسطيني بالهجوم على سوريا بأكثر من فضائيات آل بي. بي. سي والجزيرة والعربية؟

كم عربي يعرف أن جزيرتي سنافير وتيران هي جزر سعودية أخفت السعودية¹⁰⁰ احتلال الكيان لها في حرب 1967، ولم تشارك في الحرب 1967 على الأقل من أجل جزرها لأن ملك السعودية فيصل آنذاك كان يترجى الولايات المتحدة لتحطيم مصر الناصرية! وبعد احتلالها قال السادات: " لا يا عم الجزر مش بتاعتنا دول تبع أرض الحجاز". ورفض ضمها في اتفاقية كامب ديفيد. بينما لم يتفوه حكام السعودية بكلمة!! وبعد كامب ديفيد تم الخروج الصهيوني منها عسكرياً فقط ولكن بعد أن تم الاتفاق على حرية مرور السفن الإسرائيلية واعتبار مضيق تيران ممراً دولياً، وفقدت السعودية سيادتها على هذا الممر الملاحي السعودي المهم جداً والذي يمثل عنق الزجاجة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي عبر البحر الأحمر. وتم الاتفاق على أن تتم إدارة هذه الجزر عبر الأمم المتحدة عن طريق القوة متعددة الجنسيات "تمثلها أمريكا ومصر حالياً، والتي تم فتح مكتب لها في الجزيرة لمراقبة التزام جميع الأطراف ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا والسعودية لا تملك السيادة على هذه المنطقة السعودية الإستراتيجية على البحر

100 - طبعاً هذا الإخفاء هو اعتقاد من حكام السعودية أنّ الشعب لا يقرأ ولا يفهم لا أمس ولا اليوم ولا غداً لأنهم يقومون بالتجهيل الممنهج! هؤلاء هم الذين يرسلون المال والسلاح والوهابية من أجل ديمقراطية سوريا!

الأحمر والسيادة في يد الكيان التي استبدلت سورياً وجود جنودها على الجزر لمراقبة وحماية المنفذ بقوات أمريكية تضمن تحقيق مطلبها وهو حرية إبحار سفنها والتي تحمل مما تحمله الأسلحة التي تحارب بها العرب وتطور بها جيشها في هذه المنطقة المائية السعودية وعلى مرمى حجر من هذه الأراضي السعودية دون أن يجرؤ أحد على قول كلمة واحدة. أليس الأجدر بالسعودية استعادة السيادة على جزرها وهي تُراكم أسلحة بتريليونات الدولارات لترسلها لتخريب سوريا؟ فهل هذا نظام عربي ومسلم؟

لقد قامت دولة الإمارات بالمشاركة في تدمير ليبيا. جميل، ولكن لماذا لم تقم بتحرير جزرها الثلاث طناب الصغرى وطناب الكبرى وأبو موسى من إيران؟ ولماذا تشتكي إلى الأمم المتحدة ضد إيران، وهناك احتمالات أن الإمارات كانت قد باعت هذه الجزر لإيران؟ والإمارات وقطر اليوم تسلاحان الإرهاب ضد سوريا! فهل هذه سياسة إماراتية قطرية أم صهيونية؟ فلماذا لا يحرروا الأرض المغتصبة طالما قواتهم قادرة على الانتشار من ليبيا في إفريقيا إلى سوريا في المشرق العربي؟ هل ينتظرون التحكيم الدولي كما حصل في جزر حنيش في اليمن؟ أم قرارات الأمم المتحدة كالتى صدرت عن فلسطين؟ إن لم يكن بوسعهم ذلك فلماذا يتم تشغيلهم واستخدامهم ضد سوريا. أليس القعود أكثر شرفاً وأقل ثلماً للكرامة؟

وماذا عن القواعد الأميركية والفرنسية والبريطانية في الجزيرة العربية بكاملها؟ والتي المعروف منها 24 قاعدة عسكرية. سواء السعودية أو قطر والبحرين والإمارات وعمان والكويت. أليس وجود القواعد العسكرية أخطر من الاحتلال؟ فالقواعد العسكرية استدعاء للاحتلال وليست احتلالاً عنوةً! وماذا عن الاحتلال الإسباني لسبتة ومليلية في المغرب العربي؟ والنظام هناك يقيم علاقات "حميمة" مع ذلك الاحتلال ومع الكيان الصهيوني؟ من يسأل عن هذا؟ والسؤال الذي من حق القارئ توجيهه لنا: لماذا تسأل أنت عن هذا؟

نسال لأن الحد الأدنى من أي قطر عربي أن لا يقيم علاقة طبيعية مع أي عدو يحتل أرضه. ولكن الواجب الأهم هو وحده ونفسه، بأن تحرير أية أرض عربية هو واجب المحاولة دائماً والنظام المغربي يحافظ على علاقة دائمة مع الكيان الصهيوني مع أنه "المؤتمن" على ملف القدس! ومن اللافت أنه في تموز 2012 انضم لفريق الثورة المضادة لسوريا فطرد السفير السوري. ولكن حسم هذا الأمر هو بالوحدة العربية. فالمقاومة واجب ولكن الوحدة واجب أكبر لتكون مقاومة وتحريراً نهائين. وطالما هناك تجزئة فستحصل تجزئة أخرى واحتلالات أخرى. من هنا، فإن الحرب القادمة هي، ويجب أن تكون هي مع الفطريات العربية لا محالة. وهذا عبء كبير نلقيه على حركة الثورة العربية والتي يجب أن تكون من ضمنها سوريا المتجددة. وهو تجدد لم يبدأ مع الهجمة الحالية على سوريا. بل إن الهجمة تلت ذلك التجدد، ويكفي أن نشير هنا إلى أن دعم سوريا للمقاومة في لبنان قاد إلى هزيمة الكيان، ودعمها للمقاومة العراقية قاد إلى هزيمة أمريكا وقاد تسليحها غزة إلى صمود غزة، كما أن انتصار المقاومة في لبنان حمى القضية الفلسطينية من الانتهاء وقوض مشروع الشرق الأوسط الجديد، وانتصار المقاومة في العراق حمى سوريا من احتلال أمريكي. من هنا لم يكن العدوان على سوريا مفاجئاً. لكن العبء والمسؤولية يجب أن لا تكون على سوريا وحدها بل كل فرد أين كان. فهل يفهم أعداء الثورة من متفقينا لماذا اعتبرنا سوريا استثناء عن أنظمة مصر وتونس.

سوريا بين السوق الاجتماعي،

والمال النفطي المفخخ والحصار

إذا كان المثقف النقدي لا يُقيم صلاتٍ مع الأنظمة الحاكمة، فإن المثقف النقدي المشتبك يقف في مواجهتها دوماً ويشتبك معها بمقدار تناقضها مع رؤيته وأطروحاته التي لا تقوم على منافع خاصة ولا انغواء وهوى للسلطة ولا استقواء بها. فهو لا شك يطبق المقولة الحية تاريخياً

"السلطان، هو من لا يعرف باب السلطان". لكنه يعرف باب الشعب والقضية، ومن هنا لا بد أن يفتح على قضايا ما هو واقع وما هو آتٍ وما يجب أن يكون.

لعبت حقبة العولمة، التي أتت سريعاً وتلاشى، سريعاً كما يبدو وبأسرع من توقعاتنا حتى المتفائلة. وهو تطور عالمي لافت لأن مختلف الحقب الأخرى طالما استطلت وأناخت بكلها على الناس طويلاً. ولا شك أن ما ساعد على سرعة تفشي العولمة بمفاهيمها الإيديولوجية والاقتصادية ومن ثم عسفاها الاجتماعي أنها أتت في أعقاب أزمة اقتصادية ممتدة منذ تراجع ازدهار ما بعد الحرب الثانية، وهو التراجع الذي بدأ مع النصف الثاني من ستينات القرن الماضي وتفاقم في السبعينات منه.

لقد كان منظرو النيولبرالية في الاقتصاد وخاصة ملتون فريدمان وفريدريك هايك وفي الاجتماع كارل بوبر، وفي السياسة مارجريت تاتشر ورونالد ريغان، وفي حرب الثقافات صامويل هنتجتون، كان هؤلاء هم فريق تقديم الحل لأزمة الرأسمالية التي تجلت في وصول الكينزية إلى محدوديتها حيث جهزوا البديل النيولبرالي. وقد ترافق مع هذا تفكك الكتلة الاشتراكية والذي وُظف لصالح هؤلاء، ولو من الباب الخلفي، كثيرين من اليسار الذي رأى بأن سقوط الدول الاشتراكية هو خطوة على طريق الثورة، وكان ذلك إلى درجة أن كثيراً من قيادات الحركة التروتسكية انضموا إلى المحافظة الجديدة مأخوذين بهلوسة أن عدم تحقيق الأممية عبر الاشتراكية هو ممكن من خلال الرأسمالية المعولمة. لا شك: أن بعض هؤلاء كان مُشبعاً بالولاء الصهيوني أما التروتسكي العراقي محمد جعفر فكان مرشداً لجورج بوش الابن لاحتلال العراق حد التعري. هذا إلى جانب اليسار الانتقامي ومثاله شطحات أنتوني نيجري "الخليط Multitude" شطحات تجاوز الطبقات إلى "الخليط الاجتماعي" وتجاوز الإنتاج وقيمة قوة العمل.

أملت النيولبرالية المعولمة على بلدان المحيط تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، سواء منها التي اضطرت لتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي أو التي لم تُضطر. فقد أصبح العالم في أيدي المؤسسات المالية الدولية ومن لا ينحُّ طوعاً ينحُّ بالقوة كما حصل ضد يوغسلافيا والعراق. كيف لا وقد انتقل المركز الرأسمالي المعولم من الحرب الباردة إلى الحروب الساخنة وضد العرب خاصة.

ترافق مع بدايات النيولبرالية والعولمة على الصعيد العالمي هجمة الإمبريالية على الوطن العربي سياسيا حيث جرت صفقات كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو، واقتصاديا بفرض شبكة العلاقات الاقتصادية التطبيقية مع الكيان من كل من السعودية وقطر وعمان والإمارات والمغرب... الخ. وقد تلت ذلك في بداية التسعينات مشاريع المتوسط من قبل الاتحاد الأوروبي ومشروع الشرق الأوسط بطبعاته القديمة والجديدة من قبل الولايات المتحدة، والتي بدأت على الأقل منذ عام 1994 بمؤتمر الدار البيضاء وهو المؤتمر الذي جوهره دمج الكيان الصهيوني في الوطن العربي اندماجاً مهيمناً. ومن ضمن ذلك الدفع الأميركي للبلدان العربية بمغادرة أية سياسة اقتصادية حمائية أو "تنموية" أو سياسة نمو، وذلك لصالح الانفتاح الاقتصادي الشامل وتقليص دور السلطة الحاكمة بحجة توسيع قاعدتها الاجتماعية كي تضم إليها القطاع الخاص. وبالطبع فالقطاع الخاص هو التابع المفضل للرأسمالية الغربية بناء على مصالحه المتخارجة طالما أنه كمبرادوري وليس ذا توجه قومي إنتاجي.

مثل معظم دول العالم، أخذت سوريا بسطوة هجمة العولمة هذه لا سيما بعد هول مذبحه أنظمة الاشتراكية المحققة فكان الانفتاح والذهاب إلى سياسة السوق الاجتماعي، وهو الأمر الذي قوّض الكثير من مصداقية حزب البعث حيث تقاطع عدم الديمقراطية مع تراجع عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية "الاشتراكية" التي صيغت لصالح الطبقات الشعبية.

كان لهذا تأثيره الأقوى في سوريا بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد، حيث تم نقل سوريا إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي هو الاقتصاد الرأسمالي المنفتح مع الحفاظ على خانة صغيرة للتعاطي مع مصالح الطبقات الشعبية على أرضية هي أقرب إلى العمل الخيري منها إلى السياسة الاقتصادية الحقيقية التي تأخذ مصالح الطبقات الشعبية بالاعتبار. فسياسة السوق الاجتماعي هي سياسة "إحسان" طبقي من السلطة لطبقات أخرى، يقابلها إطلاق يد الرأسمالية في استغلالهم. هي الذهاب الخجول إلى الرأسمالية عبر تقليص دور الدولة في الاقتصاد سواء في الاستثمار في القطاع العام أي تقليص دور الدولة كمشغل ومستثمر واقتصره على الإبقاء على دعم السلع الأساسية والذي يُمكن مراجعته لتقليصه، بمعنى أن تصبح السياسة الرسمية هي الإسعاف وليس التشغيل والإنتاج. وبالطبع هذا لا ينفي أمرين أساسيين يميل كل منهما لطرف نقيض آخر:

الأول: إبقاء الدولة على التعليم والطبابة المجانية.

والثاني: وجود فساد ومحسوبيات في القطاع العام مما أضعف الدفاع عنه.

إن التعليم المجاني سياسة تُحسب للنظام السوري، حتى بعد فتح الباب للتعليم الخاص، ولكن هذا التعليم المجاني ألقى إلى سوق العمل بأعداد كبيرة من الباحثين عن عمل مع قناعات بحقهم في فرص العمل. إلا أن تراجع الدولة عن التدخل في الاقتصاد أعطى القطاع الخاص فرصة تحديد التشغيل، هذا إن لم نقل التلاعب بالأجور، مما زاد البطالة وزاد معها النقد لسياسة الدولة لا سيما في مجتمع اعتاد على حماية الدولة له.

ليس شرطاً أن يقوم القطاع الخاص دوماً بفصل العمال، ولكن الخصخصة هي التي تقوم بذلك أكثر. كما أن اعتماد سياسة السوق الاجتماعي أثرت على المنتجين المحليين

وخاصة تطييب العلاقات مع تركيا التي أثرت على حلب أكثر من غيرها، وهو الأمر الذي نتجت عنه أعدادٌ كبيرة من العاطلين عن العمل سواء المتعلمين أو الأقل تعليماً مما خلق برولينتاريا رثةً ومتعلمين رافضين للسلطة، وكلاهما أصبح مرتعاً للفكر التكفيري الذي حاول نسب بؤسهم إلى العلمانية وليس إلى السوق، وتضمن بالطبع الوعظ بالجنة إذا ما تجندوا ضد النظام.

وقد لا يبالغ المرء بالقول، إنَّ تجنيد هذه الفئات ضد النظام لم يتم عام 2011 أي حينما بدأت التحركات في الوطن العربي، بل لا بد أن يكون ذلك باكراً، وهذا يعني أن أموالاً تحولت إلى هؤلاء منذ سنوات سابقة. وإلا، من الذي حفر الأنفاق وراكم الأسلحة. وهذا يعني أن "المال النفطي المفخخ" قد تدفق، وحين حلت ساعة الصفر فعل فعله.

في ظل السوق الاجتماعي تراجعت حصة الزراعة من الإنتاج الأهلي الإجمالي، وهي بلد زراعي اكتفائي من 25 إلى 13%، وضُربت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بسبب الأفضلية التي حظيت بها تركيا طمعاً في تصفير المشاكل معها. وبالطبع اتسع دور التجار وخاصة الكمبرادور، وهذه المرة على حساب العمال والمنتجين المحليين. أي اتسع دور وحصة طبقة أقل عدداً على حساب طبقات أوسع وأعرض، طبقة هامشية على حساب طبقات منتجة. صحيح أن هذا لم يؤدِّ إلى مجاعة في سوريا كبلد زراعي، ولكنه قاد إلى تضائل في المداخيل وبطالة وفقر لم يصل حد الجوع، ولكنه تجلّى في الذهاب يميناً من مجموعات من الطبقة العمالية والفلاحية التي كانت ركيزة البعث حينما كان للدولة دورها القوي في الاقتصاد. كما أدت هذه السياسة إلى تدهور في سيكولوجيا مجتمع بُني على الاكتفاء وإذا به يتحول إلى الاستهلاك سواء من لديه ومن ليس لديه.

الغم المؤقت لاقتصاد الربيع:

لقد لعبت دول النفط دوراً عدوانياً ضد سوريا ومختلف البلدان العربية ذات الفائض السكاني والعجز الاقتصادي. دوراً مبنياً على:

• حذر دول الخليج من الاعتماد الكبير على العمالة العربية تجنباً لـ "مخاطر" أن تصبح دول الخليج معتمدة على هذه العمالة، أي حصول تبعية بالمعكوس. كما حذرت هذه الدول من العامل العربي لأنه يشعر بأن له حقاً في الثروة العربية، بينما أنظمة الخليج تعتبر هذه الثروة أولاً للغرب الذي اكتشفها وثانياً¹⁰¹ تعتبر حصة التساقط التي تتأهلها حقاً للأسر الحاكمة فيها.

• قبول دول الخليج بتشغيل محسوب: أي تشغيل عدد محدود من العمال العرب بما لا يجعلها "تابعة بالاعتماد" على هذه العمالة، وفي الوقت نفسه بما يجعل تحويلات هؤلاء العمال هامة للبلد الأم كي تستخدم دول الخليج هذه التحويلات والتهديد بقطعها من أجل أهداف سياسية تنتهي في خدمة تبعيتها للمركز الغربي وتطبيعها مع الصهيونية¹⁰².

بتحويل دول النفط مساعدات خيرية وإسعافية للحكومات العربية ذات العجز، أي مساعدات غير تنموية ولا استثمارية إلى جانب تشغيل عدد من العمال، واعتماد قطاع السياحة السوري ولو جزئياً على السياحة الخليجية، تم تصميم فخ "المال النفطي المفخخ". ولكن، بأي معنى؟

فيما يخص تشغيل العمال السوريين، فقد استغلت أنظمة الخليج وجودهم هناك لتجنيد ما أمكنها منهم ضد النظام في خلايا وهابية إرهابية. واستغلت علاقة "الصدّاقة" مع النظام السوري كي تتلافى نقد سياساتها التطبيعية مع الكيان الصهيوني، وهو استغلال جرى سحبه على مختلف القطريّات العربية. وحينما بدأت الأزمة السورية ضغطت هذه الدول بطرد العمال¹⁰³

101 - وهذا مبني على الزعم الغربي الذي يقول: How did our oil get under their soil! أي كيف جرى أن نفطنا - أي نفط الغربيين - وُجد تحت أرضهم، أي أرض العرب؟

102 - اكتشفت سوريا أن تقديم السعودية والإمارات وقطر تسهيلات لعمال سوريين للعمل في الخليج كان الهدف منه تنظيم ما أمكن كوهابيين وقاعديين ليقوموا بالتخريب في سوريا في ساعة الصفر.

103 - حينما اعتقلت السلطات اللبنانية إرهابياً قطرياً من عشيرة "العطية" لصلته بالقاعدة هدّدت قطر الحكومة اللبنانية بطرد 30 ألف لبناني من قطر. لا حاجة للتأكيد بأن "المال النفطي المفخخ" قد وُظفّ إذن للإرهاب والتطبيع مع الكيان الصهيوني.

ووقف السياحة إلى سوريا. ولا يمكن قراءة هذه الأمور سياسياً واقتصادياً بأنها من تداعيات الأزمة فقط ومن لحظة بدئها.

إن تشجيع السياحة سياسة وطنية حكيمة من حيث المبدأ، ولا سيما في بلد فيه موهوبية ثرواتية لا تتوافر لغيره بحيث يقلدها. ولكن الاتكاء على السياحة إلى جانب تراجع قطاعات الإنتاج يزيد من هشاشة الاقتصاد أمام أية إشكالية اقتصادية مع الدول التي يأتي منها هؤلاء السواح. وهي إشكالات ليس شرطاً أن تخلقها سوريا.

فقط في ظلّ سياسة السوق الاجتماعي، يتم إلقاء العاطلين عن العمل في جيش العمل الاحتياطي. فهم ليسوا عاطلين عن العمل بسبب إدخال تكنولوجيا تحل محل العمال. فلو كان الأمر على هذا النحو في ظلّ سياسة تخطيط أو تدخل حكومي لكان ذلك قد دُرس بما يوفر لهؤلاء شواغر عمل جديدة. لقد كانت بطالة ناتجة أولاً عن سياسة السوق الاجتماعي والتي من تمفصلاتها تغوّل الكمبرادور مما أدى إلى بطالة في قوة العمل المدنية والريفية.

بتطبيق هذه السياسة الاقتصادية اقتربت سوريا من وضعية التجويف والتجريف التي طبعت كثيراً من الاقتصادات العربية وخاصة في تونس ومصر. تجويف الوعي عبر نظام لا ديمقراطي لم يُسعه وجود الجبهة الوطنية، وتورط النظام في سياسة الانفتاح الاقتصادي والسوق الاجتماعي إلى درجة أدت إلى تجريف الثروة على يد البرجوازية الكمبرادورية وخاصة نخبة النومنكلاتورا فحصل 20 بالمئة من المجتمع على 80 بالمئة من الثروة.

وحيث فقد النظام الكثير من مزاياه الاقتصادية ذات الطابع الاستقلالي والإنتاجي والاكتفائي، لم يسعه سوى عقيدة الحزب القومية وعلمانيته وحقوق المرأة ودور الدولة في الممانعة وهي التي حمت سوريا، حتى الآن على الأقل، من الثورة المضادة بكل وحشيتها.

وكما كان موقف الرأسمالية المعولمة من مختلف البلدان التي طبقت وصفات صندوق النقد الدولي، كان موقفها أكثر سلبية ضد سوريا. أي لم يغفر لها اعتماد السوق الاجتماعي!

فمنذ احتلال العراق مباشرة ذهب كولن باول بشروط تركيعية إلى الرئيس السوري الذي رفض ذلك بكبرياء من المحال أن يتمتع بقدر ضئيل منه حكام الخليج. ومن حينها بدأ فرض الحصار حسب ما أُسمي "قانون محاسبة سوريا 1559" فأية تسمية وقحة تستدعي وامعتصماه، وهو الحصار الذي مهد للحصار المكثف الذي فُرض من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحكام النفط مع بداية الأزمة السورية ولم يتوقف تصاعده.

لموقف تاريخي يجب الإصلاح والحسم

لسنا معلمين للداخل السوري، فأهل مكة أدرى بشعابها، وحبنا لسوريا لا يسمح لنا بزعم قراءة حالها أكثر من أهلها شعباً وجيشاً وقيادةً. وهذا، وبدون استدراك يُجيز لنا القول بأن المطلوب هو حل سوري داخلي يسمعنا ويسمح لنا بالقول ولا يقبل الإملاء لا من الأصدقاء ولا المترددين لأن القضية وطن وسيادة وعبور سوريا إلى غدٍ يليق بالوطن العربي بكل شريفاته وشرفائه عرباً وغير عرب.

الإقدام في الإصلاح والحسم هما سوريا الآتية، هما شَرْطاً بقائهما وبقائنا معها. ورغم أن الحسم أمر أممي وضمن حياة في مواجهة عدوان خارجي بالسلاح والمال والانتحاريين القَتلة، وحواضنهم المحلية من سياسية وثقافية وشريكة في القتل، إلا أن الإصلاح، رغم وعورة المسالك لا بد من تفعيله كسياسة على الأرض. وبقدر ما يفهم الأعداء كيف ينسفون الإصلاح بل الانتقال السوري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بقدر ما يعني ذلك الإصرار على الإصلاح وتكريسه.

ملاحظات اقتصادية

قد يُجيز المرء لنفسه بعض القول في الاقتصاد وهذا أيضاً دون تنظير أو إلزام لأهل البلد. وفي هذا السياق، فإن سوريا اليوم إلى جانب حرب الضباع عليها تعيش ما يقارب الحرب الطبقيّة بين الكمبرادور وفسادي النومنكلاتورا من جهة وحق الطبقات الشعبية في التنمية بالحماية

الشعبية من جهة ثانية. والتنمية بالحماية الشعبية هي براداييم يجد ضرورته في أزمت العدون والحروب حال سوريا، والاحتلال والاستيطان حال فلسطين المحتلة.

سوريا كبلد زراعي يمكنه البدء بتطبيق الحماية الشعبية وتكريس قانون قيمة وطني يقطع قدر الإمكان، وهناك إمكانية لذلك، مع قانون القيمة الرأسمالي المعولم دون أن يقطع مع الاقتصادات الإقليمية الصديقة مثل إيران والعراق وبعض لبنان! والشقيقة كالأردن والجزائر، والصديقة البعيدة مثل فنزويلا والبرازيل وكوبا والصين وروسيا والهند وجنوب إفريقيا. كان لا بد من الالتفات إلى هذا المعسكر الضخم، إنما، ليكن اليوم. فلا يمكن الإبقاء على انفتاح اقتصادي مع السوق العالمية حتى دون فرض الحصار، علماً بأن أقطاب الحصار، إذا ما فرضوا حصاراً على تبادل ما، فهو لن يكون في صالح سوريا، بل إن الحصار حرباً حقيقية، هي مشروع إسقاط دولة بالقوة الاقتصادية. والرد على هذا ممكن في اللحظة من قبل الشعب العربي. وكل عربي لا يقوم بهذا، فهو في الحقيقة، عرف أم لا، أداة في خدمة نظام حكم بلاده المضاد لمصلحة الأمة والخادم للكيان الصهيوني وأنظمة الإمبريالية التي من رأسها الولايات المتحدة حتى دولها الصغيرة كالنرويج والسويد. كل مواطن لا يعلن ويمارس مقاطعة منتجات الأعداء، هو يمارس الخيانة يومياً. وعليه، فالمقاطعة ليست فقط واجب المواطن السوري للمنتجات التركية مثلاً، بل واجب كل عربي. ومن المهم جداً أن يكون ذلك علانية، لأنه تحدٍ للأنظمة التابعة، وتحريض لشعوب الأنظمة المعادية ضد أنظمتها العدو والتي يحفزها التراكم على حساب دماء البشر دون رفة جفن! صحيح أن خبراء الاقتصاد الوطنيين وحتى "المحايدون" منهم يرون العلاج الأفضل عبر تحقيق: نمو عالٍ وتضخم ملجوم وتشغيل عالٍ. وهذه حتى لو أخذناها بمعزل عن ما يجب أن يتبعها، فهي تشترط دوراً قوياً للدولة دون أن نغفل أن هذه فترة انتقالية ذات مدى قصير جداً وصولاً إلى سياسات جذرية تنتهي إلى الاشتراكية على المدى الطويل دون أن نغفل ما يعرّو ذلك من عقبات وصراع طبقي مرير.

وعليه، فهذه المعادلة يجب أن تُقلب لتكون: قرار سياسي سيادي من الدولة، وتشغيل عالٍ ولجم التضخم وصولاً إلى نمو عالٍ. وربما يكون الهدف أبعد وصولاً إلى تنمية لا نمو فقط. ذلك أن

مباشرة عملية التنمية تشترط تدخل الدولة لقيادة الاقتصاد عبر قطاع عام تشغيلي إنتاجي لا بيروقراطي، وأجور يتم تقليص الفجوة بينها كي لا يكون الحد الأعلى أكبر من الأدنى بأكثر من عشر مرات، وأن تكون الأجور العليا لصالح أقل عدد ممكن والأجور الوسيطة لأكثر عدد ممكن كذلك. فالأجور الأعلى هي محرك الاقتصاد عبر تحريك السوق المحلي على أن يكون هناك ضبطٌ للاستيراد المفتوح ولا سيما المنافس للمنتجات المحلية وخاصة في بلد زراعي مثل سوريا قادر على إنتاج معظم الأساسيات.

وصحيح كذلك أن الاستثمار التشغيلي خلال العدوان والتخريب ليس سهلاً، ولكن هذا لا بد أن يحصل، وقد يبدأ بالعمل الزراعي وشق الطرق والخدمات البسيطة التي توفر للعاطلين عن العمل حداً أدنى من الدخل والشعور بأنهم ليسوا مهمشين، فتشغيل العاطلين يُشعرهم بأنهم نالوا بعض حقوقهم وأنهم على طريق الاندماج في المجتمع وصولاً إلى الاندماج الفاعل فيه. ولا شك أن سوريا كبلد زراعي بوسعها البدء بهذه المجالات التشغيلية طالما أن دورة العمل الزراعي موسمية أو سنوية بعكس الصناعة.

ما نقصده، أنه بمقدار ما يتمكن الشعب السوري من الانسحاب إلى الداخل وطنياً في مواجهة ولمواجهة العدوان، فلا بد أن يتقاطع مع هذا انسحاباً إلى الداخل تشغيلياً وإنتاجياً وخاصة في القطاع التعاوني الزراعي والتصنيع الزراعي وهي تجربة قامت بها الانتفاضة الفلسطينية الأولى عفويًا وتقدمت بها سريعاً رغم أن السيادة السياسية والأمنية كانت بيد الكيان الصهيوني. هذا ضروري لا سيما أن الحصار وطرده أنظمة الخليج لعمالة سورية (كما طرد حاكم الكويت الفلسطينيين بعد إعادة احتلالها بيد الغرب الرأسمالي) مقصود به إلقاء أعباء بطالة على كاهل الدولة، وهو الأمر الذي يزيد وجوب إشراف الدولة على الاقتصاد. هذا دون أن تكون هناك أجهزة رقابة عقيدية على التنفيذ بدل حماية شعبية للابتعاد عن السوق المفتوح. لا بد من الانسحاب إلى الداخل وفك متزايد للارتباط بالسوق الرأسمالي المعولم لإقامة علاقات إنتاج وتشغيل وأجور ومداخل محلية متعادلة.

وفي هذا السياق يمكن إلى جانب التعاونيات الزراعية سواء في الاستغلال أو العمل أو القطف أو التسويق أو التصنيع السريع، يمكن التركيز على تنشيط الإنتاج العائلي، لزيادة كفاءته، وتعميق تعاونه مع التعاونيات وصولاً لاحقاً إلى التكامل والاندماج بين شكلي الإنتاج هذين. "لا نقصد هنا تسميتهما نمطي إنتاج بل شكلي إنتاج **Forms not Modes of Production**" والهدف من هذا أساساً التكريس والحفاظ على حياة أفضل للمنتج المستقل والتعاوني وعدالة في الريف.

وإذا جاز لنا القول، إن سياسة الإصلاح الزراعي السريعة هذه هي درجة من النضال بل الصراع الطبقي، نعم، فليس كل سوري هو في خدمة الوطن اليوم، وحبذا لو كان الأمر وريداً هكذا، فإن ما يوفر مناخاً لبدء ونجاح الاقتراحات أعلاه هو بالتأكيد ضبط السوق ولا سيما من حيث الاستيراد. وسيكون هذا على حساب شريحة محدودة العدد لكنها ليست مأزومة مالياً. ولن يكون المقصود التضحية بهم بل بجزء من مداخلهم التي تسمُن على حساب قوت الشعب واقتصاد البلد. وقد لا يكون المطلوب أعلى من هذا اجتماعياً واقتصادياً اثناء الأزمة الحالية وبالقيادة الحالية، ولكن كل هذه ليست سوى مقدمات لما يجب ان تتحول إليه سوريا بعد الأزمة اي التحول باتجاه الاشتراكية وهذا يتطلب ثورة في القيادة ومن ثم قيادة وطنية ثورية.

على المستوى القومي:

حتى اللحظة لم يأخذ الشارع العربي دوره بل واجبه في الدفاع عن سوريا، وهو دفاع عن الوطن العربي بأسره لأن خروج سوريا منتصرة من الأزمة هو حالة انطلاق المشروع القومي العربي مجدداً. لا معنى للمواربة اليوم، فالوطن منقسم إلى قوى وأنظمة وطنية مقابل قوى وأنظمة في خدمة الإمبريالية والصهيونية. بين مقاومة وممانعة وبين مساومة وخيانة دون مداراة بين ثورة مضادة وثورة محتملة.

لا حاجة للتذكير بأن عرباً كُثراً من أنظمة وطبقات ومتقنين/ات قاموا بالمساهمة في إقامة الكيان الصهيوني سواء بالسماح لليهود العرب بالتدفق إلى فلسطين المحتلة، أو بعدم النضال

قبل 1948 وبعدها ضد هذا الكيان، أو بعدم مقاطعة الكيان ومقاطعة الدول التي أقامته وتدعمه حتى اليوم. ثم وصلت إلى الاعتراف بالكيان.

إن الأنظمة التي تحارب سوريا بالمال والسلاح والعناصر الإرهابية هي تحارب إلى جانب الكيان والإمبريالية بل نيابة عنهما. ولم يعد التلطي بمزاعم الدين "قوى الدين الإسلامي السياسي" من معنى ولا بمزاعم اليسار اللاقومي. لذا، فإن دور القوى الشعبية العربية في مقاطعة الدول التي تدعم الكيان هو مساهمة في النضال. كما أن مقاومة الأنظمة العربية التي تقف ضد سوريا هو في حقيقة الأمر تفكيك لمفاصل هذه الأنظمة الفطرية والذي هو في نهاية المطاف تجفيف قنوات دعم عرب للكيان الصهيوني. لأن هذه الأنظمة تدعم الكيان الصهيوني سواء مباشرة، وإن بالتغطية، أو عبر قيامها بالعدوان على المقاومة والممانعة وخاصة في لبنان وسوريا وإيران.

نشاهد اليوم "استلحام" قطر والسعودية في ضخ الأموال سواء للإرهابيين في سوريا أو لقوى الدين السياسي في مصر وتونس والجزائر واليمن، وتحويل بعض المال للمناطق الفلسطينية المحتلة على شكل منح وهبات ورواتب وأجور... الخ. وكل هذه هي "المال النفطي المفخخ" الذي يشتري أنظمة وساسة ومتقنين/ات من جهة ويشترى صمت العرب عن جرائم هذه الدول التي تطبق العقيدة الرأسمالية الغربية بأن كل شيء يمكن شراؤه بالمال. وهذا الصمت هو الذي يغطي على قيام هذه الأنظمة بتدمير تماسك الأمة العربية وتضييعها على ولصالح عصبية طائفية ومذهبية وجهوية وارتباطات خارجية وصهيونية معاً.

سوريا ليست شرق أوروبا

لقد حاولت الثورة المضادة تطبيق نظرية الدومينو التي دمرت دول الاشتراكية المحققة. وبالطبع استخدمت كافة الأدوات والمبتكرات والدروس المستفادة هناك لتجربتها على الوطن العربي. لكن درس التاريخ يؤكد وجود خصوصيات لكل تجربة ومنطقة وثقافة، وهو الدرس الذي لا يعرفه رأس المال لأنه مأخوذ دوماً بما يخدم النهب للتراكم وبأحادية ثقافته. أما وقد تكسرت

التجربة على أبواب دمشق، فهذا لا يكفي. فلا بد من حراك شعبي عربي يقلب نتائج المؤامرة في القطريات التي نجحت فيها أي في مصر وليبيا واليمن وتونس.

يرتكز صمود سوريا على وعي وتماسك الأكثرية الشعبية فيها وتماسك جيشها، وعدم تورطها قبل الأزمة في ارتهانات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والانفتاح الاقتصادي الواسع. ويرتكز على عدم مديونيتها وعلى توفر حاجات شعبها الأساسية محلياً، هذا إلى جانب تنامي الوطنية السورية على ضوء الرؤية المباشرة لوحشية الأعداء وزيف مزاعمهم. وصمود حزب عقائدي وقيادة وطنية تدير المعركة بقوة أعصاب وحنكة. ويبدو أن أكثر هذا لم يكن في أوروبا الشرقية.

كما يبدو أن الثورة المضادة لم تأخذ درساً كافياً كذلك من تطورات القوى الشعبية وابتكار اشتراكية القرن العشرين في أمريكا اللاتينية والتي تقوم، وإن ببطء وتدرجياً، بتخليص شعوب هذه القارة من براثن النهب الرأسمالي وهي تغيرات لا شك سوف تصب في طريق التعاون مع سوريا والانطلاق العربي المتجدد، وهو ما يتضح من مواقف فنزويلا وكوبا.

ولعل التطور الأعلى أهمية هو وقوف أقطاب جديدة على صعيد عالمي في وجه التغول الرأسمالي الغربي المأزوم. إن مجرد وقوف روسيا والصين في مواجهة الغرب الرأسمالي هو على الأقل إحداث تقطعات في تدفق النهب وحياسة التراكم على صعيد عالمي. وهذا التطور تحديداً هو الذي حال دون قيام الغرب الرأسمالي بتدمير سوريا من الجو كما حصل ضد ليبيا كتمهيد لدخول عصابات القاعدة على أرض سوريا.

ولا شك أن حرص النظام السوري باكراً على التسلح بما يحقق توازناً استراتيجياً مع الكيان الصهيوني قد أثمر في اتجاه آخر أيضاً هو منع نظام الدين السياسي في تركيا من العدوان الذي يتحرق شوقاً إليه. وأتت ثماره أيضاً ضد أنظمة النفط العربية التي وجدت نفسها عاجزة بالمال، دون رجال، عن مهاجمة سوريا مباشرة.

نعم، لا يتكرر التاريخ تماماً، لا بالمأساة ولا بالملهامة. ولكن الخط الصاعد للتاريخ وحده الذي يستمر مهما اعتورته من تقطعات وردّات لا بد منها. وهكذا، فإن سوريا تحقق الانتصار بالزمان في المكان. وهو درس لا تقتصر مفاعيله على صمود نظام وشعب، بل لا بد من دفعه باتجاه البدء بضرب أسس الفُطرية العربية وأسس النظام الرأسمالي العالمي بما هو عدو البشرية والكامن سرا وعلانية وراء مذابح الأمم. إنَّ صنْع التاريخ اليوم بيد من ينتصر اليوم.

الجزائر

وصلت الفُطرية حدها التاريخي

من ثورة لدولة إلى تثوير الدولة لأجل الوحدة

ملاحظة: هذه كلمة الكاتب في الاحتفال الخمسيني لانتصار الثورة الشعبية في الجزائر في

مؤتمر تحرير التاريخ المنعقد في المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ، علم

الإنسان والتاريخ، بمدينة الجزائر العاصمة 2-4 تموز 2012

مداخلتي هذه عن الجزائر والوطن العربي، بل الجزائر في الوطن العربي، وهي وإن لم تركز على فلسطين بما أن المؤتمر مكرّس لتحرير التاريخ، إلا إنها تنتهي إلى صلب القضية الفلسطينية التي تنعكس عليها إيجابيات وسلبيات الوضع العربي وهو في حالة الثورة أو تحت نير الثورة المضادة أو يمور بالإرهابيات.

أجادل هنا ودوماً بأن الثورة المضادة ضارية الجذور في الوطن العربي، تُطبق على الفضاء العربي بوضوح مهما حاولنا تزويق هذه اللحظة أو تلك. فهي موجودة على الأقل منذ تفريخ/توليد الوهابية في الجزيرة العربية وجرى تكريسها العلني مع اتفاق سايكس-بيكو 1916 ليكتشف بعضنا قبل البعض الآخر أن الحليفين اللصيقين والمكونين الرئيسيين للثورة المضادة هما قوى الدين

الإسلامي السياسي وقوى الرأسمالية العالمية وفي أذبالها الكيان الصهيوني وأنظمة الحكم في القُطريات العربية وخاصة ما تسمى بالمعتدلة، وهذا وصف مدائحي.

فما يحصل هو أنّ الثورة المضادة راسخة رانخة في الوطن العربي، وهو ما سبب الحراك الجاري، وبالتالي كان لها أن تستنفر قواها، وهي كثيرة، فيكون الصراع بين الثورة وبين الثورة المضادة، بل بين إرهابات الثورة والثورة المضادة. وإن كان من خير في اللحظة لهذه اللحظة أنها كشفت وقوف قوى الدين الإسلامي السياسي في خدمة المركز الرأسمالي العالمي. كان الانكشاف هذه المرة واضحاً لا يسهل تمويهه، واضحاً وضوح من يقول: الرأسمالية الغربية حليفنا رغم أنها حليفة الصهيونية. وهنا لا يبقى سوى صدور فتاوى بالتصالح أو تعليق الصراع مع الصهيونية لعقود قادمة كصلح الحديبية... الخ. وهذا يطرح على القوميين والشيوعيين غير التابعين تحدياً لا يفتح مجالاً للهروب.

هنا تتموضع الجزائر، بتجربتها في الثورة التي أدلّت الاستعمار الفرنسي الذي لم يتخيل أن يتمكن هؤلاء العرب والأمازيغ الفقراء، نحال القُدود رجالاً ونساءً لن يتمكنوا من هزيمة عنجهية المستعمر، ولم يتخيل أن هذه الثورة قد ألهمت فرانز فانون الأسود من المارتينيك ليصبح عربياً أممياً. وهي الجزائر نفسها التي واجهت قوى الدين الإسلامي السياسي لقراية عقدين وكان النظام المغربي، بما هو ركن الثورة المضادة في بلدان المغرب العربي، يزود هؤلاء بالسلح تنفيذاً للمخطط الإمبريالي في استهداف الجزائر، وهو ما تكرره اليوم تركيا ودول النفط ضد سوريا.

ولأن الجزائر صاحبة كل هذه التجارب والتراث، فهي ما تزال مستهدفة من قبل الثورة المضادة ضمن مشروع الأخيرة للقضاء على أي قطر عربي له توجهات استقلالية. إن الجزائر قوية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً قيادياً في الوطن العربي على الصعيدين العربي والإفريقي. فأَيّ عربي له

رؤية استراتيجية يدرك أن التحالف والعمل المشترك العربي الإفريقي هو ضمان مستقبل الطرفين. هذا ما أسست له الناصرية وقوضته الثورة المضادة في مصر في فترتي السادات ومبارك حيث الانفتاح والتفريط بالسيادة والتنمية. ولأنّ العدو يخطط ويعمل فهو يقوم بتتبيع مصر وتدمير سوريا وصولاً إلى الجزائر مرة أخرى بحيث حتى لو بقيت، فلن يكون بوسعها العمل منفردة، وفي تلك الحالة لن تسمح لها الثورة المضادة حتى بالانكفاء.

وإذا كان للمرء أن يدرك درس التاريخ الذي يؤكد أن ليس أمام الجزائر إلا أن تضطلع بهذا العبء والمهمة كما فعلت ما بين الاستقلال ونهاية السبعينات لا سيما على ضوء تطورات النظام العالمي والبروز العنيد، حتى اللحظة على الأقل، لروسيا والصين. كما أن الجزائر من الدول العربية القليلة التي ترفض أية علاقة بالكيان الصهيوني في السر والعلن وهو موقف تأسس في فترتي الرئيسين بن بللة وخاصة بومدين الذي رسّخ تماماً هذا الموقف، وحتى اليوم.

الكمبرادور الاندماجي:

ولكن، رغم تضحيات الشعب الجزائري في حرب التحرير الشعبية وبعد خمسين سنة على الانتصار وإذلال المستعمر الاستيطاني الفرنسي، ما زال الجزائريون من دُعاة الفرنسة (يسميهم الجزائريون - الحركيين) والاندماج مع فرنسا موجودين يروجون لفرنسا الثقافة والمصالح ويوزعون الندم على الثورة. وهم لا شك يستغلون أخطاء النظام ووجود الفساد وتدفق الشركات الغربية للسيطرة على الاقتصاد الوطني (علماء بأنهم ليسوا ضد الرأسمالية!) ليبرروا نحيبهم على الاستعمار. وهذه مواقف اصطفاف بالطبع في الجانب الآخر مقارنة مع النقد الوطني والثوري لأخطاء المسيرة وخاصة بعد رحيل بومدين وتدهور الجزائر في تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة وتغلغل الشركات الأجنبية في الاقتصاد وتراجع الإنتاج والتصدير الصناعي والانكفاء على

الذات... الخ، ويساعد هؤلاء الاستدعائيين حضور اللغة وحتى الثقافة الفرنسية بشكل مهيم في هذا البلد.

ولا شك أنّ الاستدعائيين هؤلاء إنما يعززون تعنت فرنسا بعدم الاعتذار للجزائر على 130 سنة نتوجت بخروج الاستعمار مهزوماً لتدخل الجزائر حقبة الاستقلال، أو ما بعد الاستعمار، بل إن فرنسا تزعم بأنها كانت تقوم برسالة حضارية في الجزائر ضمن ما يسمى بالاستعمار الإيجابي! وهذا يثير أسئلة من نمط: هل فشلت الثورة في نقل تراثها وتضحياتها إلى الأجيال الجديدة التي ولدت وترعرعت في حضانة الاستقلال والكرامة الوطنية وبعيداً عن دموية المستعمر؟ هل وصل الفساد والاستغلال الطبقي المحلي إلى درجة التماهي مع الاستغلال الاستعماري مما سهّل على الاستدعائيين القول بأن ما حصل هو استبدال استعمار بآخر! وهل يمكن وضع الاثنين على قدم المساواة؟ وبغض النظر عن هذا جميعه، هل من معنى للكفر بالذات ومن ثم تجسيد نظريات الاستعماريين بأن غير الأوروبيين لا يمكنهم التغيير ذاتياً ولا مناص من أن يغيرهم الأبيض؟ والأبيض في حقيقة الأمر لا يغير إلا للأسوأ.

أم أن خطيئة الثورة وخاصة كلما تحولت إلى سلطة كامنة في نطاق آخر تماماً، بمعنى أن مغريات السلطة والتحول التدريجي من سلطة الثورة إلى سلطة الدولة الأمنية من جهة، والابتعاد عن النهج الاشتراكي والاندماج في الكمبرادور أو خلقه ذاتياً، وفي النهاية تبني سياسات السوق والنيولبرالية هو الذي أوصل الجيل الشاب إلى أنماط التفكير هذه؟ وربما السبب هو هذه الأمور مجتمعة. فليس أخطر من فتح أية ثغرة في اقتصاد البلد للغزو الإمبريالي فهي أخطر من فتح ثغرة في جغرافيته.

انسدادية الثورة والدولة القطرية

قد نجد بعض التفسير لتردي الكثير من أوضاع الجزائر التي رغم جراحها ما تزال فيها كبرياء الثورة المنتصرة، نجده في مشكلة الثورات العربية نفسها التي تتفارق ما بين ثورة وانقلاب، أو ما بينهما لكنها لا تختلف من حيث انحصارها أو أيلولتها إلى الانحصار القطري والذي به تُغلق أمام نفسها ليس التوجه القومي وحسب، بل تُغلق فرص بقائها. وهو الانغلاق الذي تُعمّده جامعة الدول العربية التي تكونت عام 1945 باقتراح¹⁰⁴ من ونستون تشرشل الذي كان وزير المستعمرات البريطانية ثم رئيس وزرائها. وقد رعت هذه الجامعة مختلف القطريات في مواجهة الوحدة العربية، بل إن وجودها كمؤسسة تفريقية قد أوقع عبد الناصر نفسه في خطيئة رفضه استعادة الكويت من قبل عبد الكريم قاسم مما أبقى الكويت لغماً دمر العراق في أعوام 1991 و 2003. وبوسع المرء الزعم بأن موقف ناصر هذا ينم عن أن هذا القومي العربي كان مصاباً بوباء ثقافة القطرية رغم إنجازاته. وما أكثر القوميون الذين هم قُطريون جوهرياً وما أخطر ترددهم في انتهاج سياسات بسماكية تطابق روح العصر.

ولأنّ الجامعة العربية أنشئت لرعاية الدولة القطرية، فكان لا بد لمصيرها أن يتغير طبقاً لمصير الدولة القطرية نفسها. ولا غرابة إذن أن هذه المؤسسة قد استخدمت لتدمير الدولة القطرية بدل أن تلعب دوراً وحدوياً كما زعم مؤيدوها. لذا، وقفت ثانية ضد استعادة العراق للكويت 1989، وشارك معظم أعضائها ضد العراق إلى أن دعا أمينها العام السابق عمرو موسى الناتو لاحتلال ليبيا. والمفارقة المهيبة أن الرجل تمكن من نيل شرف الترشح لرئاسة مصر بعد سقوط رأس النظام السابق! كما أن رئيسها الحالي نبيل العربي يبذل جهداً مستميتاً لتمكين الناتو من تدمير سوريا هكذا بكل علانية. وإذا ما دفعنا هذه المعطيات إلى قراءة متمعنة، فإن التطور الطبيعي لهذه

104 - وهو اقتراح مسموم أشبه باقتراح الصحفي اليهودي الأميركي ثوماس فريدمان على الملك عبد الله السعودي مسودة

المبادرة العربية التي طواها شارون في مكان ما قبل أن يفقد الوعي.

السياسات والمواقف للجامعة العربية هو الانتقال من استدعاء ضرب سوريا إلى ضرب الجزائر. ولا شك أنه لو توفرت لهذه الجامعة قدرة عسكرية للاعتداء على سوريا، أي لو كانت قطر والسعودية والإمارات قادرة على ذلك لفعّلن.

لقد جرت كثير من الثورات في الوطن العربي ضمن هذا القطر أو ذاك، واستلمت السلطة كما استلمتها القوى القطرية المرتبطة بالأجنبي، ولأن الثورات تلك انحصرت أو حوصرت لتبقى ضمن القطر الواحد، فقد تماثلت مع القطريات المرتبطة بالمركز الإمبريالي من حيث هجران البعد القومي والاكتفاء بحماية نفسها بالدولة الأمنية داخلياً وبحماية الاتحاد السوفييتي من الخارج. ولكن هذه القطريات وصلت حالة الانسداد بالمعنيين القومي والاقتصادي. وبخصوص كيانات الخليج، فهي في مأزق قومي بمجرد وجودها المضاد كلية للمسألة القومية. إلا أن ما يسعفها مؤقتاً أمران:

الأول: ضعف الحراك الشعبي الداخلي فيها نظراً لتاريخ مديد من تجويف الوعي مما حال دون ثقافة الطلب فما بالك بالاحتجاج والثورة.

والثاني: لأنّ الثروة بيد الأسر الحاكمة أي في وضعية التجريف الكلي، ولأنها ثروة بفوائض الربح، فقد ظل بوسع هذه الأنظمة تقديم رشى معيشية للسكان.

حالت هذه القطريات سواء وليدة الاستعمار/المركز أو وليدة الثورة، دون التوجه الوحدوي الذي هو الطريق الطبيعي للحماية من انسداد أفقها مما جعل مأزقها موجهاً فقط باتجاه نهايتها. فحتى القطريات التي أقامت قواعد صناعية لم تتمكن من الحفاظ عليها وتطويرها بمعزل عن السوق القومي مما أدى إلى شل هذه الصناعات وتخلفها وهو شلل ارتبط بتصفية أو محاصرة القطاع العام وخاصة بعد ركوعها لسياسات صندوق النقد الدولي بتبني وصفاته والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية. ناهيك عن أن دول الفائض أخذت تربط مساعداتها لدول العجز بإخضاع سياسات

دول العجز للسياسات النيولبرالية اقتصادياً وسياسات التطبيع المباشر أو غير المباشر مع الكيان الصهيوني الإشكنازي والتي هي بالطبع جزء من سياسات الإملاء من قبل المركز الرأسمالي العالمي. ولعل أوضح تجسيدات هذه السياسات هو تقوية قوى الدين الإسلامي السياسي وخاصة التيار الوهابي. إن الدولة القطرية، أو ما يسميه البعض الدولة الوطنية قد وصلت حدها الانسدادي¹⁰⁵ الأقصى محلياً بما هي لا قومية ودولياً بما هي من صنع المركز الرأسمالي العالمي الذي قرر تفتيتها. كان هذا الانحصار القطري قد ساد في حقبة: أولاً: تراجع المد القومي والاشتراكي، وثانياً اعتماد الدولة الأمنية لحماية السلطة وثالثاً: وجود السوفييت لمنع العدوان الخارجي ومع الوقت وتراجع القوى هذه اضطرت القطرية إلى تغذية نفسها ذاتياً الأمر الذي أبان انسداد أفقها.

ولكن حقبة العولمة قدمت معطيات علينا التنبه لها بحذر وقلق. فقد وصل المركز كما وصلت دواخل الدولة القطرية إلى أن هذه الدولة قد انتهت صلاحيتها، بمعنى أن المطلوب تفكيك الدولة القطرية من داخلها. وهي سياسة بل قرار قام على مرحلة تغذت فيها الاتجاهات الطائفية والمذهبية والجهوية والإثنية وهي اتجاهات لا تقوى وتتنعش إلا بعوامل منها: ضعف القوى القومية والوحدوية، وتآزم الأوضاع الاقتصادية، وتعمق التبعية بشتى أنماطها، وتزايد العدد السكاني مما نقل الأقليات المذهبية والطائفية هنا وهناك من أعداد بشرية هامشية إلى أعداد يمكن أن يقيم لها المركز الرأسمالي دويلات جديدة ضمن موجة القومية الثالثة، ففي فترة سايكس-بيكو كانت هذه الفئات هامشية العدد.

105 - انظر عادل سمارة، كتاب: دفاعا عن دولة الوحدة وإفلاس الدولة القطرية، منشورات دار الكنوز الأدبية، بيروت 2003.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا كله يصب في خدمة الكيان الصهيوني حيث ينتقل الوطن العربي من البنى القُطرية المضادة للوحدة إلى تجزئة أعمق بحيث يصبح القطر الواحد شظايا، وهذا ما يوفر إمكانية اندماج الكيان الصهيوني في الوطن العربي اندماجاً مهيمناً. فالمركز الرأسمالي والكيان الصهيوني يبحثان عن سايكس بيكو مصغر إلى أدنى منزلة عشرية: إثنيات، طوائف، مذهبيات جهات بدو حضر على أن تكون جميعها في حالة اقتتال دائم، وهذا ما نراه اليوم.

العولمة تطرق الأبواب المغلقة

لعل العولمة هي الطور المأزوم للرأسمالية بما هي ما بعد الإمبريالية. وإذا كانت العولمة قد بدأت بزخم قوي استمدته من تهالك وتفكك دول الاشتراكية المحققة وليس من زخم الرأسمالية في مركز النظام العالمي، فإن مأزق هذا النظام حالياً قد بشرّ سريعاً بإمكانية انتهاء هذه الحقبة على أفق وخيارات للإنسانية مفتوحة. وقد يكون المؤشر الثاني على هذا الأفق، إلى جانب أزمة النظام الرأسمالي العالمي وخاصة مركزه، هو بروز الرأسماليات الصاعدة وتبلور القطبيتين الروسية والصينية بقيادة أنظمة برجوازية قومية مستقلة.

في هذه اللحظة الحرجة من التاريخ، تقاثل الرأسمالية المعولمة بالنواجذ للحفاظ على سيطرتها/مصالحها في المحيط وخاصة في الوطن العربي. ومن هنا يمكن للمرء تفهّم تلك الهجمة من مركز النظام الرأسمالي العالمي بل قوى الثورة المضادة ضد محور المقاومة والممانعة من حزب الله إلى سوريا إلى إيران. وعليه، فإن ما يهمننا في هذا الصدد بأن الرأسمالية المعولمة سواء في أزمتها الحادة أو الأقل حدة لا تسمح لبلد من المحيط أن يغلق على نفسه أبوابه بل تطرقها بقوة المدفعية التي تدك الحصون. وهو الأمر الذي ربما تنتبه له اليوم الدولة القطرية الوطنية لتدرك

أنها حينما انحصرت قطرياً إنما كانت تحاصر نفسها وتتجهز لغزو لا يردعه سوى المشروع القومي. فلا مكان للدولة القطرية حتى بحكام تابعين، وهذا مأزق السعودية التي ترى حتفها التقسيمي قريباً، ومع ذلك تخدم مشروع المركز في تقسيم جارتها اليمن! وقد يكون هذا الموقف أبلغ توضيح لشروط التبعية.

ليست معركة العالم بالسهلة مع رأسمالية المركز في هذه الحقبة، فالمركز ما زال يستخدم جيوشه المتعددة للحفاظ على سيطرته على العالم. ومقدمة هذه الجيوش هو جيش الثقافة متحوّراً إلى ومتشاركاً مع الجيش الإعلامي. إن خطورة السلعة الثقافية التي يصدرها المركز في كونها تعيش عشرات بل مئات السنين وتُنقل من جيل إلى جيل بينما السلع الصناعية المعمرة لا يتجاوز عمرها الافتراضي عشر سنوات. كما أن السلعة الثقافية كغزو ثقافي تبدأ قبل أسلحة الغزو الأخرى وتستمر إلى جانبها وتتواصل. وإذا كان الغزو الثقافي يصطنع الكياسة والمرونة وأحياناً الإقناع والحجة، فإن سلاح الإعلام، وكما نرى في السنتين الأخيرتين، يعتمد الكذب المكشوف تماماً دون أية درجة من التقيد بما يزعمون من الموضوعية.

يأتي الغزو العسكري بعد تمهيدات الغزو الثقافي، يأتي ليحسم ما يتطلبه الغزو الأساس أي غزو رأس المال من أجل التراكم. بمعنى أن كافة جيوش التوسع الرأسمالي في مراحل الاستعمار فالإمبريالية فالعولمة إنما هي في خدمة رأس المال. وحينما لا يكفي الغزو الثقافي يكون العسكري وحينما يتم الاستقلال السياسي الشكلي يكون الغزو بالتبادل اللامتكافئ. ويكون الغزو بالهيمنة الثالثة بتقسيم عمل على طريقة غزو ليبيا أي:

• اكتفاء الناتو بالقصف الجوي.

• وقيامه بتجنيد قوى الثورة المضادة محليا لتخريب البلد وإسقاط الأنظمة الوطنية وتسليم اقتصادها للمركز ، بينما تأخذ قوى الثورة المضادة المحلية السلطة السياسية الشكلية باسم الديمقراطية.

فالتجربة الليبية أتت في أعقاب دروس العراق وأفغانستان حيث كانت كلفة العدوان هائلة وخاصة على الولايات المتحدة مما دفعها لأسلوب جديد يقلل كلفة العدوان عليها. يحقق هذا الأسلوب النتائج نفسها وهي:

• تدمير البلد اقتصاديا وإنتاجيا بالقصف، واجتماعيا بالتصارع المذهبي والطائفي والقبلي والجهوي.

• وسيطرة المركز على ثروات البلد وموقعه.

وتكون الشركات الكبرى هي الرابح الأكبر من هذا الغزو لا سيما في حقبة أصبحت الدولة "موظفة" لدى الشركة".

متفقو الصدى والاستدعاء:

قام ولم يتوقف المركز باختراقات في المجتمع العربي، وقد يكون لنا الزعم بأن أخطرها كان الاختراق الثقافي محوّلًا المتقف المخروق إما إلى جهاز بث مباشر أو إلى خلية نائمة. والشغل على تجنيد المتقفين هو مديد على طول عمر الغزو الثقافي، وأدواته الغربية هي السلطة والأكاديميا والمخابرات والمتقفون الغربيون الرأسماليون والليبراليون واليساريون ذوو المحفزات الكولونيالية .

تهمنا الإشارة هنا إلى فئة من المثقفين العرب وهي فئة أولئك المثقفين الذين انتهوا إلى التبعية الفكرية ليصبحوا كمبرادورا ثقافياً للفكر الغربي ذات اليمين وذات اليسار وبذا لعبوا دور الصدى للتنظيرات الغربية وخاصة تنظيرات المابعيين وعلى رأسهم ما بعد الحداثة حيث التكفير بالسرديات الكبرى القومية والاشتراكية والثورة والمقاومة. كان ولا يزال دور هذا الصدى هو تلبس أو إيلاج تلك التنظيرات في المجتمع العربي لتقوده إلى اليأس والتفريد. وخطورة مثقفي الصدى بأنهم ليسوا سوى نسخ باهتة تُردد مقولات مثقفي الغرب الرأسمالي، والأخطر أنها بهذا الترداد إنما تشرعن وتسهل الغزو الثقافي وتصفية الثقافة العربية.

أدت الفترة المديدة للغزو الثقافي إلى تطور أشدّ خطورة في العقدين الأخيرين حيث أصبح الكثير من المثقفين مثابة أدوات لاستدعاء الغزو العسكري للأقطار العربية بدءاً من العراق وصولاً إلى ليبيا ومن ثم سوريا. والحقيقة أنه تطور طبيعي أن ينتهي مثقف الصدى إلى دور الاستدعاء، وفي هذه الحالة يتم التطابق التام بين المثقف والسلطتين: أي السلطة الرأسمالية الغربية والصهيونية والسلطة الكمبرادورية المحلية.

والتطور اللافت الآخر، أن مثقفي الصدى للمابعديات وفي انتقالهم إلى مرحلة الاستدعاء، قد تقاطعوا مع مثقفي الماقبليات، أي مثقفي السلفية الذين ينادون بالعودة إلى السلف الصالح وهذا متعاكس تجريبياً مع المابعيين، ولكن الطرفين يتحالفان مع الناتو ويستدعيانه. إنه تحالف الدين الإسلامي السياسي مع المحافظة الجديدة وليس لدى قوى الدين السياسي نموذجاً اقتصادياً غير الرأسمالية وفي طبعها النيولبرالية.

لعل ما ساهم في إسقاط الكثيرين من المثقفين العرب لصالح الثورة المضادة جملة من العوامل. ولكن بداية، فإن سقوط المثقف هو نتاج خلل ذاتي في مدى العمق والتعمق والالتزام بالوطن أولاً

ثم الطبقة وهو خلل إذا ما وُجد، فلا عاصم للمثقف من أي أمر حتى لو وضع. لا شك بالطبع أن القمع بهدف تجويف الوعي وكذلك الحاجة تلعب دوراً في إهلاك المثقف. وفي هذا الصدد برز الدور الخطير وسيئ الصيت لرأس المال الخليجي المفخخ، ريع النفط الذي جرى توظيفه لتجنيد المثقفين والذي اتسع سوقه في لحظة الصراع الجاري في الوطن العربي وهو ما أثمر مثقفي الاستدعاء بحجج الديمقراطية والحرية. لقد لعبت السعودية¹⁰⁶ هذا الدور منذ سنوات عدة، واليوم تلعبه قطر والسعودية والإمارات بشكل جماعي ومكثف. هذا المال المفخخ يلعب اليوم دوراً كبيراً في تجنيد مثقفين ليكونوا جزءاً تكميلياً لماكينه الثقافة والإعلام الرسمية للمركز ومحيطه العربي.

القُطرية والتكتلات الكبرى

لا جديد في القول بأن تطورات النظام العالمي تدفع باتجاه قيام التكتلات الكبرى. بل هي تطورات تؤكد أن لا حياة للكيانات الصغيرة، عملاً بالمقولة الاقتصادية الدارجة منذ نصف قرن، بأن الدول الصغيرة غنية كانت أم فقيرة، رأسمالية كانت أم اشتراكية لن تكون إلا تابعة. والسؤال الآن: هل فهمت قيادات الدولة القُطرية العربية هذا؟ أم أنها لا تملك خيار الوحدة أو الاتحاد ولا حتى التنسيق الاقتصادي؟

لذا، نجد اليوم بأن الدولة القُطرية العربية ليست أمام خيارات بل سيناريوهات مصوغة من غيرها مفروضة عليها:

• إما أن تتحول إلى رأس مخلب ضد القطريات العربية ذات الأنظمة التقدمية والعلمانية مثل قطر والسعودية وليبيا وتونس ضد سوريا والجزائر.

106 - في حدود ما أعلم، فقد التقيت بمثقفين عرب في لندن 1985 أثناء دراستي حيث كانوا يُدعون إلى منتدى ثقافي سنوي في السعودية اسمه الجنادرية يشرف عليه الأمير تركي بن عبد العزيز، وكانوا يعودون بالغنائم والأعطيات.

· أو تواجه مصيراً تدميراً تفكيكياً (على أسس طائفية مذهبية جهوية قبائلية إثنية...الخ) كما حصل لليبيا، اليمن، الصومال.

· أو هي على قائمة انتظار مصيرها المقرّر من الخارج مصر، الجزائر المغرب....

لقد أغلق التاريخ باب الوحدة العربية عبر هذه القطريات حيث وصلت حالة الانسداد المحلي وقرار تصفيته على يد النظام العالمي ليصبح المطلوب قوى جديدة تنبعث من التطورات الجديدة في الواقع القومي والعالمي. وهذا يضع على الدول التقدمية والعلمانية المتبقية سوريا والجزائر مهمة مواجهة المرحلة وهي مهمة في غاية الصعوبة والقسوة بما تحمله من فرض التطبيع وتقويض المقاطعة وعدوان الناتو بتمويل من الربيع النفطي المفخخ، وتجنيد قوى الدين الإسلامي السياسي لتدمير الأنظمة من داخلها...الخ.

ولكن، هل يمكن استثمار تطورات المرحلة؟

لا بد لنا أن نضع نصب أعيننا ثلاث قضايا أو تطورات مفصلية في هذه المرحلة وهي:

· بروز تيار أو جبهة قوى المقاومة والممانعة.

· وبروز القطبيات الجديدة والدول الصاعدة.

· وأزمة المركز الرأسمالي الغربي.

تبين هذه القضايا الهامة أنها هي قوة الدفع للعدوان الرأسمالي الغربي المتوحش اليوم. وهذه التطورات، وإن غطت على حقيقتها هجمات الغرب الرأسمالي، فإنها هي التي تقرر مصير العالم رغم مناورات وادعاءات وثرثرات الغرب بل كل الثورة المضادة.

في هذه اللحظة، لا بد من مشروع الحد الثوري الأدنى: هجوم الخطاب وتجديد القطاع العام ودفاع السلاح.

لا بد من تجديد الخطاب العربي الاشتراكي الوجودي. خطاب يركز ضد البنية القطرية والتابعة والتي هي كومة من الثغرات لا أكثر. خطاب يشدد على كشف وحشية الرأسمالية العالمية سواء بدورها الاستعماري والاستغلالي والعنصري. وخطاب يركز على استعادة القطاع العام ونبذ اقتصاد السوق والنيولبرالية كمقدمات للتطبيق الاشتراكي بروحية القرن الواحد والعشرين وخصوصية هذا الوطن وكل قطر فيه.

هذا إلى جانب الدفاع عن الوطن بالسلاح سواء ضد ثوار الناتو أو قوى الدين الإسلامي السياسي وتوابعها من اليسار المتصهين والثورة المضادة. هنا يجب أن ينضم جميع أصحاب المصلحة في مواجهة الثورة المضادة إلى قوى المقاومة والممانعة والتحالف مع القوى القطبية الصاعدة.

هذا على صعيد القطر الواحد والذي يُحتمل ان يرتقي إلى هذه المطالب ويتبنى هذا البرنامج وخاصة سوريا وربما الجزائر كأنظمة. أما على صعيد القوى الثورية العربية والجوار الإفريقي فإن التركيز على بلورة التيار العربي الاشتراكي الوجودي هو خيار المرحلة والمرحلة المقبلة. فبدل هذا ليس سوى التفتيت والتبعية وتسويد نخب أقل من قُطرية وأنسب للتبعية.

ليس الكاتب مدعياً تعليمياً أحد ما العمل، ولكن ربما أن أمام الجزائر اليوم تحد قابل للمواجهة وهو الانتقال من دولة بعد الثورة إلى ثورة مع الدولة. وليس أمام سوريا سوى القتال الضاري والمفتوح. لا خيار أمام الشعوب سوى قبول تحدي التاريخ.

لا يقلل من قيمة الثورات وتضحياتها نُكران هذا وتآمر ذلك، ولا زعمُ البعض باستحالة التحديث الحقيقي والتقدم. ولا يمكن أن يحل استجداء اعتراف الغرب أو استدعاء الناتو محل المشروع النهضوي العربي. ولكن ما يعيب الثورات، كما أشرنا، هو انحصارها القطري واعتماد الدولة الأمنية وفشل المشروع التنموي وتفكيك المشروع "الاشتراكي" بغض النظر عن محدودية اشتراكيته. لقد عانت الدولة الفُطرية من تجويف الوعي الشعبي على يد قوى القمع التي حالت دون الديمقراطية والحريات وتحرر المرأة وليس منحها المساواة فقط. وهو التجويف الذي كان شرط الثورة المضادة لتجريف الثروة بـ "أمان". هذه العوامل وغيرها هي التي أوصلت الثورات إلى الحائط المسدود. هو تجويف الوعي الذي دفع أولاد هيلاري للفتاخر في تونس ومصر بغياب الأحزاب وغياب القوة الفكرية، فكانت النتائج كما نرى.

هذه العيوب الخطرة، وبسبب خطورتها يجب أن تدفع باتجاه إلى الأمام لا إلى النكوصية والتراجع واستدعاء الاستعمار، أن تدفع لاستكمال المشروع النهضوي العربي عبر تثوير الدولة في الجزائر وسوريا، ثورة في الدولة لتغيير جوهري في دولة الثورة. أي بعرض ووضع مشروع الوحدة أو الاتحاد العربي الاشتراكي قيد البحث والشغل والتنفيذ. فبدل الحط من قيمة الجهود المبذولة من أجل البناء الوطني في مرحلة ما بعد الاستقلال وإدانة هذه الجهود، يكون المطلوب رفع هذه الجهود إلى الصعيد القومي. وإذا كان لا بد من قراءة تجارب الغير فلننظر إلى الاتحادات لا إلى التفكيك والتذير، لنتجاوز فرق. تسد ليس إلى الوراء بالتفكيك والتذير بل بالمشروع النهضوي الوحدوي العربي. علينا أن ننظر إلى درس الاتحاد الأوروبي وإلى روسيا الاتحادية وإلى ميركسور

لا إلى كوسوفو وجنوب السودان والبوسنة. علينا قراءة انسداد أفق الدولة القطرية بالأفق الأوسع للوحدة أو الاتحاد العربي للعرب ومختلف الشركاء في هذا الوطن باستثناء الكيان الصهيوني الإثكنازي، لا أن نتجاوز الدولة القطرية إلى كيانات تملؤها الشبهة ومصيرها التبعية والذل.

قد يكون الإصلاح الجذري بداية الطريق، والتبادل التجاري الموسع بين الدول الخارجة عن سيطرة العدو الإمبريالي الصهيوني النفطي، وبدء مشروع تنموي حقيقي بالحماية الشعبية سواء بمقاطعة منتجات الغرب الرأسمالي ورفض التطبيع مع أنظمة الثورة المضادة والانطلاق إلى ثورة ثقافية ضد الاستهلاكية واستجداء الاعتراف واستدعاء الأجنبي.

وهذا يتطلب ليس فقط سلطة ثورية بل يتطلب قبل ذلك قوة المثقف النقدي الثوري المشتبك. يتطلب مشروعاً ثقافياً عربياً الانتماء وحدوي الجغرافياً واشتراكي الفكر والهدف تلحق به الأنظمة التقدمية لا يلحق هو بها. لن يكون الخلاص بالتلطي ومغازلة أعداء يحاورونك بغرس السكين في قلبك.

الفصل السادس

المسألة الطبقيّة

في الحراك والتحريك العربيين

حينما يتحرك الشارع في زخم جماعي يُخيل للبعض أنّ الأصول الطبقيّة تتقارب والفوارق تزول، وتنتهي التمايزات ويصبح كل الناس إخوة كصفوف الصلاة! ويظل هذا اعتقاد البسطاء الذين يتدفقون إلى الشوارع لوجه الله بينما لا تُعلّق القشرة العليا أو النخب التفكير والعمل لمصالحها سوى من لحظة دخول المسجد وحتى مغادرته. أما في لحظة تدفق الجموع إلى الشارع، وهي، أي القشرة، لا تنزل قط، إلا أنّها تحبس الأنفاس تراقب وتخطط محفوزة بما تملك من سلطات بأنواعها لحمايتها وزيادتها وتكثيفها. ودائماً وراء هذا تقوم الثورة المضادة بالتحريك والتحريك.

والثورة المضادة بما هي في عصر رأس المال رأسمالية محكومة بالتراكم، فإن مساءلتها أخلاقياً لا تعدو كونها سذاجة نابعة من روح مهزومة استدخلت الهزيمة بنويماً. بل إن مساءلتها على أرضية الموضوعية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والدمقرطة وتعالى الأكاديميا على الطلبة ... ليس سوى اندحارٍ يؤول معتنقيه لينضموا إلى الثورة المضادة بوعي أو بدون لا فرق يُذكر حين نقرأ النتائج.

بدءاً من تدمير العراق، عبوراً إلى أفغانستان ويوغسلافيا ثم ليبيا ووصول ضواري الثورة المضادة إلى سوريا غدا من الوضوح بمكان أنّ البشرية أمام تضليل هائل تقوم به الثورة المضادة للإبقاء على إحاطتها بخناق الدنيا فداءً للسلطة والتراكم. يتعاطى رأس المال مع البشر كما يتعاطى مع الطبيعة، لا فرق بين ثقب وتوسيع ثقب الأوزون وبين ذبح أمة بأسرها طالما يحقق ذلك استمرار خط الإنتاج وبورصة المضاربة فهناك يتراكم التراكم. هذا هو المعنى الحقيقي للفوضى الخلاقة، الخلاقة للفتنة والفوضى.

صار الكذب والتدليس وإنتاج مدن كرتونية كي تسقط للتهئية بأن عواصم قد سقطت، هكذا سقطت طرابلس الغرب. صار كل هذا أمراً عادياً لا يتم إخفاؤه. واللافت أن هيلاري كلينتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة تقود حملة الكذب الإعلامي والدبلوماسي بعبارات ونبرة ومشاعر سيدة موتورة ضد الإنسانية جمعاء. إن البشرية أمام نمرّة تُغرق الكون في الدم. ولعلها أقدر من يخدم رأس المال والصهيونية. هي النسخة العصرية للنازي غوبلز والنازية كما العولمة طبعة من طبعات رأس المال.

عبر هيلاري كلينتون وساركوزي وبرانارد ليفي والصحافة الأميركية والبريطانية والبي بي سي، وفرانس 24 والجزيرة العربية وصولاً إلى أدنى المراتب أي الإعلام المصري والفلسطيني، ونبيل العربي وعمرو موسى وحمد بن جاسم وعزمي بشارة والقرضاوي وغلبيون والعرعور ومحمود جبريل ومصطفى عبد الجليل... الخ عبر كل هؤلاء وغيرهم من الدرجات الأدنى كثيراً يجري الترويج بأن الغرب منتصر دائماً، وتمثيل أن الولايات المتحدة ما تزال القوة الوحيدة بزخمها السابق، وتكريس مقولة نتتياهو "العربي يركع"... الخ.

لا شك أن اندحار المشروع القومي العربي لصالح الدولة القطرية قد انعكس سلباً بشكل أكبر على الطبقات الشعبية. فقد انفردت أنظمة الحكم في القطريات العربية بالثروة حاصرة إياها بيدها في القطر الواحد مما حال دون استفادة قوة العمل في بلدان العجز من الشغل في بلدان الفائض، وهو ما أبقى على البطالة عالية في بلدان مثل مصر وسوريا والمغرب... الخ بما هي كبيرة العدد وتفتقر إلى الريع النفطي الهائل. بينما شغلت دول الفائض عمالة غير عربية بشكل مقصود لأنها حريصة دوماً على تفكيك أي مشترك عربي فلماذا تقويه! إنها سياسة "تطوير اللاتكافؤ" في الوطن العربي تكريساً لعدم التكامل.

تبع هزيمة الناصرية بل والخط القومي والاشتراكي في الوطن العربي (أنظمة وقوى - بمعزل عن حدود هذه الاشتراكية) تبع هذا هزيمة المثقف وحتى المفكر مما أراح أنظمة النفط من أي نقد، فوثبت لقيادة المرحلة! فرغم بساطة وغوغائية أجهزة الإعلام المصرية قبل 1967، إلا أنها كانت تساهم في تعرية المتدثرين بالعباءات. وهذا هام للوعي الشعبي البسيط. كان يكفي أن يعلم المواطن أن هؤلاء ضد الأمة

وتابعون، وأنّ ما يقدمونه من مساعدات باسم الخير والإسلام هو مسروق من نפט الأمة وهو بقايا ما تسمح لهم به الشركات الأجنبية سيدة الموقف. باختصار كان يجب أن يعرف الناس بأن لهم حقاً في هذه المساعدات، بل هي حقهم، وليس عليهم واجب شكر هذه الأنظمة، بل خلعها. إن غياب الصوت النقدي ولو بسطحية قد أعطى قداسة لحكام النفط فاخترقوا الوعي بالوهابية والمال على صعيد الوطن الكبير بكامله. كان الاختراق ليس بالمال فقط، وليس بفتح بلدانهم لعشرات القواعد العسكرية الغربية، بل كذلك بسلسلة فضائيات جرى تركيبها بذكاء ليس منهم. فضائيات كثيرة العدد متعددة البرامج مما يجذب المواطنين وخاصة ربات البيوت للركوع أمامها ليل نهار، وضمن برامجها تنفيس جنسي للجوعى، وخاصة سلسلة mbc السعودية حيث تشاهد المرأة أو الرجل السعودي والعربي عامة، تلكم النساء اللاتي يعرضن أجسادهن وأزيائهن على الشاشة مما يسمح لهن/ن بتمثّل كل شيء. فأى مناخ للتفريغ من جهة وإحالة العقل على التقاعد سياسياً واجتماعياً من جهة أخرى!

والسؤال هنا: من هو هذا السوسيولوج ذو العقل الشرير الذكي الذي النقطة فكرة الفوضى بشكلها الأولي من الاقتصادي الألماني الأصل الأميركي التربية والنضوج في الخمسينات جوزيف شومبيتر، فصاغ شعار الفوضى الخلاقة منذ عقود وأعلنت عنها بل أطلقتها كونداليزا رايس منذ سنين! هذا السوسيولوج الذي وظف ريع النفط للتخدير الجنسي بالاستمنا، وأردف ذلك بسلسلة أعمال خيرية للمهمشين والفقراء، وبطباعة عشرات آلاف الكتب والكتيبات باسم الإسلام لتجعل منه طبعة وهابية ليس إلا. كيف فهم هذا الواقع العربي فتأكد من فرص نجاح مشروعه: ريع النفط يحمل على كل ورقة نقدية هلوسة وهابية وعلى كل رغيف سوط المطاوعة، وإلى جانبها مباشرة نساء جميلات يتغنجن على شاشات قرب أبواب الحرم المكي! كل هذا معاً! ولم نلتقط نحن هذا في حينه!! ولكن، كما يُشاع أن كنيدي هو الذي التقط أهمية الإعلام، وأن أيزنهاور صاحب نظرية المجمع العسكري، وهذا هراء. ليس هناك عقلٌ واحدٌ، هناك مؤسسات. هناك مثقف/ة الاختراق، وهناك مثقفونا المخرووقون، وهناك نحن الذين صمت معظمنا عن كل هذا بين مهزوم الوعي وبين من لم يُبصر في وضح النهار.

أما ثلاثة الأثافي فنتجلى حينما يكتب مثقفون عربٌ وفلسطينيون بأن تجميع الوهابيين وزجهم في سوريا وتجنيد المضيعين والبسطاء والمغرر بهم والعاطلين عن العمل باسم الدين ضد سوريا بأن هذه التوليفة هي ثورة طبقية واعية، يقودها وعي طبقى! فأية هلوسة ماركسية هذه؟ وحين يكتب مثقفون ماركسيون توقفوا عن المقاومة في لبنان، وكرهوا أن تنتصر المقاومة بقيادة حزب الله لأن هؤلاء اعتادوا التشكي والتبرّم والهزيمة، حين يكتب هؤلاء بأن قدرى جميل (الشيوعي وزير الاقتصاد في سوريا ضمن عملية الإصلاح تحت

الرصاص) مجرد معارضة مفبركة! حين يكتب هؤلاء هكذا، فهم يصطفون في معسكر الفوضى خلقة الفتنة، إنهم يخلقون الفتنة. هذه علمانية في كرها للدين تصطف في معسكرات الكيان.

قادت سيطرة الكمبرادور في بلدان العجز والانفتاح الاقتصادي إلى تزايد البطالة أي تزايد الفرز الطبقي ولكن دون أن يزيد الوعي الطبقي. فقد لعب تجويف الوعي دوره البارز في تحويل الغضب الشعبي إلى الاستغاثة بالدين في طبعته الوهابية، مستفيداً من مشروع الوهابية الذي كان يوزع وجبات عذاب القبر وحتمية فقر الفقير وإطاعة أولي الأمر حتى لو فسقوا وخانوا وحصة اليهود في القرآن الكريم... الخ. وهو التجويف الذي قُصد به تسهيل تجريف الثروة. وفي هذا المناخ المختل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً كان طبيعياً أن تزدهر المذهبية والطائفية وأن تتمكن من تجنيد الفقراء على أسسها هي وليس على أسس طبقية اجتماعية شاملة. هذا مع التأكيد أن البنية الطائفية والمذهبية هي مراتبية طبقية بحد ذاتها حيث أغنياء الطائفة أو المذهب في القمة وفقراؤها في القاع، سواء تسلم الأغنياء سلطة سياسية دولانية أم لا، وهذا ما يدفع المجتمع إلى تصارع بيني مذهبي وطائفي لا يرتقي إلى صراع اجتماعي طبقي. وفي كل هذا يبقى الفقراء هم الذين يقتلون ويُقتلون دون مراكمة نتائج اجتماعية اقتصادية وعبوية تغير من حالهم. وهنا تغيب المواطنة لتحل الطوائف والمذاهب والإثنيات محلها وتصبح الدولة حكماً بين الطوائف وموقع تقاسم مصالح كما لبنان أو عُرضة لتقاسم الطوائف والمذاهب والإثنيات حال العراق.

صحيح أن هذا تعبير عن مأزق الدولة القطرية وانسداد غدها، ولكن جدل أو دياكتيك القاع أعطى مؤشرات تدفع باتجاه استبدال الدولة القطرية بدولة المذهب والطائفة والإثنية والقبيلة وليس باتجاه الدولة القومية. وهذه لا شك تعبيرات عن حالة لا يمكن تجاهلها وهي: أن الطبقات الحاكمة من أسر الخليج الماقبل إسلامية وفي أحسن الأحوال تمفصلات اجتماعية لنمط الإنتاج الآسيوي، وحتى ما بعد الحداثة اللبنانية كانت طبقات واضحة المعالم والمصالح والاتجاهات، بمعنى تعرف ما تريد وتقيم ارتباطاتها وتحالفاتها على صعيد محلي إقليمي

(وخاصة مع الكيان الصهيوني) ودولي بينما الطبقات الشعبية لم تكن بذلك التبلور في مستوى الوعي على الأقل بغض النظر عن التفاوت بين عمال المحلة الكبرى في مصر والقبائل التي تعيش على حواف الربع الخالي في السعودية. هذه الطبقات الموجودة في ذاتها والمفتقرة إلى قوى سياسية تمثلها، غدت رصيذا هائلاً للاستخدام. وبما أنّ المنتظم وصاحب الخطة هي الطبقات الحاكمة، فقد امتطت الطبقات الشعبية التي ما تزال في حالة جُموع، بل امتطت المجتمعات على مدار العقود المنصرمة، وحتى خلال الحراك الحالي!

ولكن، إذا كان الحال كما نرى، فإنّ استكمال الغوص في القراءة الرمادية يكمن في عدم قدرة كثير من المثقفين على الفصل بين:

- التبلور الطبقي للثورة المضادة بما في ذلك جزئها في الوطن العربي.
- وغياب التبلور والوعي السياسي والطبقي للطبقات الشعبية حتى وهي تندفق إلى الشوارع، بل تدفقت كجموع ومخاليط.

ويرتد عدم الفصل هذا إلى تحمسنا في بدايات الحراك، وهذه مشكلة أن تكتب عن تطور ما وهو يتحرك بعكس دقة أن تكتب عنه تقييماً بعد أن يرسو على برّ معين. إن الكتابة في لحظة الصراع هي واجب ولو حملت بعض عدم الدقة، لأن على المثقف أن يكون في المشكلة وفي الصراع قياماً بواجبه. وبالطبع لهذا ثمنه في مسألة الدقة.

ولكن، بعد أن كشفت الوقائع عن كثير من جوهرها، فإن قراءة ما يجري بمبضع الصراع الطبقي الواعي هو مغامرة فكرية تفرض نفسها على الواقع. ومن هنا وجوب التفريق بين وجود الصراع الطبقي في أي حراك اجتماعي، وبين وجوده لذاته! بل بين أن تعي الطبقات الشعبية ذاتها بذاتها وبين ضرورة وجود الحزب الشيوعي الحقيقي كرافعة ووعي وتنظيم. إنّ حالة وجود طبقات بدون ممثليها دون أن تفرز ممثليها هو انسداد خطير.

إن أولئك الذين يُسقطون على قوى الحراك العربي التي اقتنيدت بالتحريك من قوى الماقبل (السلفية الوهابية) وقوى المابعد حداثة والنااتو، يُسقطون عليها طابع الانتفاضة والصراع الطبقيين أو يتوقعون منها، وفي سوريا تحديداً، التحول قريباً إلى هذا، إنما هم طبقات ممسوخة

من هوس التروتسكية وخاصة البريطانية التي تلهج في كل حين بأن "الثورة تتبع من باب المصانع" ومصانع بريطانيا تتبع منها أسلحة وذخائر لمذابح العراق ويوغسلافيا وليبيا وسوريا. وحين نرى ذلك التحالف بين قوى الدين السياسي وقيادات شيوعية من أصول موسكوفية، ومنقفيين تروتسكيين (كما في الحالة السورية) لا يمكننا إلا التذكير بأن هؤلاء صدى للمحافظة الجديدة التي وجدت قيادات تروتسكية ضالتها فيها لحماية الكيان الصهيوني وخلق أممية رأسمالية بيضاء، نبيها جورج دبليو بوش، وليس كارل هنريخ ماركس!

وبدلاً من الهُتاف الطبقي رغم غياب وعي سياسي طبقي، لا بد من قراءة مناخ ضياع هذه الجموع التي نسميها طبقات رغباً عنا، ولكننا نؤكد عدم فعلها الطبقي وهذا الأهم. ومرة أخرى، فإن ما وراء هذا هو مشروع التجويف والتجريف. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن تسليح وهابيين وحنثالات وسوقة وعوام ولصوص ومشردين بالمال والفكر الوهابي لن يصب في ولن يتحول إلى أي شكل من الصراع الطبقي أو الثورة الشعبية بل يقتل انويتها وباداياتها. ولا شك أن أهداف الثورة المضادة في سوريا ليس فقط إسقاط وتدمير سوريا بل كذلك خصي المعارضة السلمية كي لا تفقد توجهاتها إلى تغيير اجتماعي طبقي في سوريا سواء بالصراع مع السلطة أو بالحوار والمصالحة المشروطين بإصلاح جذري أقله مغادرة السوق الاجتماعي وهو الإصلاح الذي تراه الثورة المضادة أخطر من النظام القائم.

وكما كررنا عديداً، فقد ترتب على تجويف الوعي وتجريف الثروة، ضمور القاعدة الإنتاجية وخاصة في بلدان مثل مصر وسوريا والجزائر، وهو ما ترتبت عليه بطالة عالية وفقير وتمايزات طبقية بين غني وفقير، تمايزات لم يتم التقاطها لتطوير فهمها بوعي طبقي، مما فسح المجال لحلول الفكر الوهابي السلفي محل الفكر الطبقي المسيس أي الاشتراكي وخاصة بين عشرات ملايين المهمشين. ولا شك بأن حوامل الوعي الطبقي هي طبقات عاملة منتجة مغربة عن ما أنتجه جهدها، وليست جموعاً ممن لا يعملون ولا يُنتجون. وكما أشرنا سابقاً، فإن تقييد المهمشين سواء المتعلم منهم أو الأمي بسوط الدولة الأمنية وبدور الدولة في المقاومة والممانعة ورفض التبعية للإمبريالية، لم يتمكن من منافسة مشروع الفوضى الخلاقة الذي قام على تزويد

هؤلاء بكتب السلفية والوهابية وبحقن الريع النفطي. إنه المال والدين السياسي. ولا شك أن وجود ماركسيين (سابقين أو من يزعمون أنهم ما زالوا ماركسيين) كمرشدين ثقافيين لهؤلاء يزيد من قناعة هؤلاء المضيعين بمشروع الريع والدين السياسي تماماً كما أضفى اليسار الفلسطيني "شرعية" على سلام رأس المال بتحالفه مع سلطة الحكم الذاتي. وهكذا، بدل أن نرى ثورات وجدنا أنفسنا أمام غزوات تعيش على ريع النفط العابر للطبقات. غزوات تعلن أنها سوف تحتل سوريا والعراق لتهزم إيران ثم تتحول بعدها إلى إسرائيل لتحرير فلسطين! جميل، ولكن الأجل هو ذلك البهار الماركسي الذي يرشه أحفاد الشيخ القاتل "تروتسكي" على هذه الجموع ليسموها ثورة شعبية/طبقية المحتوى وحتى الأداء!!

إنما يحصل، وخاصة في سوريا، ونخشى نقشيه في لبنان هو مشروع: وجوب اقتتال فقراء الطوائف لصالح أغنيائها الذين، أي الأغنياء، لا يقتتلون في السوق طائفيًا بل اقتصادياً. وربما يلجأون لاستخدام مقولة ماركس في لحظة ما: "تآخي اللصوص". بالنسبة لهؤلاء، فإن مشروع التراكم مستمر بل ويجري توظيف الشحن الطائفي لصالحه.

تونس:

بينما كان الشارع في تونس يمور بالعمال والفلاحين والطلبة والعاطلين عن العمل وحتى متوسطي الحال كانت الثورة المضادة تخطط كيف تحمي جسد النظام /الهيدرا بقطع رأسه وإنبات رأس بديل له. ولم يكن شغل الثورة المضادة مجرد تحويل رسائل من مكتب هيلاري كلينتون ومكتب فلتمان في باريس إلى تونس العاصمة، بل كان هناك المطبخ المحلي للثورة المضادة، قيادات الحزب الحاكم، قيادة الجيش المنتجة في البنتاغون، متقفو الأنجزة وكذلك الرأسمالية الطفيلية المتعيشة على ريع السياحة والعمل في الاتحاد الأوروبي وفي النهاية قوى الدين السياسي التي يقوم اعتراضها على النظام بأنه ليس بيدها. فهي تلتقي وتبارك رأس المال الخاص، وحرية الكسب والملكية الخاصة حتى بدرجات أقل "عدالة" من رأسمالية العولمة. وهي قُطرية التوجه، مضادة للأمة العربية. وفي هذا تلتقي كعالمية الدين السياسي مع العالمية الرأسمالية الغربية ناهيك عن التقائهما في السوق بطبعته النيولبرالية. وإذا كانت الرأسمالية

المعولمة تنسب الفقر إلى الكسل والحظ، فقوى الدين السياسي تنسبه إلى الله طالبة من الفقراء البقاء في المسجد متعبدين حتى يوفر الله لهم الرزق محذرة إياهم من الطمع في أكثر مما في اليد.

أما وقد اتضح أن الحراك الشعبي قد يتجذر، إذ لم يكن مجرد تظاهرة واحدة أو في مكان محدد. فكان باروميتر الثورة المضادة يقيس بحذر ودقة. إذن لا بد من إلقاء الرئيس خارج البلاد. إنه قائد الجيش الرجل الذي حوّل الحراك غير المؤطر حزبياً وغير المعمق فكرياً ومطلبياً، حوّله إلى انقلاب بـ"اليد الخفية" دون أن يشعر به من في الشارع الذين أخذوا بحماسة طرد الرئيس. يومذاك كادت قناة الجزيرة تقع في خطأ إبراز دور قائد الجيش في طرد بن علي لكن المذيع تدارك وقطع الخبر وكنت أنا أشاهد ذلك المقطع مما لفت نظري. وهكذا، فقد تم تحريك الحراك وليس سرقة أو اغتصابه وجرى تبديل رأس برأس إلى أن كانت الانتخابات التي انتهت إلى يد الثورة المضادة مجدداً ملخصها: انقلاب الجيش بخطة اميركية وتسليم السلطة لقوى الدين السياسي عبر انتخابات كانت نتائجها سهلة القراءة بعد تحضير دقيق، ثم عودة الجيش بقيادته الأميركية إلى ثكناته بعد ان قام بدوره. بقي حكم الشركات ووصل الدين السياسي للسلطة وأعلن تحالفه مع المركز الرأسمالي وطمأن الكيان الصهيوني وأبقى على الفقر في تونس، لكنه هذه المرة فقر تحت مظلة الديمقراطية. لقد حسمت الثورة المضادة الموقف بانقلاب أو تحية داخل القصر الذي كانت الثورة المضادة هي مصدر وجود رئيسه وبقائه، وكان المؤشر الأخير في ذلك تحويل بن علي إلى صندوق تقاعد الطغاة أي العربية السعودية. لم يكن بن علي ابن البلد ولا قيادة الجيش ابنة البلد ولا الحزب الدستوري كذلك، فمضى كل شيء كترتيب عائلي كان لا بد منه كي يُخدع الحراك ويسترخي في حضن ديمقراطية الفقر، إنها النيولبرالية مشفوعة بتعاويد الدين السياسي، ويبدو أنه كان كذلك. وبقيت المقاومة من قبل الاتحاد العام للشغل بقيادة يسارية وحده يصارع تونس الجديدة التي تبحث قشرتها الرسمية عن مقعد بن علي نفسه فمن سينجح؟ وخاصة بعد تفرغ الحراك من جوهره الطبقي وإهداء نتائجه

إلى قوى الدين السياسي التي تعلن التحالف مع الغرب والتطبيع مع الكيان والحرب على اي وعي طبقي.

مصر: تشابهت وتفاقت الحالة المصرية عن التونسية. في التجربة المصرية كان كل شيء أكبر، الشارع، الجيش، الثورة المضادة وخاصة قوى الدين السياسي. وإذا كان اغتيال الحراك التونسي في كثير منه بأيدي الاستعمار الفرنسي فاغتيال مصر كان بأيدي البيت الأبيض بامتياز. كما كان القمع في مصر أوسع والشهداء أكثر. وسمحت الثورة المضادة لرأس النظام أن يجرب حظه في تشغيل ماكينة القمع في الشارع علانية في موقعة الجمل والبغال ولكنها كانت تجربة محسوبة بل بروفة كي يصعد الجيش وقوى الدين السياسي على ظهر قوى الحراك ولكي يتنافسان إلى درجة تمثيل وصول حافة الاصطدام بينما قيادة الثورة المضادة تمسك بكل الخيوط وصولاً إلى إحلال قوى الدين السياسي في السلطة ضمن ديمقراطية شكلانية. فلم يعد مكاناً لانقلاب عسكري. إنها حالة خليط بين نموذج ديمقراطية أوروبا الشرقية بعد المرحلة السوفييتية وبين أميركا اللاتينية قبل العقد الأخير حيث التحولات الجذرية باتجاه اشتراكية الألفية الثالثة.

كانت النقابات التونسية حاضرة في مشهد الحراك بقوة ووضوح لأنها حملت تراثاً مستقلاً بدرجة ما عن الحاكم، وكانت النقابات المصرية هي قوة التمهيد للحراك منذ سنوات لكنها كانت أقل تماسكاً من نظيرتها في تونس. كلتاهما نقابات تمثل طبقات، ولكن طبقات بلا أحزاب متعمقة فيها أو تقودها. حسّ عمالي طبقي لم يُشحن بوعي سياسي طبقي ملائم مما جعله قابلاً أن يُسرق.

تحرك الطلبة والعمال والعاطلين والمتقنين كفئات أو شرائح أو طبقات وتحرك مستقلون ووطنيون وناصريون واشتراكيون ولبراليون. ولكن كان بين هؤلاء الكثير من أولاد هيلاري من متقفي تكنولوجيا المعلومات والمتدربين على الاندساس بين الجماهير بشعارات الديمقراطية والحرية. فكان هذا اللغم الأول، اللغم البرتقالي الذي وضعته العجوز المتصابية هيلاري.

وفي اليوم الثالث على تحية مبارك أي يوم 23 يناير انفجر اللغم الأكبر. لقد أدرك الإخوان أنّ أيّ تأخر الآن سوف يسحب البساط من تحتهم، هل أدركوا أم قبل لهم؟. ولعلها المأساة الحقيقية أنّ هذا الحراك الذي افتقر للقيادة والحزب وجرى التفاخر بذلك أو خداع الجماهير بـ "أمجاد" غياب الحزب والمشروع والقيادة ليوفرها الإخوان فاتحين بابين عريضين على الثورة المضادة وعلى الحراك الشعبي.

بهذا المنحى المزدوج أخذ الإخوان مصر من الثورة إلى حرب الدساتير وتلخص الصراع الطبقي بل اختزل في الثورة الأولى أي الديمقراطية السياسية المزركشة والفقير المقبول. على مدار عام ونصف تلاشت شبيبة الميادين وجمّعت ورتبت الثورة المضادة صفوفها. كان الوضع خبيثاً فقد جرى تحييد الجموع رغم كثرتها وأصبحت في شبه حال من يراقب مسرحية "صراع" قوتين من الثورة المضادة: قوى الدين السياسي والعسكر. وجرى تخريج ما أسموه الدولة العميقة والتي جرى اختزالها في العسكر. ولكن عمق الدولة هذا انتقل إلى البيت الأبيض والبنّاعون. لقد أفلح حكماء النظام في الزعم بأن جيش مصر ليس عسكرياً، وبأن الجيش حامي الثورة خالطين قصداً بين قيادة أمريكية للجيش وبين الجيش. وأفلحوا في حرب القوانين والدستور، ودُفع بمطالب الطبقات الشعبية إلى الورا.

وهكذا نجح العسكر في الزعم بأنهم حموا مصر و"الثورة" بينما حموا النظام بجوهره الاقتصادي والاجتماعي/الطبقي والسياسي، ونجح الإخوان في تمثيل دور تصدي "الثورة" للجيش، ونجح أولاد هيلاري في حصر الثورة بل حشرها في الصندوق الأسود لطائرة "الثورة" مجسداً في ديمقراطية الهتاف والشعارات الديمقراطية، بينما ديكتاتورية رأس المال الجماعية هذه المرة تُطبق على خناق مصر.

ما زلنا إذن في التجربة الأولى والتي من تمفصلاتها تبلور أولي لمعارضة ناصرية وقومية ولبرالية واشتراكية، والتي حصد مرشح بعضها المرتبة الثالثة كتفاً إلى كتف مع قُطبي الثورة المضادة. وهذا يعني أنّ هناك إمكانية بددت وهم الإخوان بحسم الشارع كما حصل في انتخابات مجلسي الشعب والشورى.

شاء مقرئوا الماركسية أم أبوا، نؤكد أن الجماهير يمكن أن تُضللَّ وخاصة في حقبة من التاريخ يقودها التهريج الإعلامي وجماليات الفضاء، وكذب الأكاديميا والدول الكبرى وتهافت الموضوعية وحلول المذيع محل المفكر، والسلفي محل المثقف النقدي والقاتل محل مقاتل حرب الغوار ومثقف الصدى والاستدعاء محل المثقف المشتبك.... الخ ورغم ذلك، فإنَّ بضعة أشهر من محض الشارع المصري ثقته للإخوان كانت كافية ليتنبه الكثير من المصريين فيحولوا أصواتهم إلى المرشح الناصري. ولكن أيضاً، ما زال هذا التحول ضمن الصراع والتصارع على القانون والدستور لا على التغيير الثوري. أما المطلوب فهو الصراع الطبقي والموقف القومي وحماية الوطن. فأية أعباء!

ويبدو أن الأسلوب العسكري لإدارة الانتخابات قد أتى ثماره. توافق أقوى خصم محتمل للجيش - الحرية والعدالة، حزب الإخوان المسلمين - مع القضايا البارزة، بما في ذلك الانضمام إلى معاهدة السلام مع الكيان، وهو شرطٌ لا غنى عنه للحصول على المساعدات العسكرية الأميركية باستمرار وصدقات انظمة ريع النفط. وأعرب نواب الإخوان أيضاً عن دعمهم لحجب تفاصيل الميزانية العسكرية من زملائهم البرلمانيين الفضوليين (الذين سوف يحصلون فقط على رقم واحد شامل في الميزانية). وحشدت جماعة الإخوان أعضائها للوقوف جنباً إلى جنب مع قوات الأمن التي تواجه مظاهرات كبيرة، كما حدث يوم "ثلاثاء المصير" عندما سار المتظاهرون إلى مبنى البرلمان للمطالبة بتسريع نقل السلطة إلى المدنيين متخيلة ان المباراة الودية والمحسوبة والمرتبة بين قيادة الجيش والإخوان هي صراع حقيقي.

وحيث نكتب هذه الكلمات تزامناً مع تسلُّم محمد مرسي مهامه فإن صفقة تديرها الولايات المتحدة بين الجيش وقوى الدين السياسي موجزها تمكين قيادة الاحتكار العسكري من ممارسة سلوكه الربيعي. وبذلك تُصمم الشركة العسكرية على إبقاء ملكياتها وعملياتها بعيداً عن التدقيق العام وإطلاق يد الإخوان في السياستين الاجتماعية بمضمون قروسطي والخارجية بمضمون

نيولبرالي. أما إقليمياً، فستظل مصر في ذيل النفط وسيبقى الأسد المصري مخدراً تجاه الكيان الصهيوني إلى جانب التبعية للولايات المتحدة. وبالطبع إلى حين.

حالة سوريا تعبير أوضح:

ما تزال سوريا الحالة العربية الأكثر تعقيداً وتشابكاً واشتباكاً. حالة يختلط فيها المذهبي بالطبقي والفطري بالقومي. حالة مرفوعة إلى المستوى الدولي لتصبح سوريا بيضة القبان عالمياً.

وبدايةً، فإنه لا بد في جانب من التركيز على وجود التفارق الطبقي في سوريا كأى بلد ليس اشتراكياً وفيه الامتيازات والفساد على أساس طبقي وليس على أساس طائفي بلد في عالم عايش العولمة وتورط في السوق الاجتماعي وأخذ على حين فجأة بتفكك إمبراطورية لينين. وبلد كهذا لا تحول أوضاعه دون وجود فقراء وتهميش وتجريف وتجريف ومن ثم تفارقات وتميزات وصراعات طبقية. ورغم وجود التعليم والطبابة بالمجان، فلا يمكن لدولة في عصر رأس المال أن لا تحتوي فقراء ومضيعين طبقياً وخاصة بانحرافها إلى اقتصاد السوق الاجتماعي من جهة ووجود قمع الدولة الأمنية الذي حال دون تطور احتجاج اجتماعي حر من جهة ثانية. هل حجب هذه الحرية راجع فقط لوجود الدولة الأمنية ومصالح النومنكلاتورا أم كذلك لكون سوريا تحت حصار مديد وتحت استهداف بدأ مع سقوط عراق صدام حسين حيث عبرت عن ذلك فاتورة كولن باول، وتحت ضغط للاعتراف بالكيان وضغط فك العلاقة بحزب الله وإيران. وربما كان أكثر ما راكم حقد الثورة المضادة دعم سوريا للمقاومة العراقية. ومع ذلك لنترك الحكم في كل هذه للتاريخ.

أسوة بما حصل في عدة أقطار عربية بدأ الحراك في سوريا طبقياً، وكما رد أكثر من نظام رد النظام السوري أيضاً بالقمع أو هكذا يُقال، بل إن الهجمة العالمية المشتدة والممتدة تقرّبنا من الاعتقاد بأن من اطلق النار بدايةً على الحراك كان من بين الحراك نفسه. ولكن للثورة المضادة حضورها وخطتها، ورغم نقاوة من طالبوا بالإصلاح، فلماذا لا يكون بينهم منذ البداية من أولاد هيلاري؟ وقد يكون أولاد هيلاري هم الذين بادروا باختيار التوقيت.

- هل منذ اليوم الأول جرى حمل السلاح ومن ثم إطلاق النار على الأمن والمواطنين السوريين، أم أن الأمن أطلق النار على متظاهرين سلميين؟ هذا أمر أصبح تفصيلية تجاوزها الوقت والحدث وحكمها للتاريخ كذلك. بيت القصيد أن نارين أُطلقتا فوراً على سوريا:
- نار شبكة إعلامية معولمة منذ البداية قادتها الجزيرة وأوضحها ببلاغة انقلاب "المفكر القومي" عزمي بشارة كما يُدعى (بعد سنوات من مديح سوريا وحزب الله) إلى عدو تلفزيوني فضائي شاشاتي ضدها! هل هذا بلا تحضير!
 - ونار أسلحة لا يمكن أن تكون دخلت سوريا مع الأيام الأولى للحراك، هذا ناهيك عن انكشاف أنفاق يتطلب حفرها سنوات!

لقد كشفت الثورة المضادة في سوريا عن تركيبة عابرة للقطريات بل عابرة للقوميات. لكن ما يهمننا هنا هو الجانب الاجتماعي الطبقي المحلي لتركيبتها القطرية في سوريا نفسها وقطريات عربية أخرى.

ليس شرطاً أن الثورة المضادة قد اعتقدت أنّ سوريا هشة مثل ليبيا، بل العبرة في الاستهداف بمعزل عن القدرة على تنفيذ الهدف، أو قناعة قوى الثورة المضادة بأنها في النهاية سوف تُسقط سوريا، لأن دور الثورة المضادة العدوان في شقها الغربي الرأسمالي والصهيوني والخيانة في شقها العربي الرسمي الكمبرادوري وخاصة الخليجي. لذا، تحديداً كنا مع سوريا. يتربك العدوان على سوريا من طبقة عليا مكونة من:

- القيادة العليا من المركز الرأسمالي الصهيوني المعولم، عسكريا ومخابراتياً ودبلوماسياً وهذه شديدة التبلور الطبقي.
- الأسر المالكة/الحاكمة في قطريات الريع النفطي ومختلف أنظمة الكمبرادور العربي سواء باسم جامعة الدول العربية أو مباشرة من هذه الدولة أو تلك. وهذه متبلورة طبقياً بالمعنى المصلحي المادي مع اقترانه بوعي بدائي وخاصة حكام الخليج الذين فوق وإلى

جانب هذا اصبحوا ضمن شبكة راس المال المعولم الذي يطوف العالم بحثاً عن التراكم.

أي ثقافة بدوية وإمكانات ومصالح مالية معولمة!

وبأيدي هذه السلطات بل هي تحرك على الأرض عبر الحدود التركية واللبنانية والصهيونية والأردنية وعبر الأقمار الصناعية، مجموعات مسلحة ومدربة وممولة بمعنى جيوش فعلية وبعيها غيبي وتكفيري يقودها فائض ريع النفط . وتدعمها أنظمة رأسمالية ريعية وطفيلية وفسادة ومرتبطة بالسوق العالمي من مختلف القطريات العربية. ويبرر هذا الاصطفاف الطبقي العدوانى فرق من المفارز الفكرية في اتجاهين يساري علماني ودين سياسي بما هم مثقفان عضويان لرأس المال.

هذا في المستوى القرارتي والطبقي العلوي أما على الأرض فهناك فئات من الطبقات الشعبية وخاصة في الأرياف المتضررة اقتصاديا من تطبيق سياسات اقتصاد السوق الاجتماعى وهي مكونة من:

- متعلمين غير مثقفين تعلموا عبر التعليم المجاني لسلطة البعث.
- مجموعات من الفقراء ضعيفي أو معدومي التعليم شبه عاملين أو عاطلين عن العمل.
- مجموعات من المتعلمين المتغربين المتأنجزين أولاد هيلاري.
- مجموعات من المهريين وقطاع الطرق.
- مجموعات من القاعدة والتكفيريين من مختلف القطريات العربية والإسلامية.
- ضباط أترك.
- ودعم لوجستي وتسليحي من الدول الغربية والكيان الصهيوني.

ليس ما يميز التجربة السورية هو فقط وجود هذا الحشد الهائل بشريا وتسليحيا وماليا من الخارج، بمعنى أنّ الثورات هي صراع داخلي. بل ما يميز التجربة السورية أن هذا التمرد على الدولة يتصف بـ:

• توفير تمويل خليجي مُغدق لتغطية كافة النفقات وتوفير الرواتب ودفع ضمانات مسبقة لأسر هؤلاء الإرهابيين سواء كانوا من سوريا أو من خارجها. وهذه حالة لا سابق لها من حيث كل هذا الإغراق.

• توفير كافة الأسلحة اللازمة لهؤلاء الإرهابيين، وهو أمر لا يستهان به بهدف إنهاك جيش نظامي اختار الأعداء عدم منازلته نظامياً.

• تحضير وتعبئة تكفيرية مسبقة من قبل قوى الدين السياسي سواء بالكتب أو الأشرطة أو خلال الوجود الجسدي في بلدان الربيع النفطي أو بالوعظ في المساجد ضد القومية والعلمانية وحقوق المرأة والتنمية والاشتراكية... الخ.

• تحالف بين السلفية الوهابية واليسار الموتر من شيوعيين سابقين (الاتجاه السوفييتي) وتروتسكيين ذوي ارتباطات وعواطف صهيونية، وهذه طبعة مشابهة لتحالف تروتسكيين مع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة وكذلك ما سبقها من تجارب حزب العمال البريطاني وما أُسمي في أوروبا بالطريق الثالث.

تتسم المجموعات التي تقاثل على الأرض بالجمع بين حرب العُوار من حيث الاختباء في الأرياف، ولكنها تعمل بشكل معاكس لهذه الحرب كحرب شعبية فهي في عجلة من أمرها لا تختار استمالة الفلاحين بل تقوم بالقتل في أوساطهم للزعم بأنّ الجيش النظامي هو الذي يفعل ذلك، وبالتالي لا تختبئ بين الفلاحين بل تحتل قرية هنا وأخرى هناك كي تجر الجيش إلى اشتباك في الموقع لتُظهر في الفضائيات بأنّ الجيش يضرب المدنيين ولتعطي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مبرر تمرير البند السابع في مجلس الأمن لتدمير سوريا.

هذا النمط من العلاقة بالجماهير هو النمط التكفيري الذي يرى في كل المواطنين حالات ضلال عن الدين بمفهوم هؤلاء. ولعل ما يُقنع هؤلاء بما يعملون هو التبسيط الثقافي للحياة بمعنى أنّ هؤلاء هم أساساً خارج العملية الإنتاجية وهو تهميش يحول بينهم وبين التفكير في

مصادر تمويلهم المغدقة. وسندهم في ذلك تدني أو غياب أيّ مستوى ثقافي خارج الشحن الديني والمذهبي القائم على أرضية سياسية.

فهم يرون بأن الأموال التي تتفق عليهم هي كرمٌ وتديُّنٌ من حكام قطريات النفط، وليست ثروة أمة تُخصص لتدمير الأمة نفسها سواء بوجود هؤلاء الحكام أو بنهبها من أعداء الأمة. فعلاقتهم بالثورة المضادة هي مسألة وجود شغلٍ مُجزٍ بمعزل عن الأهداف وراء ذلك ونتائجه وحتى عن مصيرهم الشخصي، وفي هذا يتقاطعون مع المرتزقة الدوليين الذين يحترفون القتل من أجل المال، أمّا هؤلاء البسطاء فيحترفون القتل بالمال وبتعويض سماوي في الآخرة مما يحول دون قدرتهم على سماع أيّ صوت للعقل. إن القوى والأنظمة التي تقف وراء هؤلاء إنما تجعل منهم مشاريع موت وقتل دون أن تأبه بعددهم. وهذا يفتح على مستويين في العدوان:

- مستوى يفهم الصراع جيدا وبدقة الرأسمالي أو الحاكم ذي المصالح.

- ومستوى دوره تنفيذي لا يفكر بـ ولا يُسائل من جنده.

وفي تقاطع هذين المستويين يصل كل منهما إلى مواصلة الصراع حتى الإنهاء أو الانتهاء.

فالمستوى الرأسمالي يقوده التراكم ولو إلى حتفه، والحكام النفطيون يرون بقاء سوريا نهاية أنظمتهم، أما المجموعات المسلحة فأدوات تنفيذ محفوزة بتعبئة وشحن تجهيلي مغلفٍ بخدمة الله وبإغراء مالي لم تحلم به مما يشعرها أنّ الجنة نزلت إلى الأرض وبسلاح تعبّر به عن مصدر قوة لم يتوفر لها ذات يوم، وكل هذه مدعاة لقتال حتى الرمق الأخير فهي مضمونة في الحياة وفي الممات. وهذا يذكرنا بما كان يعد به بطرس الناسك مقاتلي حرب الفرنجة.

يعتقد هؤلاء البسطاء أنّ الحياة غرفٌ من بئر النفط، وعليه لا حاجة للشغل ولا للسوق

ولا للدورة الاقتصادية، فهم يأكلون ويشربون وينفقون وينجبون بلا حسابٍ. وبهذه التعمية لا يرون أنّ قطريات النفط تحت احتلال جيوش الغرب الرأسمالي وأنّ القواعد العسكرية لهؤلاء هي التي تحكم المركز الديني السياسي للعرب والمسلمين. فمن اين اتى احفاد الشيخ القتيل بأن هذه انتفاضة طبقية؟

هنا يصبح الوطن مجرد دور لهم يقومون به بجزء مالي مُغدق بانتظار وصول الوطن النهائي في الجنة. وعليه، لا يعود لديهم أيّ تفكير ولا اعتراض على احتلال أوطانهم أو احتلال وطن الآخرين أي الفلسطينيين.

حينما يغدو القتل حرفة تتمكن القيادة العسكرية والمخابراتية الغربية العليا إلى جانب قوى الدين السياسي من تحريك هؤلاء من موقع لآخر ومن موقف لآخر دون عناء يُذكر. وخلال كل هذا نُضحيّ الإمبريالية بكثير من جنودها ومصالحها إذ لا فرق لديها بين قتل هؤلاء وقتل أمريكيين طالما يخدم مصالح رأس المال. لذا نُقل هؤلاء من قتل الجنود السوفييت الذين وطئوا "أرض الإسلام" ليُحلقوا محلهم الجنود الأمريكيين ثم يقاتلوا الأمريكيين في أفغانستان دون أن يروا أنّهم يحتلون الحجاز. هنا يضيع معنى الوطن ولا تتم قراءة التاريخ حتى في شكله البسيط بمعنى دور الاستعمار ووجوده في وطن هؤلاء.

ربما من المهم معرفة كيف يمكن لغسيل الأدمغة أن لا يلاحظ هؤلاء، وهم المؤمنون بعمق كما يزعمون، لا يلاحظون كل ذلك الترف والفسق لدى حاكمي بلدانهم أو محرضيهم ضد سوريا في حالة غير الخليجيين! ولا يرون أنّ الغرب الرأسمالي هو الذي نشر ثقافة كره الإسلام! وقد نجد تفسير هذا في اختراق أدمغة هؤلاء بحيث تعاني من فُصام جوهره، أن لا تفكر قط في ما أعطى الله للحاكم! بل وقدرة الغسيل هذا على تكييف أدمغتهم بحيث لا ترى التناقض الواضح بين حياة التبعية والفسق الهائل في الخليج الرسمي وبين مطالبة سوريا بالديمقراطية. لا شك أنّ هذا يفتح على مسألة هامة هي تاريخ الاختراق الطويل.

ليبيا... من حيرة القذافي إلى استعمار مشرعن!

أحد الجوانب التي كشفتها الإرهاصات العربية ذلك الفقر المعلوماتي الهائل لدينا عن الوطن العربي. هذا على الأقل وضعنا في الأرض المحتلة. وكان مدهشاً أنّ المعلومات العلمية الموثقة توفرت من مراكز أبحاث غربية أو أجنبية بشكل عام. أما كتابات كثير من العرب وما تبثه الفضائيات فلم يكن سوى لَيّ لأعناق المعلومات طبقاً لارتباط كاتب المقال أو الفضائية نفسها. وإذا أخذنا بالاعتبار انكشاف الأخلاق العلمي

والمعلوماتي والإعلامي خاصة على صعيد عالمي في الأزمة العربية الحالية، يضطر المحلل لبذل جهد جهيد للتحخيص.

قد تكون ليبيا أكثر بلد تضاربت المعلومات حوله بدءاً من المعلومة عن البلد تحت حكم القذافي الفردي والوطني في نفس الوقت مع تناقض هذا الوصف داخلياً، أو خلال الحرب الغربية الدولانية والشركانية التي دارت ضد ليبيا أو ما بعد اغتيال القذافي نفسه بشكل مقصود.

فيما يخص المعلومة كمعلومة أولاً وحدود تعرضها للتلاعب يمكننا رد القارئ إلى ثلاثة مصادر تشكل تعبيراً عن الحالة وتضارباتها: كتابات مايكل تشوسوديفسكي من جلوبال ريسيرش Global Research، وكتابات بيبي إسكوبار في كونسورتيوم تايمز¹⁰⁷ Consortium News وهما في جانب، وكتابات بوريس كاجرالتسكي¹⁰⁸ في لينكس Links في جانب آخر.

لم يكن حكم العقيد القذافي حدثاً ولا ديمقراطياً، ولكنه كان نظاماً وطنياً بدأ بشكل خاص بمواقف قومية واضحة. لكن هذا النظام أتى في لحظة بدء رحيل حاضنته القومية العربية أي بعد هزيمة 1967 بقليل وقبل سقوط النظام الناصري بقليل أيضاً، وهذا على سبيل المقارنة وحسب، حال منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل هذه التطورات وما لحقها من تفكك المعسكر الاشتراكي قد ألقّت بظلالها على القرار السياسي للجماهيرية الليبية التي ترددت علاقاتها بين العروبة وإفريقيا ولاحقاً ممالئة المركز الرأسمالي الغربي خوفاً وطمعاً في الرضى الذي لم يُدرکه أي ضعيف. وبكلمة موجزة، فإنّ بلداً في موقع وحجم ليبيا كان يجب أن يكون في اتحاد ولو فدرالي مع مصر الناصرية أو برعايتها، لكن الناصرية تحطمت باكراً. وإنصافاً للحالة نقول، بأنّ القذافي بعد سقوط مصر الناصرية ربما لم يجد أحداً يتحد معه!

107 – **Competition for Resources Intensifies**

As competition for oil, water and other resources intensify, global power relationships are shifting, providing backdrops for a string of conflicts from Iraq to Libya. Brazilian-born journalist Pepe Escobar, one of the most perceptive analysts of these trends, was interviewed by German Lars Schall. Lars Schall interviews Pepe Escobar December 29, 2011 "[Consortium News](#) "

108 – By **Boris Kagarlitsky**, translated from Russian by **Renfrey Clarke**

November 28, 2011 – *Links International Journal of Socialist Renewal*

بعد أن غسل القذافي يديه من أية إمكانية للتماسك الرسمي العربي¹⁰⁹، في الوقت الذي كان العقيد القذافي يحاول شراء صمت الغرب عنه عبر تمكين الشركات الغربية من نفط البلاد، كان يحاول خلق وضع قاري لإفريقيا كقوة حماية له وإفريقيا. لكن المفارقة أن الغرب لا يشتري صمته على حساب مصالحه واستراتيجياته، وإن إفريقيا المقتتلة لا تحمي نفسها لا فرادى ولا جماعياً. هل هذا تبرير لتذبذبات سياسة القذافي أم هي مسألة واقع؟ وهكذا، حينما بدأ الإرهاب في ليبيا كان النظام بلا أي ظهير خارجي. أما داخلياً، فكان الفشل الحقيقي للنظام حيث كان سيف القذافي قد أصرَّ على حل اللجان الثورية التي كانت مثابة حزب السلطة الأوحدهذا إضافة إلى جهاز سلطة لم يكن حزبياً بل تجميعياً حول شخص العقيد الديكتاتور، وكما اتضح فقد كان مخترقاً كما اتضح في انشقاق معظم أركانه. لذا، لم يكن حول النظام سوى الجيش والذي لم تكن هزيمته سهلة لولا التدخل الإمبريالي الغربي الناتو الذي استمر ثمانية أشهر متواصلة.

أهم الأسئلة المعلقة في حالة ليبيا هي:

أولاً: هل بدأ الحراك مسلحاً؟ فقد أصرت آلة الإعلام الرسمية غربية وعربية على أن الحراك بدأ سلمياً وبأنَّ النظام رد على الحراك بالسلح مباشرة بما في ذلك قصف بنغازي بالطائرات الأمر الذي مهد الطريق بعد شهر من بداية الأحداث لتمرير قرار في مجلس الأمن بالتدخل "الإنساني". ولكن بعد أن تورطت روسيا والصين في التصويت لصالح التدخل، دون أن تشاركا فيه، تمكنت الأقمار الصناعية الروسية من تأكيد أنه لم يتم استخدام سلاح الطيران، وكما أكد يفغيني بريماكوف مدير المخابرات الروسية السابق. قد تظل هذه المسألة قيد التمحيص، ولكن كيف تأتي للمتظاهرين توفر الأسلحة خلال أيام ولا نقول منذ اليوم الأول لولا أن الحراك كان مجهزاً سلفاً بالأسلحة، بل إن انشقاق جزء من أركان النظام وخاصة العسكريين يعني توفر السلاح محلياً. ويبدو أن السلفيين كانوا قد حصلوا على السلاح قبل الحراك بوقت طويل مما جعلهم جاهزين للاشتباك سواء بقيادة عبد الكريم بلحاج أو غيره، وهو الذي كانت أل سي.آي.إيه قد سلمته إلى ليبيا، وأعلن هناك توبته وجرى الإفراج عنه؟ هل كان ذلك خطة بين المخابرات الأميركية وهذا الفرع من القاعدة؟

ثانياً: كيف تم تفعيل دور جامعة الدول العربية لتطالب بالتدخل في ليبيا حتى دون أن تحاول الوساطة التي هي دورها؟ وكيف لعب أمينها العام عمرو موسى دور بطرس الناسك في حرب الفرنجة؟ ويبدو أن الرجل قد تأكد بأن من يقف في جانب الناتو سوف يصل إلى رئاسة مصر، وربما لهذا رشح نفسه! وهذا وضع الجامعة العربية في خدمة الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة للاستعمار المسماة بالتدخل الإنساني الذي أبطله برنارد

109- هناك محاولات عدة للقذافي للاعتماد على قوى شعبية عربية لكنها كانت محاولات من فوق، بل فوقية، حيث كثيراً ما جمع قوى وشخصيات عربية تحت عبائه وهو أمر لم يعط أية نتائج، فلا تلك القوى كانت شعبية حقاً، ولا طريقته الفوقية كانت قادرة على توليد هذه الحالة. وكنظام حكم لم يكن مرشحاً لينجز مهمة قاعدية كهذه.

لويس في التخطيط للتجزئة المتواصلة للوطن العربي، وبرنارد كوشنير¹¹⁰ رجل الولايات المتحدة وبرنار هنري ليفي المهندس على الماوية والفلسفة، بينما هو صهيوني بامتياز. وكما هو معروف فإن ممثل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني قد تنازل عن دوره في تلك الفترة لرئاسة الجامعة لصالح دولة قطر والتي لعبت ولا تزال حصان طروادة ضد ليبيا ومن ثم سوريا.

لقد أكد الدور القطري والسعودي والإماراتي في سيطرتها على الجامعة العربية والمشاركة في قصف ليبيا ولو رمزياً، أن الثورة المضادة تشتغل بخطة في الوطن العربي وأنها عازمة على مسح أية بقايا للأنظمة القومية وأن ذلك في خدمة الكيان الصهيوني وليس الإمبريالية وحسب.

ثالثاً: ينص ما يسمى بالتدخل الإنساني على اقتصار دور مجلس الأمن على حماية المدنيين. ولكن حلف الناتو ابتعد عن حماية المدنيين وركز على تدمير الجيش الليبي وبنية البلد التحتية بما فيها النهر الصناعي العظيم الذي أقيم بنفقات ليبية، والذي يقوم بجر مياه من بحيرة تحت الأرض بمساحة ألمانيا وتكفي لألف سنة، وهذه البحيرة هي الهدف الأساس للحكومة والشركة المائية الفرنسية التي كانت البادئة في العدوان على ليبيا وهذا لا ينفي استهداف فرنسا للنفط¹¹¹. بيت القصيد أن لا أحد تمكن من وقف شهية الناتو للتدمير أو حصرها مما أدى إلى تدمير البلد ومصرع 140 ألف ليبي وجرح 400 ألفاً مما يؤكد أن الهدف كان إسقاط النظام وتدمير ليبيا.

رابعاً: ما هي العوامل التي أوصلت المثقف العربي إلى الاستسلام إلى أن التغيير أمرٌ محالٌ في الوطن العربي مما خلق ثقافة ومثقي الاستدعاء؟ وكيف رفض هذا المثقف الاستفادة من كارثة العراق فطالب بحماسة ودون حياء علمي وعقلي وقومي بتكرارها في ليبيا وما زال يطالب بتكرارها في سوريا؟ وما هي الأسباب التي دعت حركات مقاومة للتلهيل لما يسمى ثورة ليبيا متجاهلة دور الناتو الذي وصل إلى السماء

110 - انظر كتاب بيير بيبان، العالم كما يراه كوشنير ترجمة محمود النبر، منشورات بيسان، بيروت، 2011. والكتاب فضح وثائقي للتدخل الإنساني ودور كوشنير من رواندا إلى كوسوفو إلى دار فور إلى بيفرا إلى صربيا... الخ. ولا ينقصه سوى إضافة فصل عن ليبيا ودور برنارد ليفي لتبيان دور المثقف الصهيوني اليهودي المرتبط بالمؤسسة المخابراتية والعسكرية. وفي النهاية الطبقة الرأسمالية في الولايات المتحدة وفرنسا بشكل خاص.

111 - انظر المرجع المتعلق بإسكوبار، وانظر عكسه ما يزعم بوريس كاجرلتسكي بأن القذافي لم ينفق شيئاً على ليبيا! مع كاجرلتسكي يناقض نفسه في مقالته نفسها، فأحياناً يكتب بأن القذافي طور ليبيا حديثاً، وأحياناً يقول إن ثروة ليبيا هربت الشركات الليبية إلى الخارج، وإن البطالة وصلت 30 بالمئة وعم الفقر... الخ. والمهم أنه في هذه المقالة يزعم بأن ليبيا بعد القذافي هي أقرب حالة عربية إلى الثورة البلشفية وبشكل أخص الثورة الفرنسية؟ كيف يمكن لأحد أن يزعم هذا! ففي يوم 14 آب 2012 تناقلت وكالات الأنباء أن ليبيا سوف ترسل دبابات للإرهابيين الوهابيين في سوريا (الجيش الحر) بموافقة الولايات المتحدة.

والأرض معاً؟ تطرح هذه التساؤلات شكاً كبيراً في قدرة هذه القوى وأولئك المثقفين على أن يكونوا بمستوى المرحلة ومصير أمة في عالم متغير بعنف ووحشية. إن استدعاء وتأبيد التدخل بل الغزو هو في جانب تسليم مؤكد بأن الغرب منتصر دائماً، وبأن الشرق لا يتغير سوى بقوة من خارجه. وهذه عقليات عبيد موروثه من جهة ومخروقة من جهة ثانية. هي كفر بطاقات الشعوب مما يجعل من حاملها خونة لدور الإنسان في التغيير وحصره في الأبيض الرأسمالي. أما ما يثير الشفقة على هؤلاء فهو إصرارهم على أن حراك الجموع هو حراك صراع طبقي حتى لو كان بقيادة الناتو.

وينسحب السؤال نفسه على مثقفي اليسار في الغرب الذين لهم تراث في خدمة وطلب والإصرار والمشاركة في "العدوان الإنساني" وخاصة في العدوان الثلاثيني على العراق 1991. إن اقتصادياً معروفاً مثل بوريس كاجرالتسكي (انظر المرجع أعلاه) وهو يبرر العدوان على ليبيا بشكل موارب، قد وصل إلى اعتبار ثوار الناتو شكلاً أولياً للثورة الفرنسية، وكاد يعتبرهم شكلاً أولياً لثورة أكتوبر 1917، إنما يؤكد أن لوثة مركزانية بيضاء وحمراء قد أصابته. وهذا يكشف استسهال المثقفين الغربيين طرح فتاوى من خلف أيديهم وعقولهم عن الحالة العربية، وهو استسهال للكثير من المثقفين العرب والفلسطينيين يد فيه لأنهم مارسوا ويمارسون دوراً دونياً لصالح المثقف الصهيوني والمركزي الغربي. مرة أخرى، في هذه الحالة العينية يزعمون بأن الجموع تقوم بصراع طبقي بينادق الناتو وأموال الوهابية! هؤلاء لا يستحقون إدراج أسمائهم!

ليبيا حتى كتابة هذه السطور لم تعد موحدة كما كانت، ويحكمها طرفان يعبران تماماً عن تكريس

الاستعمار دون حضوره العسكري البشري، ويعبران عن التحالف الذي ظهر حديثاً ولكنه طبيعي بين:

- من يُسمون الليبراليين وهم في الحقيقة ممثلو الشركات النفطية الغربية والطبقات الحاكمة هناك بالطبع بمعنى أنهم رأسماليو الثقافة، ولكن من موقع التابع لرأسمالية المركز.
- وقوى الدين السياسي التي هي رأسمالية الثقافة بل حتى بأفق المرحلة الميركنتيلية والتي يههما السلطة وقهر المجتمع وتقويض البعد القومي والعلمانية.

ولهذا التحالف المحلي دوره الإقليمي والعالمي، فليبيا اليوم مصدر تهريب الأسلحة وحاملها إلى سوريا ومصر والجزائر ومالي وبإشراف الولايات المتحدة. والطريف أن تكون السلطة بأيدي لبراليين وإسلاميين يقومون بالأدوار التي ينبتها بهم المركز الرأسمالي المعولم نيابة عنه. فهل هناك ضرورة لجيش أميركي في ليبيا. بقي أن نشير إلى كيل المديح من البعض لعدم وجود قوات احتلال غربي في ليبيا زاعمين أن ليبيا قد استخدمت الغرب وأعادته إلى بلاده؟ ليس هناك عقل في إجازة مديدة كهذا!

من خلايا نائمة إلى مثقفي إسناد الثورة المضادة:

لا يحتاج الاختراق العسكري لشرح، فهو من الحدة بمكان حيث ينتهي إلى انتصار طرف وهزيمة آخر. كما لا يحتاج الاختراق الرأسمالي إلى شرح معمق، فهو حالة تعايش يومي بين تابع ومتبوع وإن كان يغطي ويبرر نفسه بتكوين مصالح لأطراف أي طبقات تعيش على هذه العلاقة، وحين تكون طبقة تابعة، فهي لا شك ليست من البيئة وليست وطنية. الاختراق المتخفي هو الاختراق الثقافي وهو ربما أحد أشكال النشاط المخبراتي الذي يتبع السرية المطلقة ليس لحماية نفسه فقط بل لتعميق وديمومة تأثيره. ولذا فهو يبدأ دائماً بالخلايا الثقافية النائمة بل إن مختلف خلاياه نائمة بالمعنى النسبي أي لا علانيتها. وفي حين اتضح دور الاختراق الثقافي في الوطن العربي إثر احتلال الغرب الرأسمالي للعراق وتبرير ذلك من قبل مثقفي الصدى والاستدعاء الذين تحولوا علانية إلى مثقفي استدعاء الاستعمار والوقوف إلى جانبه، وتساعد دورهم بوضوح في استدعاء بل وامتداح احتلال ليبيا¹¹² فإن الاصطفاف الثقافي وانحطاطه إلى مجرد أبواق إعلامية قد بيّن كم كانت هناك خلايا ثقافية نائمة في الوطن العربي.

لقد لعب هؤلاء المثقفون دور الإسناد الثقافي والإعلامي والتكفيري لصالح العدوان الغربي على سوريا ولصالح المجموعات المسلحة التي تقتل عشوائياً وتخرب عشوائياً وتعيش عشوائياً وتموت عشوائياً. هل هؤلاء أنوية أو طلائع ثورة عمالية بوعي سياسي وطبقي كما يزعم أيتام تروتسكي في سوريا ولبنان؟

112 - فيما يخص الخلايا النائمة للدين السياسي تمثل كتابات فهمي هويدي نموذجاً غاية في الخبث. ففيما كتب عن "الانتخابات" في ليبيا حيث وصفها بالديمقراطية ووصف عملاء الناتو بالبراليين والعلمانيين، وانتهى مطمئناً بأن كل هذه القوى في النهاية تعتمد الإسلام كمصدر للتشريع! مقالته في جريدة السبيل الأردنية يوم 15 تموز 2012. فالرجل لا يرى أنّ كل هذه القوى بمن فيها إخوان ليبيا مجرد أدوات للغرب الرأسمالي وعلى رأسها محمود جبريل ممثل الشركات النفطية الكبرى، فأبي لبرالي! وهو يصف بأن القذافي كان قد دمر ليبيا. لكن من يقرأ تقارير كتاب غربيين موثقة أرقاماً ومعطيات يشعر بالخجل من درج كهذا.

وفي الحقيقة أنه لم ينحط مثقفون في التاريخ إلى هذا الدرك كما هو في مركز هؤلاء في الدوحة. فهم بما يبررون إنما يدوسون على أرواح وأجساد المسلحين والمواطنين والجنود السوريين دوساً مقصوداً وبوعي!

هل وصفنا هؤلاء بالمتقفين هو تجاوز؟ فلم يخطر ببال أن يتحول مثقف إلى مُفتٍ للقتل مقابل أُجرة من نظام تابع فقط لأنه يملك المال؟

هي بلاغة المثقفين التي تحول دون قدرة المضيعين طبقياً وثقافياً على الربط والمقارنة بين تقدمية النظام السوري وبين أنظمة الخليج التي تعيش ما وراء الزمن بل التاريخ، وذلك إلى درجة الاقتناع الذي لا يدفع للتساؤل البديهي: ولماذا الحرية للسوريين وليست مطلوبة لنجد والحجاز، هذا إذا كان دافع العدوان هو الحرية والديمقراطية وفي الحقيقة ليس هو الدافع.

الفصل السابع

في ذكرى الحكيم

أعددت هذه الورقة وقدمتها في ندوة عام 2008¹¹³ عُقدت في قاعة بلدية البيرة إثر رحيل الحكيم على وعد أن تتم طباعتها مع أربع أوراق أخرى في كتاب وفاء لدوره، لكن الكتاب لم يرَ النور. ومؤخراً دعاني المنتدى التنويري في نابلس كي أتحدث عن "الثورات" العربية وبمناسبة الذكرى الرابعة لرحيل الحكيم، وكان ذلك يوم 5 آذار 2012 فقدمت الحديث نفسه.

ويكون معنى الجمع ما بين المسألتين هو العلاقة الممتدة بين دور الرجل وأفكاره وبين ما يدور في الوطن العربي من جهة، ومن جهة ثانية قراءة الرجل بهدوء وقراءة الأحداث الحالية بقلق. هل بوسعنا جمع الهدوء والقلق؟ نعم، فالهدوء هو النظر بعين دقيقة إلى الزمن/ الوقت الماضي أو التاريخ واستخدام ذلك في الإحاطة بالأحداث ولجمها من أجل امتطائها كي يكون الشعب فارسها في المستقبل، وإلا سقط عن الجواد.

وكي أكون محدداً، فمفهوم الشعب وكذلك الأمة كمفهوم عام لا يعني كل الناس سوى في قيود النفوس حين الولادة وعند الرحيل و/أو حين تتعرض الأمة لعدوان خارجي مما يستتهدض الهوية الجمعية ويحرك الانتماء الوطني والقومي دفاعاً عن الوجود العام. وربما لأن الوطن العربي يتعرض لاستهداف متواصل، تظل التوعية والاستنهاض وطنياً وقومياً من الضرورة بمكان. وما نقصده بالوطنية هنا ليس فقط أخذ خصوصية كل قطر عربي بالاعتبار نتيجة لاختلاف الظروف والبنى الناتجة عن التجزئة وعن "تطوير اللاتكافؤ" في الوطن العربي، بل كذلك لأخذ

113 - وحيث لم تُطبع الأوراق في كتاب نشرت ورقتي في النشرة الإلكترونية كنعان أون لاين بالعربية

<http://www.kanaanonline.org/articles/01474.pdf>

في العديدين 1474 و 1476 لعام 2008، ومقالة صغيرة في العدد 1406 وأخرى بالإنجليزية العدد 1413.

غير العرب في هذا الوطن بالاعتبار كشركاء في كل شيء، وهم بين قوميات وإثنيات وبالطبع هذا باستثناء الكيان الصهيوني. كما أن هذا لا يستثني قومية القوميات الشريكة في هذا الوطن. وعليه يكون استخدامنا للقومية العربية هو في إشكالية دائمة من حيث إن الاستنهاض القومي العربي ضرورة، وإن استثناء القوميات الأخرى ليس مقصوداً ومن هنا كانت الإشارة إلى حقها كشريك تام.

ما نقصده بتجاوز المفهوم العام للشعب هو الرؤية الطبقيّة القائمة على البنية الطبقيّة لأي مجتمع. وفي سياق طرحنا هذا بما هو طرح عربي يقوم على قناعة فكرية نظرية اشتراكية، فإن ما نقصده أو ما نتوجه إليه بمفهوم الشعب هو الطبقات الشعبية في هذا الوطن صاحبة المصلحة في الوحدة والاشتراكية بغض النظر عن حدود عمق الوعي بهذا الشعور وتلك المصلحة وهما في الأصل نتاج تقصير القوى الاشتراكية في الوصول إلى هذه الطبقات من جهة وتفاعل هذا القصور وأحياناً تواطئه مع الاستهداف الرأسمالي الغربي العدو والمعادي.

واليوم أستغل فرصة استعادة دور الرجل من جهة وتجدد الحراك والتحريك الشعبي العربي بمختلف قواه التي تدفع إلى الأمام والتي تشد إلى الخلف، الوطنية منها والخائنة، التقدمية منها والرجعية المنتمية وطنياً وقومياً وطبقياً منها والمتخارجة، كي أضع ورقتي هذه في هذا الكتاب مع بعض التوضيحات حين الضرورة. ولا أنسى أن استعادة دور الرجل هو تقدير لحياته النضالية التي لم تعرف التردد ولا التآمر ولا استثمار الموقع والموقف¹¹⁴. ولا أزعج من موقعي كمواطن عادي انني أستطيع ان أنصفه فمن حقه الكثير على الكثيرات/ين.

114 - في سؤال وجهته عام 1965 إلى الراحل محمد عبد الله ربيع القيادي المسؤول حينها عن إقليم الأردن في حركة القوميين العرب وكنت تجاوزت العشرين بقليل. كانت تربطني بمحمد ربيع علاقة قوية جداً ومنفتحة: سألته ببساطة: أنا أعتقد أنّ وديع حداد أكثر جرأة من الحكيم؟ وكنت حينها مع وديع في منظمة أبطال العودة حيث كان الشهيد أبو علي

الحكيم: من يقاوم هو على طريق الانتصار¹¹⁵

لم يعيش على ولم يُعالج بأموال الفقراء واللاجئين

الذكرى حالة عاطفية، هي ما بين الحنين الفردي والنزوع الإنساني السرمدي للأبدية، والتذكر عقل، والذاكرة موقف سياسي جمعي، أما الوفاء فأجمل بما هو جمع للشخصي والوطني، للدفع الإنساني ولفكر بتجريده ونقده وانتقاده.

هذه ليست رثاء يُعدّد مناقب المناضل الأصيل الدؤوب، ولا تقريضا لمواقفه. هذه محاولة لدفع الموروث والعقل إلى الأمام. وإذا كانت فيها تساؤلات ومناقشات ونقد وتطويرات فموجهة لنا نحن الذين ما زلنا نفعل شيئاً ما فوق التراب، ولغير هذا لم يكن لي أن أتحدث! أسوق هذا كي لا ينشغل أي رفيق أو صديق في كوني لم أبدأ حزناً أو تفجّعاً. وهذا يدفعني لشكر كثيرين فعلوا ذلك، ففتحوا الباب واسعاً هكذا لتشغيل وإشغال التحليل.

محاولتي متواضعة للمرافعة أمام تاريخ قاسٍ، متحرك بأسرع منا لأن من يحركونه سبقونا بكثير، تاريخ مائل أمامنا، بل نحن نمثل أمامه ربما مخפורين جميعاً. وثانيةً، أؤكد، إذا كانت هذه محاكمة للحكيم الراحل، فهي محاكمة لي ولكم قبله، بل ليست محاكمة له، إلا بمقدار أن النضال والفكر ملكية خاصة وهما ليسا كذلك. وهذا ما لم يكن أبداً، حتى لمن آمن بالملكية

مصطفى مسؤول الشمال، وأنا مسؤول الوسط القدس ورام الله والشهيد الحاج فايز جابر مسؤول الجنوب. كنت أصغرهم سناً بالطبع. ضحك الرجل وقال عام 1955 كنا في مظاهرة ببلدة الرمثا وفجأة انتهت بأن الدم يسيل إلى حذاء جورج، فأخذناه جانباً وسألناه ما السبب؟ قال: طعنني بسكين أحد أعضاء حزب (من القوى المتدينة) لكنني لم أشأ حينها إثارة الأمر كي لا تتحول المظاهرة إلى اشتباك بين التنظيمات.

115 - في مؤتمر أقامته منظمة حق العودة بمدينة فانكوفر في كندا 2003، سألتني سيدة من الأناحيين بعد مداخلتني: أما ووضع الفلسطينيين والعرب بكل هذا السوء، فإنني لا أفهم هذا التفاؤل لديك؟! قلت لها، المتعة في المقاومة أعمق من متعة الاحتفال بعد النصر، فمن يقاوم هو في طريق مديد نعم ولكنه في طريق الانتصار.

الخاصة. كما ليس هذا الحديث بوحاً بعلاقة خاصة ومباشرة ويومية فبين اللقاءات الأولى بالرجل من 1963-1967، وآخر اتصال هاتفي قبيل رحيله بأشهر مسافة بطول عذابات شعبنا.

ما أود قوله في هذا المقام هو تساؤلات أكثر منها تقديم إجابات نهائية القصد والمحتوى. ما أودّ قوله ليس تعداداً لأطروحات الحكيم ونضالاته لأقول: هكذا يجب أن نعمل اليوم، فلست من القائلين بـ: "ما أشبه اليوم بالبارحة". فكل يوم هو يوم آخر. لأناس آخرين.

ولكي أتعلم من المستمع والقارئ، تساؤلاتي هي:

- هل ما توحى لنا به النظرية هو المعيار؟ وهل يمكن للنظرية والتطبيق أن ينفرجا إلى درجة التناقض ومع ذلك يبقى الحزب هو نفسه؟ هذا يوجب قراءة التجارب ولكن بالمشروط.
- هل ما آلت إليه أوضاع الشعب والأمة والطبقات الشعبية والحركة السياسية والوطن أيضاً هي التطور الذي لا رادّ له؟
- هل هناك قومية عربية واحدة أم اثنتين؟
- هل هناك تحالف بين أنظمة الكمبرادور العربي والطبقات (بما فيها الإدارات) الحاكمة في المركز الرأسمالي في مراحل الثلاث: (الاستعمار والإمبريالية والعولمة)؟
- هل من دور بقي للبرجوازية العربية سواء كقائدة أو مقودة في مشروع الوحدة والتحرر والاشتراكية؟
- في عالم القطبية الواحدة، وبانتظار تعدد قطبي¹¹⁶، هل حقاً أن أميركا هي الدولة المستقلة الوحيدة، وأن أوروبا واليابان مجرد أنظمة حكم ذاتي وبقية العالم مستعمرات؟

116 - كان هذا السؤال قبل أربع سنوات، أما اليوم فالظهور القوي لروسيا والصين يُجيب على السؤال.

- هل هناك حبل سُرِّي ومصير موحد بين القطرية العربية منذ سايكس-بيكو والكيان الصهيوني الإشكنازي؟
- هل للوحدة العربية من معنى وإمكانية خارج سياق الاشتراكية والمصالح المادية للطبقات الشعبية، وما هي راهنية الاشتراكية؟
- هل القومية العربية مجرد ذلك المتخيَّل؟ هل الأمة العربية خُرَافة أم هي حالة متغيرة مقودة بمصالح مادية للطبقات الشعبية؟
- هل الدولة الواحدة ممكنة بدون إسقاط نضالي للكيان الصهيوني، وهل لها معنى ما لم تكن جزءاً من الوطن العربي وعلى أرضية الاشتراكية؟
- هل انتقل ثقل الثورة العالمية إلى المركز حديثاً كما كان مفترضاً تركزه حديثاً في المحيط؟

لو كان لي لقاء بالحكيم، لكانت هذه من موضوعات الحديث. وأرجو أن يكون دوري هنا طرحاً لهذه التساؤلات بشكل علني لأن داخلي لا يقوى على احتوائها ومعالجتها ولا كبتها، كما أن طرحي هنا ليس أكثر من مقارنة لبعض من كل واحدة منها. واسمحوا لي بكلمة مختلفة في هذا المقام. فهذه القضايا على ضخامتها ونوء العقل والجسد بها، هي عاجلة وليست كما يردد أصحاب المقالة الصحفية بأن الاشتراكية والقومية لا يتحدث بهما أحدٌ هذه الأيام. ليس هذا هو المعيار بل المعيار: ما الذي يوقف بربرية الرأسمالية المتغولة علناً غير الاشتراكية؟ أو هذا ما نقترحه ولعل غيرنا يقدم غيره. ألم تنتقل الرأسمالية في حقبة العولمة من استغلال الأفراد والطبقات إلى ذبح شعوب بأكملها؟ هذا حال العراق، وليس فلسطين فقط! وهل يمكن تحرير فلسطين والمحتل من سائر أرجاء الوطن عبر القطرية التي تتصاغر إلى جعل الصراع بين حامولة كذا والجبهة الرأسمالية الصهيونية المعولمة.

التجربة الشخصية:

التقيت الحكيم في ميعة العمر، وتواصلت معه قليلاً في تقدمه النسبي. كان ذلك عام 1963 حين ذهبت للدراسة في الجامعة اللبنانية، وكنت في بدايات عضويتي في حركة القوميين العرب إثر خروجي من المعتقل حيث شاركت وأُصبت بطلقة ما تزال في ساقي اليمنى في مظاهرات خرجنا يوم 21 نيسان 1963 نطالب بضم الأردن إلى الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق.

كان لافتاً في الرجل هدوؤه وشبه صمته، وتحديثه بعد الجميع. وكنت أدهش من شدة الوصل بينه وبين وديع حداد، المتحرك والمنفعل والمباشر دائماً. أرسلني والذي للدراسة المداومة، لكن الحركة طلبت مني التسجيل والعودة لحاجة الحركة إلى كوادرات قيادية. كنت أرتبك وأندش في داخلي: أية قيادة، وأنا غضُّ في كل شيء! قضيت في بيروت آنذاك بضعة أشهر أنتقل بين مكتب مجلة الحرية في رأس النبع، وبين مكتب المحرر في بناية العيزية بساحة رياض الصلح وبين الجامعة في الصنائع. وخلال تلك الفترة أجمع كلاهما الحكيم وأبو هاني على أن أكون "رسول الغرام-هكذا أسماني محمد رسول الكيلاني مدير المخابرات الأردنية آنذاك أثناء اعتقالات 1965" أي ناقل رسائل قيادة إقليم الأردن إلى قيادة حركة القوميين العرب في بيروت. وبقيت أتردد على بيروت ربما كل شهر بحجة أنني طالب جامعي. قال لي ذات مرة ضابط حدود لبناني: "أنت طالب أم تاجر؟"

لم أكن لأرى الرجل كثيراً، فقد كان ارتباطي التنظيمي مع وديع حداد، وكنت ألتقي الحكيم أحياناً في بيت وديع في بيروت، طلعة حاج نيقولا، عمارة سنجر. كان بيته مكان اختفاء لا تعرفه إلا قلة. طالما تساءلت ما معنى حاج نيقولا؟ لم أكن أعرف أن هناك حجيجاً مسيحيين للقدس؟

حضرت في تلك الفترة عدة مؤتمرات للحركة ولإقليم فلسطين، ولكن كمراقب وليس كعضو له حق التصويت. ذات مرة طلبوا مني تدوين المداخلات، فملأت دفترين. وحينما حاول عامل الطباعة طباعتها كنت مضطراً للبقاء إلى جانبه ثلاثة أيام أقرأ له خطي التعيس. كان الحكيم، يتحدث متأخراً هادئاً ودقيقاً ومقنعاً. كنا نحن الفتيان من بين الحضور، لا ندري كيف تبقى السيارة غير والعة معلقة في شفته العليا لساعات؟

عرفت في بيروت أبو ماهر اليماني، الذي كان له أن يُعرضني للاختطاف والتحقيق لمعرفة مدى صلابتي إذا ما اعتقلت وأنا أحمل رسائل القيادة ونفقات أبطال العودة، كيف لا، وأنا أمر من ثلاثة حدود لسايكس-بيكو، الأردن وسوريا ولبنان. وتعرفت إلى عبد الكريم حمد أبو عدنان. وجهاد ضاحي (سوريا)، وسيف الضالعي (جنوب اليمن) الذي سألني ذات مرة في أحد المؤتمرات: "وبتحسينِ تقرأ؟".

كانت الحركة آنذاك قد تبنت الاشتراكية، ولكن بعمومية المفهوم وبموقف أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية، وكما أذكر كنا نقرأ الفابية وكتابات ج.د.ه. كول وغيرها. ولكن هناك في بيروت وبمتابعة الدراسة كنت أنتقل بهدوء متواضع إلى الفكر الاشتراكي العلمي، بتسميته الماركسية، تمييزاً عن حصر الشيوعية في الأحزاب الشيوعية.

آنذاك، كانت مجلة الحرية تنشر قضايا هامة مثل وصايا تولياتي، ونظرية إفزي لبييرمان (وهذه أسست للانحراف اليميني في الاتحاد السوفييتي)، ومقالات لمحمد كشلي ومحسن إبراهيم وغيرهما.

لم يطل مقامي في بيروت كثيراً حيث كنت زائراً أحمل البريد السري، كما تخللت ذلك فترات اعتقال في الأردن. وكان آخر عهدي بالحكيم والرفيق وديع في رحلتي إلى بيروت بعد أن

أُفِرِجَت المخابرات الأردنية عن جواز سفري المحتجز لديهم بهدف تعطيل دراستي الجامعية. كان ذلك يوم 29 أكتوبر 1966 بعد عشرة أيام من عملية قامت بها خلية لأبطال العودة قرب مستوطنة يفتاح بمنطقة عكا وفيها استشهد محمد رفيق عساف، ومحمد اليماني وسعيد العبد سعيد وجرح واعتقل سكران محمد سكران. كنت حين أصل بيروت أتوجه إلى بيتهم في حارة حريك على حافة برج البراجنة. ذهبت إلى بيتهم ولم أكن أعلم شيئاً عن كل ذلك. وصلت المنزل وطرقته فلم أجد أحداً. ذهبت إلى بيت أحمد الأسمر وكنت أحمل لوالدته الطيبة بعض التمايك. وقلت له ذهبت إلى بيت الشباب ولم أجدهم!

دُهِش أحمد وقال: ألم يُمسكك "الدرك" والمكتب الثاني؟

قلت لا.

فأخبرني بما جرى. ربما كانت تلك الليلة من أشد ما في حياتي، لم أنم قط ولم أتحدث قط. وبقيت في بيروت حتى 3 حزيران 1967 أي قبل الحرب بيومين. وبما أنّ الحرب كانت على الأبواب، كان على بعض منا قطع دراسته والعودة للوطن لواجبات أثناء الحرب.

كان ذلك آخر عهدي بالحكيم والرفيق وديع، وبالدراسة في لبنان.

كان عدوان 1967، وخرجت إلى عمان لمواصلة الاتصال وعدت في آب من نفس العام. وكان تشكيل الجبهة الشعبية وتحولنا إليها. ما أود ذكره هنا أننا كنا خمسة في قيادة الجبهة للضفة والقطاع، أبو علي مصطفى وأحمد خليفة وعزمي الخواجا وعبد الله العجرمي وأنا. وكنت أصغرهم سناً. ولحق بنا لاحقاً تيسير قبعة وأسعد عبد الرحمن كتعزيز للقيادة المتقدمة. من بين ما ناقشناه كان اقتراح مني ومن أحمد خليفة بإعادة تشكيل الحركة إثر الاحتلال وليس الاكتفاء بخلايا مسلحة. لكن الثلاثة الآخرين فضلوا العمل المسلح وحده. وآزرهم تيسير قبعة بشدة.

وبالطبع، لم أكن أعلم آنذاك أن قراراً بحل حركة القوميين العرب قد أُتخذ. ولم أقرأ حتى اليوم تحليلاً ضافياً للأسباب.

انشقت الجبهة في الخارج وكنت ممن انشقوا داخل السجن على أرضية الماركسية، حيث كنا قد اختلفنا داخل السجن على قراءة الماركسية، وعليه، ما ان عرفت أن انشقاق الجبهة كان على هذا الأساس، فقد أعلنت أنني مع الطرف الماركسي دون أية معرفة به او علاقة معه، اي الجبهة الديمقراطية. وهذه مسألة ليس مكان طرحها هنا. وهذا قطع تواصلني بالحكيم، إلى أن تلقيت هاتفياً عام 1996 من مسؤول مكتبه في عمان، أعتقد أن اسمه سهيل. قال الحكيم يريد التحدث معك.

سألته أولاً عن صحته، فكان رده الفوري، ليس المهم صحي! طرح لي فكرة إدارة فرع لمركز للأبحاث برام الله ووصف لي الفكرة، ووافقت على ذلك واستمر التواصل ربما لعام، إلى أن انقطع الرجل دون سابق إنذار. وبقيت لأعرف ملابسات هذا التغير الغريب ذات يوم في شيكاغو في عشاء بمنزل ثري يساري لم أعد أذكر اسمه ليشرح لي السبب. رفيق من الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب. لا أدري كيف ترتب اللقاء، ولا أدري لماذا أصرّ الرجل على الجلوس إلى جانبي وليفتح الموضوع، ويكشف لي الكولسة التي اضطر الحكيم لقبولها.

ما كنت أتمنى قوله للحكيم بكل محبة: حبذا لو تعلم أيها الرفيق النظيف أنني تعلمت من أبي الفلاح الأمين كره العمل المأجور، حتى لو في مركز للأبحاث. كان سيتفهم ذلك تماماً، كيف لا، وذات مرة "صرخ بي الرفيق وديع عام 1965 قائلاً: يا أخي ماو تسي تونغ يأخذ تفرغه!" ولم آخذ رغم ذلك.

نادراً ما كنت أتمكن من السفر عبر عمان، فحدود سايكس بيكو اكتملت بعد الاحتلال الثاني 1967، لكنني في تلك المرات القليلة لم أعر على الحكيم في عمان. كان لي طيب اللقاء بهاني الهندي، وبهجت أبو غربية وأنيس صايغ وغيرهم.

الوحدة العربية:

قال الحكيم:

"إنَّ الوحدة العربية ضرورة وحاجة موضوعية لأن الشعوب العربية ستدرك عاجلاً أم آجلاً أنَّ
انعتاقها وتحررها وتقدمها لا يمكن أن يكون إلا من خلال وحدتها واستقلالها وتحررها
الاقتصادي والسياسي وتصفية تبعيتها للإمبريالية من خلال مواجهة أنظمة الحكم التابعة
والذيلية"¹¹⁷.

إذا افترضنا هذه قاعدة عامة في تاريخ الرجل، وهي كذلك كما أعتقد، ولأنها لدى الكثيرين/ات
اليوم مسألة مرفوضة حتى دون وعين يترتب عليها أكثر من سؤال. في حقبة العولمة، وهي
حقبة التحالف "الشديد والدموي" بين رأسمالية المركز وكمبرادور المحيط في الوطن العربي، لم
يعد سهلاً الحديث عن شعب أو أمة ككتلة واحدة. فالوحدة والتجزئة هي معركة طبقية في
الوطن العربي. فالعروبة والقومية ومن ثم المشروع النهضوي بمكوناته الوحدة والتحرر
والاشتراكية هي مشروع الطبقات الشعبية وهي مستهدفة بالتدمير من الطبقات المتخارجة
الكمبرادور الرأسمالي والثقافي وكمبرادور المخابرات والقمع العسكري. لذا، في هذه الحقبة
تحديداً، يصبح الحديث عن الشعب أو الأمة ككتلة واحدة متماسكة مثابة نقل الوعي والنضال
إلى منطقة رمادية.

117 - ص 136 من دسوقي.

أصبح لازماً التحليل المادي المعمق والنقد الجريء الحارق بحامض الكبريتيك وحتى بالكلمات النابية ليشكل هذان معاً مهماً لتحرير وتحريك عنف الطبقات الشعبية التي خينت على يد الكمبرادور ولا تزال. أعرف تماماً أن هذا سيلقى تبرماً وهجوماً متنوعين ممن رنخوا في الفُطرية: هذا ليس أوانه، هذه ليست فترته، من يقول بهذا...؟! لا بأس، ولكن حينما يتخلى الوعي والفكر عن قناعاتهما العلمية، إنما يخون البؤساء الذين قضت الهيمنة واستدخال الهزيمة على وعيهم الطبقي والقومي. وما مجارة من لفتهم إيديولوجيا الطبقات القطرية الحاكمة سوى مشاركة في جنازة النهضة. ولا يمكن التأسيس للحظة التجاوز إلا بالتمسك بلحظة النقد والتحليل والموقف.

إذا كانت البرجوازية العربية، أو بعضها، قد حملت حقاً مشروع الرسملة، فالحقيقة أنها فشلت وانتهت إلى كمبرادور ولم تبق على الولاء الوطني سوى شريحة من أصحاب الصناعات المحلية التي بقي سوقها محلياً وتجاهد كي تحافظ عليه. هي مرحلة انتقالية لقرن كامل لم تنته لا اشتراكية ولا رأسمالية. عجباً كم هي مديدة هذه المرحلة! وعليه، فهي لم تتخل عن دورها المفترض حسب التجربة المركزية الخاصة الأوروبية، بل في الغالب الأعم لم تؤمن بالمشروع ولم تحاوله. وتتجسد صورتها اليوم في حرق تريليونات دولارات النفط التي تتحول إلى رأسمال كسول يُهدى ثانياً إلى المركز الرأسمالي المعولم لينفقه على ذبح العراق وجنوب لبنان وغزة ونابلس ولرشوة الدالاي لاما وربما عقد قران ساركوزي على صديقه¹¹⁸.

لعل ما يجعل من ظاهرة الكمبرادور حالة مرض مستحكمة هو الطفرات النفطية المتكررة، تسونامي السيولة الدولارية التي تجعل من دور الكمبرادور غاية في السهولة. كما يجعل الإنترنت وعالمية الاتصال من الثقافة والتحليلات من الغرب الرأسمالي تسونامي ثقافي

118 - طبعاً كُتبت هذه الورقة قبل الأزمة المالية الاقتصادية في الغرب والعالم وقبل أن تقدم دول النفط العربية 2 تريليون

دولار هي صناديقها السيادية لإنقاذ اقتصاد الولايات المتحدة.

ومعلوماتي يُحوّل مثقفينا إلى كمبرادور عاجز عن المقاومة ومحترف ازدراد ما لا يهضمه وتكرار حالة اللاهضم هذه، وهكذا، كما تمكنت منتجات الغرب الرأسمالي من سحق الصناعات الجينية في بلادنا، تتمكن تحليلات مثقفي النيولبرالية من تجهيل أمتنا بأفضل نتاج المفكرين منها. تسونامي المال والثقافة هذا يقوي من قبضة الكمبرادور على الطبقات الشعبية ويوحى بأن لا مخرج من هذا "النمط الآسيوي للكمبرادور" إلا بحركة داخلية للطبقات الشعبية، حزبها. إذن تستدعي هذه الحالة حركة مقاومة على صعيد قومي. وبما هي على صعيد قومي، فهي ليست مجرد حركة قومية كلاسيكية كالتالي عليها اعتدنا وتربينا.

في هذا المستوى، لم يتخلف الحكيم عن المهمة بقوله:

"أنا ماركسي. يساري الثقافة، التراث الإسلامي جزء أصيل من بنيتي الفكرية والنفسية. معني بالإسلام بقدر أية حركة إسلامية. كما أن القومية العربية مكون أصيل من مكوناتي... إنني في حال انسجام مع قوميتي العربية، ومسيحيتي وثقافتي الإسلامية، وماركسيتي التقدمية" ... "إنني لا أجد تناقضا بين كوني عربيا يؤمن بالأمة العربية وبين أن أكون اشتراكيا حقيقيا"¹¹⁹.

هنا سوف يصفق من يتهمون الحكيم بأنه مجرد قومي كلاسيكي وأنه ليس علمانياً. فهم لا يفرقون بين حق الناس في الإيمان الطبيعي وبين كون الإسلام مكوناً من مكوناتنا الثقافية وبين أن يكون الشخص إسلامياً بمعنى الدين السياسي ولكنهم هم أنفسهم يصرون على تسمية فترتي الأمويين والعباسيين بالإمبراطورية العربية الإسلامية أي يصرون على ربطها بل حصرها بالإسلام، بمعنى أنهم يؤسломنا حين يشاؤون ويعلموننا حين يشاؤون. وقد يكون المعيار الأفضل أن يسأل كل امرئ نفسه: هل أسقط الماركسية من حسابه بعد تفكك الكتلة الاشتراكية

119 - ((سويد المقدمة و ص 104)، ص 29).

المحققة؟ وهل كان من النفاق بمكان أن عاد لاستخدام هذه الدمغة بعد حصول الأزمة المالية الاقتصادية الأخيرة في العالم؟ ليست الشيوعية قطاراً تركبه في محطة وتتركه في أخرى! تتطلب ذكرى الوحدة حركة واحدة، وبغير هذا يبقى الأمر مجرد عواطف وذكريات وشعارات. صحيح أن هناك آليات جديدة يفرضها واقع لا يقصد نتائجه بالضرورة، صمود الفصحى، الفن ببعده القومي عبر اللغة من جهة وعبر ضرورة السوق وعبر وحدة التدفق، وحتى الأغنية الساقطة تُشعر العربي أينما كان بأنه عربي، والفنون بمعظمها. وفوق كل هذا يفرض الإنترنت تواصلًا عربيًا. بكلمة أخرى، فدور الحركة الواحدة هو أساساً تربية المواطن على ضرورة الوحدة بما هي آلية للتنمية والكرامة والديمقراطية وصولاً إلى الاشتراكية. ليس المقصود حزباً حديدياً كما لا يزال البعض يردد، بل المقصود عملية حوارية تربية، إعادة تثقيف، مشاركة الطبقات الشعبية في قراءة وتحليل المشترك القومي وتطويره. يجب تناول الوحدة العربية بعيداً عن لحظات الأزمات الحارقة. فحينما يرتفع سعر النفط يبدأ الحديث عن وجوب تبرع دول الفائض لدول العجز. المطلوب تربية المواطن على التشارك في إنتاج الثروة بعيداً عن الدول القطرية، عن الطبقات الكمبرادورية الحاكمة، ذات الربيع، وذات الفقر.

ولكن يبقى حجر الأساس أمران:

- المصلحة المادية للأغلبية الساحقة في الوحدة وهذا أمر أرضيته عروبية اشتراكية وليست عروبية رومانسية وحسب. هذا دفع الرومانسية إلى وجوب التجسيد المادي.
- ووجوب الحركة السياسية الحامل لهذا وتحويله إلى مشروع، ولكن بحزبية جديدة¹²⁰.

120 – Beyond De-Linking: Development by Popular Protection vs Development by State, 2005, Chapter 7.

ولكن مقابل هذه العوامل التي تحاصر القطريين والانفصاليين والتجزئيين، هناك آليات قوية بأيدي هؤلاء. من نافل القول ذكر الكيان الصهيوني الإشكنازي، ودور الرأسمالية المعولمة اليوم، ومشروعها للشرق الأوسط بما فيه التسوية هنا. هناك آليات داخلية مثل تفاوت الثراء جغرافياً، بل التخمة مقابل الجوع، وهيمنة أنظمة الربيع على ذهنية المواطن الخليجي حتى الفقير بأن بقية العرب يريدون مقاسمتهم وجرهم إلى الفقر. يتحول المواطن هناك إلى شعور صاحب الامتياز الذي يحرص على امتيازه كملكية خاصة. هذه الهيمنة المتخلفة تشكل عائقاً شديداً التعقيد خالقة أو فاتحة الأبواب لحالات من الاستهلاكية المريضة بالسمنة وعدم العمل واستئجار عمالة وخدم للقيام بأبسط الأعمال وأكثرها التصاقاً حتى بجسد الفرد! أما ما لم تمتصه طفيلية الاستهلاك فيركد كأموال كسولة تجد طريقها في النهاية إلى البنوك الرأسمالية الغربية، إلى رأس المال المعادي. هذا دون إغفال انتشار الاستهلاكية على الصعيد العربي بأكمله وسلوك الطبقات الكمبرادورية الاستهلاكية الذي يفوق ذلك الخليجي، حيث كثيراً من هذه الطبقات وأبنائها وبناتها يرون في أنفسهم حالات استهلاك عصرية (ألا - فرانك) وهذا نجده حتى في الأراضي المحتلة. أما مؤخراً فقد تزايدت أمراض المذهبية والطائفية والجهوية.

حركة واحدة:

هو السحر بعينه! كيف تمكن هؤلاء الرواد من إقامة حركات على الصعيد القومي في مناخ قطريات سايكس-بيكو وتخلف كافة أدوات الاتصال سواء من حيث التحادث أو المكاتبة أو التنقل... الخ. ولماذا نتحلق نحن اليوم في حالات قطرية وكيانية وجهوية تعجز عن مجرد التحاور رغم شبكات الإنترنت التي تخاطب حتى موتى الإنسان الأول؟ هل يمكن استخدام

وسائل الاتصال الجيدة في تجسيديات تنظيمية وليس مجرد افتراضية أو تحريك الشارع لحدث معين ولاحقاً يعود كشخص ليعيش ويفكر كفرد يشغله قلقه الحياتي اليومي أمام غول السوق؟

حركة القوميين العرب:

في سؤال من محمود سويد:

"(ص 26) لو فكرت الآن في إعادة تأسيس حركة قوميين عرب جديدة، ماذا يبقى وماذا يضاف؟ الجواب لم يناقش السؤال مباشرة وإنما تركز حول الوحدة العربية والأشكال التي من المحتمل أن تتخذها.

لست واثقاً من أن القول التالي المنسوب للحكيم هو من قوله:

"لقد سقط الدور القيادي للبرجوازية القومية دون أن يسقط دورها التاريخي.. والذي يحكم علاقتنا معها هو التحالف والصراع... وليس لدينا هانوي العرب لكي نأتمنها على مسيرتنا".

لو كان لي أن أناقش الرجل في هذا الأمر الهام، لقلت: بما أن الدور القيادي للبرجوازية العربية قد سقط، أو قد أسقطته هي بيدها ومصالحها، فإن علينا أخذ دورها التاريخي كطبقات شعبية، وهذا ما يميز الطبقات الشعبية من حيث دورها وطموحاتها وحققها مقابل البرجوازية حتى لو كانت إنتاجية. فالدور التاريخي ضرورة، والضرورة هي لمن يبادر فيلتقطها وينطلق بها. هي راية كما حصل في معركة مؤتة.

صحيح أن العلاقة مع البرجوازية "قومية" التوجه هو تحالف صراع. ولكن مع البرجوازية الكمبرادورية يختلف الأمر. فهي تصفي وطناً بأسره. هي تحول أمة بأسرها إلى أفواه آكلة لا

أيدي منتجة ولا أدمغة فاعلة هادفة التراكم من وراء هذا في التحليل الأخير؟ لو حاول الحكيم تفصيل "فصائل" البرجوازية لَوَصَلَ استنتاجي وأبعد.

هذا لا يفسر حل حركة القوميين العرب إلا لمقدار تثبيت تهمة أنّ الحركة كانت أداة بيد عبد الناصر. ولا أثير هذا للتقليل من دور عبد الناصر، ولكن عبد الناصر هو في النهاية نظام حكم قارب الاشتراكية ولم ينجزها، بينما الوحدة مصلحة الطبقات الشعبية على صعيد الوطن بأسره. لذا، فهزيمة الأنظمة في حرب 1967 كانت موجهة ضد الوحدة، مما يفترض القيام بعملية تجليس مسألة الوحدة في الحضن الشعبي بدل الرسمي المهزوم وهذا يؤكد وجوب عدم حل الحركة. غياب هانوي العرب لا يعني غياب الشعب العربي. فلم نعتزف لمرة واحدة أن هذه الأنظمة تمثل الشعب العربي. وهذا يؤكد وجوب بقاء الحركة وليس حلها.

"كان تصوري أن نقيم قواعد أيضاً في سوريا فزجوا بي يومها في السجن" (ص 50)

ألم يكن هذا طبيعياً طالما أصبح الفلسطينيون يعملون بشكل قطري؟ ألم يكن المفترض أن تفعل هذا حركة القوميين العرب هناك، وأن يتم النضال ضد قطرية النظام من داخل البلد، من الثوريين السوريين كعرب لصالح الوحدة وفلسطين؟ وطالما أن الكل قطري، فليس مستغرباً أن يتم ذلك من سوريا، فالنظام السوري لم يكن خارج لعبة القطرية.

في تفسيره للعلاقة مع حزب العمل الاشتراكي وعدم تشكيل أو إعادة تشكيل حركة القوميين العرب قال الحكيم:

"إننا منشغلون بأعباء ومعارك الحلقة الفلسطينية، أما أن نتولى مهمة حزبية قومية فهذا يتطلب إمكانيات تفوق إمكانياتنا... أما الوصول لرؤية برنامجية قومية فهو يصطدم بعقبات ليس وحدنا من يذللها ناهيكم أن الإرادة اليسارية العربية لا تنحصر في حزب العمل".

هذا يؤكد قولِي بأن العمل النضالي في القطر الواحد، طالما القطرية قائمة، لا بد أن يكون بأيدي ومبادرة المواطنين هناك. لا شك أن هذه المهمة ليست محصورة في الفلسطينيين ولا في أي قطر لوحده. ولكن وجود حتى هيئة تنسيقية لحركة عربية واحدة كان يمكن أن يتطور إلى شيء مختلف عن ما هو قائم اليوم. صحيح أن الموضوع الفلسطيني أوسع من أن يسمح بدور يقود الساحة العربية، ولكن كان لا بد من إيجاد عمل حزبي أو حركي على صعيد قومي. وهذه ليست تقصيرات الحكيم وحده، بقدر ما هي مشكلة كل من عايش المرحلة.

ورغم ذلك الانشغال، لم يبتعد الحكيم عن هذه الضرورة، وإن كان لم يتمكن من تنفيذها أو تجذيرها، بقوله " ... بحيث نعمل ونسعى لأن تكون الجبهة أحد أنوية العمل القومي على امتداد الساحة العربية"¹²¹.

ويقول أيضاً:

" ... إنَّ مواجهتنا وتصدينا للواقع السياسي المعقد بات يتطلب العمل الجاد لإحياء واستنهاض حركة الجماهير العربية من خلال إعادة الاعتبار نظرياً وعملياً لشعارات الوحدة العربية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والعمل على إقامة أوسع جبهة عربية، من خلال تحالف عريض يضم كافة التيارات والاتجاهات السياسية المناهضة لما يسمى بالنظام العالمي الجديد. أي التيار الوطني والقومي والماركسي والأصولي الديني المتتور"¹²².

تشكل الفقرتان أعلاه مدخلاً للتعامل مع المهمة، ولكنهما لا توحيان بمشروع متماسك للتعطّل لها. فعبارة "العمل القومي" مسألة عروبية بوضوح، ولكنها عامة كذلك. فأبي عمل: هل هو عمل

121 - ص 144(دسوقي).

122 - نفس المصدر، ص 150.

الأنظمة، حتى بشقيها القومي التقدمي والتجاري الكمبرادوري المتوكئ من المهد إلى اللحد على المركز الرأسمالي وال خادم له ما بقيا كلاهما حيَّين؟

أما الفقرة الثانية، وهي لا شك أكثر تجديراً من الأولى، ولكنها تنتهي إلى حالة فضفاضة. تبدأ باستنهاض حركة الجماهير العربية وتنتهي بقيام أوسع جبهة عربية تضم كافة التيارات.

لا بأس، ولكن من يجب أن يقود هذه الجبهة، أم هي ديمقراطية العلاقة على طريقة جامعة الدول العربية، دورها فرض كفاية لا فرض عين، ومن حيث المهام لكل حق الاختيار المنفلة، كما يرى، بغض النظر عن وضوح أو عمى الرؤية. أما الأصولي الديني المنتور فقد يكون حليفاً في فترة القتال المسلح ضد الاغتصاب الصهيوني أو الاحتلال العسكري الأجنبي، وحتى خلال هذه الظروف لن يكون مأمون الجانب. فجماعات الدين السياسي، كالإخوان المسلمين طالما تحالفت مع الأنظمة العربية وفتحت نوافذ حوار مع الولايات المتحدة والغرب الرأسمالي. لا يمكن لقوة سياسية منع أخرى من النضال الوطني ولكن التحالفات مسألة يجب أن تكون بأعلى دقة ممكنة.

والسؤال المعلق، وهذا موجه للجبهة وليس للحكيم: هل انتهت الجبهة إلى أحد أنوية العمل القومي؟ نواة لحركة عربية واحدة؟ قد يعتقد البعض أن هذا المشروع انقضى زمانه. لا بل هناك تكاثر لمن يغطون في هذا الاعتقاد أو يستفيدون منه. لكن تغوّل رأس المال العالمي وتكتيل تكتلات هائلة فيه، واقترب الكيان الصهيوني من الاندماج المهيمن في وعلى الوطن العربي، وتطبيق المركز لمشروع: "تركيز المركز وتذير المحيط" بما يحمله من شرائح وشلل ومافيات فئوية وطائفية ومذهبية مركبة على عشائرية وحتى حمائلية لا توحى بغير خيار الحركة العربية الواحدة. المشروع التنويري والعلمي والعلماني. فلا يمكن لحريكات منفلة هنا وهناك في القطر

الواحد وحتى في جزء من القطر وربما في حارة، لا يمكن لهذا التذير اللامتاهي أن ينتج حالة تغيير ولا تنمية ولا بالطبع اشتراكية.

إن الحركة الاشتراكية نقيض حتمي للقطرية وتمفصلاتها المنحدرة إلى مستوى الأسرة والذات الفردية. وهذه مسألة علينا إعادة قراءتها عربياً. ولا يخفى أن الانحصر القطري جعل من السهولة بمكان خلع ثوب الاشتراكية كما تفعل الأفاعي.

ثم يكمل: "كنا نراهن على التحرير من خلال الوحدة، ف جاء الانفصال ليضعنا وجها لوجه أمام ضرورة العمل القطري (سويد ص 18). لست واثقاً من دقة هذا الطرح. قد يكون الأصوب أن الانفصال وضعنا، أو كان يجب أن يضعنا، أمام ضرورة العمل ضد القطرية، العمل في القطر الواحد رغماً عنا، ولكن العمل ضد القطرية الواحدة قناعة مناً.

القومي والقطري:

"حزب العمل الاشتراكي العربي أحد فروع الحركة"¹²³. لكن لماذا حلت الحركة نفسها. هذا السؤال برسم الإجابة ليس إلى الحكيم نفسه أو وحده وإنما إلى الجيل القيادي الذي قام بذلك. فإذا كانت الهجمة وما تزال ضد الأمة والوحدة العربية، فلا يمكن أن يكون التصدي بحل حركة ذات بعد قومي إلا إذا كانت الحركة نفسها قد يئست من البعد القومي سواء كفكر أو كضرورة أو إذا كانت حركة قُطرية بتفافتها. وربما كان هذا صحيحاً لا سيما أن الحركة تلخصت في الجبهة الشعبية كتنظيم فلسطين ببعدين وطني وأمي دون بعد قومي. وقد يكون هذا تساوفاً مع أطروحة الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية التقليدية التي ترفض القومية العربية وتتحصر في النطاق القطري.

123 - سويد، ص 21.

قال الحكيم:

" تعرضت القضية لانحرافين:

1- طغيان العام العربي على الخاص الفلسطيني مما غيب الهوية الفلسطينية رغم وجوب إبرازها في مواجهة عمل الصهيونية لطمسها.

2- نتج بعدها سيادة روح القطرية الفلسطينية التي وصلت أوسلو. " (سويد، ص 79).

فالمسألة انتقلت من الحد الأقصى إلى الحد الأقصى المقابل من خلل على حساب قطر إلى خلل في قوى القطر نفسها. ألم يكن طبيعياً تدهور الحركة الوطنية الفلسطينية إلى قطرية ضيقة وتورطها إذن في الاعتراف بالكيان؟ فطالما تورطت الحركة الوطنية الفلسطينية في القطرية وفي علاقات مع الأنظمة العربية، يغدو من الطبيعي أن تنتهي في اتفاقات أوسلو مبتعدة عن حركة التحرر الوطني العربية التي لا شك كانت في انحسار.

ما العلة إذن؟ بل هي علل. ولكن يهمننا التأشير إلى واحدة هي أكثر تعلقاً بمناقشة إرث الحكيم. الحركة أو التنظيم القومي. فالتحقُّ القطري الذي أصاب التنظيمات القومية، وإن كان البعث قد تميز بعدم حلّ بنيته القومية رغم أنها لم تتفعل من ناحية عملية، إلا أن مختلف الحركات القومية الامتداد لم تعد قائمة. وهذا أعطى شرعية للقطرية الرسمية حتى لو من باب ملء الفراغ. فكلما تراجع البساط القومي اكتست الأرض بالتصحر القطري. فالطبيعة ترفض الفراغ، ومن يفرغ قدره من اللحم يملأه بالماء والحصى.

أحد الإشكالات النظرية العالقة هنا هي أنّ القطرية متطابقة تماماً مع تجزئة سايكس-بيكو، أي مع مصالح البرجوازيات التابعة. لقد أثبتت التجربة أنّ الدولة القطرية ترتبط بحبل سُرّي مع

الكيان الصهيوني ترابط بقاء للطرفين. وهي متناقضة بخطورة مع المصالح والقناعة الكامنة لدى الطبقات الشعبية بالوحدة، بغض النظر عن عمق ثقافتها ووعيتها القومي وحتى الطبقي. ومن هنا، فإن تحويل حركة القوميين العرب إلى منظمة قطرية هو حالة من الازدواجية:

• بلورة فصيل مقاتل بشراسة ضد الكيان الصهيوني.

• لكنه فصيل قطع دوره كطليعة نضالية من أجل حركة ثورية عربية.

وفي هذا الصدد، يمكنني الاستنتاج بأنه لو توفر توجه عروبي أكثر لدى الجبهة الشعبية لتمكنت من استعادة صلاتها حتى تنظيمياً مع القوى الماركسية العربية الجديدة في عدة أقطار عربية، ولكانت بهذا قد ارتقت من حركة القوميين العرب ذات الأفق القومي إلى الأفق العربي الشيوعي.

حين لا يكون في الساحة سوى النظام والطبقة والخطاب القطري، يتورط العرب جميعاً في القطرية، بمن فيهم الفلسطينيون الذين هم قطريون بلا فُطر، ويصلون إلى اتفاق أو سلو: "إلى ولاية يعطيهم إياها الاحتلال" ويسحبها متى شاء، ويرضون في الحاليتين!

الاشتراكية:

قال الحكيم: "أنا ماركسي. يساري الثقافة، التراث الإسلامي جزء أصيل من بنيتي الفكرية والنفسية. معني بالإسلام بقدر أية حركة إسلامية. كما أن القومية العربية مكون أصيل من مكوناتي... إنني في حال انسجام مع قوميتي العربية، ومسيحييتي وثقافتي الإسلامية، وماركسييتي التقدمية. (سويد المقدمة و ص 104). "إنني لا أجد تناقضا بين كوني عربياً يؤمن بالأمة العربية وبين أن أكون اشتراكياً حقيقياً" (سويد، ص 29).

هذه المكونات الانتمائية والفكرية والسياسية لا تحقق نفسها إلا في طبيعة الحركة التي تجسدها على صعيد قومي، حركة قومية الامتداد طبقية المبني تسمح لكل قطر طالما، التجزئة تتيخ على الوطن، بتحديد آليات وأشكال نضالاته. لكنها حركة تتواشج وتتشارك بأعلى درجة من المشروع العملي. والمشروع العملي هنا هو مركب، فكري نظري وعملي ميداني تطبيقي. إن الخلفية الثقافية للفرد والطبقة والمجتمع متداخلة بقدر سعة الاطلاع، ولكن لا بد أن يكون فيها أمران أساسيان:

الأول: العامل الحاسم فكرياً بل نظرياً بين مختلف المكونات الثقافية والهوياتية، وفي هذه الحالة تكون النظرية الشيوعية هي الأساس البنائي الفكري لتحقيق هيمنة هذه النظرية في مقابل هيمنة الليبرالية الرأسمالية وذلك للحفاظ على الهدف المستقبلي أي وصول الاشتراكية على خلفية الوعي الطبقي الشيوعي.

والثاني: تجلي هذا العامل عملياً، بمعنى كون الحزب حاملاً لاسم الحيز الجغرافي الذي يعمل فيه، وهنا معنى قومية الامتداد أي حركة أو حزب شيوعي عربي على أن لا يستثني غير العرب من شركاء الوطن.

ففيما تتمفصل أنماط الإنتاج ولكن واحدها يهيمن، لا يمكننا تجاهل تمفصل الأطروحات النظرية تتمفصل صراع أو تمفصل احتواء.

قرأت ذات مرة الوصف التالي لفيديل كاسترو: "كاسترو وطني كوبي أممي".

يفيد في هذا المستوى طرح مسألة الاشتراكية ليس بما هي فكرة محضة، بل بما هي مسألة صراع طبقي على الصعيد العالمي من جهة وفي البلد الواحد من جهة ثانية. هذا الصراع الذي انتهى حتى اللحظة بهزيمة العمل مقابل رأس المال. وهزيمة العمل لا تتجسد ولا تنحصر في

تفكك بلدان الاشتراكية المحققة، بقدر ما تتمثل في هزيمة الطبقات العاملة في المركز الرأسمالي نفسه وفي محيطه بالطبع، وهي الهزيمة التي سمحت لرأس المال بالتمكن من شنّ هجمة دولانية رأسمالية ضد بلدان الاشتراكية المحققة مستفيدة من:

- استخدام ما حصلت وتحصل، وستحصل عليه (إلى وقت قادم ليس بالقصير) من فوائض من محيطها ولا سيما أموال قطريات النفط العربية التي غدت ولا تزال الثروة المضادة على صعيد عالمي وهو الدور المعولم للريع النفطي في سياق الريع المعولم.
- وما حصلت عليه من قيمة زائدة من المركز ذاته من الطبقات الشعبية. كي تستخدمه في إلحاق الهزيمة بدول الاشتراكية المحققة.

كما استفادت بالضرورة من الفساد والتكُّس والبقرطة التي أصابت دول الاشتراكية المحققة، ومن خطيئتها في منازلة رأس المال في موقع قوته المتميزة، أي الإنفاق على التسلُّح.

وهزيمة دول الاشتراكية المحققة، أكدت بدورها على الضرورة القصوى للاشتراكية. فالرأسمالية المنتصرة قد أشهرت تعولُّها على صعيد عالمي، الأمر الذي جعل الاشتراكية ضرورة أكثر من أي وقت مضى. ولا حاجة هنا لإثبات ذلك بتوفير آخر أرقام ملكية أكبر 500 شركة في العالم وأسماء أثرى عشرة رجال... الخ.

المفيد إيراده هنا هو توصيف آليات عمل الصراع الطبقي على صعيد عالمي، واشتداد هذا الصراع بعد سقوط الاشتراكية المحققة عبر قيام رأس المال ليس فقط بسحب منجزات النضال العمالي عبر قرون، وليس فقط في طرد المرأة للعمل المنزلي خالق الغباء والسذاجة، بل أيضاً اختطاف أمم بأكملها، حال العراق وأفغانستان ويوغسلافيا ومؤخراً ليبيا وسيلان اللعاب على سوريا.

الأمر الأشد خطورة هو تعاطي وازدياد من يتعاطون مع هذه التطورات كأمر عادية. هذا

الاستسلام المريع من قطاعات واسعة من الشيوعيين والماركسيين، هذا الاستدخال للهزيمة على نطاق واسع كما لو كان انتصار رأس المال هو ما انتظروه وناضلوا من أجله. بل الخطورة الأشد كامنة في نقل ما انهار في داخلهم إلى الجيل الجديد، نقل شعار (تينا)¹²⁴!

بين إصرار الحكيم على ماركسيته، وبين التخلي التام عن الماركسية لدى قوى بأسرها مسافة وعي وموقف لا تقاس. وإذا كان لا بد من ذكرى، فهذا ما يجب أن نتذكره!

المثقفون:

قال الحكيم: حول كون المأزق الفلسطيني مأزقاً فكرياً في الدرجة الأولى: "نعم، لو كنت اليوم على رأس واحدة من الدول العربية لجمعت المثقفين العرب، من مختلف الاتجاهات، وطلبت منهم دراسة هذه الأزمة. بعد ذلك، وفي ضوء دراساتهم، نقوم بالعمل السياسي". (سويد، ص 117).

إذا كان الكمبرادور هو الخاصرة اليمنى الأضعف في المجتمع الفلسطيني، ففي حقبة التسوية أصبح المثقفون هم الخاصرة اليسرى الأضعف كذلك. وبعيداً عن الخوض في هذا المحيط، أود الإشارة إلى أن تدني مستوى الافتراض الحزبي سواء من حيث الطرح النظري والتعميق الفكري والتحليل السياسي وتراجع الأداء النضالي وتمييع الانتماء الطبقي... كل هذه ساهمت بوضوح في أنجزة الأحزاب، وطرد المثقفين الثوريين من الحركة السياسية الوطنية، وشراء كثرة منهم من قبل الأنجزة. وحتى وصول الأمر إلى تحول بعض المثقفين إلى قوى موازية في الوزن لحركات سياسية برمتها، فهل يُعقل هذا! هل تستطيع حركة سياسية اليوم جمع المثقفين لتشكيل خزان

124- هو شعار رفعه عتاة رأس المال بعد تفكك دول الاشتراكية المحققة ومفاده أن لا بديل آخر عن الرأسمالية وهذا

اختصاره There is no Alternative TINA

فكري ليقوم بما يجب القيام به؟ وهل يقبل المثقفون ذلك؟ هناك مهرجانات أبحاث في البلد، ولكن كم مركز أبحاث حقيقي هناك؟

في مؤتمر هرتسليا لهذا العام (2008) اقترح مريدور (وزير المالية السابق للكيان) أن يُفرض على كل رجل سياسة أن يقرأ ساعة في اليوم كي يتمكن من التحليل. فالسياسي طفيلي على التحليل إن لم يقرأ.

العولمة والقومية:

قال الحكيم: "أنا لا أستطيع القول إنَّ القومية أبدية. لكن أستطيع القول إنَّ هناك في هذه الفترة التاريخية الطويلة، ثوابت -ومنها القومية- وبالتالي لا أعتقد أنَّ العولمة ستكون قادرة على محوه" (سويد، ص 90).

هنا وكأن الرجل يدافع عن القومية العربية كتمظهر لوعي الأمة العربية لوجودها. وعي تتم الهجمة عليه منذ قرن ومن مختلف العالميات. العالمية الإمبريالية، وعالمية الدين السياسي لصالح عالمية دينية افتراضية، وعالمية التحريفية سواء الستالينية او التروتسكية. اللافت ان الحكيم بقي على وعيه هذا رغم الهجمة المشتدة والممتدة ضد الأمة العربية، وهذا الوعي ما زال يتعرض للهجمة بل إنها تشدد حيث تعمل على تفتيت الدولة القطرية ليس لصالح دولة الوحدة بل لصالح دول مذهبية وطائفية وجهوية...الخ.

تتطلب العولمة قراءات عدة. إنما، لا بد من قراءة العولمة في علاقتها بكل من أمم المركز وبالتالي قومياته من جهة، وتلك في المحيط من جهة ثانية، كل على حدة، بل بانفصال تام. كما لا بد من قراءة قيام المركز بخلق قوميات عامة جديدة كالاتحاد الأوروبي تتجاوز روابط

الدم وتتخرب في روابط الاقتصاد والمنافسة، هذا من متغيرات القومية واحتمال انتقالها إلى العالمية فالأممية. إذا كانت القومية مرحلة، وهي كذلك، فيمكن أن تكون انتقالية ويمكن أن تأخذ أشكالاً ومضامين مختلفة في خدمة طبقة أو شعب أو العالم. ويمكن أن تُستخدم أداة ضد شعبها كذلك.

اتخذت القومية في علاقتها بالرأسمالية ثلاث حالات في ثلاث مراحل لتطور رأس المال. (انظر ملحق 2)

فلسطين:

ليس كثيراً ما يسمح به المقام ليناقدش. فتجربة نضال الحكيم مواكبة كتأسيس في نضال الشعب والأمة على الصعيد الفلسطيني. لذا، سأتوقف عند بعض المحطات الفاصلة.

الأرض المحتلة مركز الثقل:

أعتقد أن فشل الحركة الوطنية الفلسطينية في خلق حاضنة شعبية عربية، حتى لو تركز النضال أكثر ضد الأنظمة، وتقلص لصالح فلسطين لكانت النتائج أفضل، هذا الفشل أشعر المقاومة أنها "وحدها". كما أن قرار الخروج من لبنان لم يجسد كومونة باريس ولا تراث القرامطة. وهذا قضى على العمق العربي. وعليه فالحديث عن أن مركز الثقل انتقل إلى الداخل ليس صحيحاً، أصبح الداخل الملاذ الأخير، وأصبح مركز الثقل التسويقي، ملجأ للقيادات التي حققت العودة لها وليس للشعب. والمهم كرست تقسيم الفلسطينيين وتخلي المقاومة عملياً عن من ليس في الأرض المحتلة 1967. باختصار، كان لا بد من البقاء في لبنان وفي سوريا. ولا بد أن نسجل للحكيم انه لم يرحل غلى تونس. إن الزعم بأن مركز الثقل في الداخل هو تضحية بالعمق العربي وتصوير الصراع كما لو كان فقط فلسطينياً/صهيونياً، وهذا خاطئ

تماماً. إنه صراع بين المركز الرأسمالي وفي مقدمته الكيان وبين الأمة العربية ونقطتها الساخنة فلسطين. وأي فكاك لفلسطين عن الوطن العربي نضالياً هو مدخلٌ إلى الاستسلام. لقد كان نقل القيادة إلى الداخل مثابة حاضنة لها كي تساوم دون أن تقع تحت أي نقد أو رفض عربي حقيقي. لقد وسع العدو من المناطق الساخنة لتشمل العراق وليبيا والصومال وجنوب السودان واليوم سوريا.

فالأرض المحتلة مركز الثقل كبؤرة مقاومة، وليست مركز الثقل على أرضية التفاوض ولا على أرضية المعركة النهائية في هزيمة الكيان الصهيوني. والفارق بينهما هائل. لأن مجرد العودة العلنية إلى أرض الوطن، هو تقاطع مع الأرض المحتلة كمركز ثقل تفاوضي. وربما لهذا تحديداً حافظ الحكيم على شرف عدم العودة عبر علنية أختام الحدود وتصاريح ال (VIP).

الدولة الفلسطينية:

إن الدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة الإشكنازية مسألة خلافية بل غير عملية وهي اقتسام الوطن مع العدو. ولا شك أن العودة عبر الجسور والتفاوض منحازة لصالح أطروحة الأرض المحتلة مركز الثقل بالمعنى التفاوضي.

قال الحكيم: "أنا أريد دولة فلسطينية في هذه المرحلة. وأعتبر هذا الموضوع مرحلياً، لأنني أريد كل فلسطين، كلها". (سويد، ص 102).

ربما لهذا بالضبط وُجّهت انتقادات صهيونية للموساد لأنها لم تقم باغتيال الحكيم، فرحل دون اغتيال. اجتهاد الحكيم هنا صحيح. ولكن يعيبه أمران:

أولاً: إن التطورات لا تسمح بذلك، أقصد بدولة فلسطينية كحل مرحلي. فالاحتلال ومعسكره يريدون بالدولة الفلسطينية دولة جورج بوش وليس وطن جورج حبش. يريدون دولة تعترف أساساً ومسبقاً بالكيان الصهيوني من جهة وبرؤيته لطبيعة ومساحة ودور هذه الدولة من جهة ثانية¹²⁵، بل دولة تعترف بيهودية الكيان ولا يعترف هو بها في النهاية، ناهيك عن شطب القضية الأساس وهي تحرير فلسطين والعودة. من يريد كل فلسطين، يعي أنه يريد دولة فلسطينية على كل شبر يحرق حقاً، وليس على شبر يُحصل عليه بالتفاوض ليتخلى مقابله عن أميال ليس من فلسطين وحسب بل من الجولان وجنوب لبنان وسيناء والأغوار الأردنية أيضاً، وربما يُطال تسونامي تبادل الأراضي أجزاء من شمال السعودية¹²⁶.

وثانياً: لأن التطورات لا تسمح، فالقبول بمشروع الدولتين يسمح للكثيرين باستخدامه لتبرير الحكم الذاتي كنواة لدولة لن تكون دولة.

وعليه، إذا كان لنا أن نرى التماسك بين فكر الحكيم ومواقفه، فهو هنا بالضبط، في رفض العودة الفردي، أكثر مما هو في أي موقع أو موقف فكري آخر. ما من شك أن الرجل كان يود لو يُدفن إلى جانب أخته الكبرى في اللد. ولكن بين العواطف والمواقف قرار نفسي صعب ولا بد

125 - في ص 57 من مذكرات جورج تينيت، مدير ال سي.آي.إيه السابق، أن دينيس روس أكد لدحلان ما كان أكده لأبي عمار بأن دور الفلسطينيين سيكون لحماية أمن إسرائيل.

George Tennes, At the Center of the Storm: My Years at the CIA, Harper Collins Publisher, 2007:57.

126 - كان من أخطر الأوراق التي قُدمت في مؤتمر هرتسليا الأخير ورقة احتوت مخططاً لتبادل أراضي مع العرب، شملت مختلف دول الطوق. وجوهر الأمر أخذ أراضي من العرب أضعاف ما يعاد لهم (طبعاً من أرض فلسطين)، والأراضي المأخوذة تحتها أحواض مياه وقليلة السكان، أما المعادة للعرب ففيها كثافة سكانية. قد يشرح هذا التخطيط الصهيوني مقولتي بأن مخطط الكيان الصهيوني الإشكنازي هو "الإندماج المهين بالوطن العربي". هذه العنجهية والتخطيط بمعزل عن العرب يؤكد هذا الشعور.

للتاريخيين أن يمتطوه. يمكن للمثقف والمفكر والأكاديمي أن يكتب الكثير، وأن يتحدث أكثر، وأن يلقي بالتعهدات على عواهنها، ولكن العبرة في التخطي، في اتخاذ الموقف ودفع ثمنه.

لذا، كان لا بد للرجل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة دون ضجة إعلامية ودون مستشفيات كبرى في المركز الرأسمالي، ودون أطباء لم يشهد التاريخ أمثالاً لهم ودون أن تنفق عليه ميزانية م.ت.ف. ما أنفقتة على كبار الفساد والإفساد. إذا كان للذين حزنوا على الرجل وبكوه، أن يعرفوا الأهم والأشرف فهو في هذه التفاصيل. هي تفاصيل ولكنها في حقبة التنازلات، قواعد ورواسٍ.

الوحدة الوطنية:

قال الحكيم: منذ 1967 سعينا لتأسيس جبهة وطنية عريضة (فتح الصاعقة شباب الثأر أبطال العودة وجبهة التحرير الفلسطينية جبريل فاجأنا أبو عمار بالذهاب للداخل وأعلن أنّ الوحدة الوطنية تتحقق في الميدان! (سويد، ص 40).

ربما كان اشد ما اتعب قلب الرجل هي تقلبات ومفاجآت ابوعمار، وقد تعايشا عقوداً. لكن، ما هي الوحدة الوطنية المطلوبة لشعب مشرد ومحتل؟ أليس المطلوب جبهة وطنية واحدة؟ وهذا ما لم يحصل على الصعيد الفلسطيني قط. أما منظمة التحرير الفلسطينية فكانت ولا تزال نسخة عن جامعة الدول العربية. بيت يسكنه الجميع، ولكن، يفعل فيه كل ما يريد ولا يأخذ أحد برأي الآخر إلا إذا مؤله!¹²⁷ ومن هنا ظلت هذه المنظمة زاعمة تمثيل كل الشعب الفلسطيني سواء من يقاوم ومن يساوم. إذا كانت حركة مقاومة لشعب في الشتات وتحت الاحتلال لم ترتق إلى

127 - يُروى عن قبائل يمنية في فترة الحرب الأهلية بين الملكيين والجمهوريين في أعقاب انقلاب الراحل عبد الله السلال، أن زعماء قبائل كانوا يقولون للإمام البدر: يا دقيق (طحين) يا بنجمهر (ننحاز للجمهوريين).

مستوى جبهة وطنية، فهل يمكن أن تحقق وحدة وطنية ذات معنى؟ ليست عبقرية الإجابة ب (لا). فهذه ال (لا) ضخمة بحجم الوطن ومهمة تحريره.

سؤال: ولكن، لو كانت هناك حركة قومية شاملة سواء على شكل الكومنتانج او الماوية هل كانت ستحاصر فريق التسوية وتضيّق هامش المناورة ومن ثم تفرض وجوب الاختيار بين تحالف مع الأنظمة وتحالف مع الشعب، وبالتالي تجعل من الهرولة نحو التسوية أمراً صعباً على الأقل؟

الانتفاضة وأوسلو:

يقول الحكيم: "مع الانتفاضة راهنت لأول مرة على أنّ من الممكن تحقيق الحرية والاستقلال على جزء من فلسطين كنت أقول في نفسي: لو استمرت الانتفاضة على هذا النحو فستضطر إسرائيل إلى الرضوخ" (سويد، ص 34).

على ماذا قامت هذه المراهنة؟ أعتقد أنها قامت على طبيعة التقارير التي كانت تخرج من الأرض المحتلة إلى الخارج، ناهيك عن التضخيم الإعلامي بالنص والصورة للانتفاضة الأولى. كان لا بد لهذه التقارير وذاك التضخيم أن يوحي للرجل بالإمكانية التي توصل إليها.

لقد أكدت في كتابي *التمية بالحماية الشعبية* (آذار 1988)، أن الانتفاضة على مباركتها لن تنتج دولة. ولم يكن ذلك لأنني أوّمن بحل الدولتين، فهو حل لم أوّمن به قط، ولكن لأن المعطيات وميزان القوى كفاحياً وسياسياً لم يكن يساعد أهل الدولتين على تحصيل دولة للفلسطينيين. ومن جهة ثانية، فالكيان الصهيوني الإشكنازي لا يمكن أن يتغير أو يتحول إلا

وهو مهزومٌ. وإذا هُزم، فلماذا لا يكون الحل بدولتين؟ لقد اتضح موقف الكيان حينما اشترط:
"وقف الانتفاضة للموافقة على اتفاق أوسلو" (سويد، ص 35).

وضع فلسطين الآن:

لعل الدرجة التي وصلت إليها قوى فلسطينية عديدة باعثٌ على الصدمة حتى لمن عرف البنى والنوايا والتوجهات والمصالح. ولا أعني هنا الانقسام إلى المقاومة والمساومة، ولكن أعني خلخلة المبنى المجتمعي نفسه. وهي الخلخلة التي لا تخفيها لا العنتريات ولا التفجعات ولا نسب قوة هيولية للشعب الفلسطيني بما يفارقه عن الأمة والأمم.

هل يمكن لمجتمع أن يقاوم دون أن يُطعم نفسه؟ وهو ممول من أعدائه؟ مجتمع تم تفكيكه وتطويعه بحيث لا ينتج ولا يعمل بل تفرق بين كثرة من الطوابير، تنويعاً من الطوابير:

- طوابير وكالة الغوث.
 - طوابير الأنجزة.
 - طوابير المؤسسات الدولية.
 - طوابير موظفي السلطة الممولة من مانحين هم خالقو الكيان الصهيوني وضامنو بقائه وتفوقه في كلّ أمر.
 - ولا شك أن هناك طوابير مخفية من عملاء دول عديدة، لا نعرفها، الله يعرفها.
 - أما المادة اللاصقة التي تسمح لكل هذه الطفيليات بالبقاء في جسم المجتمع فهو الفساد والإفساد والتطبيع في الأرض المحتلة وهو الأعمق والأشمل مقارنة حتى بأنظمة الكمبرادور المعترفة بالكيان.
- فهل يمكن لهذا المناخ أن يدع متنفساً لمقاومة شعبية؟ هل المقاومة ممكنة وقد وصلنا إلى درجة العجز عن القيام بأي عمل لوحدنا إلا بتمويل أجنبي؟ من لا يقبل هذا التحليل الحارق، فليقرأ

الصحف المحلية. لقد وصل الأمر إذا التقى الرجل زوجته فذلك بدعم من: "الوكالة الأميركية للتنمية، فريدريش إيبيرت، برتش كاونسل، المركز الثقافي الفرنسي. وحتى من الحكومات غير الحكومية النرويج، السويد، الدنمارك... الخ. هل كل هؤلاء فاعلو خير.

الدولة الواحدة: بعيداً عن ملابس الحديث فيها، يزداد عدد من يقولون بها. وهي تجمع أطيافاً من ماركسيين وشيوعيين قوميين وصولاً إلى عملاء الوكالة الأميركية للتنمية والملتقى المدني الأميركي. هل تتصورون كل هذا، ومن بوسعه كشف الهويات والنوايا! إذن هي مسألة على أهميتها مثابة حقل ألغام.

لقد تحول البعض إليها بعد اقتناعه بفشل تجربة الدولتين، أو لأنه لم يجد له مكاناً في عربية الدولتين. ما يهمني هنا إلقاء الضوء على تناقض مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية مع المشروع القومي، فما بالك بالأممي.

فالموقف الفكري/النظري ليس انتقائياً ومتغيراً إذا كان هو دليلاً نظرياً حقاً. إن دولة ديمقراطية علمانية كما هي مطروحة الآن هي مطالبة اللاجئين بالانتقال، إذا كان حق العودة مطروحاً من أصحاب هذا المشروع، من اللجوء القسري إلى عبودية طوعية. هي معادية للمشروع القومي الشعبي العربي. هي آلية إخضاع جديدة للفلسطينيين، بمعنى أن من احتل الأرض يبقَ فيها. وبقاء الأرض بيد اليهود هو نفسه أفضل عامل لعزوف اللاجئين عن العودة بأكثرهم وبالتالي، فمشروع دولة ديمقراطية علمانية بمعزل عن تأميم الأرض على الأقل إن لم يكن انتزاعها من المستوطنين هو تصفية خبيثة لحق العودة. وخلوها من البعد العربي هو تجنيد فلسطينيها ليكونوا أداة للسلطة الاستيطانية الحاكمة، ربما حرس حدود جديد!

قلة أو ندرة من المستوطنين يتحدثون عن هذا الأمر، وأكثر من يتحدثون منحدرين إما من أصول يسارية بما فيها التروتسكيون الذين يرون تحقيق الأممية عبر عولمة رأس المال في إمبراطورية الولايات المتحدة ومدرستها الجديدة المحافظة الجديدة. هؤلاء اليساريون المتحولون "ببرويستروبيكا" أميركية يضعون لنظرائهم الفلسطينيين خطأً فاصلاً: نسمح لكم أيها التلامذة بالحديث عن دولة ديمقراطية علمانية، غير اشتراكية ومعزولة عن العرب. فيقول التلامذة (رغم أن شنب الواحد منهم يسحب تراكتور) نعم أيها المعلمون! ألا يدفع هذا إلى وجوب تجاوز "الهيمنة الثقافية والفكرية للمركزانية الأوروبية بيمينها ويسارها؟

في الجانب الأهم في الأمر، فالعدو يراهن على:

1-تمتعه بالقوة المتفوقة إلى الأبد.

2-وعلى عامل الزمن لترسيخ التعب والنسيان عند الفلسطينيين والعرب.

3-تغيير أوضاع ومصالح وارتباطات الطبقات لا سيما الكمردور كقوى لتصفية القضية الفلسطينية.

لذا، فإن واقع الحال يقول، وبمعزل عن كافة أنواع التغزل العذري المفترض بإمكانية تغيير ما في السياسة الأميركية في المنطقة، إن الحديث مشروع عن أية قضية. أما قضية الدولة الواحدة فتشترط هزيمته الكيان وتصفية مؤسساته (أي تصفية احتكار الأرض، والصناعة والجيش والثقافة العنصرية وشطب قانون العودة وتحقيق حق العودة الفلسطيني) ليكون هناك مناخ للعمل على دولة واحدة. وما دام أمرها مطروحاً حتى ولو للعصف الفكري، علينا أن يكون لنا رأينا فيها الذي هو كل ما قلته أعلاه ضمن مشروع الوحدة العربية أو الاتحاد في وطن عربي اشتراكي.

مراجع:

- 1) المؤتمر الخامس، بحث وتحرير ماهر دسوقي، عن المركز الفلسطيني للدراسات، القدس، أيلول 1993.
- 2) ورقة عادل سمارة "حول الوثيقة النظرية للمؤتمر الخامس للجبهة الشعبية، ص ص 55-111. عُرضت في محاضرة بجامعة بير زيت.
- 3) التجربة النضالية الفلسطينية حوار شامل مع جورج حبش. أجرى الحوار محمود سويد، نشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيسان 1998.

4) Beyond De-Linking: Development by Popular Protection vs Development by State, 2005.

ملحق 1

في الرد على المفكر المتميز سمير أمين

رد المفكر العزيز سمير أمين على حواراتي معه كما ورد في كتابه (ثورة مصر 2011، ص 225) والذي عثرت عليه صدفة عام 2012. ما كتبت له ليست مقالة بل ست حلقات (محاورتي مع أمين في كنعان الإلكترونية الأعداد: 2344 و 2348 و 2352 , 2359 و 2366 و 2371 من عام 2010)، والتي لست أدري إن كان قرأها أم لخصها له بعض خبثاء القوم "بتصرف" كما ورد في كتابه ثورة مصر وقد عثرت عليه صدفة:

1-تعليق على مقال "عادل سمارة"

مع كل احترامي للزميل المناضل "عادل سمارة" ، لم أجد في تعليقه ما يضيف إلى ما سبق كتابته عند معظم "القوميين" وقد قدم "سلامة" إجابة على هذه الأقوال في كتابه (الهزيمة والطبقات المهزومة)، ص 89، وهي إجابة لا تختلف عن إجابتي!

وما أخشاه هو أن الخطاب القومي بصفة عامة (أي أقوال معظم القوميين إن لم يكن جميعها فرداً فرداً) يحل قصة عروبية خرافية محل القصة الخرافية الأخرى الأوروبية التمرکز، فهذه الأخيرة في تعبيراتها المتطرفة تُسقط ملاحظاتها لظواهر حقيقية خصّت الدولة العثمانية المنحطة على ماضي العرب، و"الشرق" بصفة عامة. علماً بأن أهم ما كُتب في أوروبا لم يشارك هذه الرؤية السريعة والخاطئة. بل على العكس من ذلك، فقد ركزت دراسات علمية هامة (ولو أوروبية!!) على مجد الحضارة الإسلامية العربية في مرحلة ازدهارها الحقيقي، ولو لفترة قصيرة تلت الفتح الإسلامي، وامتدت فقط إلى أن سيطرت القبائل التركية على السلطة في بغداد، انطلاقاً من القرن العاشر الميلادي، وعلماً أيضاً أن الإمبراطورية الإسلامية في عصر

مجدها كانت أشبه وأقرب إلى ما كانت عليه الإمبراطورية الإسلامية في عصر مجدها، وأقرب إلى ما كانت عليه الإمبراطورية الرومانية والهلمستية السابقة، وذلك من حيث التنوع الديني واللغوي والمجتمعي، منها إلى "تصورات" الخطاب القومي حول المرحلة، فالعروبيون يتجاهلون هذا الواقع، يكررون الخرافة "الإسلامية" المروجة حول "العروبة الأصلية" (أخت الإسلام الأصلي). وتحول هذه القصة دون فهم أسباب التدهور السريع الذي أصاب مجد الإمبراطورية المعنية.

وربما يرجع هذا النقص في تناول واقع التاريخ إلى خوف "العروبيين" من "نقد الدين" (هنا الإسلام)، لأنه يمثل "عنصراً أصيلاً هو الآخر" على نقيض ما فعله الأوروبيون الذين انطلقوا من نقد الدين (هنا المسيحية) - كما أن مفكري النهضة الصينية انطلقوا من نقد ماضيهم، لا "الافتخار" به، هذا هو مصدر التباين بين النهضة الأوروبية الناجحة، والنهضة الإسلامية العربية الفاشلة!

فأرجو أن يوجّه القوميون نقدهم (وهو مرحب به) إلى ما كتبتّه، ولا إلى ما "نسبه" إلي العروبيون. فالقومية العربية بالنسبة إلي هي مشروع يسعى إلى إنجاز الوحدة العربية القادرة على مواجهة تحديات العصر، وليست "واقعاً موروثاً". هذا هو التباين الحقيقي في تناولنا للمشكلة.

- لم يغادر أمين برزخ التورط في الخطاب المركزي الغربي. فرغم نقده للمابعديات يتورط في اجترار أطروحة أندرسون "الأمم المتخيلة" ليصف الأمة العربية بالخُرَافة معتمداً على التقطعات في التاريخ العربي الذي لم أصفه قط بأنه متواصلٌ ولم ألامسه بمفاخرة! ولأنه مأخوذ بالمركزانية الأوروبية رأى أن وجود دولة عربية 3-4 قرون هي فترة عابرة.
- تؤكد قراءة التاريخ أن تقطعات التاريخ العربي حتى لو كانت أطول من توصلاتته هي بعدوانات خارجية وهو ما يتهرب منه أمين بقوله: "لقد انفجرت هذه الوحدة فيما بعد إلى كيانات سياسية إقليمية ثابتة نسبياً لم تجر إعادة توحيدها إلا في ظل النير العثماني وبصورة سطحية في كل حال" (ص 14 من كتابه *الأمة العربية والقومية العربية وصراع الطبقات*). هل انفجرت ذاتياً أم فُجرت بعدوانات خارجية؟ وبين الحاليتين مسافة وعي، فهل عجز أمين أم تخابث في عدم التوضيح، أليس هذا طرحاً إيديولوجياً وليس فكرياً! العثماني لم يوحد العرب بل استعمرهم وقسمهم إدارياً بما هو أعمق من تجزئة سايكس-بيكو. إن اعتبار العثماني محض ديناً هو إصرار من أمين على نفي العروبة لصالح الدين أي اعتبار العرب رعايا إسلام وليس أمة مُخضعة! ناهيك عن وقوعه في خطيئة أن "الإسلامية تروج للعروبة الأصلية!" والحقيقة أن جميع أهل الدين الإسلامي السياسي "يروجون" ضد العروبة تماماً كما فعلت الستالينية والتروتسكية والإمبريالية والصهيونية والتي جميعها تُخضّب كتابات أمين في هذا الأمر حتى لو أخفاها بمهارة لافتة! وهنا أحيله على نقدي للدين السياسي الذي يرفض العروبة بالمطلق. وطريف هنا أن يُقدّم الإسلام لنفي العرب، ثم ينقلب حديثاً رافضاً نضالات أي إسلام، حزب الله على سبيل المثال وهو هنا يتقاطع مع برنارد لويس وأحفاد الشيخ القنيل "يهودا الصغير".

- أنا لا أتحدث باسم جميع القوميين وأنا عروبي، ولا باسم جميع الشيوعيين وأنا لست ذا ماضٍ موسكوفي ولا شيوعي أوروبي فرنسي مثلاً، ولكنني مع العلمانية تماماً وخاصة فيما يتعلق بالدولة والقانون والحياة الفردية والعامّة.
- رغم اقتراب أمين النسبي "مؤخراً" من المشروع القومي العربي، إلا أنه ينفي وجود أمة عربية، مثلاً كالأمة الفارسية، قبل القرن العشرين. فلمن المشروع القومي الذي يتبناه اليوم إذن؟ إن الإقرار بوجود أمة أو شعب هو إقرار علمي وأخلاقي بوجود بشر. أما هل هم متطورون، عباقرة بسطاء، فهذا أمر آخر.
- هذا التعامل باستخفاف مع الأمة العربية دون غيرها من الأمم القديمة، هو تقاطع مع المركزية اللبرالية الأوروبية عن أمم بلا تاريخ، ومع المركزية الشيوعية الستالينية أن "الأمة العربية أمة في طور التكوين"، ومع الجناح الصهيوني من الأممية الرابعة الذي يعتبر الصهاينة أمة يهودية في فلسطين.
- يصف أمين أطروحتنا بوجود عربي قبل الإسلام وقبل المركزية الأوروبية بأنها تعلق بموروث ويزعم أنه مع مشروع قومي عربي، فيخلط بين الوجود الموضوعي تاريخياً لشعب وبين ما يسميه موروثاً (كان أجدر بأمين أن يكون دقيقاً، وهو الأكاديمي والمفكر ومستشار دول... الخ) فلا ينسب لي أنني أعتبر العروبة خطأً ممتداً وعرقاً نقياً وموروثاً... الخ وهنا يقع في موقف إيديولوجي). هذا دون أن يشرح لنا ما العلاقة بين المشروع القومي العربي الذي يحاول لصق نفسه به وبين العرب كأمة! وإن كانت العروبة خُرَافة فما معنى المشروع القومي الذي يتبناه أمين؟ اللهم إلا إذا كان مأخوذاً بهرتسل الذي اخترع "أمة" يهودية، وهذه حافة أرياً بأمين أن يصل إليها.
- أمين يتهمني وغيري بالإسلامجية بينما هو يقلب التاريخ فيكتب: "الحضارة الإسلامية العربية" منكرًا وجود عرب قبل الإسلام، أليس واضحاً هنا أنه ينكر العرب ويروج للدين، مع أنه يتفاخر، بأكثر من الضروري، بعلمانيته! فهل الذين بنوا صنعاء وسد مأرب مسلمون أم يابانيون؟ ولماذا يذكر العرب طالما الإسلام هو البداية؟ ولماذا لا يسمى

أمين الإمبراطورية الرومانية بأنها مسيحية مثلاً؟ بتقديمه الإسلام يغدو هو الإسلامي، على غير رغبة منه.

- يضع أمين كل القوميين في سلة واحدة كي ينكر على عروبي مثلي أنني شيوعي. وهنا أستغرب كيف يضع نفسه في موضع مُصدرِ الشهادات، لا توجد يا رفيق "فاتيكان" ولا "ولاية الفقيه" في الشيوعية. وآسف للقول إنني من الشيوعيين القلائل الذين لم "ينخأ" بعد تفكك الاشتراكية المحققة، بينما تحللت أحزاب من ما زعمت لعقود أنه نَسبها الشيوعي ووقف كثيرون في منطقة رمادية.
- ليس جميلاً أن يحصر أمين القومية العربية كمشروع في كتاباته وحده! وبالتأكيد ليس هو مُبدع ذلك.
- أغمض الرفيق عينيه عن أن أطروحتي الأساسية ليست الماضي قطعاً، بل توظيفه لصالح المشروع العروبي الوحدوي الاشتراكي الذي قوته الدافعة هي القومية الكامنة للطبقات الشعبية بما هي وحدوية واشتراكية. وتجاهل الدور التحرري للقومية العربية كقوة دفاع عن أمة مستهدفة.
- ليست هذه مساحة سجال مع أطروحات أمين، بل ليس السجال معه أصلاً، ولكن اللافت أن الكثير من اليسار العربي يشدد هجومه على الأمة والقومية العربية متوافقاً مع تشديد هجمات الإمبريالية والصهيونية (فترة الوحدة 1958، واليوم)! لماذا؟ هل لي أن أقول لأن هناك وشائج إيديولوجية موروثية من جهة، وإقامة اعتبار للييسار الغربي تقريباً ورُفلي! واسمح لي يا رفيق أنؤكد لك، أنني معني بعلاقة مشتبكة مع هذا اليسار الذي اصطف لجانب جيوش الغرب التي دمرت العراق ولذا أسميته "ابن السكرتيرة" الذي لا يظهر إلا ليصطف إلى جانب والده في الملمات.

ملحق 2

مصطلحات خاصة بالكتاب

في نحت المصطلح وتحرير المعنى

تناقش هذه السلسلة مفاهيم ومصطلحات، وضعتها واستخدمتها على فترات متفاوتة، ولا أزعم أنها ثوابت لا لدي شخصياً ولا لدى الزمن. ولكنها محاولات لإعطاء معنى لأحداث وموضوعات وحتى لمفردات تتطلب ذلك. ليس هذا نحت لغة أخرى مثلاً كما زعمت النسويات الراديكاليات بخلق لغة ضد ذكورية فاصطدمن بحائط أدى إلى الصلع الفكري، ولا كما يزعم من يتهبون من الفكر الشيوعي بتهمة أنه -أوروبي- فيرفضون أدواته في التحليل ويحاولون خلق أدوات أو لغة أخرى، نحن بانتظار إنتاجهم!

اللغة نتاج البشرية، والعبرة في تحميل المعنى وتحرير الأدوات. هذه محاولة لتحرير المعنى من أجل تحرر الإنسان، هي إعلان انفلات اللغة وتحررها من قيود فرضت عليها سواء من مفكرين/ات أو مؤسسات، أي خروجاً على التعليب. وعليه، فهذه المعاني مفتوحة سواء على تطويرها/ تطويرها من الكاتب أو أي قارئ.

1- قوى الدين السياسي

ليست هذه مغامرة في تجريد الدين من التعاطي السياسي، فالتاريخ يؤكد ذلك. لكنها محاولة لتحرير الدين من احتكارية التفسير وحتى الاستخدام ومن حصريّة القول به. ربما كان الدين أكثر من أيّة نظرية أخرى مشاعاً للبشرية جمعاء بما هو مبدأ أخلاقي أساساً مما يجعل لمختلف الطبقات وفي مختلف التشكيلات منه نصيباً.

حضرتي رغبة في هذه المعالجة بعد أن استخدمت كغيري مصطلح الإسلام السياسي بما هو حصر التعاطي السياسي في تيارات وقوى سياسية إسلامية. وهو أمر حاصل من قوى من مختلف الأديان.

ما تقوم به قوى الدين السياسي هو: توظيف غير عبادي/إيماني للدين لأن المسألة الإيمانية فردية تماماً، لا سيما في العصر الحالي حيث الناس جميعاً لا تقرأ وتكتب وحسب بل لديها تسهيلات الوصول إلى المعلومة وإلى التفسيرات والقراءات المتعددة للدين وللنظريات الفلسفية والقوانين... الخ. فليس من حاجة لمن يقوم بدور المعلم دينياً للناس. وهذا لا يمنع التفسير والقراءات ولكن ليس من أجل ويهدف فرضها على الناس. أما أن تقتنع جماعة بتفسير ما فهذا شأنها إنما ليس كي تفرضه على الآخرين من أجل هدف سياسي.

فتحميل المعنى الديني محمولاً سياسياً لا بد أن يقود إلى تسخيره لخدمة قوة سياسية معينة. وكل قوة سياسية هي في التحليل الأخير طبقية أو مهيمَن عليها من طبقة معينة، وأقصد بمهيمَن عليها من طبقة أن طبقة معينة يمكنها استخدام الدين للهيمنة على طبقة مختلفة بل متناقضة معها طبقياً، أي معيشياً ووضعا وعملا وتفكيراً ومع ذلك تخضع المهيمَن عليها للمهيمَن عليها. وعليه، فهذه الهيمنة تقود إلى استسلام طبقي حياتي معيشي مما يُديم التبعية والاستغلال بدل الصراع الطبقي الذي هو جوهر التاريخ البشري. ولعل هذا أخطر توظيف للدين.

ربما مثلت تجربة حروب الفرنجة "الصليبية" أعنف استخدام أو توظيف تجنيد للدين بينما جوهرياً كانت حرباً طبقية شنها فائض أمراء الإقطاع الأوروبيين، أو الأمراء المهزومين/المحرومين من السيطرة على إمارات لهم. هي حرب طبقية على صعيد عالمي، حرب معلومة قبل أن يُنحت المعنى الحديث للعولمة على أرضية عولمة رأس المال.

قبل هذه الغزوات وبعدها وحتى اللحظة طالما تم استخدام الدين من خلال المؤسسة الدينية لصالح الطبقات الحاكمة أو طبقات تنافس وتصارع على الحكم. وفي الحالتين يتم الاعتماد على الإيمان ورهبة المؤمن من الله طالما اعتقد أن حامل لواء الدين هو ممثل لإرادة الله، وهي حالة لا يكون فيها في العادة نقاشٌ فما بالك بجدال ورفض؟

من هنا جرى إنتاج نظريات "ظل الله في الأرض" و "وحق الملك الإلهي" ومختلف هذه التسميات هي من صنع الطبقات/الأنظمة الحاكمة أو تصنيع مثقفها العضويين، وعليها جرى بناء مزاعم الانتماء إلى الأشراف... الخ. ففي كل بلد عربي وإسلامي نجد من يزعمون أنهم من سلالة الرسول ولكنهم يستخدمون ذلك في تبرير وصولهم ومن ثم تمسكهم بالحكم!

وكما أشرت أعلاه، فاستخدام الدين لم يُحصر في الدين الإسلامي. لعل أهم ما حصل في المسيحية كان في رسملة الدين بمعنى توظيف رجال الكنيسة كجزء من المثقفين العضويين لسلطة رأس المال. ومن أبرز محطات هذا التوظيف دعوة مارتين لوثر (1483-1546-المنشق/المصلح) لليهود بالاستيطان في فلسطين واللافت مجيء هذه الدعوة بالتوازي مع صعود الرأسمالية التجارية في هولندا أي التأسيس للنظام الرأسمالي العالمي وقبيل سقوط القسطنطينية بقليل.

وقد يكون أحد أبرز الأمثلة على هذا قيام الكنيسة الكاثوليكية في وقت الأزمات الاقتصادية بنصح المرأة أن تبقى في البيت لتربية الأطفال كي تثبت أنها مسيحية حقيقية!

أما المحافظة الجديدة Neo-conservatism وتحديداً في فترة حكم جورج بوش الصغير فتشكل محطة بارزة في الاستخدام السياسي للدين في محاولة من "فرنجة رأس المال" لاستكمال ما هُزمت فيه فرنجة الإقطاع. لذا، لم يكن مجرد سهو قول بوش هذا، حينما غزا العراق بـ"إنها

حرب صليبية". واللافت أن أكثر المتضررين من عدوان الغرب الرأسمالي على العراق هم العرب المسيحيون هناك حيث اضطر أكثر من نصفهم للهجرة والتشتت في مختلف أصقاع العالم.

ورغم مزاعم الحركة الصهيونية بأنها حركة علمانية، إلا أنها الأكثر استخداماً للدين في العصر الحديث. فالكيان هو أول دولة في العصر الحديث تسمي نفسها باسم الدين وتحصر سكانها في اليهود كدين وتحاول توليد أمة من الدين رغم أن مستوطنيتها مستجلبون من عشرات القوميات. ويكفي مثلاً أن نشير إلى أن الجندي الصهيوني حينما يذهب في مهمة عسكرية يقوم قبيل ذلك باستشارة حاخام طائفته. هذا ناهيك عن الزعم المعروف بأن "اليهود شعب الله المختار" وتعليمات التلمود لليهود تجاه الأغيار.

لا يحتاج الاعتقاد بالعنف لدى قوى الدين السياسي لإثبات وخاصة في العقود الأخيرة. ولعل اللافت أن هذا العنف المغطى بالدين يأتي في فترة يصخب ويضج فيها الغرب باللغظ في حقوق الإنسان والمجتمع المدني والدمقرطة... الخ وبالطبع قيام الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية باستخدام الشعارات نفسها. وقد يكون منطقياً الإشارة إلى أن توسع ظاهرة الدين السياسي أو تسييس الدين متلازمة مع الأزمات الاقتصادية على صعيد عالمي لا سيما منذ بداية أزمة تدني معدل الربح في المركز الرأسمالي منذ ستينات القرن الماضي، وهو الأمر الذي شكل أزمة ممتدة حتى الأزمة الجارية.

هناك ثلاث فئات هي التي تشكل أساس تيار أو قوى الدين السياسي وهي:

- الأزمة الاقتصادية التي تولد الفقراء الذين يبحثون عن عمل أو دور.

• رجال الدين سواء الذين في المؤسسة الرسمية كما هو في السعودية أو المنتمون إلى تنظيمات سياسية تشغل قياداتها مواقع طبقية رأسمالية مالية بشكل خاص، حالة الإخوان المسلمين.

• الأنظمة السياسية التي هي السبب في الفقر والأزمة الاقتصادية من جهة والمتحالفة (علانية أو لا مباشرة) مع قوى الدين السياسي.

بعد الطبقة أو المصلحة الطبقية لقوى الدين السياسي في تجنيد الفقراء للقتال باسم الدين، بينما هم حقيقة يقتلون ويُقتلون في خدمة الطبقات الغنية ومتفقيها العضويين من رجال المؤسسة الدينية، فإن هذه القوى من الأديان الثلاثة تقف موقفاً مُهيناً للمرأة.

أما وقوى الدين السياسي تستغل الطبقات الشعبية حتى الموت وتعتبر المرأة مجرد ملحق وضيع للرجل، فما الذي يتبقى من المجتمع غير المستفيدين، بدرجات ومراتب، من هذه القوى؟

2- الانسحاب إلى الداخل

يرتد تبلور هذا المصطلح لديّ، إلى ظروف الحياة والعمل عموماً والعمل السريّ كذلك تحت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين حيث يكون الرد على سياسات هذا المستعمر ببلورة إستراتيجية أخرى هي الحياة مقاومة، وليس المقصود بالحياة مقاومة مجرد رد فعل على الاحتلال بل حضور الوجود الشعبي بمحتوياته الثقافية وقدرته المادية من أجل التصدي للمستعمر. فالوجود الموضوعي الحي للشعب قائم قبل وجود الاحتلال. والتصدي إذن هو حلقة

من تطورات هذا الوجود واستنهاض قواه الكامنة مما يعني أن: ليس فعل التصدي أو المقاومة نتاجاً لوجود الاحتلال بل هي قوة دفع الكمون الداخلي الذي لا بد أن يقاوم هذا الطارئ. ما زلت أعتقد أن بلورة هذا المصطلح هو نتاج آليات التفكير والعمل السري في ظروف المقاومة.

استخدمته للمرة الأولى في ورقة بعنوان "مسرح المناطق المحتلة وآفاق التحول من مسرح مقاوم إلى مسرح قومي"، قدمتها ونشرت في كتاب **المهرجان الوطني الأول للأدب الفلسطيني في الأرض المحتلة**، القدس 15-18 آب 1982، نشر جمعية الملتقى الفكري العربي-القدس، دائرة الكتاب) حيث ورد فيها:

"تحت الاحتلال كما هو مألوف يزداد البحث عن الهوية وتثبيتها، ويتم الرجوع إلى التراث وإحيائه ويتم تناسي الخلافات وتجميد الصراعات. كل هذا يمكن تسميته بعملية الانسحاب داخل الذات إعداداً لانطلاقاً سليمة خارجها. وهنا يجب التوضيح أن العودة لكل هذه الأمور، وإن محاولة الوثوب ثانية تشترطان موضوعياً لنجاحهما بناء الأشياء على أرضية من الواقع المادي صحيحة وسليمة" (ص 81).

لاحقاً، كنت أعدُّ أطروحة الدكتوراه في جامعة إكزتر في بريطانيا 1987، تركز في ذهني براداييم التنمية بالحماية الشعبية، وحين عُدت إلى الأراضي المحتلة 4 أكتوبر 1987 شاهدت المناخ الشعبي المتأزم مما كرس لدي أهمية هذا البراداييم. بعدها بشهرين كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى وهي التي وفرت التأكيد الشعبي للحماية الشعبية، وكانت بدايتها الأولى قيام العمال بمقاطعة العمل داخل الكيان الصهيوني الإشكنازي وهذا تضمن مقاطعة منتجاته وتلت

ذلك مقاطعة شعبية لمنتجات الاحتلال، أي الوعي بالاستهلاك أو الاستهلاك الواعي. وهذا ما أعاد اهتمامي بالانسحاب إلى الداخل لأنه، أي الانسحاب العمالي إلى الداخل، مقدمة الفعل الانتفاضي الذي تحول إلى:

• اشتباك شعبي (رجالاً ونساءً على قدم المساواة مع المباراة أيضاً) ومتواصل مع قوات الاحتلال.

• وهذا خلق مناخاً "ديمقراطياً" بالمفهوم النسبي بمعنى مشاغلة الاحتلال عبر رجمه بالحجارة في كل مكان مما أشغل قيادته عن التنبه لتفكيك مبادرات التنمية بالحماية الشعبية على مستوى الأحياء والتعاونيات والعودة للأرض... الخ حيث انخرطت عساكره في عمليات قمع في كل قرية ومخيم ومدينة وحارة.

لاحقاً كتبت: "والانسحاب إلى الداخل على شكل إيقاف الاستهلاك من منتجات مستوردة من الاحتلال أو الخارج، ومقاطعة المنتجات كلا هذين المستويين من الانسحاب من مكونات الحماية الشعبية وليستا إستراتيجية قائمة بذاتها أو بديلة، هي موقف ديمقراطي تقدمي من الجماهير وهذا مختلف عن قرار فك الارتباط بما هو موقف رسمي يخلو من الديمقراطية كما حصل في الاتحاد السوفييتي ويتمتع بإشراك غير شامل كما هو في الصين الشعبية" (التنمية بالحماية الشعبية، منشورات مركز الزهراء 1990 142-43)

أوصلتني قراءة الواقع إلى أن الانسحاب إلى الداخل كجزء من براداييم التنمية بالحماية الشعبية هو مشروع كفاحي طبقي (فالتبقة العاملة هي التي بدأت ذلك) من أجل قضية قومية وصولاً في النهاية إلى هيمنة الطبقات الشعبية بمعنى أن هذا النضال الطبقي ليس مكرساً لخدمة

الرأسمالية، بل يبدأ بتقويض واقتلاع الاحتلال، ومن ثم تجاوز رأس المال التابع وصولاً في حالات الاستقلال الحقيقي إلى الهدف بعيد المدى أي الهدف الاشتراكي.

وأود هنا تركيز حقيقتين:

الأولى: إن المناخ والفعل المقاوم ضد المستعمر، في حالة الأرض المحتلة 1967، هي التي مكّنت العمال من الانسحاب إلى الداخل، ولكن الغدر بالانتفاضة والتورط في اتفاق أوسلو وبيروتوكول باريس وما تلاهما هو الذي قتل هذه الروح وذلك التوثب إلى درجة أن ليس الآن في هذه الأرض المحتلة حركة عمالية. هذا يثير السؤال: كيف كان العمال؟ وكيف صاروا...ولماذا.

والثانية: أذكر في شهر آذار 1969، جُلبت للتحقيق من سجن بيت ليد-كفار يونا بالعبرية، إلى سجن المسكوبية في القدس إثر اعتقال مجموعة من الجبهة الشعبية التي كنت معتقلاً ضمن معتقليها ومن ثم إلى سجن رام الله. كان ذلك بعد 17 شهراً في السجن فوقعت في يدي في الإكسات مجلة نيوزويك وبها تقرير طويل عن ثورة الطلاب 1968 في أوروبا الغربية خاصة، وكما أذكر كان مذكوراً بها كذلك عن تشيكوسلوفاكيا، ومنها فهمت بإنجليزيتي المطرشة حتى الآن أن هناك ثورة طلابية في العالم . ودُهِشت بذلك الحدث الذي لم نسمع به في السجن قط. وهذا أثار في ذهني أطروحات هربرت ماركوزه الذي عمل ما بين 1942-1950 كباحث لدى الحكومة الأميركية وهو ربما الأب الروحي لمدرسة فرانكفورت وكان قد عمل ما بين 1942-1950 كباحث لدى الحكومة الأميركية. في كتابه **الإنسان ذو البعد الواحد** (1964) وجه نقداً شديداً للماركسية. وفيه بدل أن ينظر إلى العمال كطليعة ثورية، وضع ثقته في التحالف بين المثقفين الراديكاليين والمنبوذين والغرباء والمضيعين المستغلين والمضطهدين من أعراق وألوان أخرى، والعاطلين وغير القابلين للتشغيل، مؤكداً أن الطبقة العاملة تمت عملية استيعابها ضمن

إيديولوجيا الاستهلاك. لكن دور العمال في الانتفاضة الأولى كان نفيًا لتخيلات ماركوزة المبنية على أرضية نفسية/فرويدية لا مادية/ماركسية. ويتعزز موقفنا هذا بناءً على تجربة الصعود العمالي والشعبي في الانتفاضة، والهبوط في كل من الحركة العمالية والطلابية في المحتل 1967 بعد اتفاق أوسلو والاعتراف بالكيان الصهيوني. هكذا يؤثر الواقع المادي، وهكذا تبقى الثورة وعياً مستتباً من الواقع والانحدار وعياً زائفاً بالتخلي عن المقاومة. ربما كان فرانز فانون هو رد مبكر على ماركوزة، وها هي تجنيدات البروليتاريا الرثة في سوريا من قبل الدين السياسي وخاصة الوهابي والإمبريالية والحلم العثماني بدور إمبراطوري وتغلغل الموساد والكمبرادور العربي شواهد على دور البروليتاريا الرثة في الثورة المضادة.

فالانسحاب إلى الداخل حالة أو تكتيك ضروري لا بد منه لإعادة الاصطفاف لكل مضطهد، كمشعب أو طبقة أو امرأة... هو دفاع وإعداد محدد لاندفاع مقاوم. وإذا كان هذا الانسحاب ضرورياً وعملياً ضد الكيان، فهو طبقياً ضرورياً وعملياً ضد الطبقة الرأسمالية المحلية التي خلقت وتمسك بـ"سلام رأس المال" مع الكيان، وهو ضروري لنضال المرأة الفلسطينية وطنياً وطبقياً ولها كمرأة بالتحديد. وهذا يكتنف النضال ضد الخطاب المركزي الغربي بألوانه اللبرالي واليساري والنسوي المتوارب من جهة، والخطاب العربي، والفلسطيني بالطبع، المتصهين والمتعربين والمتخارج من جهة ثانية.

نقصد بالانسحاب إلى الداخل قيام طبقة أو طبقات من مجتمع معين بتقليص واعٍ لسلوكها الإنتاجي أو لحاجاتها الاستهلاكية التي تقدمها أو تشتريها من الخارج، وتتجه بالتالي للعمل أو

الشراء من السوق المحلي وذلك كخطوة أساسية في مشروع تنموي قومي يهدف إلى فك الارتباط بالأجنبي وفك التبعية. لقد قامت الطبقات الشعبية في الأراضي المحتلة في الانتفاضة الأولى بتبني هذه الخطوات التي أعطت نتائج تنموية باهرة حيث قاطعت سوق العمل والمنتجات الصهيونية.

(3) الهيمنة الثالثة

ارتكزت في نحت هذا المصطلح على أطروحة الهيمنة لأنطونيو غرامشي الذي رأى أن الطبقة البرجوازية لوصول حكمها إلى الاستقرار، تحرص على تحويل أو انتقال حكمها من السيطرة بمعنى قوة القمع المباشر إلى الهيمنة حيث يتم تشرب الطبقات الأخرى لإيديولوجيتها كما لو كانت هي إيديولوجيا تلك الطبقات نفسها وهي ما يسميها غرامشي بـ الهيمنة الأولى. لكنه يرى أن الطبقات الشعبية تواجه الطبقة البرجوازية بهيمنتها الذاتية أي المقاومة لهيمنة البرجوازية. وتأخذ الهيمنتان طريقهما التناقضي/الصراعي داخل المجتمع القومي الواحد، أي في الدولة القومية وصولاً إلى هزيمة البرجوازية كما يهدف غرامشي.

ترتكز نظرية غرامشي في المجتمع المدني إلى حد كبير على استلاب الطبقات الشعبية بالهيمنة. وما حاولت الشغل عليه هو قراءة كيف نقلت برجوازية المركز هيمنتها إلى الطبقات الشعبية في بعض بلدان المحيط، أي إلى خارج الدولة القومية، أي إلى صعيد عالمي، وفي حقبة العولمة ولا سيما في سنوات تأزم هذه الحقبة. وهذا التطور في الحقيقة مرتبط بمأزق برجوازية المركز على الصعيدين الداخلي والخارجي. هذا المأزق الذي كانت نقطة الحسم فيه هزيمة المركز، أي الولايات المتحدة حصراً، في العراق وخسائرها في أفغانستان، وهزيمة الكيان الصهيوني الإشكنازي في لبنان وفي غزة. فكان لا بد للأنظمة الحاكمة/المالكة في المركز، لا

بد لها من الهيمنة في بلدان المحيط عبر آلية مختلفة أسميتها الهيمنة الثالثة من قبل المركز داخل هذا البلد أو ذاك، مقرونة بسيطرة نظام حكم محلي تابع لها. أي هيمنة خارجية وسيطرة محلية.

إنه تصعيد الثورة المضادة بقيادة المركز اعتماداً على ما أسميته الهيمنة الثالثة، التي هي حالة تشارك بين الهيمنة الأولى بمفهوم غرامشي، أي هيمنة الطبقات الحاكمة/المالكة على الصعيد القومي في كل دولة على حدة، دولة المركز الولايات المتحدة مثلاً، متشاركة مع قوى محلية عربية لإسقاط أنظمة الحكم في بلدان لم تعد أنظمة المركز راغبة في بقائها ولا قادرة على غزوها بحيث تدفع تكاليف الاحتلال البشرية والمادية. لقد كانت حالة ليبيا المشروع التجريبي الأول لممارسة تحالف الهيمنة/السيطرة هذا. لقد اتضح أن الثورة المضادة كانت قد اخترقت كثيراً من القطاعات المجتمعية والعقيدية في ليبيا وجندتها لصالحها في إسقاط ديكتاتورية القذافي الوطنية. وقد تم ذلك الإسقاط عبر:

- قيام الناتو بالقصف الجوي المركز والمتواصل لمدة ثمانية أشهر.
- وقيام مجموعات محلية مسلحة من المنشقين والبروليتاريا الرثة وقوى الدين الإسلامي السياسي بالمواجهات مع القوات الحكومية وتصفيتها بعد أن يكون قصف الناتو قد دمرها وشنتت جمعها بغياب قوة جوية ليبية أو نصيرة لها.
- وتقوم قطريات عربية تابعة وجزء من الثورة المضادة بتسليح وتمويل "ثوار الناتو" ودفع تكاليف القصف الذي قامت به القوى الجوية لحلف الناتو.

لم يشهد الوطن العربي في يوم مثل هذا التحالف المعلن ضد أيّ قطر عربي. إنه تحالف عدواني علني تشارك فيه دول المركز مع دول أو قوى في المحيط ضد الدولة والشعب في

- المحيط، وهو نقل أو رفع الهيمنة من الصعيد المحلي إلى الدولي. قد يقول البعض، لكن هذا "التحالف" قائم منذ بداية عصر الاستعمار. وهذا صحيح. لكن ما نسميه الهيمنة الثالثة هو تطور جديد مسرحه الوطن العربي، ويقوم على تقسيم عمل مختلف عن السابق في وجوه كثيرة.
- هو شكل جديد تطور بعد تجربة الهزيمة والأزمة في العراق وأفغانستان.
- أبعد من التحالف الثنائي.
- يمارس العدوان المشترك خارج البلد المحيطي الواحد.
- يقيم تحالفات مع قوى ثورة مضادة وليس مع أنظمة وحسب.
- يعتمد ويغذي الموجة القومية الثالثة.
- يطلب من البلدان التي يعتدي عليها ما ليس لديه هو نفسه (هذا يكشف أكاذيب تعميم الديمقراطية).
- يكشف عن علاقات سرية بين الدين السياسي والإمبريالية وبالتالي كشف الخطاب المخفي للدين السياسي.
- ففي السابق كان هذا التحالف هو بين كل نظام في المحيط، مثلا نظام عربي ودولة استعمارية بشكل ثنائي ومباشر بينهما. أما اليوم فهو جماعي سواء من جانب المركز أو من جانب المحيط.
- هذا التحالف هو تطوير في إستراتيجية الثورة المضادة تجلت في تقسيم عمل جديد. فهو يوفر على المركز إرسال جنوده للسيطرة على الأرض دون أن ينقض حقيقة أن الانتصار

الحقيقي هو في السيطرة على الأرض، فهو يسيطر على الأرض الآن بقوى الثورة المضادة المحلية التي تقوم بما يمكن أن يقوم به جيش المستعمر من احتلال الأرض أو العسف بالمجتمع المحلي. بينما يكون دور المستعمر هو القصف الجوي وتقديم الخبرات اللوجستية والتدريب. ويكسب بالتالي تصريف منتجاته من الأسلحة وضمان عدم حصول مصالحة وطنية في البلد طالما ما تمت من مذابح هي بأيدي محلية. وهذا يقود إلى استمرار الالتصاق بالتبعية من جهة وإلى بقاء الاستيراد للأسلحة وتقسيم البلد إلى عدة أقسام مما يسمح بتواصل شراء الأسلحة والحاجة لدعم المستعمر. وأكثر، فإن ليبيا اليوم هي مركز عدوان على سوريا حيث تلعب دور نموذج سلطة قوى دين سياسي لا تكتفي بتسليم البلد للاستعمار بل وتتحول إلى قاعدة إرهاب ضد بلدان عربية أخرى لن تكون سوريا فقط.

4- التجويف والتجريف:

كما أذكر، ذكر مصطلح التجريف د. محمود عبد الفضيل منذ فترة طويلة، وكان يقصد به هجرة قوة العمل من مصر إلى كيانات الخليج مما أفقد مصر قوة عمل/إنتاج أبنائها بما في ذلك من إعاقة حتى للنمو الاقتصادي. وقد نضيف هنا أن نتيجة ذلك كانت تجنيد عقيدي وهابي من جهة ورأسمالي طفيلي وغير إنتاجي من جهة ثانية مما شكل قاعدة قوية لقوى الدين السياسي.

قادني التفكير في تطورات 2011 في الوطن العربي لقراءة التجريف من زاويتين

مختلفتين:

قراءة التجريف على مستوى الثروة في الوطن العربي وقراءة المناخ السياسي والاجتماعي الذي جعل هذا التجريف ممكناً، وهذا المناخ هو تجويف الوعي وهو ما ذكرته في كتاباتي عن بدايات هذا الحراك.

يمكننا القول إن تجويف الوعي هو سياسة جرى فرضها في مختلف البلدان العربية، وإن بدرجات وأشكال مختلفة. وجوهر تجويف الوعي هو قمع الحركات السياسية وحتى الاجتماعية عبر فرض سياسات مضادة للديمقراطية والحريات، كمنع الأحزاب أو السماح الجزئي للأحزاب، وغض الطرف عن نشاط قوى الدين السياسي مع زعم قمعها، والرقابة على الكتب، واعتماد إعلام رسمي يخدم توجهات السلطة سواء فيما يخص الحريات أو السياسات القطرية والفئوية والمذهبية، وإطلاق اليد للمنتجات السلعية والثقافية الغربية الرأسمالية، ومنع النقابات أو ربطها بالسلطة كنقابات صفراء... الخ. المهم أن تجويف الوعي هذا ساد في القطريات العربية جميعها سواء الجمهوريات ذات التوجه القومي العربي أو الملكيات والمشيوخ المعادية للأمة والقومية. هذا بالمعنى السياسي الاجتماعي العام.

أما بالمعنى الوطني والقومي فانقسمت القطريات العربية إلى فئتين:

فئة الأنظمة غير العربية، والتي ركزت القطرية بل ركزت حتى ثقافة كيانات أقل من قطرية في سعي لتقويض أي مشترك قومي، وهذه الفئة التي نسميها الفئة الأولى من القومية الحاكمة بمعنى أنها معادية كلياً للمسألة القومية، وهي متماهية مع المركز الرأسمالي الغربي كما أنها تخص المرأة بالإنكار التام ناظرة إليها كأداة ومطية للذكر الذي يجد "حريته" في السيطرة عليها.

والفئة الثانية وهي غالباً الجمهوريات مصر، سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا، والتي ركزت على البعد القومي، ولكنها فشلت في رفعه إلى مستوى التنفيذ الفعلي أي الوحدوي، إلا أنها أبقت على

أرضية ثقافية قومية في المجتمع، ولعبت دوراً سواء في دعم المقاومة والممانعة أو ممارسة الممانعة، كما أعطت المرأة حرية ما بدرجات متفاوتة نتيجة لتوجهاتها العلمانية. وبالعموم، ليس هذا مجال مناقشة إن كان هناك مجتمعٌ مدنيٌّ في ظل سلطات تجويف الوعي وتجريف الثروة.

إن تجويف الوعي هو المقدمة الضرورية، هو الشرط الضروري لتجريف الثروة، بمعنى أن لتجويف الوعي هدفاً آخر يتم توظيف التجويف من أجل تحقيقه. فلا يمكن أن يكون تجويف الوعي هدفاً بحد ذاته. والهدف هو تجريف الثروة من أجل التراكم. فالتجويف ينتهي إلى تغييب أية معارضة أو نقد أو رفض أو احتجاج على سياسات السلطة الحاكمة في نهب ثروة البلد والتحكم بها وهي الأمور التي تنتهي إلى عدم النمو وإلى الفساد والمحسوبيات والارتباط المصلحي بالأجنبي وإطلاق يده في البلاد وتعميق احتجاز التطور والتبادل اللامتكافئ... الخ.

وفي التجريف كما في التجويف انقسمت الأنظمة العربية إلى فئتين:

فئة القومية الحاكمة اللاعروبية: يزعم ويروج النظام في هذه الفئة بأن الملك أو الأمير هو خالق ومالك الثروة الريعية فهي مثابة ثروته الشخصية أو الأسرية، وطالما هو الذي يخلق ويملك فهو يتصدق على البلد. وبالطبع يعرف هؤلاء الحكام أنهم كاذبون ولكن ليس أمامهم سوى الإصرار على أنهم يملكون الناس والمال والأرض فيركزون نمط التفكير الإقطاعي.

وفريق القومية الحاكمة العروبي: والذي أيضاً يتحكم في الثروة سواء كانت ريعية أم فوائض الإنتاج المحلي، ولكنه لا يتحكم بها على اعتبار أنه المالك. فميزانية الدولة هي باسم الدولة، ولكن يتم التحكم عبر الفساد، والتحالف مع الرأسمالية الطفيلية وتقليص دور الدولة وإلغاء القطاع العام واعتماد اقتصاد السوق المفتوح (مصر) أو السوق الاجتماعي سوريا.

يمكننا القول إن من أهم أسباب الحراك في الوطن العربي حالياً هو رفض التجويف والتجريف. وهي أمور لأن الثورة المضادة لها دور في حصولها، فقد امتطت الحراك باكراً ونجحت في حرفه وتشويهه (مصر وتونس وليبيا)، أو هي في حالة انسداد عن إنجاز ذلك في حالات كسوريا، وفي حالة شلل (اليمن).

بقي أن نشير إلى أن كثيراً من المثقفين شركاء في التجويف والتجريف، هم شركاء في التجويف عبر ارتباطهم بالأنظمة وعدم مقاومتها بل إطرائها أو انخراطهم في منظمات الأنظمة لزيادة التجويف ومقابل ذلك يقبضون من المحلي والأجنبي، أي يصبحون شركاء متواطعين في التجريف.

5- أولاد هيلاري:

قد تكون الصدفة التاريخية هي التي منحت هذه السيدة فرصة الظهور تزامناً مع الحراك العربي بمسماياته، ثورة وثورة مضادة وحراك وإرهابات... الخ فلو حصلت هذه التطورات أثناء شغل كونداليزا رايس، أو جيمس بيكر أو كولن باول لخارجية الولايات المتحدة لُنسب المقصودون إليها/هـ.

والمغزى هنا أن هؤلاء أولاد النظام السياسي والثقافي والإعلامي والاختراق الغربي لمثقفين وفتية وشيوخ في الوطن العربي وغيره بالطبع بما أنهم طابور خامس لا يجري الالتفات إليهم/ن وبالتالي يندسون في كل مكان ومستوى والأهم بل الأخطر هو قلة التنبه لهم/ن.

كشفت التطورات الأخيرة في الوطن العربي عن مخزون هائل من العرب المرتبطين بالمركز الإمبريالي. بمعنى، أن هؤلاء كانوا قد اخترقوا في فترات سابقة على لحظة الحراك. وحين نقول

المركز الإمبريالي فذلك يعني الارتباط بالصهيونية بدرجة أو أخرى وبمستوى أو آخر، وعلى الأقل، من باب شبه تطابق الاستراتيجيات.

وليس سؤال هذا الحديث إن كانت الولايات المتحدة هي التي أشعلت هذا الحراك أم لا، لأنها ليست هي. ولكن دولة بطموح إمبراطوري، وتعيش على ريع نهب العالم وخاصة الوطن العربي هي لا شك لديها خططٌ وسيناريوهات لكل بلد في العالم وخاصة الوطن العربي حيث الثروات المباحة من قبل الطبقات الحاكمة، إلى جانب عداا الشعب لهذه الإمبراطورية مما يُبقي لديها القلق، وهذا ما نعتقده بوجود سابق وبفعل للثورة المضادة. وعليه، فالسؤال أو الحقيقة هي أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بل ومختلف الأنظمة/الطبقات الحاكمة في الغرب لها من قامت بتجنيدهم هنا وهناك ومن هذه الهنا وهناك، الوطن العربي.

لذا، فإن تسمية أولاد هيلاري هي مجازية لأن الحدث حصل إبان شغلها ذلك المنصب، أي أنّ مختلف المخترقين قد اخترقوا من قبل أجهزة تلكم الدول وضمن سياسات تلك الدول، وهذه أمور يمكن العودة بها ومعها إلى الوراء لأجيال كثيرة مضت.

قد يساعد قولنا هذا انكشاف حقائق عن معسكرات تدريب على التقنية وعلى استثارة الشارع وتحريك الجماهير وإثارة الفتن، وتدبيح المقالات، والظهور الإعلامي والتعلم والمنح الأكاديمية، وبيوت الصداقة والمراكز الثقافية والمحاضرات ودورات تثقيف في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحق المرأة... الخ. وبقدر ما كانت الولايات المتحدة قد افتتحت معتقلات سرية في دول تعمل حكوماتها أو أنظمتها كعميلة لهذه الإمبراطورية لتزج فيها بمعتقلين على ذمتها، فقد افتتحت مراكز لتدريب المخترقين على كيفية اختراق أوطانهم وأحزابهم. فقد شاهد الكثيرون فيديوهات لمحاضرات وتدريبات في نفس الولايات المتحدة وأوكرانيا وبلغاريا، وكوسوفو

وألبنانيا...الخ. وما الذي يمنع من تدريب على السلاح والقتل. ولا شك أن هذه سابقة لوجود هيلاري في منصبها.

لا نزعم أن مشروع الاختراق هذا بدأ مع زيجنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي في بداية سبعينات القرن العشرين، وهو الذي نظّر بضرورة قيام بلاده بالتركيز على المتقنين ذوي النزعات القومية واختراقهم، وإنما نشير إليه لأنه خصص اهتماماً شديداً لاختراق المتقنين. ولذا نحصر الحديث هنا في المتقنين بعيداً عن الإرهابيين المسلحين.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسب التخريب والاختراق الغربي أي الثورة المضادة لأفراد مثل هيلاري كلينتون أو برنارد ليفي، هو أمر خاطئ لأن كل واحد من هؤلاء يقوم بدور ضمن خطط نظام حكم بلاده وقد يكون لأدائه تميز ما عن غيره، غير أن الأساس هو استراتيجيات الاستهداف الرسمية بما يحيط بها ويُجند لها من إمكانيات. لذا، نتحدث عن أولاد الدولة وليس عن أولاد وزيرة الخارجية.

ربما كان مغرباً تسمية أولاد هيلاري لأن التسمية مستوحاة من دخول هيلاري كلينتون إلى ميدان التحرير في مصر، وهو الأمر الذي كان له معنى خطرٌ، مفاده أن الحراك الشعبي المفتقر إلى طليعة قيادة واعية قد تم اختراقه بأولئك الذين تدربوا في الغرب لمثل هذه المهام الشكلائية التي تحمل اللغة وتطمس المعنى: الحرية، الديمقراطية، الشفافية...الخ. فلا يُعقل في حالة حراك ثوري مليوني ضد نظام عميل للولايات المتحدة أن تجرؤ وزيرة خارجية هذا العدو على السير بين هذه الملايين الغاضبة دون خوف! بل لا يُعقل أن تصل هناك أصلاً بل حتى أن تطأ أرض مصر! فالأمر إما ثورة وإما مظاهرة. ثم لا يُعقل أن تذهب إلى ميدان التحرير دون آلية، فريق رتب ذلك وخاصة في غياب أجهزة الدولة. فهي قد تحل ضيفة على مباني السلطة وليس

على ميدان "الثورة". لا شك أن فريقاً ما، وليس قليلاً، هو الذي رتب الزيارة ليس بمضمونها الأمني وحسب بل كذلك بمضمونها السياسي المضاد للثورة. والاستنتاج نفسه ينطبق على تبختر برنارد ليفي في شوارع طرابلس الغرب بقميصه مفتوح الأزرار، فما كان له ذلك لولا أولاد هيلاري المسلحين هناك. فالموقف نفسه بين أولاد هيلاري في ميدان التحرير مسلحين بـ الفيس بوك، ونفس أولادها مسلحين باللحى والدين السياسي والبنادق!

وإن شئنا الرجوع المتوازن إلى الوراء، فأولاد هيلاري الحاليون هم أبناء وأحفاد أولادها منذ عقود، وهم موزعون بين قصور الحكام، وحكام بأنفسهم، وإلا ماذا يعني بالنسبة للمواطن العربي حسني مبارك؟

6- الاندماج المهيمن للكيان الصهيوني:

نقصد هنا تلك الخطط والمحاولات من الثورة المضادة لجعل الكيان الصهيوني كياناً "طبيعياً" في الوطن العربي، ومن أجل ذلك يتم اعتماد التطبيع، والتخلي عن مقاطعة الكيان وعقد اتفاقات تسوية معه وإشراك الكيان في بنى تحتية مع الأقطار العربية وخاصة المحيطة بفلسطين المحتلة (دول الطويق) مثل الكهرباء والطرق والاتصالات... الخ.

والاندماج المهيمن يعني التوصل إلى استسلام عربي تجاه الكيان أي التخلي عن حق العودة وعن المقاومة وعن شن أية حرب تحريرية لتحرير فلسطين.

وفي حين أن من الطبيعي أن يكون هذا مخطط الكيان والمركز الرأسمالي المعولم من أجل هذا الاندماج، فإن الآليات الخطرة في تنفيذ هذا المخطط هي:

- الأنظمة العربية الحاكمة والتابعة والتي هي جزء من الثورة المضادة.
- القوى السياسية التي اعترفت وتدعو للاعتراف بالكيان الصهيوني وهي:

- كثير من التنظيمات الشيوعية العربية بجناحيها الموسكوفي والتروتسكي.
 - كثير من القوى والمتقنين اللبراليين المتغربين والمتخارجين.
 - الكثير من قوى الدين السياسي، وهذه مستجدة على الأمر مثل حزب النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر وليبيا... الخ.
 - البرجوازية الكمبرادورية والطفيلية في الوطن العربي.
- تقصد الصهيونية من تحقيق هذا الاندماج، أن تصبح دولة طبيعية في الوطن العربي لكي تتغلغل اقتصادياً في الأسواق العربية فتصبح هي القوة الأقوى عسكرياً واقتصادياً وخاصة تكنولوجياً في الوطن العربي.

لكن تطورات المقاومة والممانعة سحبت من الكيان تفردَه وسيطرته الحربية، فلم يعد قادراً على إشعال الحرب أئى شاء، ولذا، يزيد تركيزه بدعم من المركز الرأسمالي المعولم على التغلغل الاقتصادي عبر متاجرة واستثمارات مشتركة مع أكثر عدد من البلدان العربية.

إن مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي صمته الولايات المتحدة 1994، ولاحقاً تحوله إلى الشرق الأوسط الجديد والكبير هي آليات لتحقيق هذا الاندماج المهيمن. ولعل أوضح مثال على ذلك اتفاقات ال كويز QIZ التي عقدتها الولايات المتحدة مع مصر والأردن بحيث تستقبل الولايات المتحدة منتجات من هذه الدول شريطة أن تحتوي ما لا يقل عن 10 بالمئة من مكونات صادراتها إلى الولايات المتحدة من الكيان الصهيوني.

تهدف سياسة أو مخطط الاندماج المهيمن إلى خلق واقع يشتمل على تشارك مصالح قاعدية مع الكيان الصهيوني بحيث فيما لو قُطعت تتضرر قطاعات مجتمعية مما يدفعها إلى الاعتراض على وقف هذه المصالح المشتركة. فإقامة شركات كهرباء مشتركة أو خطوط اتصالات يقود وقفها في حالة تجدد وجدية الصراع إلى احتجاج المتضررين.

إن الهدف من الاندماج المهيمن في التحليل الأخير هو شطب حق العودة، واعتراف العرب بالكيان وكل ذلك لإبقاء السيطرة الرأسمالية الغربية على هذا الوطن وبقائه مجزأً وبقاء الكيان الصهيوني حارساً لتأييد هذه التجزئة.

7- استدخال الهزيمة:

هذا المصطلح محاولة لصياغة تعبير عن التطبيع يحمل معنى أكثر وضوحاً من التطبيع نفسه أو توضيح التطبيع بوضعه في سياقه العملي. لقد نحتت الحركة الوطنية المصرية مصطلح مناهضة التطبيع منذ اتفاقات كامب ديفيد وهي مأثرة لها لا شك. لكن نظرة معمقة تجد أن المصطلح لا يكفي للتعبير عن العلاقات السياسية الاجتماعية الاقتصادية بمحتواها الطبقي وهو ضد قومي طبعاً وضد وطني.

المقصود باستدخال الهزيمة هو أن طبقات أحزاباً أفراداً بحكم مصالحهم وتهافت التزامهم وتخرج وعيهم توصلوا إلى استحالة الانتصار على العدوين الرئيسيين من الثورة المضادة:

- المركز الرأسمالي الغربي.
- والكيان الصهيوني.

فانحاز هؤلاء إلى الثورة المضادة باعتراف بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقة معه ليصبحوا المكون الثالث للثورة المضادة.

هذا المصطلح هو قراءة نفسية لواقع مادي قائم على الأرض، فهو يعني أن هذه الأنظمة، الطبقات، الأحزاب، المثقفين قد توصلوا إلى حالٍ من الهزيمة بحيث أخذوا يفكرون ويتصرفون ويُخاطَبون كمهزومين. إنهم حالة من الاستقرار في قاع المرحلة.

لقد غدت الهزيمة نمط حياتهم، وهذا يبرر التبعية واللاوطنية وعدم التنمية وبالطبع اعتبار الكيان الصهيوني الإشكنازي واقعاً شرعياً وجزءاً من المنطقة وصاحب الدور القيادي فيها! وهذا ما قُصد بمصطلح الاندماج المهيمن.

قد يوحي مصطلح التطبيع لمن لا يعرف الطبيعة التناحرية للصراع بأنَّ هناك إشكالية بين طرفين شرعيين مما يوحي بحلها وبقاء كل طرف على "أرضه". وهذا ليس الحال في فلسطين والوطن العربي. فالكيان الصهيوني الإشكنازي غير طبيعي وهو استعمار استيطاني رأسمالي أبيض، ومن هنا فهو بلا شرعية وعليه، فالتناقض معه تناحري.

لا يتسع المجال هنا للحديث اللغوي عن تفسير التطبيع.

لقد استخدمنا هذا المصطلح للمرة الأولى عنواناً لكتابنا: **اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة قراءة في تخليع حق العودة** وذلك في عام 2000. ولكنه عولج بإسهاب في كتابنا: **التطبيع يسري في دمك** الصادر عام 2010.

8- مراكمة الثروة أم المعرفة للثورة

التراكم هو الترجمة العملية والمآل النهائي لرأس المال عبر عمليات السوق سواء بالمعنى الفيزيائي للسوق أي المكان والموقع ومواجهة العاملين والباعة والمستهلكين لبعضهم بعضاً أو السوق بمعناه الافتراضي على الشبكة العنكبوتية. وعمليات السوق الأساسية هي العمل/الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار بهدف الاستثمار والتي مبتدأها ومنتهاها الإنسان منقسم بوضوح وإن لم يكن دوماً بصراع واضح ومكشوف إلى عامل (منتج) ومالك يضع يده على الإنتاج.

يتضح التفارق بين العامل والمالك في الهدف من عملية العمل. كما يرى ماركس. فالعمل كان بهدف الاستعمال مما أعطى المنتجات معنى قيمتها الاستعمالية، ليأتي تورط الإنسان في الملكية الخاصة فيحرف إنتاج القيمة للاستعمال إلى التبادل، وتكون سلسلة صراع بشري هائل حتى اليوم بين المنتجين وواضعي يدهم على الإنتاج.

تتضح إشكالية الإنسانية في اقتصارها انحصارها زمنياً النسبي على مراكمة الثروة، بغض النظر عن حصة كل طبقة أو فرد، أي حين يكون الشاغل الرئيسي للناس هو السباق على الثروة في وضع تنافسي أشبه بصراع وحشي. فالمنافسة ليست مباراة إنسانية حتى في مستواها الأولي، هي إخراج فرد لفرد مشروع لمشروع طبقة لطبقة من السوق أي من الوجود المؤثر أي من الحصول على حصة من الاقتصاد بل الإنتاج لاحتكار الثروة وصولاً إلى احتكار التراكم. وحينما تقتصر العلاقات الاجتماعية على هذا المستوى يتم تأجيل التغيير التاريخي لزمان قادم ما. فالأصل في الإنسان العمل لإنتاج القيمة الاستعمالية وليس التبادلية التي تحمل في أحشائها آليات الاستغلال بما هو أي الاستغلال استلاب العمل وتغريب العامل وتعظيم التراكم. تكمن مسافة التخطي لما هو قائم في انتقال الإنسان من مراكمة الثروة إلى تراكم المعرفة بمعنى الوعي، أي تفعيل المعرفة اجتماعياً وبالتحديد طبقياً. إن وصول المعرفة وتحويلها إلى وعي وتفعيل الوعي هي الاستجابة الإنسانية لتحدي الواقع الاجتماعي مجسداً في حضور مادي دعنا نختزله في موقع العمل، الإنتاج الاستغلال الاستلاب ومن ثم وصول التراكم الرأسمالي وحصول العامل على أقل قدر ممكن مقابل بيع جهده. وعملية البدء والوصول المعقدة هذه لا تتسنى أو تتم لكل إنسان فرد بنفس القدر والفرصة مما يحولها إلى مسألة تكاد تنحصر في النخبة مما يحقق للنخبة فرصة مراكمة المعرفة أو مراكمة الوعي أو مشروع الوعي.

كلما ازداد التعليم والقراءة والمعلومة وتوفرت للناس أكثر كلما تزايدت المعرفة التي تظل كتيمة وكامنة ما لم يتم تفعيلها، وهنا يأتي دور النخبة على شكل إما الفرد أو الحزب أو الطبقة في تحديد من أجل ماذا يحمل المعرفة وهل يوصلها إلى التفعيل ومن أجل من؟ وفي، أو لكل من هذه جهد وثمر.

لعل احتكار النخبة للمعرفة هو بمستوى خطورة احتكار الطبقة للثروة. وتصبح المسألة ورطة حقيقية حين يتواطأ أهل المعرفة مع أهل المال مما يقود إلى انسداد اجتماعي سياسي حرياتي وتحري.

من يقرأ الوضع العربي وإلى حد كبير العالمي يلاحظ تحالف الاحتكار مجسدا في الطبقة/ات الرأسمالية مع النخب الثقافية التي قد لا تتحكم ولا تحتكر كل المعرفة ولكنها توظف معرفتها في تحريف وتشويه الوعي في خدمة للثورة المضادة. إنها حالة تحويل المعرفة والوعي إلى سلعة من الاستعمال إلى التبادل.

وإلا ماذا نسمي ثروة مثقفين عربٍ عن الديمقراطية محصورة في النزول إلى الميادين، أي حق الصراخ من خواء الأمعاء دون تحريرها من مسببات الخواء! وماذا نسمي التسليم بثروات الخليج لأسر بطرت من البطر بينما تنام عشرات الملايين على الطوى، وتعتقد أن هذا المال لتلك الأسر وتتجدد للقتال والافتتال كما توجهها فتاوى رجال الدين السياسي سواء ضد العلمانية وتحرر المرأة أو لتبرير التطبيع مع الكيان الصهيوني أو البحث في التاريخ عن مبررات للمصالحة معه أو عقد هدنة لعشرات السنين؟ وماذا نسمي دور مثقفي الاستدعاء العرب للنااتو لغزو هذا القطر العربي أو ذلك؟

قد تكون مقارنة فك هذا التحالف بين أهل المال وأهل المعرفة في رفع الوعي إلى قوة مقاومة واشتباك، وهنا يكون دور المثقف المشتبك.

9- تذويت وإعادة الهندسة.

ليس المقصود هنا شرح النظريات الرجعية واللاإنسانية في هندسة المجتمعات وإعادة هندستها كما لو كانت بضاعة يتم تكييفها حسب الطلب أي السوق. فالهندسة وإعادة الهندسة مشروع رأسمالي عدواني ضد الإنسانية جمعاء وليست موجهة ضد شعوب وأمم بلدان المحيط وحدها. بل يجري اختبار نجاحها في بلدان المركز أساساً.

الحديث هنا عن إشكالية متعلقة وهي اختراق المثقف من قبل الثقافة الليبرالية الرأسمالية من جهة ونظريات ما بعد الحداثة من جهة ثالثة وتقاطع هاتين بشكل عجيب مع ثقافة الدين السياسي وقيام هذا المثقف بدور الوسيط عبر تذويت إعادة الهندسة في المجتمع بمعنى إيصال المجتمع إلى قبول ومن ثم ممارسة إعادة الهندسة ذاتياً، مما يوصل مهمة إعادة الهندسة إلى نجاح كبير.

وليس من يقوم بهذا هو المثقف المخترق وحده بل فئات وقوى سياسية حزبية وحتى طبقات وبالطبع أنظمة حكم.

يدل على هذا انتقال معظم الحركة الوطنية والإسلامية في الأرض المحتلة من النضال ضد الاحتلال إلى التنافس الانتخابي في مشروع ديمقراطية تحت الاحتلال. أليست هذه إعادة هندسة ذاتية كما خططت لها القوى التي صاغت اتفاق أوسلو؟ وهي الممارسة التي قادت إلى تأجيج الصراع المرير بين حركتي فتح وحماس على الإمساك بسلطة الحكم الذاتي بدل النضال للتحرير.

وماذا نسمي حالة الحكم الذاتي المعتمد على ريع مالي مقابل تمرير والتمسك بالاعتراف
بالكيان؟

ولعل مثال الأنجزة صارخ في هذا المستوى حيث يقوم مثقفو اليسار بإعادة هندسة ثقافتهم
ووعيمهم طبقاً لمتطلبات المال السياسي المسموم مال المانحين فيزعموا أنّ التحديث تنمية، وأنّ
بوسع المستجدي مخادعة السيد المانح بل وينقدوا المانح علانية ولكنهم يواصلون التموّل منه
والطريف أنه يواصل الدفع!

وماذا نسمي قيام مثقفين عربٍ بالدفاع المستميت عن استدعاء الناتو ليحرر الوطن من الأنظمة
المستبدة، والمفارقة أنّ هؤلاء ملتقون بل وممولون من أنظمة الريع النفطي والرأسماليات الغربية.
هؤلاء يجعلون من الثورة المضادة "أداة التغيير" إلى الأسوأ بإحلالها محل الثورة.

10- موجة القومية الثالثة:

مقصود بهذا المصطلح أكثر من مسألة أو معنى. إنه رفض لهيمنة الخطاب الغربي الرأسمالي
وبداية الأوروبي الذي يزعم بعنصرية بأنّ ما يحصل في أوروبا، تاريخ أوروبا الحديث هو تاريخ
كل العالم. وتتكتّف خطورة هذا الزعم عبر حقه لمثقفي الصدى في المحيط وخاصة جزأه
العربي. أولئك المثقفون الذين يرددون هذه المزاعم كحقائق لا جدال فيها. كل مثقف من فريق
الصدى يروج لما جرى التهامه لهن: مثقف ما بعد الحداثة يروج لنظرياتها ويعيد هندسة
المجتمع لقبولها، ومثقف الدين السياسي يروج لمعنى المحافظية الجديدة، والمثقف الليبرالي يروج
لثقافة الرأسمالية الغربية، ومثقف البورونجرافي واللزبيان والمثلية يروج لهذه الثقافة... الخ بمعزل
عن وعي هذه كلها ومعناها هناك وهنا.

دأب الخطاب الغربي على الزعم بأن موجة القوميات في أوروبا الغربية في منتصف القرن التاسع عشر أو ما أسماه عصر القوميات بأن هذا عصر لكل العالم في حين كان هذا الأوروبي الغربي يتذبح على توسيع مستعمراته وواصل ذلك.

كانت هذه الموجة الأوروبية هي الأولى، بينما موجة القومية الثانية هي في منتصف القرن العشرين مجسدة في حركات التحرر الوطني في المستعمرات للتخلص من الاستعمار أو من عسف موجة القومية الأولى. كانت موجة القومية الأولى تعبيراً عن نضج البرجوازية في البلدان الأوروبية لتوحيد السوق القومي من أجل مصالحها، وهو الأمر الذي خلال وبعد إنجازه تحولت للاستعمار من أجل الأسواق والمواد الخام.

أما موجة القومية الثانية فهي تحررية منذ البداية وهي نعم وعي الأمة لوجودها ومصحتها في التحرر والوحدة. وعليه، فهي قومية مقاومة ودفاعية. والسؤال: هل تحمل في أحشائها بذور الشوفينية كالحالة الأوروبية؟ نعم. لكن ليس شرطاً أن تمارس ذلك بغض النظر عن الأسباب والمناخ الدولي. وهل يمكن أن تتحرف الطبقة الحاكمة الجديدة حتى عن مصالح الأمة وتتحول إلى وكيل للاستعمار، والإجابة نعم. ومع ذلك يبقى السؤال: هل هذه الاحتمالات السلبية كافية لكي لا تحاول الأمم تحرير نفسها؟ يجادل البعض بأنّ الفضل هو القفز على المرحلة القومية إلى الاشتراكية. والإجابة حبذا، شريطة أن لا يكون قفز متقفين في هواء الكتب.

موجة القومية الثالثة هي الأكثر خطورة. هي هجمة الموجة الأولى ضد الثانية لتجزئة بلدان المحيط من داخلها على أسس اثنية مذهبية طائفية وحتى جهوية جغرافياً. إنها موجة تحالف بين برجوازيات هذه الاثنيات كبرجوازيات كمبرادورية وطفيلية مع رأسمالية المركز من أجل الانفصال وتشكيل دويلات تابعة من الباب إلى المحراب ولأنها هكذا، فهي ستكون رأس حربة

ضد الدولة الأم والمنطقة. هذا شأن جنوب السودان وكردستان العراق، وكوسوفو والبوسنة... الخ. ليس دور المركز الرأسمالي هو دعم هذه الدويلات بل التخطيط لتحرك برجوازياتها واحتضانها والضرب والعدوان لصالحها تحت غطاء حق الأمم في تقرير المصير أو تطبيق البند السابع لمجلس الأمن.

11- القومية الحاكمة والقومية الكامنة:

بينما يُقر مختلف المفكرون والساسة بالمرحلة القومية كمرحلة تعبرها مختلف الأمم في فترات زمنية متفاوتة من حيث فترة دخولها أو امتدادها أو كونها أمماً قديمة (الصين، الهند، العرب، الفرس) أو مُحدثة (الولايات المتحدة ، كندا)، ليس من السهولة بمكان توفر إجماع لا على تعريف القومية ولا ، بشكل خاص ، على الموقف منها. لكنها تبقى مرحلة في تطور الفكر السياسي.

تكمن أهمية المسألة القومية أنها تخص الأمة بأجمعها، وبالتالي هي مختلفة من حيث علاقتها بالمجتمع المحدد عن الكثير من النظريات التي يمكن أن تبقى في المجرى وبالتالي ليس شرطاً أن يتعاطى المواطن معها أو يمسه كثيراً تعاطي مواطنين آخرين بها.

نقطة نقاشنا هنا في اتجاه آخر، في ممارسة الانتماء القومي على أساسه الطبقي وتحديد ما يزعمه الكاتب بأن أساس الموقف القومي هو طبقي. ومعروف بالطبع أن مجرد مناقشة المسألة القومية من مدخل طبقي هو أمر جدلي جداً، يُثير نقاشاً ويثير زعماً بالتباس فكري وحتى تُهماً بالخط.

لقد أشار ماركس إلى هذه المسألة فيما يخص التجربة الأوروبية الغربية أو ما أُسْمِي عصر القوميات. حينها أصرَّ على أن القومية سلاح بيد البرجوازية. وكان هذا الاستنتاج طبيعياً لسببين على الأقل:

• الأول: لأن للطبقة البرجوازية مصلحة في السيطرة على السوق القومي من أجل تسويق بضائعها في سوق محمية لها. وهذا بالطبع رغم تبني الأنظمة الرأسمالية هناك الشعار الليبرالي المزيف حرية التجارة. طريف هذا الموقف المستمر حتى اليوم، أي التغني بحرية التجارة إلى جانب التمسك العملي بالحماية! وهذه واحدة من أكاذيب رأس المال الكبرى ولكن المحاطة بهالة من خطاب بليغ مزيف.

• والثاني لأن الثورة الصناعية، وفي سياق تطورها التقني دفع بالبرجوازية للبحث عن أسواق خارج السوق المحلي سواء للتصدير أو للبحث عن المواد الخام وتصدير رأس المال، واليوم تصدير رأس المال العامل الإنتاجي... الخ، الأمر الذي أدى إلى حروب بين-أوروبية في منتهى الوحشية على المستعمرات وبالطبع ضد شعوب المستعمرات أيضاً لتكون مرحلة الاستعمار الرأسمالي الغربي الأكثر دموية في التاريخ، وقد يكون لنا الزعم بأن الإنسانية لن تسمح لاحقاً بمثلها. من أجل هذا كان لا بد للبرجوازية أن تستخدم الشعور القومي لدى الطبقات الشعبية وكأنها تدافع عن الأمة، وهو استخدام خبيث لا يسمح ببساطة بأن يرفضه أحدٌ حيث يبدو كمن يتولى يوم الزحف! في حين هو مجند للحفاظ على نهب البرجوازية للأمم الأخرى.

من اللافت أن ما سَعَّر الحروب الأوروبية/الأوروبية كحروب أوروبية/أوروبية وحروب في المستعمرات على هذه المستعمرات هو أن مستوى التطور الاقتصادي وتحديداً الصناعي في أوروبا الغربية كان متقارباً ولا يزال وهو ما خلق دافعاً للتصارع على الأسواق.

وهذا يفتح على مسألة هامة لدى الاقتصاديين في مدرستي التبعية والنظام العالمي اللتين تتقاربان في قراءتهما لأسباب لحاق اليابان بأوروبا ومن ثم الاستنتاج بأن: "لا يابان بعد

اليابان"، بمعنى أن أوروبا لن تسمح بتطور مناطق أخرى رأسمالياً، أي سوف تحتجز تطورها، وأن اليابان أفلتت في ظرف خاص، ولذا يمكننا تغيير هذا الاستنتاج، على ضوء التطور المتوازي لأوروبا الغربية بأن قرار أوروبا هو: "لا أوروبا بعد أوروبا".

يلعب الاستعمار والتخلف والتبعية دوراً بارزاً بل حاسماً في تطور المسألة القومية في المستعمرات. فإذا كانت أوروبا الغربية قد تطورت اقتصادياً ومن ثم اجتماعياً بدرجة كبيرة من التمحور على الذات والتحكم بالفائض وتحقيق معدلات تشغيل عالية، وتوفير أجور مقبولة حياتياً وليست بالضرورة مقبولة من حيث كونها أجوراً أي نتاج استغلال، فهذه أمور لم تتواكب مع المد القومي في المحيط.

فالاستقلال القومي للمحيط كان بشكل أساسي استنهاض الثقافة القومية والهوية القومية لمواجهة التحدي الذي يتخذ شكلاً قومياً وربما دينياً ثقافياً بينما هو أساساً اقتصادي بأدوات عسكرية وثقافية وهدفه التراكم أي نهب فوائض بلدان المحيط وحتى ثرواتها الطبيعية. لذا، ما إن طُرد المستعمر سياسياً حتى واجهت البلدان المستقلة حديثاً معضلة أن الاستقلال سياسي فقط. حينها عادت كل طبقة للبحث عن مكانتها الاقتصادية فكان لهذا تأثيره الطبقي الحاسم على المسألة القومية وخاصة في الوطن العربي.

حتى اليوم على الأقل، لم يُعلن نظام حكم عربي أنه ضد القومية العربية، ولكن معظم هذه الأنظمة مارست مواقف عملية ضد الوجود الجسدي للشعب العربي، ودخلت حروباً في ذيل المستعمر لتدمير قطريات عربية واستخدمت جامعة الدول العربية لتبرير هذه الحروب ولاستدعاء الناتو لتدمير قطريات عربية كما حصل ضد العراق 1991 و 2003، وضد لبنان حينما طلبت ثلاث دول عربية من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني الإشكنازي مواصلة

العدوان على لبنان لتدمير وتصفية حزب الله، واستدعاء الناتو لتدمير ليبيا كما حصل، والاستماتة اليوم 2011 و 2012 لتدمير سوريا.

ملخص القول أن هذه الأنظمة بما هي تمثل البرجوازية الكمبرادورية العربية التابعة، هي تمثل القومية الحاكمة التي هي قُطرية جوهرياً ومعادية للأمة العربية والوحدة والتطور والتكامل الاقتصادي العربي ومع ذلك تزعم أنها قومية، ومن هنا كان طبيعياً وصفها بالقومية الحاكمة التي هي جوهرياً قُطرية.

وفي الجانب الآخر، فإن انتماء الطبقات الشعبية القومي هو الانتماء الحقيقي، ولكنه كامن، بمعنى أنه ممنوع من التعبير عن نفسه ديمقراطياً بمعنى أنه لو كان له حق الاختيار لاختار الوحدة العربية. فما هو المانع الذاتي الذي يمنع عامل بلا عمل في مصر من العمل في الخليج؟! إن توسيع شبكة تشغيل عربية يخلق طبقة عمالية موحدة ويشكل قاعدة طبقية للمشروع الاشتراكي العربي، وهذه قوة القومية الكامنة ومصدر الرعب للقومية الحاكمة.

تشكل المصلحة المادية الحياتية والمستقبلية للطبقات الشعبية العربية والتي مآلها إلى الاشتراكية والوحدة عاملاً بل التطوير العصري والطبيعي لمختلف أسس تكوين الأمم، بما هو العامل الأكثر دينامية اليوم وهو المصلحة المادية للطبقات الشعبية في الوحدة أو الاتحاد العربي لأنه يُعيد إليها حقها في الثروة العربية التي تتقاسمها أنظمة القومية الكامنة، وإن كان تقاسماً لا متكافئاً، بمعنى أن ما تحصل عليه أنظمة العجز العربي لا يساوي شيئاً مقارنة بما تحصل عليه دول الريع النفطي ولكن الطرفين ينهبان حقوق الأمة وخاصة حقوق الطبقات الشعبية كل طرف حسب فرصته. وبالطبع فإن ما يحصل عليه حكام النفط من ريع هو الأقل مقارنة بما تحصل عليه الشركات النفطية الغربية.

بقي أن نشير إلى أن أكثر طبقات القومية وضاعة هي ما نسميه الموجة القومية الثالثة، والتي هي تصنيع من أنظمة المركز الرأسمالي مستخدمة كمبرادور المذاهب والائثيات والطوائف.

12- الأنجزة (المنظمات غير الحكومية):

ليس هذا المصطلح في الفلسفة ولا الأدب أو الاجتماع ولا الاقتصاد الإنتاجي، بل هو مصطلح سياساتي، أي في السياسة العملية وليس التخطيطية النظرية. ولعل ما يجب البدء منه حين تناول هذا المصطلح، وإن جاء في حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي الذي هدف إنقاذ الإنسانية وبين المعسكر الرأسمالي الذي قام على البربرية وهزم الاشتراكي إلى حين من الدهر، ورغم أن المقصود به إخفاء الوجه القبيح للرأسمالية في حقبة الإمبريالية والعولمة، إلا أن الخطر فيه أنه مصطلح يخفي عكس معناه المعلن، مما يخدمه، أي هذا الإخفاء، في كونه سياسة سيئة وعدوانية وإحباطية وامتصاصية وفاشلة بقصد.

بدأت هذه المنظمات بتسمية "منظمات طوعية" ثم تحولت إلى منظمات غير حكومية. وهي إفران دائرة رسمية في بلدان ما تسمى "المانحة" وكالة التنمية لما وراء البحار (ODA) Over Seas Development Agency . وتركزت أديباتها على مزاعم التنمية وحقوق المرأة والمهمشين واجتثاث الفقر والدمقرطة والمجتمع المدني... الخ. على أن كل هذه الشعارات لم تُخف أن هذه المنظمات هي في نهاية أمرها حكومية جداً أي مرتبطة بسياسات حكوماتها. فالغرب الرأسمالي ليس أكثر من مشروع للتراكم أيّاً كان الأسلوب والموقف والظرف، وهو حين يقدم مساعدات ما، يكون قد أجرى لها دراسات جدوى اقتصادية وثقافية وسياسية وإستراتيجية بعيدة المدى للتأكد بأن جدواها عالية وغير قابلة للتأثر بأدنى نسبة من الحساسية السالبة.

لكن هذا ليس سوى الشق الأول، وإن كان الأساسي من مشروع الأنجزة. فالشق الآخر هو أهل مكان إجراء هذه السياسة أي تجنيد محليين لحمل مشروع الأنجزة لاختراق بلدانهم. فاختراق طروادة يشترط وجود حصان طروادة، أمّا الخطورة فهي في وصول هذا الاختراق إلى مرحلة وجود وتوفير إسطل طروادة. بعض هؤلاء يعرف وبعضهم لا يعرف خطورة هذه المنظمات.

من المهم الإشارة أن هذه المنظمات غير حكومية تجاه حكومات بلدان المحيط التي تعمل فيها بمعنى أنها حكومية في البلد الأم، حيث تنفذ سياسات تلك الحكومات في بلدان المحيط بينما لا تجرؤ حكومات المحيط على التحكم بهذه المنظمات الأجنبية وحتى بتوابعها المحلية، ومن هنا جوهر لا حكوميتها. ولكنها حالة من "اللاحكومية" في منتهى الخطورة. ف"اللاحكومية" لا تعني هنا الاستقلالية ولا تتعلق بالحرية والديمقراطية بل تتعلق بتحرر هذه المنظمات من رقابة الدولة المحلية التي يُفترض أنّها ترعى مصالح شعبها. وهذا يكشف عن انتقاص علني لسيادة دولة التلقي في المحيط.

لقد ظل ولا يزال هناك من يجادل بأن هذه المنظمات تقوم بأدوار مفيدة وبأنّها ليست مرتبطة بالمانحين، وبأن نقدنا مبالغ فيه... الخ إلى أن حصل المثال التالي حيث اضطر نظام مبارك في مصر (مناورة لإرضاء الرأي العام) لاعتقال رئيس مركز ابن خلدون، سعد الدين إبراهيم، ثم أُجبر على الإفراج عنه على يد الولايات المتحدة! وانتهى الجدل لدى كل ذي عقل، حينما أُذلت حكومة "الثورة" وبرلمان قوى الدين السياسي للإفراج عن 19 جاسوساً أمريكياً من الأنجزة وتكريمهم بالسفر بطائرة خاصة إلى بلدهم!

لا شك أن كثيرين لا يحبون هذه المكاشفة، ولا شك أن أكثر منهم ممن يقولون كيف نعيش، وماذا نفعل؟ وفي هذا معنى. ولكن، من يقرأ واقع هذه الظاهرة ليس لديه مكتب تشغيل، كما أن على كل ممن يعملون في هذه المنظمات أن يجيب على سؤالين:

الأول: هل بوسعها/ها التخلص من وحش الاستهلاكية الكامن في بطنه وليس في عقله؟ لأن هؤلاء أصبحوا فئة ذات دخل عالٍ نسميها فئة الدخل من العائدات غير المنظورة بما هي من عمل خدماتي لا إنتاجي وهي خدمات تتحول في أوقات ومن أشخاص ما إلى تقديم خدمات إخبارية تنحط إلى مستوى التجسس، وذلك منوط بقوة المرء من الداخل وجاهزيته لترك العمل حين يصل الأمر إلى هنا.

والثاني: هل يقوم هذا المشغل بالترويج لهذه المنظمات في علاقاته الاجتماعية، أم يفتح صدره للناس المقربين على الأقل بالقول: أماكن وسخة ولكن مضطرون.

ومن بين أخطر منظمات الأنجزة تلك التي تخصصت في اختيار مثقفي اليسار وخصيهم/ ليتحولوا إلى يسار الرأسمالية في حقبة العولمة. وكذلك المنظمات النسوية التي تشرح للنساء في المحيط وخاصة في فلسطين، بأن النضال القومي ليس شأن المرأة لأن الرجل هو الذي يرث كل شيء! وكأن المرأة حين تنعزل حتى عن العمل الوطني تصبح أقوى اجتماعياً وسياسياً وثقافياً!

لقد أثبتت السنوات الأخيرة وخاصة العاميين الأخيرين من الحراك والتحرك أو الثورة المضادة والثورة في الوطن العربي أن للاختراق مداخل وأنواعاً وبأن الأنجزة هي اختراق معلن وهو أمر خبيث يعني للبعض أن علانيته تعني براءته!

بقي أن نختم بأن منظمات الأنجزة لم تفعل التنمية، وبأن المراكز الثقافية الغربية تجند مخروقين/ات وبأن سفارات الغرب الرأسمالي مؤسسات تدمير إلى درجة إسقاط دول، وعليه، أما أن لوعينا أن يترجل! فيقاطع هذه جميعاً طالما أن الحكام عبيد لها.

13- القلش المالي للحكم الذاتي

منذ أن بدأت ظاهرة تحويل الأموال من دول إلى منظمة التحرير بمعزل عن مصادرها دخل القلق إلى نفوس وعقول الثوريين الفلسطينيين الحقيقيين وهم ربما قلة نادرة هذه الأيام أو كثرة اختارت الاختفاء عن الأضواء. أما قيادة منظمة التحرير فأخذت تُحوّل بدورها من هذه الأموال إلى قيادات تابعة¹²⁸ لها في الأرض المحتلة لتمكينها من تجنيد موالين وخاصة مع انتخابات البلديات 1976. يمكننا اعتبار هذه السياسة مثابة دورات تدريبية على العيش بريع من مواقف سياسية.

وكانت الخطوة الأكثر خطورة في تدفق المال الأجنبي وخاصة مع بداية الانتفاضة الأولى، فهو تخريب لعذرية الانتفاضة وكسب ولاء لدول أجنبية وتقويض لنشاطات الاعتماد على الذات والاقتصاد المنزلي ومختلف أشكال الإنتاج في القطاع الزراعي والتي جميعاً من مكونات التنمية بالحماية الشعبية. ولمن يرغب في معرفة أكثر عليه مراجعة مساهمة قطاعات الإنتاج منذ 1967 وحتى اليوم وحينها سوف يفهم جيداً أهمية الاقتصاد السياسي عامة وخطورة الاقتصاد السياسي للتبعية والريع والفساد. أما أين انتهت هذه الأموال؟ فلا وجود لمؤسسات

128 - أذكر عام 1979 أنني التقيت مع أحد هؤلاء القادة في سجن رام الله وكانت تهتمه تلقي أموال من منظمة التحرير وتصادف الإفراج عني وعنه يوم 25 أيار 1979، لكنه غادر الأرض المحتلة وفتح مشروعاً له سلسلة فروع في الأردن وغيرها. والطريف أنه كان ثريا قبل تورطه في التمويل أو اختياره لهذه "الأمانة"!

إنتاج مادي لها على الأرض! لكنها خُفّت وراءها جيشاً من المعتمدين على عائدات غير منظورة، جيش كبار موظفي السلطة في رام الله¹²⁹ وكبار مديري الأنجزة. وأعتقد أن جيش الأنجزة ربما القوة الثالثة بعد حماس وفتح من حيث العدد لا سيما بعد أن امتص الكثير من الكوادر الثورية للجبهة الشعبية، وإن لم ينخرط في حزب موحد بعد، وليس هذا مستبعداً حيث سيكون هو التيار البرتقالي ولكن في أرض البرتقال الحزين (غسان كنفاني).

منذ أن بدأ التمويل الأجنبي، خالطني قلق مخيف بمعنى، إذا اعتمدنا على هذا الربع كيف سيؤول الحال؟ وأذكر أنني ناقشت هذا مع أحد موظفي المصرف الدولي وكنت حينها في UNDP بالقدس 1992 وقد جاء ليناقتش وضع النظام المصرفي في الأرض المحتلة. لم يعجبني سؤاله حيث لم يكن حينها أساساً أي نظام مصرفي في الأرض المحتلة 1967 فقد أغلق الاحتلال كافة المصارف بأمر عسكري في الأشهر الأولى لاحتلال 1967، حيث استبدلها بـ 38 فرعاً للمصارف التجارية الصهيونية، ولا شك أن موظف المصرف الدولي يعرف ذلك قبل لقائي حيث رأيت الخبث في عينيه الصهيونيتين وهو أمريكي طبعاً! وبالطبع لم يعجبه ردي وانصرف.

كان تخوفي: ماشي الحال، ولكن ماذا لو قرر الممولون وقف التمويل ذات يوم؟ ولماذا لا يقدمونه بشروط لاحقاً، فالكرم الشكلي في البداية كان هدفه اختراق المجتمع بتجنيد أشخاص

129 - أما في غزة وتمفصلات حماس في الضفة، فالأمر ما زال على المستور، والله أعلم. ولكن حينما وضع الشيخ إسماعيل هنية عباءته على الشیخة موزة داخلني شعور بأن العباءة ستعود مليئة بالمال وعليها نجمة داوود. وحين رحل مشعل عن سوريا إلى قطر، أصبح يوسع المرء رؤية أنبوب نطف يتدفق على الإخوان في غزة، هل هذه تهمة؟ أتمنى أن أكون مخطئاً. ملاحظة: لم تفهم موزة وربما هنية أنه في التراث الفلسطيني حينما تستجير امرأة برجل من الاغتصاب يرمي الرجل عباءته عليها حماية لعرضها وإعطائها الأمان منه أيضاً! من المستجير في هذا الموقف؟

يكونون حسان طروادة لعبور هذه الأموال، ووجدوا إسطنبول طروادة ومن هؤلاء كثيرون أصبحوا رجال/نساء أعمال وسفراء وخبراء...الخ.

حينها تذكرت القلش وقلت سيكون مصيرنا كمصير الدجاج في مرحلة القلش¹³⁰. والقلش جزء من العلم الزراعي في مجال تربية الطيور حيث يقوم مربي الدجاج البياض في نهاية العام الأول لإنتاج القطيع، يقوم بتصويمه لثمانية أيام عن العلف ومنها الأيام الأربعة الأولى عن الماء، ثم يبدأ بإعطاء الدجاج 10 بالمئة من العلف بعد الأسبوع الأول ويزيد كل أسبوع عشرة بالمئة حتى يصل المقدار الطبيعي للعلف. تسمى هذه العملية القلش أو تساقط الريش وفيها يتساقط ريش الدجاج في عملية دفاع طبيعي لتوفير الطاقة للبقاء وتكون النهاية موت أعداد كبيرة، وتكوين عنقود بيض جديد للدجاج الذي تجاوز المعركة ويكتسي بالريش مجدداً ليعطي نسبة إنتاج تصل 70-80 بالمئة. والفارق بين دجاج المزارع المعتقل في أقفاص أن ليست له خيارات أخرى بينما الدجاج البلدي منفلت في الحقول بشكل طبيعي! لأنه ابن البيئة!

لست أدري متى بدأ المانحون سياسة القلش. هل هي مع وثيقة الولايات المتحدة بمناهضة "الإرهاب" أي مناهضة المقاومة، أي الخيانة. وماذا تريد هذه الدولة من العرب والمسلمين سوى أن يخونوا أنفسهم؟ هل بدأت مع قيام الكيان بوقف تحويل أموال المقاصة إلى سلطة الحكم الذاتي طبقاً لقراره السياسي؟ وهل تحويل تمويل حكومة غزة إلى قطر حيث قيادة الإخوان

130 - هذا المعلومة جزء من خبرتي الطويلة لثلاثين سنة حيث أنشأت مزرعة دواجن في قرיתי بيت عور الفوقا 1973-2003. كانت تلك هوايتي الآتية من ثقافة والدي الفلاح بامتياز، وكانت مصدر دخل لي حيث حُرمت من العمل الأكاديمي في ظل الاحتلال المباشر وبعده. كان الخيار دوماً هو تبديل الموقف. في الانتفاضة الأولى **أحرقها** المستوطنون فالمستوطنة شرقي القرية بيوتها تلاصق بيوتنا، ترى هل يفهم هذا أمير قطر وآل سعود! وفي الانتفاضة الثانية **أوقفتها** حيث وضعني **تأثير** الإغلاقات بين خيار التوقف أو تصريف الإنتاج للمستوطنة بثلاثة أضعاف السعر المحلي.

المسلمين وحكومة رام الله إلى السعودية حيث قيادة الوهابية هو جزء من سياسة القلش؟ أما ماذا يريد حكام قطر والسعودية منا وهم يقيمون علاقات التطبيع مع الكيان؟ وآخر تصريحات حمد بن جاسم ضم الكيان لجامعة العربية؟ أما السعودية فقد تجعل أول الحرمين هو الأقصى تحت الاحتلال ليكون التآخي بينه وبين إعادة بناء الهيكل بدل هدم الأقصى. أليس هذا تعايش أديان! إذن ما الثمن غير شطب حق العودة! هل توكيل الغرب عملية التمويل لدول عربية نتاج الأزمة الاقتصادية المالية في الغرب الرأسمالي هو تعريب التمويل والقلش؟ هذا الاحتمال الجانبي. فالأساس هو دع العرب يمولوا مشروع إسقاط حق العودة.

كان القلق من وصول مرحلة القلش يصاحبني دوماً حتى حين أحاول التفكير في هذا التمويل بأنه حسن النية. ربما مقصد هذا الغرب تركيزه على دفع ريع لبلدان أخرى من جهة، وتحويل الفاتورة على بلدان الريع النفطي التي بوسعه توجيهها كما يريد، وهي لا شك غاية في الطاعة. شبخ القلش تمارسه سلطة الحكم الذاتي منذ سنين: هذا الشهر لا توجد أموال لتغطية الرواتب، السلطة في أزمة مالية، ستدفع السلطة ربع الراتب، السلطة مدينة... الخ. ثم تظهر الرواتب ويكون ذلك بعد حلقة من المفاوضات أو صفقات سياسية سرية مغطاة تلبس اللباس "التقليدي جدا المسمى شرعياً" (مع الاعتذار والاحترام لخيار السيدات لابسات الشرعي) فلا تبين لنا سوى عيون الصفقات وأظافرها. وماذا نعلم بعد ذلك عن بقية الإنسان!

ويغدو القلش سياسة في منظمات الأنجزة. فكلما قل التمويل تضطر هذه المنظمات للتفريط بمن استخدمتهم لفترة ليصبحوا من فلول جيش العمل الاحتياطي وتكون هذه القرارات الصعبة بعد توقيع كل تعهدات عدم تمويل "الإرهاب" ومع ذلك يقل التمويل، إنه القلش. نقول فلول لأن للجيش عادة خطة.

أما في الأكاديمية فتتلاقى لوصول مرحلة القلق أو حتى انتهائه فيستमित هؤلاء في تدريس مساقات العولمة، والمابعديات، وتسامح فوكو وديريدا، واعتذاريات تشومسكي، وكتابات بندكت اندرسون عن القومية المتخيلة، وتعميق الثقافة القطرية والتكفير بالسرديات... الخ. ومن جانبهم يلجأ متقفو التسوية إلى كتابات غزيرة تتخصص في نقد كل ما هو قومي أو اشتراكي، وهي كتابات حين تقلبها على وجهها الآخر تجدها مديحا تكسبياً لأنظمة الريع النفطي، بمعنى حين تقرأ نقداً للقمع والفساد في أنظمة شهداء الأمة صدام والقذافي وعبد الناصر والآن سوريا ولا تجد كلمة واحدة عن أنظمة الريع النفطي فعليك أن تقلب هذا التابوت على وجهه الآخر.

14 سلام رأس المال:

هذا وصف حقيقي لجوهر اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني. فهذه الاتفاقات لم تأخذ قط بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني في المحتل 1948 لأنها تؤكد اعتراف منظمة التحرير بأن المحتل 1948 هو "إسرائيل" وليست ثلاثة أرباع فلسطين. كما أن هذه الاتفاقات قد أبقّت على سيطرة الكيان على المحتل 1967 في مستوى الأرض والسيادة. فلم تأخذ سلطة الحكم الذاتي سيادة حقيقية على المحتل 1967 حيث أُعيد انتشار جيش العدو فيها دون أن ينسحب منها، واحتفظ الكيان بما يسمى "حق المطاردة الساخنة" أي أن يدخل هذه المناطق متى وجد ذلك في مصلحته كي يطارد المقاومين. وحتى الإشراف الإداري لسلطة الحكم الذاتي فهو فقط على منطقة أ فقط أي مسطحات المدن ولا يشمل مناطق ب و ج. وبشكل خاص لا إشراف لهم على منطقة ج وهي 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية أي المساحة الأكبر من الأرض.

كان استنتاجي مبكراً أنّ هذا "السلام" ليس سلام الشجعان كما وصفه ياسر عرفات، بل سلام رأس المال؛ لأن المستفيد الوحيد من الفلسطينيين هي الشرائح الرأسمالية الثلاث: الرأسمالية البيروقراطية ممثلة في قيادة منظمة التحرير وهي التي تحولت إلى رأسمالية خلال 40 سنة من وضع يدها على تحويل ضرائب فرضتها كيانات النفط على الفلسطينيين العاملين هناك كي تذهب لصالح اليمين في تلك القيادة، هذا إضافة إلى وضع يدها على مختلف مصادر تمويل منظمة التحرير وهو ما حول هذه القيادة إلى فريق رأسمالي، ثم شريحة الرأسمالية الفلسطينية في الشتات وخاصة التي في الخليج العربي، وهي يمكن تسميتها رأسمالية مالية، والثالثة الجزء الأكبر من الرأسمالية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخاصة الكمبرادور منها. هذه الشرائح الثلاث هي التي أيّدت هذه التسوية أو السلام، وهي التي استفادت منه وليس الشعب الفلسطيني، وبالتأكيد بالطبع استفاد منه رأس المال الصهيوني بشكل خاص، من هنا أتت التسمية.

15- أوصلو ستان:

وأقصد بذلك مناطق الحكم الذاتي المنصوص عليها في اتفاق أوصلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني. فمناطق الحكم الذاتي هذه جرت تسميتها بـ السلطة الفلسطينية في المراسلات الرسمية بين هذه السلطة والكيان، بينما في الأوراق المابين-فلسطينية فيسمونها السلطة الوطنية الفلسطينية أي أنّ الكيان يمنع رسمياً استخدام كلمة الوطنية في مراسلات السلطة هذه معه. ليس المقصد هنا الإساءة لهذه السلطة ولكن تبيان جوهر هذه السلطة كي لا ينطلي على الجيل الجديد بأن هناك استقلالاً حقيقياً في تسمية السلطة الفلسطينية، حيث قصدت أنّ هذه السلطة أتت من اتفاق أوصلو ولم تأت من عملية تحرير.

فاتفاق أوسلو تتم ترجمته من كثيرين على أنه دولة، وهم أنفسهم يسمون الضفة والقطاع باسم فلسطين، ودولة فلسطين. وهما ليسا سوى جزئين صغيرين من فلسطين جرت تسميتهما بمناطق الحكم الذاتي حسب نصوص اتفاق أوسلو، ومن هنا وجدنا الأصح تسميتهما باسم هذه الاتفاقية. إنَّ تطويع وتطبيع القارئ والمواطن والعالم على تسمية الضفة والقطاع فلسطين يعني اقتلاع فلسطين المحتلة من الذاكرة وتكليف الذهن والثقافة على أن المحتل 1948 هو إسرائيل!

16- الأموال الكسولة:

أي تراكم رأس المال في بلدان المركز الرأسمالي وخاصة في حقبة العولمة وهي أموال تأتت من المضاربات أكثر مما تأتت من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الحقيقي. مشكلة هذه الأموال أنها تراكمت في أيدي قلة محدودة يتقلص عددها باستمرار ولكنها لا تجد منافذ للاستثمار أو التصريف مما زاد تشغيلها في المضاربات، وهي نفسها ما يُطلق عليها الفقاعة المالية bubble كناية عن هشاشتها وقابليتها للانفجار. ولعل أحد تجلياتها ذلك التقييم العالي جداً لأسعار أسهم الشركات والذي بسبب المضاربة رفع قيمة أسهم الشركات أي قيمة الاقتصاد الحقيقي إلى ثلاثة أضعاف قيمته الفعلية. وتسمية الكسولة أتت من عدم توفر مجالات استثمار إنتاجي لهذه الأموال مما زاد من تراكمها وهشاشة الفقاعة ومن ثم قابليتها للانفجار. ومن بين المنافذ التي تعمل عليها الرأسمالية العالمية مؤخراً ولا سيما البنكية هي شراء أراضٍ في بلدان العالم الثالث بمساحات شاسعة مما يخلق مستوطنات غربية رأسمالية هناك وحتى غير غربية، وهي حالة استيطان أخطر من الاستعمار حتى الاستيطاني الرأسمالي الأبيض المألوف أو التقليدي؛ لأنَّ الحالة الجديدة ليست استعماراً عسكرياً ولا تطهير عرقي بل شراء وهي ظاهرة إن اتسعت ستشكل حالة عالمية خطيرة وجديدة تستحق قراءة نقدية جادة. فرأس المال يعود اليوم بهذه الصيغة إلى مفاهيم الفيزيوقراط التي تأسست على أنَّ الثروة الحقيقية في الزراعة. وفي هذه

الظاهرة فإنَّ رأس المال وعلى ضوء تزايد عدد سكان العالم وارتفاع أسعار الغذاء، يدرك بأنَّ الأرض هي الأكثر ثباتاً وحفاظاً على أسعارها كعقار.

17- النسذكورية:

رغم اعتماد الوجود على وجود الذكر والأنثى كليهما كضرورة، إلا أن المغالبة بينهما والتي تبلورت مع خروج قطار التاريخ عن مساره الطبيعي متورطاً في الملكية الخاصة، بدأت المغالبة حينها ولم تتوقف بعد. وتناقض الذكورة والأنوثة ليس تناقضاً في النوع؛ لأن النوع الإنساني واحدٌ إلا أنه صراع بين الجنسين، وهو صراع يكتنف الطبقة ويتركز فيها. فالنظام الرأسمالي تحديداً هو نظام ذكوري رأسمالي وبطبريكي، وثلاثة مقوماته هذه ضد المرأة. نقطة النقاش هنا هي أين موقع أو تصنيف المرأة التي تتدرج في هذه السلطة الذكورية: مثلاً منصب وزاري. هل هي مناضلة نسائية أو نسوية أم هي جزء وأداة من سلطة الذكر. هي امرأة انتقلت لتكون جزءاً طبقياً من سلطة الرجل، أي أنها ليست مناضلة لحقوق المرأة في التحرر. فهي بمنصبها هذا إنما تطبق قوانين السلطة الذكورية الحاكمة لأنها جزء من السلطة السياسية. من هنا وجدنا التسمية المندمجة أي النسذكورية تسمية مناسبة. هي نساء في خدمة الذكور وبالطبع على أساس طبقي لطبقة من الجنسين، ولكنها غالباً ذكورية من حيث القوة والقرار ونص القانون والثقافة. هل يمكن لأحد أن يعتبر كونداليزا رايس وهيلاري كلينتون وقبلهما مارغريت تاتشر شيئاً ما غير نسذكورية؟ هل دورهن السياسي في خدمة الرأسمالية في الولايات المتحدة وبريطانيا التي تغتصب أمماً بأكملها وخاصة النساء هو دور نسوي! وهذا الوصف لا ينسحب على النساء اللاتي يناضلن في القطاعات المجتمعية الطبقيّة مثلاً الترشح للبرلمان كنساء إلا بمقدار عدم وقوفهن في البرلمان ضد النظام الذكوري.

18- احتلال المصطلح

يعود نحت هذا المصطلح إلى التطورات السياسية العالمية التي تضمنت تفكك دول الاشتراكية المحققة وهيمنة المركز الرأسمالي العالمي أي حقبة العولمة، حيث بدأ الزعم بنهاية التاريخ وخلود الرأسمالية. في هذه المرحلة جرى نهب المصطلحات الاشتراكية من قبل الثورة المضادة حيث أخذ المصرف الدولي مثلاً يستخدم مصطلحات مثل التنمية والتنمية المستدامة ليعطيها معاني لا تمت إلى معناها الأصلي بصلة. هذا الاحتلال هو جزء من الحرب الفكرية بين الاشتراكية والرأسمالية أو من الصراع الإيديولوجي.

تكنم خطورة اغتصاب المصطلح في تأثيرها على الثقافة التقدمية والاشتراكية مما يخلق حالة من ميوعة المصطلحات الاشتراكية وإفراغها من محتواها الطبقي ومن ثم الإنساني، وهذا من العوامل التي تقود إلى دعم أحادية الثقافة الغربية الرأسمالية على حساب الاشتراكية بل على حساب مختلف الثقافات أو التعدد الثقافي العالمي.

ليس احتلال المصطلح بالأمر الطبيعي والسادج، بل هو موجه ومقصود. فتسمية العالم العربي مقصود بها نفي تسمية وحقيقة وجود وطن عربي، أي أنها تسمية مقصود بها إنكار وجود أمة عربية. وتسمية الضفة والقطاع كأجزاء من فلسطين باسم فلسطين بعد اتفاق أوسلو هو نفي لوجود فلسطين التاريخية وإقرار بأن المحتل 1948 هو إسرائيل. لقد دأب الاستعمار قديمه وحديثه على تسمية خبيثة هي الشرق الأوسط، وهي تسمية عسكرية مقصود بها عدم اعتبار الوطن العربي وحدة جغرافية واحدة، فدأب الاستعمار على توزيعه في تسمية فضفاضة هي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

19- تطوير اللاتكافؤ

مقصود بهذا المصطلح السياسات السلبية التي تقوم بها الأنظمة القطرية العربية بحيث يزداد التفاوت في التطور بين كل قطر عربي والآخر مما يقلل الضغط والحاجة والمصلحة للوحدة العربية على اعتبار أن أحد أهم دوافع الوحدة هي الضرورة والمصلحة الاقتصادية. تطوير اللاتكافؤ مقصود به تقليل المشترك العربي، نفي المشترك العربي، وتعزيز غير المشترك. وهذا المصطلح يرتبط بمصطلح القومية الحاكمة التي تعني بوضوح قيام الرأسمالية الكمبرادورية بتقليص المشترك القومي سواء المشترك المصلي الاقتصادي أو الثقافي كي تتلافى أي ضغط شعبي (بحكم ضرورة توحيد السوق أو بحكم الثقافة أو أية عوامل ومكونات قومية أخرى) من أجل الوحدة¹³¹.

20 - خط الفقر المعرفي:

ومقصود به وجوب بلورة حملة ثقافية سياسية لاجتثاث فقر الوعي السياسي او التجريف لا سيما في لحظة هيمنة الإعلام المخصص لتجهيل الناس سياسياً وتضليلهم وطنياً وقومياً وطبقياً. المقصود شكلاً من اشكال تعليم المضطهددين أي The pedagogy of the Oppressed كما طرح باولو فرييري.

ليس المقصود هنا بخط الفقر المعرفي نفس الشعار الشكلي والخيري الذي يردده المصرف الدولي تحت تسمية خط الفقر واجتثاث الفقر. بل ما نقصده وجود حركة اجتماعية سياسية ثورية تعمل على التوعية الشعبية تبدأ من الحد الأدنى أي خط الفقر المعرفي لترفعه إلى وعي شعبي سياسي وجماهيري. وربما يجوز لنا القول إن إصرار انطونيو غرامشي على ضرورة دور

131 - انظر عادل سمارة، دفاعاً عن دولة الواحد: إفلاس الدولة القطرية، منشورات دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2003.

للحزب لتثقيف الجماهير بدل الاعتقاد أنّ الطبقة العاملة تعي لوحدها، هو قول صحيح ولأن دور الحزب الثوري أساسي في تجاوز تجويف الوعي. ولعل العبرة في ما حصل في مصر وتونس حيث قاد تجويف الوعي إلى سرقة نتائج الحراك الشعبي لصالح الثورة المضادة. إنّ الحد الأدنى لتجاوز تجويف الوعي هو البدء بالوصول بالجمهور إلى درجة نسميها كحد أدنى خط الفقر المعرفي كي نتجه منها عالياً.

21- التنمية بالحماية الشعبية¹³²:

هو موديل أو براداييم تنموي مستوحى من النشاط الاقتصادي المجتمعي الفلسطيني في فترة الانتفاضة الأولى 1987 بما هو مقاومة لاقتصاد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. هو موديل بدأ بمقاطعة اقتصاد الاحتلال على مستويي العمل والاستهلاك، وهذا بدأه العمال الفلسطينيون الذين كانوا يعملون في اقتصاد العدو، وهي مقاطعة اتسعت لتشمل معظم المجتمع باستثناء البرجوازية الطفيلية والكمبرادورية والتي تعيش على وكالة استيراد السلع الجنبية وتؤمن بالاستهلاك المظهري.

وقد تلا خطوة المقاطعة العمالية تطور قناعة شعبية بالمقاطعة وعدم استهلاك منتجات العدو حيث تركزت ثقافة الاستهلاك الواعي أو الوعي بالاستهلاك. وهذا ولد بالطبع توجهات استثمارية محلية في الزراعة والصناعة والتصنيع الزراعي في حالة من التضافر الشعبي لإنتاج ما يمكن إنتاجه للاستغناء عن منتجات الاحتلال وهو ما نسميه إعادة تشكيل البنية الإنتاجية. وهذا البراداييم يقود إلى توسيع السوق المحلية والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الفائض في البلد مما يجعل نسبة عالية منه تحت تصرف الاستثمار.

132 – Adel Samara, *Industrialization in the West Bank, a Marxist Socio-Economic Analysis*, Al-Mashriq Al-A'amel publications, **Jerusalem** 1991.

اتضح أنّ هذه البراداييم الشعبي عملي وفعال ولكنه وصل في فترة معينة إلى ضرورة تبني قيادة منظمة التحرير لهذا البراداييم، بمعنى توفير قروض للزراعة والصناعة بشكل مسهل كي يتم الاستثمار في ما يؤدي إلى تشغيل قوة العمل وإنتاج الأساسيات. لكن هذه القيادة كانت منشغلة في استحلاب "استقلال سياسي" من الانتفاضة وهو ما تجلّى لاحقاً 1993 باتفاق أوسلو.

22- مثقف ما-بعد البحار:

ذات وقت خطر لي أن أسمى عرب المهاجر بالقطر العربي الثالث والعشرين نظراً لعدددهم بالملايين وإمكاناتهم الاقتصادية سواء في الملكية أو الاستهلاك وفرص مساهماتهم في القضايا العربية وخاصة إعلامياً. بالطبع هم مفتتون كما الوطن الأم، لكنني لا زلت أعتقد أنّ بوسعهم عمل شيء ما. مثلاً الجزائريون في فرنسا حسموا الانتخابات ضد ساركوزي.

لكن معرفتي بكثير من المثقفين العرب في المهاجر دفع إلى توليد مصطلح مثقفي ما-بعد البحار نسجاً على معنى مثقفي ما بعد الحداثة وغيرها.

هؤلاء المثقفون يتعاطون مع الشؤون العربية ببرود المراقبين أو واصفي مباريات كرة القدم، ويلعبون دور المعلمين الذين يقولون لمن في الوطن اعملوا كذا، والصحيح كذا... الخ. مشكلة هؤلاء هي في عدم التواضع وعدم الانتماء، فبالنسبة لهم هم هناك في درجة من الراحة لن يدفعوا ثمن الفشل أو الهزيمة أو خراب الوطن، وفي حال تحسن أوضاعه فهم يفرضون أنفسهم كطليعة المواطنين. هم إن شأؤوا أسموا أنفسهم عرباً وإن شأؤوا نسبوا أنفسهم للبلد الذي هم فيه. وهم، وهذا الأخطر، يُراعون التيار المهيمن حيث هم، حتى لو تناقضاً تناحرياً مع مصالح الوطن العربي. في هذا السياق، يصبح المثقف غير العربي هناك أفضل منهم لأنه أعلى من حيث الانسجام مع النفس. مثقف ما - بعد البحار ينظر إلى الوطن كمكان.

برز دور هذه الفئة في بداية التسعينات حينما كان المركز الإمبريالي الغربي يجهز لاحتلال العراق حيث وقفت هذه الفئة مع العدوان على العراق بحجة أنّ الكويت دولة معترف بها في الأمم المتحدة مع أنها مقاطعة عراقية. لقد استدعى هؤلاء الاستعمار. وتكرر موقفها في لعب دور العرّاب الذي أخذ قيادة منظمة التحرير إلى أحضان الإمبريالية الأميركية فكانت ولادة اتفاق أوسلو، والطريف أنّ هؤلاء بعد دورهم في استدعاء الاستعمار وحصول هاتين الكارثتين تحولوا لناقدين للحدثين كما لو كانوا ضدهما أصلاً. وكرر هؤلاء استدعاء الناتو لتدمير ليبيا ويستمتتون اليوم في استجداء الناتو لتدمير سوريا وفي أفضل حالاتهم، ليسوا قلقين على نتيجة الصراع على سوريا وكأنّهم يلعبون لعبة رياضة ذهنية أو يديرون حرباً على شاشة التلفاز!

23- الوطن كمكان:

المكان أسبق من الوطن، هو أقرب إلى الطبيعة. ومع انتقال البشرية إلى السياسة عبر أو على أنماط إنتاج أثرت بها في الطبيعة أو الحيز فحوّلتها إلى فضاء تتحكم به تسحقه وتعيد إنتاجه، لكنه مع ذلك يبقى مكاناً. ولم يتحول المكان إلى وطن إلا بعد انتقال البشرية إلى الاجتماع وتبلور الشعوب وتحول القبائل إلى أمم، ومن ثم تبلور الشعور القومي، وكل هذا مرتبط أساساً بالصراع بين الأمم مما يخلق الوطنية إلى جانب المواطنة بالطبع.

بعض الكتاب، في زعم أنهم أمميون أو إنسانيون، يجادلون بأن الحرص على وجود وطن هو ضرب من الملكية الخاصة والشوفينية حيث يرفضون مسألة الوطن بحجة فهمهم الخاص للشيوعية والإنسانية. وهم بهذا يحرفون المسألة عن سياقها التاريخي والحديثي من حدث. فالوطنية تأتي غالباً رداً على تحدّ خارجي عدواني أو تحريضاً من أجل التجنيد للقيام بعدوان

خارجي. والدفاع عن الوطن هو دفاع عن الوجود وليس من المنطق حصره في إطار ضيق هو الملكية الخاصة بالمعنى الفردي.

إن النظر إلى الوطن كمكان يعني عدم الانتماء إليه ولا الدفاع عنه، وتركه حين الأزمات والاحتفاظ، بناء على حق المواطنة بحق العودة إليه وقتما تعود ظروفه مريحة. وهذا تحديداً ما يُشعر المناضلين بأفضلية ما لأنهم دافعوا عن الوطن فما بالك بالشهداء الحقيقيين.

من بين من ركّزوا على المكان لصالح الوطن كان الفيلسوف ميخائيل أدورنو من مدرسة فرانكفورت. وأدورنو يهودي وهو منسجم مع حال اليهود الذين لا يعتبرون أنفسهم جزءاً من كل أمة هم موجودون فيها بسبب اختلافهم عن الدين هناك وليس عن القومية. يعتبرون أن وضع اليهود الطبيعي هو المنافي مؤمنين، وإن لم يعلنوا بوضوح، بزعم التوراة أنّ اليهود طُردوا من فلسطين.

والتوراة رواية أسطورية لا تاريخية ولا علمية. وليس شرطاً أن يكون أدورنو متطابقاً مع هذه الرواية ولكن المهم أنّه من منظري نظرية المكان وليس الوطن. وقد تأثر الراحل إدوارد سعيد بأدورنو بقوله: "أنا اليهودي الأخير" وتنتظيره بلا ضرورة الوطن. وهذا موقف يتناقض مع النضال الفلسطيني لحق العودة بغض النظر إن كان قد جادل ضد هذا الحق أم لا¹³³.

24- المثقف المشتبك

كل فكرة وليدة الواقع، والواقع هو الوجود المادي الذي واجهنا بل تحدانا لنبلغ نحن البشر لحظة الوعي الأولى لينطلق هذا الوعي في جدلية أبدية مع الواقع ذاهبين معاً في ارتقاء لا حدود له يتطور بين تحدٍ ووعي مضاد أو مقاوم وصولاً لما هو أعلى وأوعى. وهكذا يظل الإنسان

133 - انظر عادل سمارة، إدوارد سعيد بين ديالكتيك النص والطبقة: يغطيه النقد وتخرجه السياسة ويحاصره الاقتصاد

السياسي، في مجلة كنعان، العدد 140، كانون الثاني 2010، ص ص 84-139.

حاضنة أو رحم الوعي التي تتوسط الوجود والوعي وبدون هذا الإنسان الذي يصبح واعياً لا يكتسب الواقع معناه ولا يرتقي الوعي إلى ما نرى ومن ثم نحلم.

ليس المثقفون فريقاً واحداً، هناك تنوع هائل من المثقفين لأن لكل بيئة تحدياتها ولكل عقل قدرته على الاستجابة والرد والتأثير في البيئة.

أما هذه الكلمة ففي حق المثقف المشتبك. هو مشتبك لأن ما يفهمه هو ذخيرة لإطلاق نور التفكير مما ينفي عنه صفة السجل، فهو حالة سجل حتى مع من يتقاطع معهم، يبحث عن ما هو أبعد من النص، مأخوذ بالرؤية فليس مجرد مُقرئ. يبحث عن النقاش والجدل، بل هو وليد الجدل والتناقض. كل فكرة فيها معنى ولكن لا بد أن فيها ضعفاً ما، جميل أن نفهم المعنى وجميل أن نرى عدم اكتمال المعنى لنصل إلى ما هو أعلى. وعي المثقف المشتبك لا يساوم ولا يهدأ هو يمتطي حصان الجسد حتى يكبو.

المثقف المشتبك مهموم مشغول بالناس بنقل ما لديه إلى الآخرين لأنهم أولاً أعطوه، هو تراكم المعرفة من أجل الثورة، لذا هو الوجه الإنساني النقيض لتراكم الثروة التي هي دعامة الثورة المضادة. تراكمان يقفان كضدين لا يجمعهما سوى مواصلة البحث: تراكم المعرفة بحثاً عن تغيير العالم وتراكم الثروة بحثاً عن استغلال الإنسان. هذا قلق في اتجاه وذاك قلق في اتجاه نقيض. هذا يقوم على القيمة الاستعمالية للوعي مجسداً في فكرة، وذاك يقوم على القيمة التبادلية للمعرفة مجسدة في سلعة وصولاً بالريح اللامحدود إلى التراكم اللامحدود. أما القيمة التبادلية هذه فهي التي "سلّعت- من سلعة" الكثير من المثقفين فصاروا بضاعة تمشي على قدمين عارية من الأخلاق تعرض نفسها في السوق وتفاخر بعُريها من المعنى الأساس، معنى الوجود الإنساني. كان من أقدم هموم الإنسان البدائي ستر عريه، أما عصر ما بعد الحداثة، ففيه مفاخرة بالوعي العاري.

يفتح هذا لنا على الضرورة الاجتماعية الاقتصادية الثقافية التطبيقية في التحليل الأخير التي ولدت المثقف المشتبك. وهذه الضرورة هي تجسيد الحق، هي التحدي في الرد والصد للزيف وامتهان وعي الناس وبيعه واستخدامه.

فالمثقف المشتبك بما هو وليد روح المجتمع، روح الإنسان عامة، يتجاوز كونه تجميع معارف بل يتجاوز كونه ثورياً ونقدياً ذاهباً حيث الاشتباك، لأن الوعي اللاإنساني هناك يقا تل البشرية. لذا يبحث المثقف المشتبك عن بؤر الصراع ويكون فيها. من هنا ليس مجرد سجل، بل حالة مقاومة مبنية على كون الحياة مقاومةً او صراعاً. ولولا عدوانية مثقف السوق والقيمة التبادلية والاستغلال والاضطهاد وانتهاؤه بالإنسان إلى الاغتراب بتنوعاته، ومنها الاغتراب الجسدي الوجودي عن الوطن، حالة فلسطين، لولا هذه لكان المثقف المشتبك رساماً أو شاعر غزل تحبه كل النساء لأنه يحبهن جميعاً.

في حالتنا العربية يشتبك المثقف مع مختلف أنظمة الحكم، ليس فقط لأن لها جرائمها وانحرافات بل حتى لمجرد كونها أنظمة بل طالما في مجتمع طبقي فهي نقيضة وعيه بلا مواربة. ويشتبك مع مثقفي السلطان، ويشتبك بلا توقف مع المثقفين في خدمة الآخر، أي مثقفون في خدمة عدو الأمة.

ويشتبك مع مثقفي الاستدعاء الذين استدعوا احتلال العراق الذي ما زال لحم نسائه وأطفاله شواءً يُقدم للغرب الرأسمالي وخاصة قادته وشركاته الكبرى، وتُرسل أطباق كثيرة من هذا اللحم الإنساني المشوي إلى تل ابيب ليأكل شيلوخ اللحم شواءً. لا يُشوى لحم الإنسان بوعي سوى في عصر رأس المال وريع النفط المفخخ في الخليج، يُقدم مغلفاً بلفافات الحرية والدمقرطة وحقوق الإنسان. وحين يوضع الطبق على طاولات أوباما وساركوزي وهولاند وأحفاد بلفور ومنتياهو، يقهقهون وهم ينزعون لفائف الحرية لتوزع لهم هيلاري ذلك اللحم في أطباق من ذهب صُقلت من مصاغ بلقيس ملكة اليمن السعيد في الماضي. توزع هيلاري الأطباق بعد أن تتعكف سيقان أبناء سعود وآل ثاني وهم وقوفٌ يحملون الأطباق على رؤوسهم خدماً للحفل الماسوني ووراءهم سيل من الحكام العرب بين حامل الماء أو الصابون أو عود النذ والرند لتسويك أنيابهم/ن. يشتبك المثقف المشتبك مع مثقفي الصدى الذين يلهجون بترديد ما يُكتب في الغرب الرأسمالي، يلهجون ويلهثون لأنهم لم يتمثلوا ما يرددون كمن ابتلع الحصى.

المتقف المشتبك لا يقبل الحياد، فمصير البشرية لا يحتمل متقفاً محايداً يجيد التلطي خلف
المجرد والرمزي والفلسفي الذي يُباعد بينه وبين الواقع المرّ. هذا المتقف يأخذ دوره في الصف
وينفق عمره مشتبكاً، لذا لا يعرف في عمره الردة ولا التخاذل ولا التقاعد. وفي النهاية لهذا
المتقف دور دائم في النقد والتصدي.

دوره دائم لأنه متقف تاريخي ليس يومياً ولا لحظياً، هو حالة تأسيس، حالة تناضل لتصحيح
مسار التاريخ الذي اختطفته الملكية الخاصة والطبقات المستغلة ومؤخراً رأس المال بتتوعاته:
الإنجلو ساكسوني، والفاشي والنازي والصهيوني والريعي النفطي.. الخ. وهزيمة هؤلاء ليست
مسألة وقت قصير، لذا، لا ينتظر المتقف/ة المشتبك/ة أكاليل الغار على رأسه/ها، لكنه يعلم
أن النصر آت وأن أحداً في يوم قد يكون قريباً سوف يُتوّج بإكليل الغار، واحد أو واحدة. هذا
المتقف مقاوم، ومن يقاوم هو في طريق الانتصار كمشروع وليس كفرد.